





الأقوال الوفية

في شرح الآجرومية

تأليف

محمد بن محمد بن داود الصنهاجي
المشهور بابن آجروم

شرحها وأتم بعض أبوابها

د. حسن بن محمد الحفظي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين





مكتبة الرشد
ناشرون





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأقوال الوفية في شرح الآجرومية

ح مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الحفظي، حسن محمد

الأقوال الوفية في شرح الاجرومية ./ حسن محمد الحفظي .

الرياض ١٤٢٥هـ

٤١٤ص؛ ٢٤سم

ردمك: ٩ - ٤٣٣ - ٠١ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ٤١٥,١؛ ١٤٢٥/٧٠٢٧

رقم الإيداع: ١٤٢٥/٧٠٢٧

ردمك: ٩-٤٣٣-٠١-٩٩٦٠

الطبعة الثانية

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

مكتبة الرشد

ناشرون

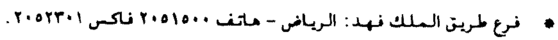
المملكة العربية السعودية - الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٧٣٣٨١

Email: alrushd@alrushdryh.com

Website: www. rushd.com



- فرع طريق الملك فهد: الرياض - هاتف ٢٠٥١٥٠٠ فاكس ٢٠٥٢٣٠١.
- فرع مكة المكرمة: هاتف ٥٥٨٥٤٠١ فاكس ٥٥٨٣٥٠٦.
- فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري - هاتف ٨٣٤٠٦٠٠ فاكس ٨٣٨٣٤٢٧.
- فرع جدة: ميدان الطائرة - هاتف ٦٧٧٦٣٣١ فاكس ٦٧٧٦٣٥٤.
- فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة - هاتف ٣٢٤٢٢١٤ فاكس ٣٢٤١٣٥٨.
- فرع أبها: شارع الملك فيصل - تلفاكس ٢٣١٧٣٠٧.
- فرع الدمام: شارع الخزان - هاتف ٨١٥٠٥٦٦ فاكس ٨٤١٨٤٧٣.
- فرع حائل: هاتف ٥٣٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦.

مكاتبنا بالخارج

- القاهرة: مدينة نصر - هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ : موبايل: ٠١٠١٦٢٢٦٥٣
- بيروت: بئر حسن - هاتف: ٨٥٨٥٠١ - فاكس: ٨٥٨٥٠٢ - موبايل: ٠٣٥٥٤٣٥٣

الأقوال الوفية

في

شرح الآجرومية

تأليف
محمد بن محمد بن داود الصنهاجي
المشهور بابن آجروم

شرحها وأتم بعض أبوابها
د. حسن بن محمد الحفظي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة الرشد
ناشرون



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، الذي خلق الإنسان، علمه البيان، والصلاة والسلام على محمد بن عبدالله النبي الأميّ، وعلى آله وصحابته أجمعين، أما بعد،،،

فقد هيأ الله - عزّ وجلّ - لي أن أشرح متن الآجرّومية، في إذاعة القرآن الكريم بالمملكة العربية السعودية، وقد بذلت في هذا الشرح جهدي وطاقتي، وحاولت أن أربط شواهد الشرح وأمثلته بأفصح الكلام، وأعلاه، كلام الله سبحانه وتعالى، وعمدت إلى ما صح عن رسول الله ﷺ فاستشهدت في مواضع كثيرة مما قاله ﷺ، وقام بجمعه محمد فؤاد عبدالباقي في كتاب [اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان]، إذ رأيت فيه أصح ما ثبت عنه ﷺ، لأن الشيخين البخاري ومسلماً إذا اتفقا على رواية حديث ما فالنفس مطمئنة إلى صحته. كما زودت هذا الشرح بكثير من الكلام الفصيح المروي عن العرب شعراً ونثراً، وابتعدت -قدر الإمكان- عن الأمثلة المصنوعة، واستبدلت بها ما صحت عبارته، وحسُن أسلوبه، وأرجو أن أكون بهذا العمل قد سلكت الطريق الصحيح، لأن الغرض من معرفة قواعد النحو استقامة اللسان وتقويمه، فإذا رُبطت القواعد بالكلام الفصيح استقام اللسان، وعلت لغته.

وممّا أنعم الله به عليّ أن لي طلاباً نجباء، لديهم حرصٌ شديد على طلب العلم، وبخاصة الذي يحضرون دروسي في المساجد، وهذا واحد منهم لم يرغب في أن أذكر اسمه، سمع بعض حلقات البرنامج، وسألني أهو مكتوب؟ وهل يمكن طباعته في كتاب؟ ليتم الانتفاع به على وجه أقوى، فاستحسنت الفكرة، وقام - حفظه الله - بإعادة صياغته، لأنه كان على شكل حوار في الإذاعة، وراجعت ما عمله، وصححت جزءاً يسيراً من هذا

العمل، وأذنت له بطباعته، شاكراً له جهده، وبخاصة في تخريج الأحاديث المذكورة في الشرح، على الرغم من انشغاله بعمله.

وأنبه قبل أن أختم هذه المقدمة إلى ما يلي:

١- لقد توسعت في شرح هذا المتن نوعا ما.

٢- لم أقتصر على شرح الأبواب التي ذكرها ابن آجرّوم، بل زدت أبواباً أخرى أهملها رحمه الله.

٣- لقد اطلعت على بعض شروح الآجرّومية، وشروح ألفية ابن مالك، وسجلت في الشرح بعض ما اختزنته الذاكرة من معلومات عن النحو العربي، وإذا نقلت شيئاً من الشروح المذكورة - عند الحاجة - أشرت إلى قائله.

وإني لأبتهل إلى الله العليّ القدير أن ينفع بهذا الشرح، وأن يتقبل من الجميع صالح الأعمال، وأن يجعل الأعمال والأقوال خالصة لوجهه الكريم. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي
عضو هيئة التدريس بقسم النحو
والصرف وفقه اللغة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية



ترجمة المؤلف

المؤلف هو:

محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبدالله، المشهور بابن آجرّوم ومعناه بلغة البربر: الفقير الصوفي.

ذكر السيوطي ذلك، وذكر أنه لم يقف له على ترجمة غير أنه وجد في تاريخ غرناطة حديثا عنه في ترجمة أحد تلاميذه، وهو محمد بن علي بن عمر الغساني.

ونقل السيوطي عن الحلاوي شارح الآجرومية أن مولده عام اثنين وسبعين وستمائة، وأن وفاته سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة في صفر بفاس.

وذكر السيوطي أيضا عنه أنه وُصِف بالأستاذ، ونقل عن ابن مكتوم في تذكرته أن ابن آجروم من أهل فاس، وأنه نحويّ مقرئ، وله معلومات من فرائض وحساب وأدب بارع، وله مصنفات وأراجيز في القراءات وغيرها... والغالب عليه معرفة النحو والقراءات.

وليس بين يديّ كتب له غير الآجرومية.

وقد ذكر السيوطي أنه استفاد من مقدمته أنه على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبرّ بالخفض، وهو من عبارتهم، وقال الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم: كيفما، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون[1].

---

(١) انظر: بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه: (١/ ٢٣٨-٢٣٩).

التعريف بكتاب المقدمة الآجرومية:

هذه المقدمة التي نشرحها بعضهم يسميها مقدمة، وبعضهم يسميها خلاصة، وذلك لشدة إيجازها.

وأورد السيوطي نقلا عن الراعي أنه ألفها تجاه الكعبة الشريفة، واعتنى بها كثير من النحويين لسهولة حفظها وإيجازها، وكان من مظاهر عنايتهم بها الشروح الكثيرة التي قامت عليها، وأن بعضهم نظمها شعراً ثم شرحها.

ومن هذه الشروح: ما ذكره حاجي خليفة في كتابة كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون في الصفحتين ١٧٩٦ و١٧٩٧ حيث ذكر عددا كبيرا من الشروح، أذكر منها: شرح أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المعروف ببرهان الدين المتوفى سنة ٩١٦هـ وشرح حسن بن حسين الطولوني المتوفى ٨٣٦هـ وشرح محمد بن محمد المالكي المعروف بالراعي الأندلسي المتوفى سنة ٨٥٣هـ وسمّاه: المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الآجرومية وشرحها الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري المتوفى سنة ٩٠٥هـ وله كتاب في إعرابها. وعلى شرح الشيخ خالد الأزهري حاشية للعلامة أبي بكر بن إسماعيل الشنواني المتوفى سنة ١٠١٩هـ وللشنواني شرح مطوّل للآجرومية قال عنه حاجي خليفة: جمع فيه نفائس الأقوال.

وقد ذكر حاجي خليفة كثيرا من الشروح اكتفيت بذكر أشهرها.

كما قام بعض العلماء بنظم هذه المقدمة، ذكر منهم حاجي خليفة برهان الدين إبراهيم بن والي المقدسي المتوفى سنة ٩٦٠هـ حيث نظمها نظما سمّاه: الدرة البرهانية.

ونظمها أيضاً علي بن حسن الشافعي الشهير بالسنهوري.. وأول نظمه:

يقول علي الراجي عفواً مبجلا

بدأت بباسم الله في النظم أولا

ثم شرح نظمه، وقال: هذا كتاب سميته بالتحفة البهية، وضعته على منظومتي المسماة: بالعلوية في نظم الآجرّومية.

ومما يَجْدُرُ التنبيه إليه أن هذه المقدمة لِوَجَازتها ووفائها بكثير من قواعد النحو لا تزال تلقى العناية والشرح في دروس خاصة وعامة حتى عصرنا الحاضر، ومن آخر ما أعلمه أُلِّفَ من شروحها كتاب حاشية الآجرومية، ألفها الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم المتوفى سنة ١٣٩٢هـ.

ومن أوسع الشروح التي اطلعت عليها لهذه المقدمة شرح الشيخ أحمد ابن علي الرملي المتوفى سنة ٩٧١هـ وقد حققه الدكتور علي موسى الشوملي، وعدد صفحاته ٢٧٠ صفحة دون الفهارس، وللأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد شرح عنوانه: التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية عدد صفحاته ١٢٨صفحة.



قال ابن آجروم في مقدمته:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بَدْءُ المؤلف بالبسملة تبركٌ واقتداء بالنبي ﷺ، واتباع لحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع وفي هذا الحديث مقال[١].

وللنحويين واللغويين كلام في البسملة: من نواح متعددة من حيث أصل كلماتها، ومن حيث إعرابها ومتعلقاتها.

فهناك من يرى أن الاسم مأخوذ من الوسم أي العلامة لأن الاسم علامة على صاحبه.

وهناك من يرى أن أصله السموّ وهو العلوّ، لأن الاسم يعلو على المسمى، ويدلّ على ما تحته من المعنى، أو لأن أعلى أقسام الكلمة الثلاثة الاسم.

ولفظ الجلالة "الله":

علم على ربنا الخالق سبحانه، وهذا اللفظ أعرف المعارف قيل أصله الإله، وحذفت الهمزة تخفيفاً، وقيل غير هذا.

والرحمن الرحيم

هما صفتان من صفات الله سبحانه، ووزن رحمان فعلان قال صاحب اللسان بنيت على فعلان، لأن معناه الكثرة، وذلك لأن رحمته وسعت كل

---

(١) رواه عبدالقادر الرهاوي في الأربعين عن أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه النووي، وقال ابن حجر: في سنده ضعف، وسقط بعض رواته. وقال الألباني: ضعيف جداً. انظر: الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير للمناوي (٩/ ٤٤٥٨)، والمجموع شرح المهذب للنووي (١/ ١١١)، والأذكار للنووي ص ١٦٧، والفتوحات الربانية لابن علان (٣/ ٢٩٠)، وإرواء الغليل للألباني (١/ ٢٩).

شيء..

قال: فأما الرحيم فإنما ذكر بعد الرحمن لأن الرحمن مقصور على الله عز وجل، والرحيم قد يكون لغيره.

ونقل عن الفارسي قوله:

إنما قيل بسم الله الرحمن الرحيم فجيء بالرحيم بعد استغراق الرحمن معنى الرحمة لتخصيص المؤمنين به كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

ومعنى الرحمن عند أهل اللغة: ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة.

وأما إعراب البسملة:

فللنحويين كلام طويل في إعرابها، سأختار ما أرجحه دون تعليل:

أما الباء فحرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وأما اسم فمجرور بالباء، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بفعل مقدر يكون مناسبا لسبب قول البسملة، فقد يقدر الفعل بـ أبدأ وقد يقدر بـ أستعين أو أتكلم إلى آخره.

والرحمن صفة أولى للفظ الجلالة، والرحيم صفة ثانية.

قال المصنف رحمه الله: (الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع).

هذا تعريف الكلام، والنحو والإعراب يختصان بالنظر في الكلام، على ما عرّفه المصنف.

وفي هذا التعريف عدد من الكلمات التي تحتاج إلي بيان، فالمراد باللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقاً أو تقديراً، فمثلاً

كلمة نصر مشتملة على ثلاثة حروف النون والصاد والراء، ولها صوت.

والمراد بقولهم تحقيقاً أو تقديراً أن اللفظ قد يكون منطوقاً به فيكون تحقيقاً وقد يكون مضمراً فيكون تقديراً، فمثلاً إذا قلت: صَلِّ. فهذا كلام، مع أنه في ظاهره كلمة واحدة فقط، لكنّ فيها ضميراً مقدراً وجوباً وهو: أنت، فصار مكوناً من كلمتين إحداهما منطوق بها، والثانية مقدرة، أو مضمرة.

والمراد بالمركب هو ما تكون من كلمتين فأكثر، ويعرفه بعضهم بأنه ما يدل جزؤه على جزء معناه، فأنت إذا قلت: هذا كتاب محمد، فإن هذه الكلمات الثلاث كل واحدة منها تدل على جزء من المعنى العام للجملة.

بخلاف المفرد فإنه لا يدلّ جزؤه على جزء معناه، أنظر مثلاً إلى كلمة عمرو فإن الميم مثلاً لا تدلك على جزء من المعنى العام لكلمة عمرو، وهكذا العين والراء، فلهذا لم يصر مركباً، وإنما هو مفرد.

والمراد بقوله: (المفيد)

المفيد: اسم فاعل من أفاد، والمراد أن يكون هذا الذي قيل يحسن السكوتُ عليه.

لأن بعض المركب يكون من كلمتين أو أكثر، ولكن لا يحسن السكوت عليه، لأنه لا يستفاد منه معنى تام. فأنت إذا قلت: إذا حضر أحد. فهو كما ترى مركب من ثلاث كلمات ولكن لا يحسن السكوت عليه، فإذا قلت: إذا حضر أحد حضرت. تم المعنى فصار كلاماً.

ويسمّون ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، ولكن لم يحسن السكون عليه: كَلِماً.

وأقل ما يتكون منه الكلام المفيد كلمتان مثل: محمد رسول، ومثل:

قُمْ، فإن فيه ضميراً مستتراً هو الكلمة الثانية.

والمراد بقوله: (بالوضع): الوضع العربي كما قاله بعض شراح الآجرومية، يعنى موافقته للاستعمال العربي.

وبعضهم يرى أن المراد: القصد، يعنى أن يقصد المتكلم إفهام السامع.

تطبيق:

قال الله جل شانه: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّاۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]

في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَۚ﴾ هذه مركبة من عدد من الكلمات هي همزة الاستفهام، والضمير هم، والفعل يقسمون، وفيه الواو وهي ضمير، ورحمة وهي اسم، ورب وهو اسم، والكاف وهو ضمير.

وقد استوفت شروط الكلام، فإنها مركبة من أكثر من كلمتين، وقد أفادت فائدة يحسن السكوت عليها.

والجملة التي تليها: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۚ﴾ [الزخرف: ٣٢] وهي أيضا مركبة من عدد من الكلمات، ومفيدة فائدة يحسن السكوت عليها.

فنحن ضمير، وقسم فعل، ونا ضمير، وبين اسم وهو ظرف، وهم ضمير، ومعيشتهم اسمان مضاف أحدهما إلى الآخر، وفي حرف، والحياة اسم، والدنيا اسم وكل منها سواء أكان اسماً أم حرفاً أم فعلاً فهو كلمة.

والجملة الثالثة هي: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وهي كلام أيضاً لتركبها من أكثر من كلمتين، ولكونها أفادت فائدة يحسن السكوت عليها، وكلماتها هي رفع: فعل، نا: ضمير، بعض: اسم، هم:

ضمير، فوق: اسم، بعض: اسم، درجات: اسم.

والجملة الرابعة هي: ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]، فاللام: حرف، ويتخذ فعل، وبعضهم: اسمان، وبعضا: اسم، وسخرياً: اسم. وهي كما ترى مركبة من أكثر من كلمتين، ومفيدة فائدة يحسن السكوت عليها.

والجملة الأخيرة هي: ﴿وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وقد تكونت أيضا من أكثر من كلمتين، وأفادت فائدة يحسن السكوت عليها وكلماتها هي الواو: حرف، رحمة: اسم، ربك: اسمان أحدهما ضمير، خير: اسم، من: حرف، ما: اسم موصول، يجمع: فعل، الواو: اسم، والنون في يجمعون: علامة إعراب، مثل الضمة في: يضربُ.

قال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأقسامه ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى).

الضمير في قوله: (وأقسامه ثلاثة) يعود إلى الكلام، وهكذا كثير من النحويين إذ جعلوا التقسيم للكلام، وبعضهم يجعله للكَلِم، وبعضهم يجعله للكلمة، وليس بينهم فرق كبير، ولكن الأولى في رأيي أن يجعل هذا التقسيم للكلمة.

فإن قيل: ما الفرق بين الكلمة والكلم والكلام؟

فالجواب: أن الكلام سبق تعريفه، والكلمة قول مفرد دال على معنى، والكلم يلزم أن يكون مركبا من ثلاث كلمات فأكثر، ولا يشترط فيه أن يحسن السكوت عليه، فسواء أفاد أم لم يفد.

ولا يمكن أن تجتمع الكلمة والكلم في تعبير لكون الكلمة مفردة، والكلم مركب، وكذا الكلمة والكلام للعلة نفسها لا يجتمعان في عبارة واحدة.

أما الكلم والكلام فبينهما عموم وخصوص من وجه، فقد يجتمعان في نحو قوله سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ١﴾ [القدر: ١] فهذا كلام لكونه مفيداً ومكوناً من أكثر من كلمتين، وهو كلم لأنه تركب من أكثر من ثلاث كلمات.

وينفرد الكلام بنحو: الطالب مجتهد، لكونه كلمتين وقد أفادت معنى يحسن السكوت عليه.

وينفرد الكلم بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ١﴾ [النصر: ١] لتركبه من أكثر من ثلاث كلمات، ولكن لا يتم به المعنى لعدم ورود جواب الشرط.

وسبب حصر المصنف الكلام في هذه الأقسام الثلاثة وهي الاسم والفعل والحرف أن هذا هو الوارد عن العرب، فلم يرد في كلامهم سوى الأسماء والأفعال والحروف.

أو نقول إن ذلك متوقف على الدلالة المعنوية للكلمة، لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها، أو لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها، والتي تدل على معنى في نفسها نوعان، نوع دلالته غير مقترنة بزمن، وهو الاسم، ونوع مقترن بزمن وهو الفعل.

والكلمة التي لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها هي الحرف، ومن أمثلة الاسم: الله ربنا، ومحمد نبينا ﷺ، والإسلام ديننا، فهذه الكلمات جميعها أسماء، ما عدا الواو فإنها حرف.

والفعل ثلاثة أنواع الماضي والمضارع والأمر. فالماضي هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بالدلالة على زمن ماض نحو قرأ، كتب، استيقظ اهتدى، انقطع..

والمضارع سُمّي مضارعاً لمشابهته الأسماء في كونه معرباً، ودلالته - إن لم يسبق بلم ولا بحرف استقبال ـ على الحال أو الاستقبال فإن اقترن بحرف استقبال كالسين أو سوف فإنه يتخلص للاستقبال، وإن اقترن بلم فإنه يدل على الماضي، وهناك من يرى أنه إذا اقترن بما فإنه يتخلص للدلالة على الحال.

ومن أمثلته: يقرأ، يقول، يستيقظ، يدعو، سوف اعمل، لم يحضر.

أما الأمر فهو يدل على الطلب في المستقبل، ومن شواهده ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النّحل: ١٢٥] ومن أمثلته قم، اجلس، اذهب، أقبل، والحرف هو ما تضمن معنى فيما يدخل عليه، ولا معنى له في نفسه.

وهو أنواع:

منها حروف الجرّ نحو: في، وعلى، وإلى.

وحرفا الشرط: إن، وإذ ما (على قول)

وحرفا الاستفهام: الهمزة، وهل.

والحروف الناسخة وهي: إنّ وأخواتها.

والحروف النافية نحو: لا ولم وما...

وحرف النهي: لا. وغيرها.

والحروف جميعُها معناها يتبين ممّا تدخل عليها.

قال المؤلف رحمه الله: "فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الألف واللام".

قوله: "الاسم يعرف بالخفض".

الخفض تعبير الكوفيين، ويعبر عنه البصريون بالجرّ، والمراد بهذه العلامة أن تقع الكلمة مجرورة، وليس المراد مجرد دخول حرف الجرّ، فإن حرف الجرّ قد يدخل في ظاهر اللفظ على غير الأسماء، كقولك عجبت من أن حضر عبدالله، فإن "من" قد دخلت على "أن" وأن ليست اسما، وإنما هي حرف، لكن هذا الحرف وما بعده مؤوّل باسم، لأن التقدير: عجبت من حضور عبدالله.

أما علامة الجرّ أو الخفض فلا تخلو من أن يكون سببها دخول حرف الجرّ على الاسم أو إضافة اسم إلى اسم أو كون الكلمة المجرورة تابعة لمجرور فأخذت حكمه.

ويقول النحويون إن هذه الأمور الثلاثة مجتمعة في التسمية: بسم الله الرحمن الرحيم، فإن كلمة اسم مجرورة بسبب دخول حرف الجرّ عليها، ولفظ الجلالة مجرور بسبب إضافة اسم إليها، والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للفظ الجلالة.

قوله: "والتنوين" التنوين نون ساكنة تلحق آخر الكلمة لفظا لا خطّا لغير توكيد. ويقسم النحويون التنوين أربعة أقسام، وبعضهم يجعلها ستة. والصحيح أن التنوين الذي هو علامة الاسم أربعة أنواع وهي تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، والنوعان الآخران اللذان لا يختصان بالاسم هما: تنوين الترنم، والتنوين الغالي.

أما تنوين التمكين فهو الذي يدخل على الأسماء المعربة المتمكنة- أعني بها المنصرفة-ويؤتى به للدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية لكونه معرباً منصرفاً، لأن الأصل في الأسماء أن تكون معربة غير مبنية.

نحو قول الله تعالى: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ أَفَأَنتُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ۝٥٠﴾ [الأنبياء: ٥٠] فكلمة "ذكر" وكلمة "مبارك" كلمتان معربتان منصرفتان

والتنوين الذي فيهما تنوين التمكين.

وتنوين التنكير تنوين يلحق بعض الأسماء المبنية عند إرادة تنكيرها، ومثاله قولك: رأيت سيبويه وسيبويهٍ آخر، فالأول غير منون لكونه معرفة، أما الثاني فهو نكرة منون، ويسمى هذا التنوين تنوين التنكير.

ومثله قول الشاعر:

واهاً لسلمى ثم واهاً واهاً ....

فواهاً هنا اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، وهو مبني منون، والتنوين فيه تنوين تنكير.

وتنوين المقابلة هو التنوين الذي يلحق جمع المؤنث السالم، ويقول النحويون إنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وشاهده قول الله عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ ثَيِّبَٰتٍ وَأَبْكَارًا ۝٥﴾ [التحريم: ٥] فإن جموع المؤنث السالم المذكورة في الآية الكريمة التنوين فيها يسمى بتنوين المقابلة.

وتنوين العوض يقسمه النحويون ثلاثة أقسام تنوين عوض عن حرف، وهو اللاحق للاسم الممنوع من الصرف المعتلّ الآخر، وشاهده قول الله تعالى: ﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، فإن أصل غواش غواشيُ فتستثقل الضمة على الياء فتحذف فتسكن الياء، ثم تحذف ويعوض بدلا عنها التنوين.

وتنوين عوض عن كلمة، وذلك مع الكلمات الآتية كل وبعض وأي وشواهده: قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ﴾ [غافر: ٤٨] وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤] وقوله

تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]

وتنوين عوض عن جملة، وهو اللاحق لإذ، وإذا عند بعضهم، وشاهد إذ قوله تعالى:

﴿وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ۝٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الروم: ٤-٥]، وشاهد إذاً قوله سبحانه: ﴿إِذٗا لَّأَذَقۡنَٰكَ ضِعۡفَ ٱلۡحَيَوٰةِ وَضِعۡفَ ٱلۡمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥]

أما تنوين الترنم، والتنوين الغالي. فإن بعض النحويين لا يذكر هذين النوعين، وذلك لعدم اختصاصهما بالأسماء، فليسا من علاماته، وهذان النوعان خاصّان بالشعر.

وتنوين الترنم هو النون اللاحق للقوافي المطلقة، وهو في الحقيقة لقطع الترنم، لأن الترنم هو مدّ الحرف، هذا التنوين يقلب المد إلى نون ساكنة، ومن شواهده:

أقلـي اللـوم عـاذل والعـتـابـنْ
وقـولـي إن أصـبـت لـقـد أصـابـن

ومـوضـع الـشـاهـد فـي قـولـه:
الـعـتـابـن... وأصـابـن.

وذلك أن أصلها العتابا، وأصابا بالباء الممدودة للقافية فجاء التنوين هذا فقطع المدّ، وأتت النون الساكنة مكانه.

ويستنتج من هذا الشاهد أن هذا التنوين ليس خاصاً بالأسماء.

في قوله: "العتابن" اجتمع فيه التنوين مع "ال" وهما لا يجتمعان فيما يختص بالأسماء.

وفي الشطر الثاني في وقوله: «أصابن» دخل التنوين على الفعل الماضي أصاب.

والتنوين الغالي هو اللاحق للقوافي المقيدة يعني الساكنة.

وقد سمّي بهذا الاسم لواحد من أمرين: إما لأنه نادر الحدوث، وإما لأنه من الغلوّ لما يحدث بسببه من اجتماع ساكنين وانكسار في وزن البيت.

ومن شواهده قول الشاعر:

قالت سليمى ليت لى بعلاً يَمُنْ
يغْسل جلدى وينسّينى الحزن
قالت بنات العمّ يا سلمى وإنْ
كان فقيراً معدماً قالت وإنْ

وموضع الشاهد في قوله: «وإنن»، فأصله وإنْ بسكون النون، وقد زيدت عليها نون ساكنة هي التنوين الغالي، وقد لحق هذا التنوين الحرف فهذا دليل على أنه ليس خاصا بالأسماء، وقد نتج عن هذا التنوين اختلال في وزن البيت.

وقد ذكر ابن هشام بعد ذكره لهذين النوعين أن الحق أنهما ليسا من التنوين في شيء، وإنما هما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن "وهو الطفيلي" في الوصل والوقف، واستدل على كلامه هذا بأنهما وردا مع ال، وفي الفعل، وفي الحرف، وفي الخطّ وفي الوقف، ولحذفهما في الوصل، والتنوين لا يثبت في الخطّ ولا في الوقف، ولا يحذف في الوصل.

قال ابن آجرّوم "ودخول الألف واللام".

إنّ ممّا يميز الاسم عن قسيميه دخول "أل" عليه، وسواء كانت "أل" معرّفة أم زائدة، فإنها من علامات الأسماء، ولا يخرج عن ذلك إلا "أل" الموصولة فإنها قد تدخل في الشعر على الفعل المضارع.

ومن شواهد (أل) الخاصة بالأسماء قوله عز وجل: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ

﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝٤﴾ [الفَاتِحَة: ٢-٤].

فأل الداخلة على العالمين والرحمن والرحيم والدين هي "أل" المعرّفة، وكل ما دخلت عليه هنا أسماء.

أما شاهد "أل" الموصولة التي قد تدخل على الفعل المضارع، وعلى اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، فقول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

وهذا البيت هجا به الفرزدق رجلاً من بني عذرة، وكان هذا الرجل قد دخل على عبد الملك بن مروان، وعنده جرير والأخطل والفرزدق، وهو لا يعرفهم، فعرّفه عبد الملك بهم، فقال الرجل على الفور:

فحيّا الإله أبا حرزة .. وأرغم أنفك يا أخطلُ
وجدُّ الفرزدق أتعسْ به .. ودق خّياشيمه الجندل

فقال الفرزدق على الفور أيضا:

يا أرغم الله أنفا أنت حامله
ياذا الخنى ومقال الزور والخطل

وبعده بيت الشاهد.

وقال الأخطل:

يا شر من حملت ساق على قدم
ما مثل قولك في الأقوال محتملُ
إن الحكومة ليست في أبيك ولا
في معشر أنت منهم إنهم سفلُ

فقام جرير مغضبا، وهو يقول:

شتمتما قائلاً بالحق مهتديا
عند الخليفة والأقوال تنتضلُ
أتشتمان شفاهاً خير كم حسباً
ففيكم وإلهي الزور والخطلُ
أتشتماه على رفعي ووضعكما
لازلتما في سفال أيها السفلُ

وموضع الشاهد من قول الفرزدق هو قوله: التُّرضى، فإنّ تُرضى فعلٌ مضارع، وقد دخلت عليه "أل" الموصولة، والتقدير الذي ترضى، وبعضهم يجيز دخول "أل" الموصولة على الظرف، ويستشهدون له بقول القائل:

من لا يزال شاكرا على المَعَهْ
فهو حَرٍ بعيشةٍ ذات سعة

ومن قول الفرزدق يتبين أن "أل" الموصولة لا تختصّ بالدخول على الأسماء، لدخولها على الفعل المضارع.

و(أل) قسمان: جنسية، وعهدية.

والجنسية قسمان: إما لبيان الماهية أو حقيقة الشيء، وإما لشمول جميع أفراده حقيقة أو مبالغة.

والعهدية ثلاثة أقسام، لأن العهد إما أن يكون عهداً ذكرياً، وإما أن يكون عهداً ذهنياً، وإما أن يكون عهداً حضورياً.

وأل في هذه الأنواع معرّفة:

وهناك قسم آخر أل فيه غير معرفة، وتسمى بأل الزائدة.

و(أل) الزائدة قسمان: زائدة لازمة: أي لا يجوز حذفها، وزائدة عارضة، والعارضة قسمان، قسم يعرض في ضرورة الشعر، وقسم يجوز في النثر مراعاة لأصل الكلمة.

وهذه الأقسام تحتاج إلى إيضاح وأمثلة فأل الجنسية هي التي يؤتى بها لبيان ماهية الجنس، فإذا صح لك حذف (أل) وجعل كلمة كلّ مكانها حقيقة أو مبالغة فهي للاستغراق، أي لشمول أفراد هذا الجنس، ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ۝٣﴾ [العصر: ١-٣]

فكلمة ﴿الْإِنسَانَ﴾ يصح أن نقول مكانها كل إنسان في خسر إلا الذين آمنوا ... إلى آخره، لاستغراق أفراد الإنسان هنا.

والمراد بالقسم الثاني من أقسام (أل) الجنسية الاستغراقية هو الذي يصح أن تحذف (أل) وتضع مكانها كلمة كل، ولكن ليس على سبيل الحقيقة، وإنما على سبيل المبالغة نحو قولك: أنت الرجل علماً، تقوله مريداً المبالغة في مدح الرجل بالعلم، فكأنك قلت: أنت كلّ رجل علماً، ولا شك أن المخاطب في هذا المثال ليس كل الرجال، وإنما هو واحد منهم ولكن هذا على سبيل المبالغة.

وكذلك لو قلنا مخاطبين امرأة: أنت المرأة طاعة، أو إخلاصا، أو نحو ذلك مما أورد على سبيل المبالغة لا على سبيل الحقيقة.

القسم الثاني من قسمي (أل) الجنسية، وهو ما يؤتى به لبيان الماهية أو حقيقة الشيء المراد به ما دلّ على بيان الجنس، ولكن لم يصح وضع كلمة كل مكان (أل) لا على سبيل الحقيقة، ولا على سبيل المجاز، ومنه قوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ۝٣٠﴾ [الأنبياء: ٣٠] فأل في الماء لبيان ماهية

الجنس وحقيقته، ومنه قول الشاعر:

ولـو سـئـل الـنـاس الـتـراب لأوشـكـوا
إذا قـيـل هـاتـوا أن يـمـلـوا ويـمـنـعـوا

الشاهد في البيت في قوله التراب، فإن (أل) فيه لبيان الجنس، وليس لاستغراق الجنس، لأنه لا يصح حذف (أل) ووضع كلمة (كل) مكانها لا حقيقة ولا مبالغة.

أما العهدية الذكرية: فالمراد بها التي يؤتى بها بعد مذكور تشير إليه، وذلك كقول الله جلّ شأنه: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزّمل: ١٥-١٦]

(ال) الداخلة على الرسول هي المرادة، وقد سبقت بقوله: رسولاً فهي هنا للعهد الذكري، أما التي للعهد الذهني فهي التي تأتي لبيان معهود في الذهن، ولم يسبق له ذكر، ، لكنه معهود عن المخاطب والمتكلم، فبمجرد ذكره لا يتبادر إلى الذهن سواه.

وشاهد (أل) التي للعهد الذهني قوله سبحانه ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَـٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾﴾ [طه: ١١-١٢]

فالوادي لم يسبق له ذكر، ولكنه معهود بين المتكلم وهو الله جل وعلا، و المخاطب وهو موسى عليه الصلاة والسلام ومن أمثلته أن يقال مثلا: جاء المدير، فإنه لا يتبادر إلى الذهن غير مدير تلك الدائرة المعهودة بين المتكلم والمخاطب.

ومثله قولك لمخاطبك وأنتما تترقبان وصول شخص بعينه: جاء الرجل، فإنه لا يخطر بالبال إلا الرجل المعهود في ذهنيكما، وهكذا كلّ ما أشبهه .

أما (أل) التي للعهد الحضوري فهي التي يكون ما تدخل عليه حاضراً

سواء كان حضورًا زمانيًا أو مكانيًا، وأكثر ما ترد (أل) هذه بعد اسم الإشارة، أو بعد أي في النداء.

ومن شواهدها قوله جل شأنه: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣] فإن المراد بها اليوم الحاضر الذي قيلت فيه.

وأما ما دخل عليه اسم الإشارة فكقولك: هؤلاء الرجال مجتهدون.

وأما ما دخلت عليه (أي) في النداء فنحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ...﴾ [النساء: ١].

أما (أل) غير المعرفة أو كما يسميها بعض النحويين بالزائدة فهي بعبارة موجزة: الداخلة على المعرفة، ولذا سميت زائدة أو غير معرفة. والسبب في هذه التسمية أن التعريف موجود في الكلمة قبل دخول (أل) فلم تستفد الكلمة تعريفًا، والذي تدخل عليه (أل) هذه من أنواع المعارف بعض الأعلام وبعض الأسماء الموصولة، وبعض أسماء الإشارة.

وهي قسمان: زائدة لازمة وزائدة غير لازمة، فالمراد بكونها لازمة، أنه لا يجوز حذفها لكون الكلمة وضعت مقترنة بها.

أنواع ما تدخل عليه اللازمة:

١- الاسم الموصول نحو الذي والتي والذين واللائي واللاتي فجميع الأسماء الموصولة التي تدخل عليها (أل) فيها زائدة أو غير معرّفة، وهي لازمة لا يجوز حذفها ولم تستفد الكلمة منها تعريفا لكون الأسماء الموصولة من أنواع المعارف.

٢- بعض الأعلام التي يكون أصلها غير صالح لدخول (أل) ولكن العلم وضع مقترنا بأل نحو السموأل، واليسع.

وهذان العلمان وأشباههما قد وضعا حين التسمية مقترنين بأل وكلمة

سموأل في أصلها ليست وصفا مثلا لتكون صالحة لدخول أل، نحو كلمة حسن، فإنك إذا قلت: الحسن فإن دخول (أل) عليه مراعاة لأصل الكلمة إذ كانت صفة مشبهة صالحة لدخول أل قبل التسمية، فدخولها للمح الأصل.

ولا أرى أن من هذا النوع قولهم مثلا: العثمان أو العبد اللطيف أو نحو ذلك مما شاع في الوقت الحاضر.

بل أرى أن أصلها آل عثمان وآل عبد اللطيف، ولا أرى الإكثار من إدخال (أل) على الأعلام، بل لو اقتصرت على ما سمع عن العرب نحو السموأل أو ما كان للمح الأصل نحو الحسن والعباس والفضل والنعمان لكان أولى.

٣- ما يدخل على بعض أسماء الإشارة ولا يجوز إلا في كلمة واحدة وهي "الآن".

فالجمهور يرون أنه علم على الزمان الحاضر، فتعريفه بالعلمية، وليس بأل، ويرى الزجاج وابن مالك أن كلمة "الآن" إشارة إلى الزمان الحاضر، فتعريفها عندهما بالإشارة.

والقسم الثاني من أقسام أل الزائدة هي (أل) الزائدة غير اللازمة.

أما كونها زائدة فلأن التعريف حاصل في الكلمة التي دخلت عليها قبل دخولها. وأما كونها غير لازمة فلأنه يجوز حذفها وبقاء الكلمة خالية منها. وبعضهم يسمي هذا النوع (أل) العارضة، والمراد أنها طارئة على ما دخلت عليه، والأصل أن يكون خاليًا منها:

وهي نوعان؛ الأول: ما جاء في ضرورة الشعر، وهو في النثر وسعة الكلام غير جائز، ومنه قول الشاعر:

ولـقـد جـنـيـتـك أكـمـؤاً وعـسـاقـلاً
ولـقـد نـهـيـتـك عـن بـنـات الأوبـر

الشاهد في قوله: بنات الأوبر، فإن أصلها: بنات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة صغار لونه كلون التراب، وقد دخلت عليه أل لضرورة الشعر رغبة في استقامة الوزن.

ويلحق النحويون بهذا النوع ما دخلت عليه (أل) وحقه أن يكون نكرة كالتمييز والحال، ومما دخلت فيه أل على التمييز قول الشاعر:

رأيـتـك لـمـا أن عـرفـت وجـوهـنـا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

موضع الشاهد قوله: وطبت النفس، لأن أصلها **وطبت نفساً**.

وأنبه هنا على أن بعض النحويين يجيز وقوع التمييز معرفة، وعلى قول هؤلاء فلا شاهد فيه.

ومثال دخولها على الحال قولك: أدخلوا الأول فالأول، فأل فيه زائدة غير لازمة، وقد رأى الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد رحمه الله أن هذا المثال لا يصلح، لما دخلت فيه على الحال، لكونه لا يصح إسقاطها، فلا تقول: ادخلوا أول أول، لأن النحويين يؤولونه بـ: ادخلوا مرتبين وهو يرى أن (أل) فيه معرّفة عهدية ذهنية، وهو من المعارف التي أولت بنكرة.

بقي من أنواع (ال) الزائدةُ العارضةُ التي يؤتى بها للمح الأصل. والمقصود أنها تدخل على بعض الأعلام التي كانت قبلُ صالحةً لدخولها، أي قبل أن تصير أعلاماً. ولا بد من التنبيه إلى ما يلي:

أولاً: ليس كل الأعلام الصالحة قبل العلمية لدخولها يصح دخولها عليها بعد العملية.

ثانياً: لا تدخل أل على الأعلام إذا كانت قبل العلمية لا تصلح لدخولها، كالأعلام المضافة، نحو زين العابدين وعبد الرحمن وأبي بكر، وكالأعلام المنقولة من الفعل نحو يزيد وتغلب.

ثالثاً: الأعلام التي تصلح لدخول (أل) قبل العلمية هي ما كنت منقولة من اسم فاعل كحارث أو اسم مفعول كمنصور أو صفة مشبهة كحسن أو صيغة مبالغة كعباس، أو اسم عين كنعمان، فإن كلمة نعمان في الأصل اسم للدم.

فتقول في ما سبق جوازاً: الحارث، المنصور، الحسن، العباس، النعمان. وقد ورد استعمال هذه الأسماء عن العرب مقرونة بأل.

وإذا لم يرد عن العرب مقروناً بأل فقد نص النحويون على أن دخول أل على الأعلام غير قياسي بل يكتفىٰ بما ورد عن العرب، فلا يصح الصالح والمحمد.

وما يفعله الناس الآن من إدخال (ال) على الأعلام وبخاصة على ألقاب الأسر فأرى أن أصل ذلك في نحو الصالح والمحمد والعبد اللطيف، أصله: آل صالح وآل محمد وآل عبد اللطيف، وبخاصة الاسم الأخير، فإن (ال) والإضافة لا يجتمعان في الكلام العادي إلا بشروط معينة ستذكر في باب الإضافة- إن شاء الله ـ نحو قولهم هذا الضارب الرجل.

أما ما يحفظ من أن (أل) دخلت على يزيد، وهو في الأصل منقول من فعل مضارع غير صالح لدخولها كما قال ابن ميادة:

رأيت الوليد من اليزيد مباركاً
شديداً بأعباء الخلافة كاهله

فهذا من ضرورة الشعر، وقد سهل دخول (أل) على يزيد هنا كونها

مسبوقة بالوليد ووليد فعيل بمعنى مفعول، فهو صالح لدخول (أل) عليه.

ومما يجدر التنبيه إليه مما هو متعلق بـ (أل) أن (أل) تدخل على بعض الأعلام لتجعل الكلمة التي دخلت عليها خاصة بما أطلقت عليه، مع كونها قبل صالحة لها ولغيرها.

فمثلاً يقولون قاصدين الثريا: النجم، وأصل كلمة نجم صالحة لكل النجوم، فإذا قيل رأيت النجم مثلاً فالمقصود الثريا، فإن أراد غيرها فلا بد من وصفه أو بيان مراده كأن يقول: رأيت النجم سهيلاً، أو نحو ذلك.

وكذلك (البيت) فإنه في الأصل صالح لكل بيت فإذا أطلق فإنه يختص بالبيت الحرام.

و(المدينة) فإنها في الأصل صالحة لكل مدنية ثم اختصت بمدينة الرسول ﷺ.

وكذا (الأعشى) فالكلمة في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً، ثم اختص بأعشى همدان ميمون بن قيس صاحب قصيدة:

ودع هريرة إن الركب مرتحلٌ
وهل تطيق وداعًا أيها الرجل

(والنابغة)، هذا اللفظ في الأصل اسم فاعل مقرون بتاء المبالغة يدل على البروز في شيء ما، وهو صالح لكل من نبغ في شيء ثم اختص بالنابغة الذبياني.

وأمثال هذا كثيرة.

وهي مع كثرتها غير قياسية، بل يكتفىٰ بالمسموع. و(أل) هذه هي (أل) الزائدة اللازمة.

ومعنى هذا أن ما دخلت عليه لم يستفد منها تعريفاً، لذا صارت زائدة، وكونها لازمة يعني أنه لا يجوز حذفها فلا نقول: في النجم: نجم، ولا في المدينة: مدينة.. إلى آخره.

إلا أن (أل) هنا تحذف في موضعين وجوباً وهما النداء لأن أل والنداء لا يجتمعان إلا في مواضع معينة ليس هذا منها، فتقول: يا أعشى.

والموضع الثاني: الذي تُحذف فيه (أل) وجوباً هو الإضافة، لما سبق من أن (أل) والإضافة لا يجتمعان فتقول مثلاً هذه مدينة الرسول ﷺ.

وقد تحذف في غيرهما إما في ضرورة الشعر، وإما في النادر، سمع من كلام العرب: هذا عيُّوق طالعاً، وأصله العيوق وهو كما في لسان العرب: كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا في ناحية الشمال. كما سمع من كلام العرب: هذا يوم اثنين مباركاً فيه، فحذفت منه (أل) والدليل أن هذه الكلمة معرفة مجيء الحال منها، وهو قولهم مباركاً، لأن الحال الأصل في صاحبها أن يكون معرفة.

بقي علامة رابعة للأسماء ذكرها المؤلف وهي قوله: **(وحروف الخفض وهي من وإلى وعن وعلى وفي ورب والباء والكاف واللام وحروف القسم وهي الواو والباء والتاء).**

والحديث فيها كان يمكن الاستغناء عنه بقوله قبل: (فالاسم يعرف بالخفض)، فإنه لو اكتفى عن ذكر هذه العلامة أعني دخول حروف الخفض وحروف القسم، بما ذكر أولاً لكان أولى لأمرين: الأمر الأول: أن هذه الحروف تحدث خفضاً في الاسم الذي تدخل عليه فيكون الاسم مخفوضاً.

الثاني: أنّ كون الاسم مخفوضاً أعم من دخول هذه الأحرف، لأنه لا يخفض إلا الأسماء، وهذه الأحرف قد تدخل في الظاهر على غير الأسماء كما ذكرنا قبل، نحو قولك: عجبت من أن حضر محمد، فإن (من) حرف

من الحروف التي ذكرها، وقد دخلت في الظاهر على (أن) وهي حرف، وهي في حقيقة الأمر داخلة على اسم، لأن (أن) وما دخلت عليه تؤوّل باسم، فتقدير الكلام عجبت من حضور محمد، فهي في الظاهر داخلة على حرف،وفي الحقيقة داخلة على اسم مؤول.

وحين ذكر ابن مالك حروف الجرّ في ألفيته بلغ عددها عنده عشرين حرفاً، وذلك في قوله:

هاك حروف الجرّ وهي من إلى
حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا
والكاف والباء ولعل ومتى

وقد زاد بعضهم غير ما ذكره ابن مالك كحرف لولا عند دخوله على الضمير المتصل نحو لولاي ولولاك ولولاه ولولانا، لأن هذه الضمائر، ماعدا (نا) لا تقع في محل رفع، أعني ياء المتكلم وكاف المخاطب وها الغائب، فلما وجدوا لولا تدخل عليها في نحو قول الشاعر.

أومت بعينيها من الهودج
لولاك هذا العام لم أحجج

أوّلوها على أنها حرف جرّ أضف إلى هذا أن بعض الحروف التي ذكرها ابن مالك لم يتفق على أنها حروف جر، أعني كي، ومتى، ولعل، وبعضها يستعمل مرة حرف جر ومرة فعلاً، وذلك في الحروف: خلا وحاشا وعدا، وأما مذ ومنذ فإن جاء ما بعدهما مرفوعاً فهما اسمان، وإن جاء مجروراً فهما حرفا جرّ.

وحروف الجرّ التي اتفق ابن آجروم وابن مالك على ذكرها على نوعين:

النوع الأول: يدخل على الأسماء الظاهرة والمضمرة، وهي من وإلى وعن وعلى واللام والباء وفي.

وشاهد دخول (من) على الظاهر والمضمر قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ....﴾ [الأحزاب: ٧].

الشاهد في قوله: (منك) فقد جرت (من) الضمير، وفي قوله (ومن نوح) فقد جرت الظاهر، وشاهد (إلى) جارة الظاهر قوله سبحانه: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [المائدة: ٤٨] وشاهدها جارة الضمير قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] وشاهد (عن) جارة للظاهر قول جل شأنه: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩] وشاهدها جارة للضمير قوله سبحانه: ﴿رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [البينة: ٨].

أما (على) فقد دخلت على الظاهر في قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] ودخلت على الضمير في قوله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] واللام جرت الظاهر في قوله سبحانه ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] وجرت الضمير في قوله جل وعلا: ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. والباء دخلت جارة للظاهر في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَـٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [سبأ: ٣٥] ودخلت جارة للضمير في قوله جل من قائل: ﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُوا۟ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [يس: ١٨]

أما (في) فقد جرت الظاهر في قوله جل وعلا: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] وجرّت الضمير في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

النوع الثاني: حروف جرّ اختصت بالدخول على الأسماء الظاهرة، ولا

تدخل على الضمائر إلا في الشعر، وهي أربعة أقسام:

١- قسم يدخل على الأسماء الظاهرة جميعها، وهي حتى والكاف والواو.

٢- وقسم يدخل على الأسماء الظاهرة الدالة على الزمان، وهو مذ ومنذ.

٣- وقسم يدخل على النكرات من الأسماء الظاهرة، وهو ربّ .

٤- وقسم يدخل على لفظ الجلالة، أو لفظ رَبّ مضافاً إلى الكعبة، أو مضافاً إلى ياء المتكلم وهو التاء .

شاهد حتى قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥].

وشاهد الكاف قوله جلّ وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ...﴾ [الشورى: ١١]

وشاهد الواو قول الشاعر:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وأريد أن أنبه إلى أن الكاف قد تدخل على الضمير في ضرورة الشعر ومن ذلك قول العجاج:

خلّى الذنابات شمالاً كثبا
وأم أوعال كها أو أقربا

ومثال مذ ومنذ قول القائل: ما لقيت محمدًا مذ يومين أو منذ يومين.

وأُذكّر بما سبق قوله في مذ منذ، وهو أنهما إذا كان ما بعدهما مرفوعاً فهما اسمان، كقولك ما رأيته مذ يومان، وأضيف أنه إذا وقع بعدهما جملة فعلية فهما اسمان أيضاً نحو قول الشاعر:

مـــا زال مـــذ عـــقـــدت يـــداه إزاره
فـــســـمـــا فـــأدرك خـــمـــســـة الأشـــبـــار

الشاهد في قوله: مذ عقدتْ، فإنّ عقدت هنا جملة فعلية، فمذ هنا اسم وهو ظرف مضاف إلى الجملة التي بعده.

أما ربّ فكقول الشاعر:

رُبَّ يـــوم بـــكـــيـــت مـــنـــه فـــلـــمّـــا
صـــرت فـــي غـــيـــره بـــكـــيـــت عـــلـــيـــه

وقد تدخل على ضمير الغائب، ونصّ ابن هشام على اشتراط أن يكون هذا الضمير ملازماً للإفراد والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى، واستشهد له بقول الشاعر:

رُبَّـــهُ فـــتـــيـــة دعـــوت إلـــى مـــا
يـــورث الـــمـــجـــد دائـــبًـــا فـــأجـــابـــوا

فقد دخلت (رب) هنا على الضمير الهاء، وهو مفرد مذكر، وقد جاء التمييز بعدها وهو قوله: فتية، وهو مطابق للمعنى، لأنه جمع.

وعلى هذا لا تقول: ربّهما فتأتي بالضمير المثنى، ولا يؤتى بضمير المتكلم، فلا يقال رُبيِّ، ولا بضمير المخاطب فلا يقل رُبَّك.

أما التاء فمن شواهدها قوله جلّ شأنه: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ ۝٥٧﴾ [الأنبياء: ٥٧]

دخلت التاء على لفظ الجلالة (الله) في هذه الآية، ومثال دخولها على رَبّ أن يقال: تَرَبِّ الكعبة، أو تربِّي لأفعلن.

وقد ذكر ابن هشام أنه يندر دخولها على لفظ (الرحمن) و(حياتك)،

فيقال: تالرحمن أو تَحياتك.

ولا بد من الإشارة هنا إلى ما في قول: تَحَيَاتِك من القسم بغير الله عز وجل، وأنه لا يجوز.

فإن التاء يؤتى بها للقسم، فإذا كان ما دخلت عليه اسماً من أسماء الله عز وجل أو صفة من صفاته فلا إشكال، وإن أدخلت على غير ذلك امتنع، ويقال في الواو والباء عند ما يراد بهما القسم ما قيل في التاء.

ومما يذكره النحويون في حروف الجر تناوب الحروف، يعني مجيء بعضها مكان بعض، وبعضهم يجعل الأمر متعلقاً بتضمين الفعل معنى فعل آخر إذا جاء الحرف لغير ما وضع له، وقد أُلّف في هذا مؤلفات، بعضها جعل الحديث في التضمين، وبعضها في تناوب الحروف، وبعضها في بيان المعاني التي يرد الحرف متضمناً لها.

أذكر من ذلك على سبيل المثال لا الحصر: معاني الحروف للرمّاني، والجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، ورصف المباني في حروف المعاني للمالقي، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، وألّف د/ محمد حسن عواد كتاباً عنونه: بـ تناوب حروف الجر في لغة القرآن، وقد وصل في بحثه إلى حقيقتين فقال:

«**الحقيقة الأولى**: بطلان نيابة بعض حروف الجرّ عن بعضها ... وأن الشواهد التي سيقت للدلالة على التعاور (يعني التناوب) راجعة إلى التركيب لا إلى الحرف، ورأينا أن كل حرف يؤدي معنى خاصاً به لا يؤديه غيره، وقد ينجر مع الحرف معان أخر تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره ...

الحقيقة الثانية: بطلان مسألة التضمين بطلاناً تاماً، ورأينا أن الشواهد التي سيقت للدلالة على التضمين فيها راجعة إلى مبحث دلالات الألفاظ،

ورأينا كذلك أن الذي حمل القدماء على هذه المسألة اعتقادهم بالأصالة والفرعية في الألفاظ... إلى أن قال: ورأينا أن الألفاظ التي يمكن وصفها بالحقائق اللغوية أو الأصول اصطلاحاً هي الألفاظ التي ثبت ورودها في عصور الاحتجاج، وأما ما ورد بعد تلك العصور فهو مجاز أو مفرع».

والحق أن ما قاله الدكتور في الحقيقة الأولى كلام جميل، وهو أن لكل حرف معنى أَصلياً خاصًا به، ثم إنْ ورد ما يوهم خروج الحرف عن هذا المعنى الخاص؛ فيمكن أن يعاد بالتأويل إليه، لكن هذه القاعدة لا تطّرد له في كل الشواهد، فالذي أراه أن لكل حرف معنى يغلب اتصافه به، ولكنه قد يخرج قليلاً عن هذا المعنى إلى غيره من المعاني، والسياق يحدّد ذلك.

فإن أمكن تأويل المعنى بإعادته: إلى المعنى الغالب للحرف فهذا أحسن، وإن صعب أو استحال فلا مانع من خروج الحرف عن المعنى الغالب قليلاً إلى معنى آخر.

وهذا الرأي لم أَسْبِق إليه بل ذكره كثير من النحويين قديماً وحديثاً، ولعلّ الرأي الذي ذكرته يقرب من رأي الكوفيين القائلين: إن قصر الحرف على معنى واحد تعسف لا مبرر له، وإنه إذا اشتهر استعمال الحرف في معنى، وشاعت دلالته عليه، بحيث يفهمها السامع بلا لبس ولا غموض كان هذا المعنى حقيقياً بالنسبة للحرف.

ورأى البصريين في هذه المسألة قصر كل حرف على معنى خاص به فإن جاء عليه فبها، وإلا فيعاد بالتأويل إليه.

وإذا أخذنا بالرأي الذي ذكرناه، وهو أن لكل حرف معنى غالباً فيه وقد يخرج إلى غيره فمن المناسب أن نذكر هذه المعاني الغالبة لحروف الجر نقلاً عن النحويين، ونجعل ما رآه بعض من قصر بعض الحروف على معنى معين نجعله غالباً في الحرف.

المعنى الغالب لِمنْ، هو التبعيض، ومن شواهده قوله عز وجل ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ [آل عِمرَان: ٩٢] ومما يؤيد هذا المعنى القراءة الشاذة الواردة في الآية، إذ قرأ عبدالله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعض ما تحبونه.

والمعنى الغالب للام هو الملكية.

وشاهدها قول تعالى: ﴿وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾ [البَقَرَة: ٢٧٩].

والمعنى الغالب للباء هو الألصاق.

ومثاله قولك: أمسكت بالقلم.

والمعنى الغالب لـ (في) هو الظرفية المكانية أو الزمانية.

وشاهد الظرفية المكانية قوله جلّ شأنه ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ﴾ [يُونس: ٩٩].

وشاهد الظرفية الزمانية قوله تعالى: ﴿وَإِن يَتَوَلَّوۡاْ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبَة: ٧٤]

والمعنى الغالب لعلى هو الاستعلاء.

ومن شواهده قوله جلّ من قائل: ﴿وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢].

والمعنى الغالب لِعَن هو المجاوزة، وشاهده قوله تعالى ﴿فَتَوَلَّ عَنۡهُمۡۘ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ شَيۡءٖ نُّكُرٍ ﴿٦﴾﴾ [القَمَر: ٦]

والمعنى الغالب للكاف التشبيه.

وشاهده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتۡ وَرۡدَةٗ كَٱلدِّهَانِ ﴿٣٧﴾﴾ [الرَّحمٰن: ٣٧].

والمعنى الغالب لإلى: انتهاء الغاية مكانية أو زمانية.

شاهد انتهاء الغاية في المكان قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ...﴾ [الإسراء: ١]

وشاهد انتهاء الغاية الزمانية قوله تعالى عن يونس عليه السلام: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ فِى بَطْنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الصَّافات: ١٤٣-١٤٤]

والمعنى الغالب لحتى أيضاً انتهاء الغاية زمانية أو مكانية فشاهد الزمانية قوله تعالى ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥] وقد بحثت عن شاهد في القرآن الكريم لحتى المكانية فلم أجد مع أنها وردت في أكثر من مائة وثلاثين موضعاً، ومعظمها زمانية، وقد ترد تعليلية.

ويمكن أن يمثل لحتى المكانية بقولهم: أكلت السمكة حتى رأسِها.

والمعنى الغالب في (كي) هو التعليل، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ...﴾ [طه: ٤٠]والمعنى الغالب للواو والتاء هو القسم، ومن شواهد الواو قوله عز وجل ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾﴾ [الحجر: ٩٢] ومن شواهد التاء قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والمعنى الغالب لـ مذ ومنذ ما ذكره ابن هشام من أن معناها يتبين مما تدخل عليه- وكذا جميع حروف الجرّ- فإن كان ما دخلت عليه ماضياً فهما لابتداء الغاية، واستشهد له بقول الشاعر:

لمن الديار بقنة الحجر
أقوين مذ حجج ومذ دهر

ومذ ومنذ لم يردا في القرآن الكريم.

ولذلك عمد ابن هشام إلى الاستشهاد لهما من الشعر. ومن معانيهما الظرفية، وذلك إذا كان ما دخلا عليه زمنا حاضرا كقولك ما رأيت عبدالله مذ يومنا أو منذ يومنا، تعنى أنك لم تره في يومنا الحاضر.

وقال ابن هشام إنهما يأتيان بمعنى من وإلى معا إذا كان ما بعدهما معدوداً، نحو ما رأيته منذ ثلاثة أيام، والمعنى ما رأيته من ابتداء هذه المدة أي الأيام الثلاثة إلى انتهائها.

بقي من الحروف المتفق عليها (رُبَّ) وهي خاصة بالدخول على النكرات كما سبق ذكره.

وللنحويين خلاف واسع في المعنى الغالب فيها فمن قائل إنها دائما للتقليل، ومن قائل إنها دائما للتكثير، ومن قائل إن الغالب فيها التكثير وتأتي للتقليل قليلا، ومن قائل بالعكس، ولعل الصواب أنها يغلب عليها التكثير ومن شواهده قول الرسول ﷺ **((يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة))**[١] فإن المراد هنا التخويف، فلو جعلت للتقليل لما لاءم المعنى المراد.

ومما وردت فيه للتقليل قول الشاعر:

ألا رب مــولــود ولــيــس لــه أب
وذي ولــد لــم يــلــده أبــوان

فالمراد بالشطر الأول من البيت: عيسى عليه السلام.

والمراد بالشطر الثاني: آدم عليه السلام لأنه ذو أولاد، وليس له أبوان، والتقليل ظاهر في البيت، إذ لا يوجد إلا واحد ينطبق عليه الوصف المذكور في الشطر الأول، كما لا يوجد إلا واحد يتصف بما تضمنه الشطر الثاني.

أما حروف الجر التي لم يتفق على كونها حروف جر فهي: لعلّ ومتى

---

(١) رواه البخاري برقم (١١٢٦) ولفظه: «يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة».

وحاشا وخلا وعدا ولولا.

أما (لعلّ) فمعناها الترجي، ولا يَجُرُّ بها إلا قبيلة عُقيل بن كعب بن ربيعة: ومن شواهدهم:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة
لعلّ أبي المغوار منك قريب

الشاهد في قوله: لعل أبي، فقد جاء ما بعدها مجروراً بالياء وهو من الأسماء الستة.

أما (متى) فالجرّ بها لغة هذيل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية.

سُمع من بعضهم: أخرجها متى كمه.

وقال أبو ذؤيب الهذلي:

شربن ماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج

أما حاشا وخلا وعدا: فهي دالة على الاستثناء، وإذا جاء ما بعدها منصوباً فهي أفعال استثناء، وإذا جاء ما بعدها مجروراً فهي حروف جرّ.

أما لولا: فيرى بعض النحويين أنها إذا دخلت على الضمير المتصل- متكلماً أو مخاطباً أو غائباً- أنها تكون جارّة نحو قولك مثلا: لولاي لم يحضر أحدٌ[1].

وهكذا لو قلت لولاه أو لولاك.

ويرى آخرون أنها ليست حرف جرّ، أما دخولها على الضمير الذي لا

(١) انظر التفصيل في حكم قول الإنسان: (لولا فلان لم يكن كذا) في القول المفيد على كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عثيمين رحمه الله (٢/ ٢٠٣-٢٠٤).

يقع في محل رفع، فذلك لأنه حلّ ضمير النصب محلّ ضمير الرفع.

أما معناها فهو الدلالة على امتناع شيء لوجود غيره فأنت إذا قلت لولاي لم يحضر أحد، فإن المعنى امتنع غياب أحد لوجودي.

ولم ترد لولا هذه في القرآن الكريم إلا داخلة على اسم ظاهر نحو قوله جلّ شأنه ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [فُصّلت: ٤٥] أو على ضمير رفع منفصل نحو قوله سبحانه: ﴿...يَقُولُ الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾ [سَبَإ: ٣١] أو على اسم مصوغ من أن المصدرية وما دخلت عليه أو أنّ المصدرية وما دخلت عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَن رَّأَىٰ بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يُوسُف: ٢٤] وقوله: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصَّافات: ١٤٣]

وسيذكر المصنف حروف الجرّ في آخر الكتاب، وسنفصّل في الحديث عن بعضها هناك إن شاء الله.

ومن علامات الأسماء التي لم يذكرها المصنف النداء، والإسناد إليه والتثنية، والجمع، والإضافة، وعود الضمير على الكلمة، ومباشرة الفعل، والتأنيث، والتصغير.

فالمقصود بالنداء الذي هو علامة للاسم أن تكون الكلمة مناداة، نحو قوله جلّ وعلا ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مَريَم: ٢٨].

فكلمة أخت هنا اسم لوقوعها مناداة بحرف النداء: يا.

وأنبه هنا إلى شيء مهم، وهو أن حرف النداء قد يدخل على غير الأسماء، ولكنه في الحقيقة داخل على اسم مقدّر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿...يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يس: ٢٦].

دخل في هذه الآية حرف النداء (يا) على ليت، وهي حرف ليس اسماً، ولكنه في الحقيقة مقدر الدخول على اسم، فالتقدير- والله أعلم- يا سامعون أو يا حاضرون ليت قومي يعلمون.

أما الإسناد فالمراد به في اللغة الإمالة، تقول أسندت الخشبة إلى الجدار بمعنى أملتها إليه، وفي الاصطلاح: أن تنسب إلى الكلمة ما تحصل به الفائدة، وبهذه العلاقة عرفت اسمية الضمير لكونه لا يصلح له شيء من العلامات الأخرى، منه قوله جلّ شأنه ﴿...فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴿٤﴾﴾ [النِّسَاء: ٤].

الشاهد في قوله: طبن، وفي قوله: فكلوه، فقد أسند الفعل طاب إلى نون النسوة، وأسند فعل الأمر من أكل إلى واو الجماعة فصار الإسناد دليلاً على اسمية هذين الضميرين.

ولولا ذلك لاعتقد أن الضمائر حروف، لكون معظم الضمائر تقع على حرف واحد أو على حرفين، فلولا الإسناد إليها لما عرف اسميتها، لأن علامات الأسماء الأخرى كالجرّ والتنوين ودخول (ال) والنداء وغيرها لا تصلح للضمير.

أما التثنية والجمع فهما علامتان خاصتان بالأسماء، فإن الأفعال والحروف لا تثني ولا تجمع، فأنت تقول: جاء الرجلان والرجال والنساء والمسلمون والمسلمات، فهذه- كما ترى- أسماء مثناة أو مجموعة.

فإن قيل: نحو (ضَرَبا) ثني الفعل أو (ضربوا) فجمع الفعل فإن الدلالة على التثنية أو الجمع في هاتين الكلمتين لم تأت من الفعل بل من الاسم، وهو ألف التثنية وواو الجماعة.

يقول الله عز وجل ﴿...قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾﴾ [المؤمنون: ٩٩] ويؤولها بعض المفسّرين بـ: أرجعني أرجعني أرجعني، فكأن الفعل هنا مجموع لكونه

مكرراً ثلاث مرات، فقد يعترض به على كون الجمع خاصاً بالأسماء، فيقال: إن الجمع ضم شيء إلى أكثر منه مع كونه نفسه في اللفظ غيره في المعنى، فأنت إذا قلت: حضر مسلمون فإنه يغني عن قولك: حضر مسلم ومسلم ومسلم وهكذا، والأول غير الثاني، والثاني غير الثالث، أما الفعل المذكور في الآية فهو مكرر، والتكرير ضم شيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى للتأكيد والتقرير.

وأرجعني الأول هو الثاني وهو الثالث أيضاً، فهذا تكرير وليس جمعاً.

أما اختصاص الأسماء بالإضافة فإن كون الكلمة مضافة دليل على اسميتها بلا خلاف، لأن المضاف إما أن يكون متخصصاً بالإضافة نحو: غلامُ رجل، أو متعرفاً بها نحو: قلم محمدٍ، والتخصيص والتعريف من خصائص الأسماء.

وذكر السيوطي أن وقوع الكلمة مضافاً إليها أيضاً من علامات الأسماء، والصواب أنها ليست من علامات الأسماء لورود نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ﴾ [المائدة: ١٠٩] فقد وقعت الجملة هنا مضافاً إليها.

ولأنه قد ورد وقوع الجملة الفعلية مضافاً إليها في نحو قول الله تعالى ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠].

فإضافة حيث هنا إلى الجملة الفعلية: (خَرَجْتَ) دليلٌ على أن وقوع الكلمة مضافاً إليها ليس دليلاً على اسميتها.

ومن علامات الأسماء عود الضمير على الكلمة.

فالضمائر لا تعود على الحروف ولا على الأفعال، وبهذه العلامة عرف أن (أل) الموصولة اسم وليست حرفاً، وذلك كقولك: مررت بالضارب

رأسه.

الضمير في رأسه عائد على (أل) في الضارب، و(أل)هذه اسم موصول، بدليل عود الهاء عليها.

أما مباشرة الفعل. فهذه العلامة يذكرها بعض النحويين، والمراد بها أن يقع الاسم قبل الفعل مباشرة، والذين ذكروها استدلّوا بها على اسمية كيف وإذا ونحوهما في نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ﴿١﴾﴾ [الفِيل: ١]وقوله تعالى ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾﴾ [النّصر: ١].

ولا أرى أن هذه العلامة خاصة بالاسم، لأني وجدت أنّ الحروف أيضاً تأتي مباشرة للأفعال، انظر إلى نواصب الفعل المضارع وجوازمه فإنها تختص بالدخول على الأفعال في نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طٰه: ٩١]وفي قوله سبحانه: ﴿...وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ١٨٣].

وكذلك أدوات النفي وحروف الشرط والاستفهام فإنها تباشر الأفعال أيضاً.

ومن علامات الأسماء: التأنيث، والمراد به أن تكون الكلمة مختومة بعلامة التأنيث، وهي التاء في نحو فاطمة ومسلمة، والألف المقصورة في نحو سعدى وحبلى، والألف الممدودة في نحو زهراء وصحراء.

أمّا تاء التأنيث الساكنة في آخر الفعل الماضي، أو التاء المتحركة في أول الفعل المضارع، في نحو قامت فاطمة وتقوم أختها، فهذه تاء التأنيث ولا شك، ولكن دخولها في الفعل ليس بسببه بل لإسناد الفعل إلى مؤنث، فهي راجعة إلى الاسم، وإنما أنث الفعل لتأنيث الاسم، والدليل على ذلك أنه لا يجوز أن تدخل هذه التاء في الفعل إذا كان مسنداً إلى مذكر، فلا

تقول: قامت زيد، ولا تقوم عمرو، فدلّ على أن التأنيث للاسم وليس للفعل.

أما التصغير الذي هو من علامات الأسماء فالمراد به تحويل الكلمة المكبرة إلى إحدى صيغ ثلاث في: فُعَيل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِيل، وذلك نحو قولك في حسن مثلاً: حسين، وقولك في درهم: دريهم، وقولك في تصغير مصباح: مصيبيح.

وها أنت ذا ترى أن الأمثلة التي ذكرتها كلها أسماء، وليس منها أفعال ولا حروف.

فإن قيل: ألا يعترض هذا القول بتصغير فعل التعجب في قول الشاعر:

يا ما أُميلح غُزْلاناً شَدَنَّ لنا
من هؤليّاء بين الضّال والسَّمُر

فيقال: إن الشاعر قد صغّر فعل التعجب، وعلى هذا فليس التصغير علامة للاسم؟

فالجواب: أن هذا الاعتراض إنما يرد على البصريين لأنهم يرون أن صيغة أفْعَل في التعجب فعل، أما الكوفيون فيرون أنها اسم، فلا يرد عليهم، ومع ذلك فقد أجيب عن التصغير الوارد في البيت بجوابين:

الأول: أنه لضرورة الشعر، فيحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني: أنّ التصغير هنا راجع إلى مفعول فعل التعجب، فكأنه قال: هن مُلَيّحات.

قال المصنف رحمه الله تعالى: (والفعل يعرف بقد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة).

أجمل المصنف علامات الأفعال في كلامه هذا، ولم يفصّل - رحمه الله - الحديث فيما يميز الماضي والمضارع والأمر، وهكذا فعل ابن مالك فقد ذكرها إجمالاً في قوله:

بتا فعلتَ وأتَتْ ويا افعلي ونون أقبلن فعل ينجلي

ولكنّ ابن مالك فصّل بعد ذلك بذكره علامة كل نوع على حدة فقال:

.... فعل مضارع يلي لم كيَشَم
وماضيَ الأفعال بالتَّا مِزْ وَسِم بالنون فعل الأمر إن أمرٌ فُهِمْ

تاء التأنيث الساكنة تميّز الفعل الماضي، والسين وسوف تميّزان المضارع، و(قد) تدخل على الماضي فتدلّ على تحقّق وقوعه نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١] وتدخل على الفعل المضارع فتدلّ على التقليل غالباً نحو قولك: قد يسافر عبدالله، وتدلّ على اليقين أحياناً، وقد تتبعت ما ورد منها في القرآن الكريم داخلة على الفعل المضارع، فوجدتها تدل على اليقين ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَرَة: ١٤٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۝٩٧﴾ [الحِجر: ٩٧] وقوله سبحانه ﴿...قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ [النُّور: ٦٣].

وليس فيما ذكره المصنف علامة تميز فعل الأمر.

وفي كلام ابن مالك الذي ذكرناه بَيَّنَ أولاً علامة الفعل المضارع المميزة له، وهي (لم) في قوله:

فعل مضارع يلي لم كيشم.

ف (لم) حرف نفي وجزم وقلب، وتختص بالدخول على الفعل

المضارع، فإذا رأيتها في كلام فاعلم أن ما بعدها فعل مضارع، لاختصاصها به.

والمقصود بكونها حرف نفي وجزم وقلب أنها تنفي مضمون الجملة الداخلة عليها، وتجزم الفعل المضارع، وتقلب معنى الفعل المضارع إلى الزمن الماضي، بدل أن كان يدل على الحال أو الاستقبال، فأنت إذا قلت مثلاً: محمد يقرأ فإن الفعل يحتمل أنه يقرأ الآن أو في المستقبل، فإذا أدخلت عليها لم فإن دلالة الكلام تصير نفي حصول القراءة منه في الزمن الماضي.

ومراد ابن مالك بقوله: وماضي الأفعال بالتا مز.

أي ميّز الفعل الماضي من بقية الأفعال بقبوله دخول التاء في آخره.

ويعنى بالتاء تاء التأنيث الساكنة التي ذكرها ابن آجرّوم علامة للفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يُوسُف: ٣٢] وتشمل أيضاً تاء الفاعل، سواء كانت للمتكلم نحو آمنتُ بالله، أو للمخاطب نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ ٱلْمُؤْمِنِينَ مَقَٰعِدَ لِلْقِتَالِ﴾ [آل عِمرَان: ١٢١] أو للمخاطبة كقوله جل شأنه ﴿...فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ﴾ [القَصَص: ٧].

إذن التاء المميزة للفعل الماضي أربعة أنواع: تاء التأنيث الساكنة، كالتاء في رأتْه وحسبتْه من قوله تعالى: ﴿...فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً﴾ [النَّمل: ٤٤] وتاء المتكلم المضمومة في نحو قول الرسول ﷺ: **((قل آمنتُ بالله ثم استقم))**[1]، وتاء المخاطب المفتوحة نحو غدوتَ، وتاء المخاطبة المكسورة في نحو خفت.

(١) رواه مسلم برقم (٣٨) بلفظ: «قل آمنت بالله فاستقم» ورواه ابن حبان برقم (٩٤٢) باللفظ الذي في الشرح.

أما علامة فعل الأمر: فلم يذكرها المصنف ـ كما سبق ـ وهي: مكونة من اجتماع أمرين:

الأول: لحاق نون التوكيد بالكلمة، والثاني: دلالتها على الأمر، ولم يرد لها مجتمعة شاهد في القرآن الكريم، ومثالها قولك: أَكْرِمَنَّ عمراً.

ونون التوكيد لا تلحق إلا الفعل المضارع أو فعل الأمر، فإذا لحقت الفعل ولم يكن المعنى متضمنا الدلالة على الطلب فما لحقته فعل مضارع، وإن تضمن الدلالة على الطلب فهو فعل أمر.

وقد تدل الكلمة على الطلب ولا تقبل نون التوكيد، ويقع ذلك في اسم فعل الأمر نحو: نزال وتراك وصه ومه.

وأضيف إلى هذا أن الكلمة قد تدل على معنى الفعل الماضي، ولا تقبل علامته وهي التاء، وهذا يسمى اسم الفعل الماضي نحو هيهات بمعنى بَعُدَ، وشتّان بمنى افترق، وقد تدلّ الكلمة على معنى الفعل المضارع، ولا تقبل علامته فتسمى: اسم الفعل المضارع، وذلك نحو أُفّ بمعنى أتضجّر، ووَيْ بمعنى أعجب.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والحروف مالا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الحرف).

شرع المصنف - رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في الحديث عن علامة الحرف، وهي علامة عدمية، فإنك إذا أردت معرفة الكلمة، أهي حرف أم لا؟ فجرّب عليها علامات الأسماء وعلامات الأفعال، فإن قبلت إحدى العلامتين الاسمية أو الفعلية فهي كما قبلت، وإن لم تقبل شيئاً منها فهي حرف.

ومما يُميز الحرف أنه لا معنى له في نفسه بل معناه فيما يدخل عليه، وبعض الحروف يختص بالدخول على الأسماء، وبعضها يختص بالدخول

على الأفعال، وبعضها مشترك بينهما.

وبما أن الجرّ خاص بالأسماء فإن حروف الجرّ تختص بالدخول على الأسماء، وكذا فإن الجزم خاص بالأفعال؛ فلذلك فإن الجوازم خاصة بالدخول على الأفعال

وقد مضى الحديث في حروف الجرّ عند ذكر علامات الأسماء، أما الجوازم فهي قسمان: قسم يجزم فعلًا واحداً، وهو لم، ولما ولا الطلبية واللام الطلبية.

وقسم يجزم فعلين، وذلك في الجملة الشرطية، ومن أدوات الشرط: إن، وما ومهما، وإذ ما، وأيّ، ومتى،وأين، وأيان ... وسنفصل الحديث فيها - إن شاء الله - عند ذكر المصنف لها.

ومن الحروف التي تختص بالدخول على الأسماء: إنّ وأخواتها، ومما يختص بالدخول على الأفعال: قد والسين وسوف ونواصب الفعل المضارع.

وقد سبق الحديث عن بعضها عند ذكر علامات الأسماء والأفعال.

وهناك حروف تدخل على الأسماء وعلى الأفعال، وهي (هل) الاستفهامية، ومما دخلت فيه على الأسماء قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلنَّاسِ هَلْ أَنتُم مُّجْتَمِعُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٣٩]، ومما دخلت فيه على الفعل، وهو الكثير فيها مما ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿...قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [الأنعام: ٥٠]

ومن الحروف المشتركة في الدخول على الأسماء والأفعال ما ولا النافيتان، ومما دخلت عليه (ما) من الأسماء قوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، ومن دخولها على الأفعال قوله جل من قائل:

﴿...مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ... ﴿٣٨﴾﴾ [الأنعام: ٣٨]، ومما دخلت عليه (لا) النافية من الأسماء قول الرسول ﷺ **«لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار»** والحديث متفق عليه(١).

ومن دخولها على الأفعال قوله ﷺ في الحديث المتفق عليه **«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»**(٢).

وشواهدهما كثيرة في القرآن الكريم والحديث النبوي وفصيح الكلام شعراً ونثرا، والأصل أن الحروف المشتركة- أعنى التي تدخل على الأسماء والأفعال - لا تعمل شيئاً، والأصل أيضاً أن الحروف المختصة بالأسماء لا تعمل إلا الجرّ، وهو ما اختص به الاسم، والأصل في الحروف المختصة بالأفعال أنها لا تعمل إلا الجزم في الأفعال، وهو ما اختص به الفعل.

هذا هو الأصل في عمل الحروف، لكن هذا الأصل قد يخالَف فهذه إن وأخواتها- مثلاً تدخل على الأسماء فقط ومع ذلك تعمل فيها النصب في الاسم والرفع في الخبر، نحو قوله ﷺ: **«إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصوّرون(٣)»**.

وهذه أيضاً نواصب الفعل المضارع، وهي تختص بالدخول على الفعل، ومع ذلك تنصبه ولا تجزمه، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١].

الشاهد في قوله: (لن نبرح) فإن (لن) تختص بالدخول على الأفعال،

---

(١) رواه البخاري برقم: (٧٥٢٩)، ومسلم برقم (٨١٥).
(٢) رواه البخاري برقم (١٥)، ومسلم برقم: (٤٤).
(٣) رواه البخاري برقم (٥٩٥٠)، ومسلم برقم (٢١٩٠).

ومع ذلك نصبت الفعل، ولم تجزمه.

وكذلك الحروف المشتركة الأصل فيها أنها لا تعمل شيئاً، وقد وجدنا (لا) النافية تعمل أحياناً عمل (ليس)، وأحياناً عمل (إنّ)، وذلك إذا أدخلت على الأسماء، وإذا دخلت على الأفعال أهملت فلم تعمل شيئاً.

فممّا عملت فيه (لا) عمل (إنّ) قول الله جلّ ذِكْرُه ﴿قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ﴾ [البَقَـرَة: ٣٢].

ومما عملت فيه عمل (ليس)، وهو قليل، حتى رأى بعض النحويين أنه مقصور على الشعر، قول القائل:

تعزّ فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقياً

والشاهد فيه: لا شيء باقيا، ولا وزر واقيا، فقد جاء اسمها في الجملتين مرفوعاً، وخبرها منصوباً.

ومما يذكر أنه خالف الأصل بعض الحروف المختصة بالدخول على الأسماء ومع ذلك لا تعمل شيئاً، وهو (ال) وشواهدها أكثر من أن تحصى، ومن ذلك قول الله جلّ شأنه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعَام: ١٢٤] فلم تعمل (ال) في لفظ الجلالة شيئاً.

ومن أنواع الحروف ما يختص بالدخول على الأفعال ولا يعمل فيها شيئاً،وهو قد والسين وسوف، وهذه تدخل على الأفعال فقط، ولكنها لا تعمل فيها شيئاً، انظر إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البَقَـرَة: ١٤٤] وقوله ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٢٧] وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التّكاثر: ٣-٤] فقد دخلت قد والسين وسوف على الفعل المضارع في الآيات المذكورة، ولم

يتغير حاله، بل بقي مرفوعاً.

على هذا فإن الأصل المذكور في عمل الحروف قد يخالف، فقد يهمل الخاص بالدخول على الأسماء والخاص بالدخول على الأفعال، وقد يعمل الخاص بالدخول على الأسماء فيها غير الجر، وقد يعمل الخاص بالأفعال فيها غير الجزم، وقد يعمل المشترك مع أن حقه أن لا يعمل.

تطبيق على ما سبق من قول المصنف رحمه الله: (وأقسامه ثلاثة إلى قوله: والحرف ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل):

عن أبي موسى رضي الله عنه أن النبي ﷺ، قال: «**مَثَلُ ما بعثني الله به من الهدى والعلم، كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً، فكان منها نقية، قبلت الماء، فأنبتت الكلأ، والعشب الكثير، وكان منها أجادبُ، أمسكت الماء فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصابتْ منها طائفة أخرى، إنما هي قيعان، لا تمسكُ ماءً، ولا تنبت كلأً، فذلك مثلُ مَنْ فَقُهَ في دين الله، ونفعه ما بعثني الله به، فعلم وعلّم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلتُ به**» متفق عليه[1].

هذا الحديث اشتمل على توجيهات عظيمة، وعلى عبارات رائعة بليغة، ونبدأ بذكر الكلمة مبينين نوعها وعلامتها التي ميزتها عن القسمين الآخرين.

فقوله ﷺ: «**مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم**»، مثل: اسم وليس فيها من علامات الأسماء في هذا النصّ إلا كونها مضافة والإضافة من خصائص الأسماء، ويمكن أن نجرب عليها علامة أخرى كالتنوين الوارد في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: ٢٤] فقد جاءت الكلمة هنا منونة، فدلّ على اسميتها.

---

(١) رواه البخاري برقم (٧٩)، ومسلم برقم (٢٢٨٢).

وكلمة (ما) اسم موصول بمعنى الذي، ودليلنا على أنه اسم أنه يمكن أن نجرّه فنقول: بما. وبعث: فعل، والدليل أنه يمكن أن ندخل عليه تاء التأنيث الساكنة فنقول: بَعَثَتْ، والنون حرف لأنه لا يصلح لها أي علامة من علامات الأسماء، ولا من علامات الأفعال، والياء في بعثني اسم ضمير للمتكلم، والدليل أنه يمكن دخول حرف الجرّ عليها فتقول: إليّ أو بي.

ولفظ الجلالة: الله: اسم، والدليل دخول (ال) عليه، والباء في (به) حرف جرّ، والحروف لا تصلح لها علامات الأفعال، ولا علامات الأسماء، ولا نكرر هذا الدليل فيما بعد، فكلما قلنا إن هذه الكلمة حرف- فيما يأتي- فالدليل على كونه حرفاً هو أنه لا يصلح له شيء من علامات الأسماء، ولا من علامات الأفعال.

والهاء في (به) ضمير وهي اسم والدليل دخول حرف الجرّ الباء عليها، ومِنْ: حرف جرّ، والهدى: اسم، والدليل دخولُ حرف الجرّ (من) عليها، والواو حرف عطف، والعِلم: اسم، والدليل دخولُ (ال) عليها.

قوله ﷺ: «**كمثل الغيث الكثير أصاب أرضاً**» الكاف: حرف جرّ، ومثل: اسم بدليل دخول حرف الجرّ عليها، والغيث اسم لوقوعه مجروراً بالإضافة، والجرّ خاص بالأسماء، ومثله: الكثير، وأصاب فعل بدليل قبوله تاء التأنيث فتقول مثلاً: أصابتْ وأرضاً: اسم بدليل وقوعه منوناً.

وقوله ﷺ: «**فكان منها نقية قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب الكثير**»، الفاء: حرف، وكان: فعل لكونه يقبل دخول التاء فتقول: كنْتُ، ومنْ: حرف، وها: ضمير وهو اسم مجرور بمن، ونقية: اسم بدليل وقوعه منوّناً، وقَبِلَ: فعل بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليه، ومثله أنبتتْ، والماء اسم لدخول (ال) عليه وكذلك: الكلأ والعشب والكثير.

ويمكن أن يطبّق على بقية الحديث على نفس النهج الذي سبق ذكرهُ،

والأمر في ذلك سهل إن شاء الله.

قال ابن آجرّوم رحمه الله (الإعراب هو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً).

هذا هو تعريف الإعراب، والإعراب ضد البناء، وهو أن تتغير حركة آخر الكلمة بسبب ما يدخل عليها من العوامل، فأنت تقول حضر عليٌّ وأكرمتُ عليًّا، وسلمت على عليٍّ، وكما ترى فإن كلمة عليّ قد تغيرت حركتها في الجملة الأولى مرفوعة لوقوعها فاعلاً، ونصبت في الجملة الثانية لوقوعها مفعولاً بها، أما في الجملة الثالثة فحركتها الكسرة لكونها مجرورة بحرف الجرّ.

وفي قوله: (لاختلاف العوامل) احتراز عمّا يتغير آخره لعلة أخرى غير اختلاف العوامل، ومن ذلك كلمة (حيث) فقد اختلفت فيها لغات القبائل فبعضهم يبنيها على الضم (حيثُ) وهو الأكثر، وبعضهم على الفتح (حيثَ) وبعضهم على الكسر (حيثِ)، فتغيُّرُ الحركة فيها ليس بسبب دخول العوامل، بل بسبب لغات القبائل فيها، فهذا لا يجعلها معربة بل هي مبنية، مع اختلاف حركة آخرها.

وفي التعريف احتراز آخر وهو قوله: (لفظاً أو تقديراً).

أراد به المؤلف أن هذا التغيير قد يكون ظاهراً في اللفظ، يعني أن يكون آخر الكلمة مرفوعاً بالضمة أو منصوباً بالفتحة أو مجروراً بالكسرة، وقد يكون غير ظاهر في اللفظ، وذلك في الاسم المقصور- مثلا- فإن آخره ألف، والألف لا تتحملُ الحركة، فتقدّر الحركات عليها، فتقول جاء الفتى، وتعرب كلمة الفتى على أنها فاعل مرفوع وعلامة رفعها ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ومن ذلك قول الشاعر:

إن الفتى من يقول ها أنذا

ليس الفتى من يقول كان أبي

فالفتى في قوله: (إن الفتى) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذّر.

والفتى في: (ليس الفتى) اسم ليس مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره.

وكذا إذا قلت: نظرت إلى الفتى، فإن الفتى اسم مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

والإعراب التقديري يقع في بعض الأسماء وبعض الأفعال، فمنها ما تقدر فيه جميع الحركات، وهو الاسم المقصور كما مثلنا قبلُ وكذا تقدر جميع الحركات في الاسم المضاف إلي ياء المتكلم، فأنت تقول- مثلاً- هذا كتابي، وقرأت كتابي ونظرت إلى كتابي.

وعند إعرابه يقال في نحو هذا كتابي، كتاب خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، وهي الكسرة.

وفي نحو: قرأت كتابي، كتاب مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الباء منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء وهي الكسرة، وهذا على الصحيح من أقوال النحويين، لأن بعضهم يرى أن المضاف إلى ياء المتكلم مبنى للزومه حركة واحدة.

ومن الإعراب التقديري نوع تقدر فيه الضمة والكسرة فقط، أما الفتحة فتظهر، وهو الاسم المنقوص نحو: الداعي.

يقال فيه دعا الداعيْ دعاءً حسناً، واستمعت إلى الداعيْ فتكون الياء فيهما ساكنة، وهو في الجملة الأولى مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفي الثانية مجرور وعلامة جرّه كسرة مقدرة على الياء منع

من ظهورها الثقل.

أما في حالة النصب فيقال: إنّ الداعيَ مأجور.

وكما ترى فإن كلمة الداعي اسم إنّ منصوب، وقد ظهرت عليها الفتحة، والنوع الثالث من الإعراب التقديري هو في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف، فإنّه يقدر فيه حركتان هما الضمة والفتحة، أما جزمُه فإنه يكون بحذف حرف العلة، مثاله: يسعى فهو فعل مضارع آخره ألف، فإذا ورد مرفوعاً قلنا: محمد يسعى في الخير، فيرفع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذّر وإذا تقدم عليه ناصب نحو يريد عبدالله أن يسعى في الخير، فإنه منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف.

أما في حالة الجزم فيقال: سعيد لم يسع في الشرّ، فيكون مجزوماً بحذف حرف العلة.

والنوع الأخير من الإعراب التقديري هو ما تقدر فيه الضمة فقط، وهو الفعل المضارع المعتلّ بالواو أو بالياء، نحو: يدعو ويرمي.

فيقال- مثلاً- زيد يدعو ربّه، ويرمي عدوّه، فيكون الفعلان مرفوعين بضمة مقدرة على الواو في يدعو وعلى الياء في يرمي منع من ظهورها الثقل، أما في حالة النصب فتظهر الفتحة فيقال يريد زيد أن يدعوَ إلى الخير، وأن يرميَ عدوّه، وكذا في حالة الجزم يجزم الفعلان بحذف حرف العلّة فيقال: لم يدع زيد إلى رذيلة، ولم يرم ما في يده.

وأريد أن أنبّه إلى أنه ليس كلُّ اسم مختوم بالياء يسمى ناقصاً فيدخل في الإعراب التقديري، بل يشترط فيه أن يكون آخره ياءً لازمة قبلها كسرة، فإن كانت الياء غير لازمة، وذلك في الأسماء الخمسة في نحو: نظرت إلى أبي عمرو، فإن هذه الكلمة لا تلزم فيها الياء إلا في حالة الجرّ، فإنها تصير في النصب ألفاً نحو رأيت أبا عمرو، وتكون في الرفع واواً فتقول: جاء

أبو عمرو.

واشتراط أن يكون قبل الياء كسرة يخرج نحو ظبْي وكرسيّ. فليسا منقوصين، ويعربان بالحركات الظاهرة فيقال: هذا ظبيٌ، ورأيت ظبياً، ومررت بظبيٍ، وكذا يقال في كرسيّ، لأنّ ما قبل الياء فيهما سكون، أما في ظبي فظاهر، وأما في كرسي فلأن الحرف المشدّد عبارة عن حرفين أولهما ساكن.

قال المصنف رحمه الله: (وأقسامه أربعة: رفع ونصب وخفض وجزم، فللأسماء من ذلك الرفع والنصب والخفض ولا جزم فيها، وللأفعال من ذلك الرفع والنصب والجزم ولا خفض فيها)

هذا تكملة لكلامه رحمه الله في الإعراب، والضمير في قوله: (وأقسامه أربعة) يعود إلى الإعراب.

وهذه الألفاظ التي ذكرها بقوله: رفع ونصب وخفض وجزم هي تسميات لحركات الإعراب، وتعبيره بالخفض على ما يراه الكوفيون، إذ يطلقون على ما يسميه البصريون الجرّ يقولون عنه: الخفض، ولا مشاحّة في الاصطلاح.

ويتبين من كلام المصنف أن الأسماء والأفعال يشتركان في علامتين من علامات الإعراب هما الرفع والنصب ففي نحو قوله تعالى- ﴿وَٱللَّهُ يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٥] جاء لفظ الجلالة وهو اسم مرفوعاً بالضمة، وجاء الفعلان المضارعان ﴿يَقۡبِضُ وَيَبۡصُۜطُ﴾ مرفوعين.

وإذا قلت: إن الله لن يضيع أجر المحسنين، فقد جاء الاسم لفظ الجلالة منصوباً بإنّ، وجاء الفعل المضارع (يضيع) منصوباً بلن، فورد الرفع والنصب في الفعل والاسم.

وقد تبين من كلام المصنف أيضاً انفراد الاسم بالجرّ، وانفراد الفعل بالجزم.

ففي نحو قوله جل شأنه: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣٠﴾ [النمل: ٣٠] في البسملة جاءت كلمة اسم مجرورةً بالباء، ولفظ الجلالة مجروراً بالإضافة و﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ مجرورين بالتبعية.

أما الجزم في الفعل المضارع فنحو قوله جلّ من قائل: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًۢا ۝١١١﴾ [الإسراء: ١١١] فالأفعال المضارعة (يتخذ ويكنْ ويكنْ) مجزومة بلم، والجزم خاصّ بالأفعال.

- ولا بدّ من الإشارة إلى ما يأتي:

أولاً: لم يذكر المصنف في علامات الإعراب سوى الأسماء والأفعال، ولم يذكر الحروف لأن الحروف كلّها مبنية.

ثانياً: في التمثيل والاستشهاد الذي ذكرناه لم نمثل إلّا للفعل المضارع لأن هو المعرب باتفاق.

أما الفعل الماضي فهو مبنيّ باتفاق، وأما فعل الأمر فهو مبنيّ على القول الراجح، وإن كان الكوفيون يرون أنه كالفعل المضارع معربٌ، وقد تبعهم في ذلك المصنف كما يأتي إن شاء الله.

والفعل المضارع نوع من أنواع الفعل الثلاثة وكان جديراً أن يكون حقه البناء، كما كان ذلك حق الفعل الماضي وفعل الأمر، لكن النحويين يقولون: إنه إنما استحق الإعراب لمشابهته للأسماء لوقوعه في مواقع الإعراب التي تقع فيها الأسماء، فهو يقع خبراً وحالاً وصفة، وغير ذلك، وهناك علة ثانية يذكرونها أيضاً، لأن الفعل الماضي يشاركه في العلة

السابقة، والمضارع ينفرد بهذه العلّة، وهي أنه يشبه اسم الفاعل في حركاته وسكناته، فأنت إذا قلت مثلا: يضرب فهو يشبه ضارب في كون الأول فيهما متحركا، والثاني ساكنًا والثالث متحركاً ... وهكذا.

ومثله يُكْرِم ومُكْرِم ويَسْتَخْرِج ومُسْتَخْرِج ويَنْطَلِق ومُنْطَلِق ويَخْتار ومُخْتَار، فإن الفعل المضارع موازنٌ فيها لاسم الفاعل، ومشابه له في حركاته وسكناته.

- أما بناء الفعل المضارع فيكون ذلك في حالتين هما: أن تتصل به نون النسوة، فإنه يبنى على السكون، سواء كان مسبوقاً بناصب أو جازم أم لم يكن، ومن ذلك قوله جل وعلا: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٢٨] ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧]

الشاهد قوله: (يتربصن) فإنه فعل مضارع حقه أن يكون مرفوعاً لكونه لم يسبق بناصب ولا جازم، فلما اتصلت به نون النسوة بني على السكون، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ فقد كان حقه أن يكون منصوباً لتقدم "أن" الناصبة للفعل المضارع عليه، ولكن لمّا اتصلت به نون النسوة بني على السكون.

- والحال الثانية التي يبنى فيها الفعل المضارع هي إذا اتصل بنون التوكيد الثّقيلة أو الخفيفة فإنه يبنى على الفتح، ومن ذلك قوله جلّ من قائل: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يُوسُف: ٣٢]

الشاهد في قوله: (ليسجننّ وليكونن) فقد بني الفعل المضارع فيهما على الفتح، وحقه أن يكون مرفوعاً، وذلك لاتصال نون التوكيد الثقيلة في (يسجننّ) ونون التوكيد الخفيفة في قوله (وليكونن).

أريد أن أنبّه إلى شيء مهمّ، وهو أنه يشترط في نون التوكيد لبناء الفعل المضارع إذا دخلت عليه أن تكون مباشرة، أي لا يكون بينها وبين الفعل أيّ فاصل، فإذا وجد فاصل فالفعل يبقى معرباً.

وقد يكون الفاصل ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة.

ومن الفصل بألف الاثنين قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [يونس: ٨٩] فإن الفعل المضارع هنا مرفوع بثبوت النون لكونه من الأفعال الخمسة.

ومما فصلت فيه واو الجماعة قوله سبحانه: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦].

الفعل (تبلون) معربٌ مرفوع أيضا بثبوت النون لكونه من الأفعال الخمسة.

ومما فصلت فيه ياء المخاطبة قوله جلّ شأنه: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦]

الشاهد قوله: (ترين) فإنه معرب مجزوم بإمّا، وعلامة جزمه حذف النون لكونه من الأفعال الخمسة.

أما الأسماء فالأصل فيها أنها معربة، ولا تبنى إلا إذا أشبهت الحرف، ومشابهتها للحرف تكون بواحد من أربعة وجوه: إما أن تشبهه شبهاً وضعياً أو شبهاً معنوياً، أو شبهاً نيابيًّا، أو شبهاً افتقاريًّا.

والمراد بالشبه الوضعي في الأسماء أن يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد أو على حرفين.

ومنه قولك جئتنا، فإن التاء ونا ضميران وهما مبنيان، والتاء كما ترى حرف واحد، ونا حرفان.

والمراد بالشبه المعنوي أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف.

ويقولون إن مثاله أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة، فإنّها كلّها تتضمّن معاني كان حقها أن تؤدى بالحروف.

أما الشبه النيابي فالمراد به أن ينوب الاسم عن الفعل في العمل، ولا يدخل عليه عاملٌ فيؤثر فيه، ويمثلون له بأسماء الأفعال وأسماء الأصوات نحو هيهات، وهو اسم فعل ماض يعمل عمله، ولا يدخل عليه حرف جرّ مثلاً فلا يقال: (في هيهات)، ولا يدخل عليه إن أو إحدى أخواتها.

ومثله أيضًا قولهم دَرَاكِ بمعنى أدركْ، ونزال بمعنى انزل فإنها أسماء أفعال تعمل عمل الفعل، ولا تدخل عليها العوامل من حروف أو أفعال.

والمراد بالشبه الافتقاري هو أن يفتقر الاسم إلى جملة يتم بها معناه على أن يكون هذا الافتقار متأصلاً فيه يعني غير عارض.

ويمثل له النحويون بإذا الشرطية وحيث والموصولات وإذْ، فإنه لابدّ فيهما من إضافتهما إلى جملة، ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، وقوله سبحانه: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠].

الشاهد في الآية الأولى (إذا) فإنها تحتاج لبيان معناها إلى الجملة التي تليها، وكذا في الآية الثانية (حيث) فإنها محتاجة لبيان المراد منها إلى جملة: (خرجت)، وهذا الاحتياج دائم، لا يتم معنى هاتين الكلمتين إلا بالجملة التي تضاف إليها.

ولذلك فإن الكلمة إذا كان احتياجها إلى ما بعدها عارضاً فإنها لا تكون مبنية نحو قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ﴾ [المائدة: ١١٩] فكلمة يوم هنا محتاجة إلى الإضافة إلى جملة ينفع، ولكن هذا الاحتياج عارض، فإنك

تستطيع أن تقول مثلاً هذا يومٌ ممطر، فلم تحتج الكلمة إلى مضاف إليه.

وإذا كانت الكلمة محتاجة دائماً إلى مضاف إليه مفرد وليس بجملة؛ فإنها لا تكونه مبنية؛ لأنه لابد أن يكون الاحتياج الدائم إلى جملة وليس إلى مفرد، فكلمة سبحان ـ مثلاً- محتاجة دائما إلى مضاف إليه مفرد فتقول سبحان الله أو سبحانك اللهم ولكنها معربة وليست مبنية.

قال المصنف رحمه الله: (باب معرفة علامات الإعراب، للرفع أربع علامات: الضمة والواو والألف والنون).

بعد أن انتهى المصنف رحمه الله من تعريف الإعراب، وذكر أقسامه، وبيان ما يشترك فيه الاسم والفعل المضارع منها، وما يختص به الاسم، ويختص به الفعل، شرع في تفصيل هذه العلامات، وبدأ بالرفع فذكر أن له أربع علامات، الضمة وهي الأصل، وغيرها من العلامات إن وجد فهو نائب عنها، والواو والألف والنون، وستفصل مواضع كل علامة.

قال المصنف رحمه الله: (فأما الضمة فتكون علامةً للرفع في أربعة مواضع في الاسم المفرد، وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء).

هذا هو التفصيل في ذكر مواضع هذه العلامات الأربع، وقد بدأ بذكر الضمة لأنها الأصل في علامات الرفع، وذكر أنها علامة الرفع في الاسم المفرد، وهو ما لم يكن مثنىً ولا مجموعاً، وسواء أكان مذكراً أم مؤنثاً، عاقلاً أم غير عاقل نكرة أم معرفة.

ومن ذلك قول الرسول ﷺ: «**المسلمُ أخو المسلم**»[1] فقوله: (المسلم) مبتدأٌ مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

---

(١) رواه البخاري برقم (٢٤٤٢)، ومسلم برقم (٢٥٨٠).

الموضع الثاني مما يرفع بالضمة: جمع التكسير وهو ما دلّ على أكثر من اثنين، ولم يسلم مفرده من التغيير، ومنه قول الله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۝٣٦ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]

فرجال جمع رجل، وهو مرفوع بالضمة لوقوعه فاعلاً ليسبّح، ولم يسلم مفرده من التغيير، فكلمة رجل مفتوحة الراء مضمومة الجيم، ولمّا جُمع صارت الراء مكسورة، والجيم مفتوحة.

وجموع التكسير نوعان: جموع قلّة يعني تطلق على أقلّ من العشرة، من الثلاثة فأكثر غالباً، وهي أربعة أوزان:

الوزن الأول: أَفْعِلة نحو رغيف وأرغفة.

والوزن الثاني: أفعُل نحو عَبْد وأعبُد.

والوزن الثالث: أَفْعَال نحو ثوب وأثواب.

والوزن الرابع: فِعْلَة نحو فتى وفتية.

والنوع الثاني: جموع كثرة، وقد ذكر ابن هشام أن له ثلاثة وعشرين وزناً، نذكر منها بعضها: فُعْل نحو أحمر وحُمْر، وفُعُل نحو سرير وسرر، وفُعَل غرفة وغُرَف، وفِعَل نحو كسرة وكِسَر وفَعَله نحو ساحر وسَحَرَة، وفعْلى نحو جريح جَرْحَى، وفُعَّل نحو صائم أو صائمة، يُجمعان على صُوَّم وفَعَالَى نحو صحراء وصحارى.

الموضع الثالث مما يرفع بالضمة: جمع المؤنث السالم، ويسميه بعض النحويين تسمية أخرى هي: ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وهو أولى من تسمية المصنف له جمع مؤنث سالماً، لسببين:

الأول: أنه قد يكون جمعاً لغير مؤنث نحو حمزة، فإنه يقال فيها حَمَزات، وهو علم لمذكّر، ونحو اصطبل فإنه يقال فيه: اصطبلات.

والثاني: أنه لا يسلم أحياناً مفرده من التغيير، فإنه يقال في جمع حُبْلى حُبليات، فقد قلبت الألف فيها ياء.

لكن المسوغ لتسميته بجمع المؤنث السالم أن الغالب فيه أن يكون مفرده مؤنثاً، وأن يسلم من التغيير، فَبنوا في هذه التسمية- جمع المؤنث السالم- على الغالب.

ومن شواهد هذا النوع: قول الرسول ﷺ في الحديث المتفق عليه: **((الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامة))**[1].

الشاهد قوله: (ظلمات) فإنه جمع ظلمة جمع مؤنث سالم، وهو خبر مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة على آخره.

وأنبه هنا إلى أن الملحق بهذا الجمع يعامل معاملته، فكلمة "أولات" ملحقة بهذا الجمع لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل مفردها "ذات" وهي ترفع بالضمة، ومن ذلك قوله جلّ من قائل ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

فأولات هنا ملحق بجمع المؤنث السالم وهو مرفوع بالضمة لكونه مبتدأً.

الموضع الأخير من مواضع وقوع الضمة علامة للرفع هو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وقد احترز بذلك عن ما كان آخره ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة فإنّ له علامةً للرفع ستأتي إن شاء الله.

ويستوي في ذلك الفعل المضارع الصحيح الآخر نحو يكتبُ، والمعتل الآخر نحو يسعى ويدعو ويرمي، لأنه إن كان صحيح الآخر فهو مرفوع

---

(١) رواه البخاري برقم (٢٤٤٧)، ومسلم برقم (٢٥٧٨).

بضمة ظاهرة، وإن كان معتلّ الآخر فهو مرفوع بضمة مقدرة.

فمن الصحيح الآخر قوله جلّ من قائل: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفُرقان: ٢٥] فقوله تشقق فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو صحيح الآخر.

ومن المعتل الآخر قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يس: ٢٠] .فالفعل يسعى فعل مضارع، آخره حرف علة وهو الألف، وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ومن المعتل الآخر بالواو قوله سبحانه: ﴿وَٱللَّهُ يَدْعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يُونس: ٢٥] ومن المعتل الآخر بالياء قوله جل شأنه: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴿٣﴾ تَرْمِيهِم بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ ﴿٤﴾﴾ [الفِيل: ٣-٤]

وأشير إلى أن الضمة مقدرة على الفعل يدعو وعلى الفعل يرمي، ولكن منع من ظهورها هنا الثقل، وليس التعذر كما إذا كان الفعل معتلاً بالألف، كما مرّ.

قال المصنف رحمه الله: (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الخمسة، وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال.

جمع المذكر السالم هو ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد، ولم يتغير فيه بناء مفرده.

إذن ليس منه نحو: جاء علي وعلي و علي، لوجود العطف، ولا نحو جاء عليٌّ عليٌّ لكونه توكيداً لفظياً.

وليس منه نحو: رجل ورجال، لأنه تغيّر فيه بناء المفرد، ومما تجدر

الإشارة إليه أنه ليس كل اسم يجوز جمعه جمع مذكر سالمًا بل يشترطون له شروطاً ثلاثة هي:

أن يكون خالياً من تاء التأنيث، وأن يكون لمذكر، وأن يكون لعاقل.

وعلى هذا لا يجوز جمع طلحة وحمزة وعلّامة، لكونها مختومة بتاء التأنيث، ولا يجوز جمع زينب وحائض، لكونهما لمؤنث وليستا لمذكر.

ولا يجوز جمع نحو واشق علماً لكلب، ولا نحو سابق صفة لفرس، لكونهما لغير عاقل.

ويشترطون أن يكون ما اجتمعت فيه الشروط الثلاثة إمّا علمًا غير مركبّ تركيباً إسنادياً ولا مزجياً، وإما صفة يقبل مؤنثُها التاء أو تدلّ على التفضيل.

فلا يجوز أن يجمع هذا الجمع نحو: تأبط شرّا لكونه مركبّا تركيباً إسناديًّا، ولا نحو حضرموت لكونه مركباً تركيباً مزجيًّا.

ولا يجوز أن تجمع أيضا هذا الجمع الصفة التي تدل على المذكر والمؤنث بلفظ واحد نحو: صبور وجريح، فإنه لا يقال فيهما صبورة وجريحة، أما إن دلّت الصفة على التفضيل فإنها تجمع مع أن مؤنثها لا يقبل التاء، فأنت تقول: أعلى وتجمعه، فتقول: أعلون، مع أن مؤنثه عُليا ولا تلحقه التاء قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران: ١٣٩]

الشاهد قوله تعالى: (الأعلون) فإنه جمع الأعلى جمع مذكر سالمًا.

وأنبه هنا إلى أنه أُلحق بجمع المذكر السالم ألفاظ كثيرة نظراً لكثرة الشروط التي اشترطوها فيه.

ومما أُلحق به: أولو وعالمون وعشرون وبابه.

وهذه أسماء جموع، لأنه لا واحد لها من لفظها.

ومما ألحق به أيضاً بنون، وحرّون وأرضون وسنون وبابه.

وهذه جموع تكسير لأنه لم يسلم مفردها من التغيير فمفرد «بنون» ابن، ومفرد حرّون إِحَرَّة أو حرة، ومفرد «أرضون» أرض، ومفرد سنون سنة.

وهذه الألفاظ بالإضافة إلى أنه لم يسلم مفردها من التغيير بعضها مختوم بتاء نحو حرّة وسنة، وبعضها مؤنث وهو أرض، ومما ألحق بهذا الجمع أهلون ووابلون، وهذان اللفظان ليسا علمين ولا صفتين، ووابل أيضا غير عاقل.

والنوع الأخير مما ألحق بهذا الجمع ما سُمّى به منه، نحو عليون وهو اسم لمكان في أعلى الجنة جعلنا الله من أهل هذا المكان.

شاهده قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطفّفين: ١٨-١٩] وهذا اللفظ مفرد وليس جمعًا، وهو ممّا سمي به من هذا الجمع.

أما الأسماء الخمسة فهى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال كما ذكر المصنف، وتعدادها بهذه الصورة يؤخذ منه الشروط التي اشترطها النحويون لإعراب الأسماء الخمسة بالحروف.

وقد اشترطوا لذلك أربعة شروط، أذكرها هنا إجمالاً ثم نفصل الحديث فيها ونذكر محترزاتها إن شاء الله.

الشرط الأول: أن تكون مفردة، الشرط الثاني: أن تكون مكبرة، الشرط الثالث أن تكون مضافة، والشرط الرابع: أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

المراد بكونها مفردة أن لا تكون مثناة ولا مجموعة، لأنها إذا كانت مثناة أعربت إعراب المثنى، فترفع بالألف كما سيأتي، فتقول جاء أبواك،

وإذا كانت مجموعة جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة فتقول حضر آباءُ الطلاب وإخوانُهم، ويرى بعضهم أنها قد تجمع جمع مذكر سالماً، وحينئذ تعرب إعرابه.

الشرط الثاني: أن تكون مكبّرة، هذا احتراز من أن تكون مصغّرة، فإذا كانت مصغّرة أعربت بالحركات الظاهرة فيقال: هذا أُبَيٌّ سالم وهذا أُخيُّه.

وكما ترى فقد رُفع قوله: أُبَيٌّ وأُخيّ بالضمة لكونهما مصغرين.

الشرط الثالث: أن تكون مضافة، فإذا لم تضف فإنها تعرب بالحركات الظاهرة.

ومن ذلك قوله جل شأنه: ﴿قَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْعَزِيزُ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ ۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يُوسُف: ٧٨].

الشاهد قوله: أباً فإنه غير مضاف؛ ولذلك جاء منصوباً بالفتحة الظاهرة لكونه اسم إنَّ مؤخراً.

والشرط الرابع: أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، وهذا احتراز من إضافتها إلى الياء، لأنها حينئذ لا تعرب بالحروف، بل بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَـٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾ [صَ: ٢٣] أخ هنا مضاف إلى ياء المتكلم، وهو معرب بالحركات المقدّرة، فهو منصوب بفتحة مقدرة لكونه بدلاً من اسم إنَّ، أو مرفوع بضمة مقدرة على الخاء لكونه خبراً لإنَّ.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قول أبي الطيب المتنبي يخاطب جدته:

ولو لم تكوني بنت أكرم والدٍ
لكان أباك الضخم كونُك لي أمّا

فقوله: (أباك) خبر كان مقدم، وهو منصوب وعلامة نصبه الألف، أمّا

وقوع أب مرفوعاً بالواو فمن شواهده قول الله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ﴾ [يوسف: ٦٨].

وشاهد وقوع "أخ" مرفوعا بالواو قوله جلّ شانه: ﴿ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ بِـَٔايَٰتِي وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي ﴿٤٢﴾﴾ [طه: ٤٢].

ومن أمثلة وقوع " الحم " مرفوعًا بالواو جاء حمو عمرو، والمراد بالحم قريب الزوج، وربما أطلق على أقرباء الزوجة.

ومما يمكن أن يمثل به لفي مرفوعاً بالواو أن يقال: فو العالم ضافٍ بالحكم، والأكثر أن يقال: فم العالم.

أما ذو: فيشترطون فيها أن تكون بمعنى صاحب، ويمكن أن يمثل لها مرفوعة بالواو بقولك: جاء رجل ذو خُلق عظيم.

فذو هنا مرفوعة بالواو لوقوعها صفة لمرفوع وهو رجل.

وقد اشترطوا فيها هذا الشرط احترازاً من "ذو" الطائية، لأن الطائيّين يستعملون "ذو" اسمًا موصولاً، ويلزمونها هذه الصورة رفعًا ونصبًا وجرًّا، للمفرد والمثنى والمجموع، وهذا الغالب في استعمالهم، قال الشاعر:

فإن الماء ماء أبي وجدي

وبئري ذو حفرت وذو طويت

الشاهد: "ذو" في الشطر الثاني، فإنها اسم موصول بمعنى التي، والتقدير: وبئري التي حفرت والتي طويت.

وأشير أيضًا إلى أن بعض الطائيين يعامل "ذو" الموصولة معاملة "ذي" التي بمعنى صاحب، فيرفعها بالواو وينصبها بالألف، ويجرها بالياء .

ومن ذلك قول القائل:

فـإمـا كـرام مـوسـرون لـقـيـتـهـم
فـحـسـبـي مـن ذي عـنـدهـم مـا كـفـايـنـا

فقوله: (من ذي) جُرَّت فيه "ذو" الموصولة بمن كما تجرّ ذو التي بمعنى صاحب، والتقدير فحسبي من الذي عندهم.

وقبل أن نختم الكلام في الأسماء الخمسة أشير إلى ما يلي:

الأول: أن بعض النحويين يعامل هذه المعاملة كلمة "هن" وهي كناية عما يستكره ذكره، أو عن الشيء الصغير أو الحقير أو الذليل، ولعل الأرجح عدم جعلها داخلة في الأسماء الخمسة.

الثاني: أن في الأسماء الخمسة ثلاث لغات:

اللغة الأولى: لغة الإتمام، وهذه تأتي في الأسماء الخمسة جميعها، والمقصود بها أن ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء.

فيقال على هذه اللغة: جاء أبو عبدالله، رأيت أبا عبدالله سلمت على أبي عبدالله.

واللغة الثانية: لغة القصر، والمراد بها أن تلزم الكلمة الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومن ذلك قول القائل:

إن أبـاهـا وأبـا أبـاهـا
قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا

والشاهد "أباها" التي في آخر الشطر الأول، لأنه لو عاملها على لغة الإتمام لقال: وأبا أبيها.

أما اللغة الثالثة: يسمونها لغة النقص، والمراد بها أن تعرب بالحركات الظاهرة الضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًّا.

وعلى هذا يقال: جاء أبُ محمد، ورأيت أبَ محمد ومررتِ بأبِ محمد، فتحذف منها الواو والألف والياء.

ومما يذكر في هذا الباب أن معظم النحويين يمنعون إضافة "ذو" إلى الأعلام، وإلى الضمائر، وإلى الصفات، وإلى الجمل، ويجعلون ما خالف ذلك مقصوراً على السماع، ومن ذلك ما رُوي من إضافتها إلى العلم في: أنا الله ذو بكة، فقد أضيفت إلى العلم.

ومن إضافتها إلى الضمير شذوذًا في قول الشاعر:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وقد أضيفت أيضا شذوذا إلى الجملة في قولهم: اذهب بذي تسلم.

قال المصنف رحمه الله: (وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة).

قد كان يمكنه أن يقول في التثنية، لأن التثنية لا تقع إلا في الأسماء كما تبين قبل عند ذكر علامات الأسماء، ولكن لا بأس أن يؤكِّد ذلك بقوله: تثنية الأسماء.

وعلى هذا فإن المثنى يرفع بالألف نيابة عن الضمة، ومن ذلك قول الله جل شأنه: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُوا۟ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ....﴾ [المائدة: ٢٣].

والمثنى هو ما دلّ على اثنين وأغنىٰ عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره.

قوله (ما دلّ على اثنين) يُخرج ما دل على واحد نحو عثمان فإن في آخره ألفًا ونوناً زائدتين، ومع ذلك فهو يرفع بالضمة.

وكذا يخرج ما يدل على اثنين لكن بالعطف كقولك جاء رجل ورجل، فإنهما اثنان، ولكن لم يستغن عن العطف فهما يرفعان بالضمة أيضا.

وقوله في آخر التعريف: (بزيادة ألف ونون أو ياء ونون) بعض الذين عرفوا المثنى لا يذكرونه لكني أراه لازمًا، إذ قد تدل الكلمة على اثنين بدون عطف، ومع ذلك لا ترفع بالألف نحو زوج وشفع، فإنهما يرفعان بالضمة، وهما يدلان على اثنين بدون حرف العطف.

هناك كلمات أعربت إعراب المثنى، ولا ينطبق عليها تعريفه نحو اثنين واثنتين، وكلا وكلتا، وتسمى ملحقة بالمثنى، لأنه لا واحد لها من ألفاظها.

أما اثنان واثنتان فتعرب إعراب المثنى بدون شرط، قال الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ﴾ [المائدة: ١٠٦].

الشاهد فيه قوله: (اثنان) فهو مرفوع بالألف.

ومنه قوله جلّ من قائل: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [غافر: ١١].

فلفظ (اثنتين) في الموضعين معرب إعراب المثنى لكونهما منصوبين بالياء.

أمّا (كلا وكلتا) فشرط إعرابهما إعراب المثنى أن يضاف كل واحد منهما إلى ضمير.

فمما أضيف فيه لفظ (كلا) إلى الضمير قوله تعالى: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ...﴾ [الإسراء: ٢٣].

فـ(كلاهما) في الآية مرفوع بالألف، وهو مضاف إلى الضمير.

وكلا وكلتا من الألفاظ الملازمة للإضافة إلى مفرد، يعنى يلزم أن يكونا مضافين، وقد سبق بيان أنهما يعربان إعراب المثنى إذا أضيفا إلى الضمير، فإن أضيفا إلى اسم ظاهر فإنهما يعربان إعراب المقصور.

يعنى يرفعان بضمة مقدرة، وينصبان بفتحة مقدرة، ويجران بكسرة مقدرة وتلزم الألف في أحوال الإعراب الثلاثة، فتقول: جاء كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

وكما ترى فقد لزمت الألف، وتقول في إعرابه في الجملة الأولى - مثلاً- كلا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وتقول في: مررت بكلا الرجلين: كلا: اسم مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر أيضاً.

وقد ورد منه في القرآن الكريم قوله جلّ وعلا: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِم مِّنْهُ شَيْـًٔا ۚ وَفَجَّرْنَا خِلَـٰلَهُمَا نَهَرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الكهف: ٣٣]، فقد أضيف لفظ كلتا إلى الجنتين وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، كما نفعل ذلك في الاسم المقصور إذا قلنا: جاء الفتى، ورأيت الفتى ومررت بالفتى.

ومما يرى بعضهم إلحاقه بالمثنى ما سمي به من لفظ المثنى، نحو زيدان وحسنين ... إلى آخره وفي إلحاقه بالمثنى خلاف، فقليل من النحويين من يذكره.

وهو مشكل عندي، والذي أميل إليه في مثل ذلك أن ننظر إلى أصل التسمية فإن كان عند التسمية مختوماً بالألف والنون ألزمناه الألف والنون رفعاً ونصباً وجرّا، وأعربناه إعراب الممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

فتقول مثلا جاء زيدانُ ورأيت زيدانَ ومررت بزيدانَ فرفعه بالضمة ونصبه

وجره بالفتحة ولا ننونُه.

وإن كان عند التسمية مختوماً بالياء والنون ألزمناه الياء أيضًا، وأعربناه، إعراب الاسم المصروف.

فنقول - مثلاً- جاء حسنينٌ ورأيت حسنينًا ومررت بحسنينٍ، نرفعه بالضمة، وننصبه بالفتحة، ونجره بالكسرة، مع التنوين في المواضع الثلاثة.

ومما يذكر في باب المثنى إلزامه الألف رفعًا ونصباً وجرًّا، وإعرابه إعراب الاسم المقصور، أي بحركات مقدرة على الألف.

ومن ذلك الشاهد الذي سبق ذكره في الأسماء الخمسة، وهو قوله:

إنّ أبـــاهـــا وأبـــا أبـــاهـــا
قـد بـلـغـا فـي الـمـجـد غـايـتـاهـا

الشاهد قوله (غايتاها): فإنه مفعول به لقوله (بلغا)، ومع ذلك جاء بالألف، وحقه أن يكون بالياء فيقول: غايتيها، ولكنه هنا مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ولكن هذه لغة مهجورة والكثير الغالب في المثنى أن يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وهو الوارد في القرآن الكريم فيما عدا قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] ولهذه القراءة توجيهات كثيرة، وفيها كلام طويل، كما أن هذا الإعراب هو الوارد في حديث الرسول ﷺ، وفي معظم كلام العرب شعرًا ونثرا.

وقد ورد إعراب ثالث للمثنى ولكنه مهجورٌ أيضًا، وهو أن يلزمه الألف، ويعربه إعراب الممنوع من الصرف، ومن ذلك قول الشاعرة:

يـــا أبـــتـــا أرقـــنـــي الـــقـــذانُ
فـــالـــنـــوم لا تـــألـــفـــه الـــعـــيـــنـــانُ

الشاهد قوله: (العينان) فقد رفعه بالضمة الظاهرة على آخره، ولو أعربه إعراب المثنى لكانت النون مكسورة فإن النون في المثنى مكسورة، سواء كان قبلها ألف أم كان قبلها ياء.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **(وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة).**

هذه هي العلامة الفرعية الثالثة: وهي النون، وهي كما ذكر المصنف علامة للرفع في الأفعال الخمسة، أو كما يسميها بعضهم الأمثلة الخمسة، والمقصود بها كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء مخاطبة.

والأفضل تسمية هذا الباب بباب الأمثلة الخمسة، لأنها نماذج لأنواع من الأفعال المضارعة وليس أفعالاً معينة، كالأسماء الخمسة أبوك وأخوك.. إلخ فإن الأسماء الخمسة ألفاظ محدودة، معينة، أما هنا فإنها أمثلة، وتنطبق على جميع الأفعال المضارعة إذا تحقق اتصالها بألف اثنين أو بواو جماعة أو بياء مخاطبة.

من شواهد اتصالها بألف الاثنين قوله عز من قائل: ﴿فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢].

فقوله تعالى: ﴿يَخْصِفَانِ﴾ فعل مضارع متصل بألف الاثنين مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

ومما اتصلت به واو الجماعة قوله جلّ شأنه: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا﴾ [الأعراف: ١٦٩].

الفعلان (يأخذون) (يقولون) اتصلا بواو الجماعة، وهما فعلان مضارعان مرفوعان، وعلامة رفعهما ثبوت النون.

ومن شواهد اتصال الفعل المضارع بياء المخاطبة قوله سبحانه: ﴿قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾﴾ [النمل: ٣٣]

وكذا قوله سبحانه: ﴿قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾ [هود: ٧٣].

الشاهد قوله تعالى: (تأمرين) في الآية الأولى، وقوله: (أتعجبين) في الثانية فإنهما فعلان مضارعان متصلان بياء المخاطبة مرفوعان، وعلامة رفعهما ثبوت النون، ولم يرد في القرآن الكريم من الأفعال المضارعة المتصلة بياء المخاطبة المرفوعة سوى هذين الفعلين فيما أورده مؤلفا كتاب معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم.

قال المصنف رحمه الله: (وللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والكسرة والياء وحذف النون)

هذه علامات النصب في المعربات، وقد ذكرها المصنف هنا إجمالا، وسيفصل الحديث في كلّ علامة على حدة.

بدأ المصنف التفصيل في هذه العلامات بقوله:

(فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصب، ولم يتصل بآخره شيء).

الفتحة هي العلامة الأصلية حين يكون المعربُ منصوبًا، ولذلك بدأ بها المصنف، وتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع، أولها الاسم المفرد وخرج بقوله (الاسم) الفعل والحرف، وبقوله (المفرد) المثنى والجمع بأنواعه، فإن لكل منها أحكاماً خاصة.

شاهد الاسم المفرد المنصوب بالفتحة قول الرسول ﷺ: **((إن الله لا**

يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من قلوب الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء»[١].

في هذا الحديث الشريف ثلاثة أسماء مفردة منصوبة بالفتحة أوّلها لفظ الجلالة، وهو اسم إنّ، وثانيها (العلم) وهو مفعول به ليقبض، وثالثها (انتزاعاً)، وهو مفعول مطلق.

أما جمع التكسير فكما سبق تعريفه بأنّه ما دلّ على أكثر من اثنين ولم يسلم مفرده من التغيير، ومن شواهد وقوعه منصوبًا بالفتحة قوله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [يس: ٥٥] فكلمة أصحاب هنا جمع تكسير منصوبة بالفتحة، وهي اسم إنّ.

والنوع الثالث: مما ينصب بالفتحة هو الفعل المضارع الذي سبق بناصب ولم يتصل بآخره شيء، ولا فرق بين أن تكون الفتحة ظاهرة أو مقدرة ومن شواهد ما نصب بالفتحة الظاهرة قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١]

في الآية فعلان مضارعان منصوبان بالفتحة الظاهرة هما (نبرح) وهو منصوب بلن، و(يرجع) وهو منصوبٌ بأن مضمرة بعد حتى.

أما المضارع المنصوب بفتحة مقدرة فمنه قوله جلّ من قائل: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

الشاهد فيه قوله: (أن تخشاه) فإنّ تخشى فعل مضارع منصوب بأنْ وعلامة نصب فتحةٌ مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

وسيأتي في كلام المصنف ذكرٌ للحروف التي تنصب الفعل المضارع،

---

(١) رواه البخاري برقم (١٠٠)، ولفظه: «ينتزعه من العباد»، ومسلم برقم (٢٦٧٣)، ولفظه: «ينتزعه من الناس».

فنؤجل بيانها إلى أن يذكرها إن شاء الله.

قال المصنف ـ رحمه الله: (وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو رأيت أباك وأخاك وما أشبه ذلك).

سبق بيان الأسماء الخمسة، وذكرنا هناك شروط إعرابها بالحروف، وأما كلام المصنف هذا فقد ذكر فيه العلامة الفرعية الرابعة، وهي الألف، إذ هي علامة للنصب في الأسماء الخمسة، وهي كما مثل المصنف، ومن شواهدها قول الله جلّ شأنه: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَبِقُ وَتَرَكْنَا يُوسُفَ عِندَ مَتَٰعِنَا فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾ [يُوسُف: ١٧]

الشاهد قوله: (يا أبانا)، فإن أبا اسم من الأسماء الخمسة منصوب، لأنه منادى مضاف إلى الضمير " نا " وعلامة نصبه الألف.

ومن المنصوب بالألف أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَٱبْعَثْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٣٦].

فإن قوله: (وأخاه) اسم من الأسماء الخمسة منصوب على أنه مفعول معه، أو معطوف على الضمير المنصوب في قوله: (أرجه).

ومن شواهد الأسماء المنصوبة بالألف قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾ وَطَعَامًا ذَا غُصَّةٍ وَعَذَابًا أَلِيمًا﴾ [المُزّمل: ١٢-١٣].

فقوله تعالى: "ذا غصة" «ذا» هنا اسم من الأسماء الخمسة بمعنى صاحب وهو منصوب لكون وصفاً لقوله طعاماً، وعلامة نصبه الألف.

ومن الشواهد لهذه العلامة الفرعية قوله تعالى: ﴿لَهُۥ دَعْوَةُ ٱلْحَقِّ ۖ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ لَا يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَىْءٍ إِلَّا كَبَٰسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى ٱلْمَآءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَٰلِغِهِۦ ۚ وَمَا دُعَآءُ ٱلْكَٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ ﴿١٤﴾﴾ [الرّعد: ١٤].

فإن (فاه) اسم من الأسماء الخمسة منصوب وعلامة نصبه الألف، لكونه مفعولاً به (ليبلغ).

وقد بقي من الأسماء الخمسة لفظ " حمو" ولم يرد في القرآن الكريم ويمكن أن يمثل له بقولك إنّ حماك رجل طيب.

ونعرب حماك على أنه اسم من الأسماء الخمسة منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو اسم إنّ.

قال المصنف رحمه الله: (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم).

هذه هي العلامة الفرعية الخامسة، وهي الثانية من العلامات الفرعية للنصب وهي الكسرة، والكسرة علامة أصلية للجرّ، ولكنها فرعية للنصب، ومحلها جمع المؤنث السالم، وقد سبق بيان جمع المؤنث السالم والملحق به، ونكتفي هنا بالاستشهاد لنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

الشاهد: نصب (المحصنات) بالكسرة، وهو جمع مؤنث سالم مفعول به لقوله: (ينكح)، وكذا قوله: (المؤمنات) فإنه جمع مؤنث سالم واقعٌ وصفاً للمحصنات الواقعة مفعولاً به.

وأنبه هنا إلى أنه لابد أن تكون الألف والتاء في جمع المؤنث السالم زائدتين، فإن كانت التاء أصلية نحو جمع بيت على أبيات، أو كانت الألف أصلية نحو جمع قاضي على قضاة، فإنها تنصب بالعلامة الأصلية، وهي الفتحة، فتقول: قلت أبياتاً كثيرة، ولقيت قضاة عادلين.

نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة نيابة عن الفتحة يدخل فيه ما أُلحق

به نحو أولات وعرفات وأذرعات، يقول الله تعالى ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّىٰ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦].

فلفظ أولات ملحق بجمع المؤنث السالم، لكونه اسم جمع لا واحد له من لفظه، وهو خبر كان منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

أما ما سمي به من جمع المؤنث السالم فلك فيه ثلاثة أوجه: الأول: رفعه بالضمة، ونصبه وجره بالكسرة مع التنوين، كما كان يعرب قبل التسمية، وبعضهم يعربه هذا الأعراب أيضا لكن بدون تنوين، وبعضهم يرفعه بالضمة وينصبه ويجره بالفتحة.

وعلى هذا نقول على الوجه الأول: هذه عرفاتٌ ورأيت عرفاتٍ وصليت في عرفاتٍ، ونقول على الوجه الثاني: هذه عرفاتُ ورأيتُ عرفاتِ وصليت في عرفاتِ، والفرق بين هذين الوجهين أن الأول منون والثاني بدون تنوين.

ويقال على الوجه الثالث هذه عرفاتُ ورأيت عرفاتَ وصليت في عرفاتَ كإعراب الممنوع من الصرف تماماً.

وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

تنورتها من أذرعات وأهلها
بيثرب أدنى، دارها نظر عال

الشاهد في قوله: أذرعات فإنه اسم بلدة بالشام، وقد روي في هذا البيت: من أذرعاتٍ، ومن أذرعاتِ، ومن أذرعاتَ.

وأذكر أن بعض النحويين ذكر أنه يجمع هذا الجمع يعني بزيادة ألف وتاء في آخر الكلمة خمسة أشياء:-

الأول: ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء دلّ على مذكر أم مؤنث.

فما دلّ على مؤنث نحو فاطمة يقال فيها: فاطمات، وما دل على مذكر نحو حمزة يقال في جمعه حَمَزات.

الثاني: مما يجمع بألف وتاء مزيدتين كل علم مؤنث مطلقاً، سواء كانت فيه تاء نحو فاطمة، أم لم تكن نحو سُعاد فيقال: سُعادات.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل، نحو جبال راسيات.

الرابع: مصغّر المذكر الذي لا يعقل نحو: دريهمات.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف، سواء كان اسماً كصحراء فيقال: صحراوات، أم صفة كحبلى فيقال: حبليات.

قال المصنف رحمه الله: (وأما الياء فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع).

المراد بقوله هذا المثنى وجمع الذكر السالم، فإنهما ينصبان بالياء، قال الله تعالى ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾﴾ [الرَّحمـٰن: ١٩].

فقوله: (البحرين) مثنى منصوب بالياء مفعولٌ به لقوله: (مرج).

والشاهد لجمع المذكر السالم قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾ [القَمَر: ٥٤].

وشاهده قوله: (المتقين)، فإنه جمع مذكر سالم منصوب بإنّ لكونه اسمها، وعلامة نصبه الياء.

والياء أيضاً علامة لنصب الملحق بالمثنى، وهو الذي سبق ذكره أربعة ألفاظ اثنان واثنتان، وكلا وكلتا عند إضافتهما إلى الضمير.

فتقول: رأيت اثنين من الرجال واثنتين من النساء، وأحببت الصالحَين كليهما، والطفلتين كلتيهما، وعلامة النصب فيها كلها الياء.

والياء أيضاً علامة للنصب في الملحق بجمع المذكر السالم، كألفاظ العقود.

ومن شواهده، قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البَقَرة: ٥١].

فقوله: (أربعين) منصوب بالياء، وهو ملحق بجمع المذكر السالم، ومما يحسن التنبيه إليه أنهم فرّقوا بين المثنى وجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجرّ فجعلوا ما قبل الياء في المثنى مفتوحاً وما بعدها مكسوراً، وعكسوا ذلك في جمع المذكر السالم.

فقالوا في المثنى: رأيت المسلمَينِ، وفي الجمع رأيت المسلِمِينَ.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأمّا حذف النون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون).**

هذه هي العلامة الفرعية السادسة للإعراب بعامة، وهي العلامة الفرعية الثالثة للنصب، لأن الأصل في النصب أن يكون بالفتحة.

وقد سبق بيان الأفعال الخمسة أو كما يسميها بعض النحويين الأمثلة الخمسة، وهي: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

ومن شواهد مجيء الأفعال الخمسة منصوبة قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُوا۟ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧﴾﴾ [النُّور: ١٧]

فقوله تعالى: (تعودوا) فعل مضارع من الأفعال الخمسة لكونه متصلاً بواو الجماعة، وهو منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون.

ومما اتصلت به ألف الاثنين: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ...﴾ [النِّسَاء: ١٢٨].

موضع الشاهد قوله تعالى: (يُصلحا) فهو من الأفعال الخمسة منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون.

وقد ثبتت النون في قول الله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَا۟ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] على الرغم من وجود أن قبل الفعل في قوله: ﴿أَن يَعْفُونَ﴾ في حين حذفت النون في قوله: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٧] فحذف هنا وأثبت هناك.

والفرق بينهما من وجوه: **الأول**: النون في ﴿أَن يَعْفُونَ﴾ ضمير وهي نون النسوة، أما المحذوفة في (تعفوا) فهي علامة الإعراب.

الثاني: الفعل في (أن يعفون) مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وفي (أن تعفوا) معربٌ.

الثالث: وزن الفعل في (أن يعفون) يَفعُلْن وفي (أن تعفوا) وزنه تَفْعُوا.

الرابع: والواو في (أن يعفون) حرف من الفعل، وفي (أن يعفوا) هي ضمير، وهو واو الجماعة.

ومما اتصلت به ياء المخاطبة وجاء منصوباً قولك: لن تذهبي يا فاطمة ف(تذهبي) أصله تذهبين وهو مسند إلى ياء المخاطبة، ولما دخلت عليه (لن) الناصبة حُذفت نونه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وللخفض ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة).**

الخفض تعبير المؤلف في كتابه هذا تبعاً للكوفيين في عبارتهم، والمراد به ما يسميه البصريون الجرّ.

والعلامات التي ذكرها سيُفصَّل الحديث في مواضع كل علامة منها.

قال المصنف رحمه الله: **(فأما الكسرة فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المنصرف، وجمع التكسير المنصرف، وفي جمع المؤنث السالم).**

بدأ المصنف علامات الخفض بالكسرة لكونها الأصل في هذه العلامات، وما عداها ينوب عنها.

وذكر أنها علامة للمفرد المنصرف، والمفرد هو ما دل على واحد مذكراً كان أم مؤنثاً معرفة أم نكرة لكن يلزم هنا أن يكون منصرفاً، وسيأتي بيان غير المنصرف في العلامة الثالثة من علامات الخفض، وهي الفتحة إن شاء الله.

من المفرد المنصرف المخفوض بالكسرة: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فاسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة، ولفظ الجلالة مجرور بإضافة اسم إليه، و(الرحمن الرحيم) مخفوضان بالتبعية، فهما تابعان للفظ الجلالة، وعلامة خفضهما الكسرة، وقد اجتمع في البسملة أنواع الخفض، لأنه قد يكون الخفض بحرف الجرّ، وقد يكون بالإضافة، وقد يكون بالتبعية.

والموضع الثاني الذي يخفض بالعلامة الأصلية الكسرة: هو جمع التكسير المنصرف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَبْتَلِيَ ٱللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحِّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

جمع التكسير المخفوض في ثلاثة مواضع، الأول: (صدوركم) فهو مخفوض بفي، وعلامة خفضه الكسرة، ومثله: (قلوبكم)، والموضع الثالث: (الصدور) في آخر الآية، فهو جمع تكسير مخفوض بإضافة "ذات" إليه وعلامة جرّه الكسرة.

أما الموضع الثالث للخفض بالكسرة فهو: جمع المؤنث السالم، وقد

سبق بيان المراد به، ومنه قول الله جلّ شأنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿٣٨﴾﴾ [فاطر: ٣٨].

الشاهد قوله تعالى: (غيب السموات)، فإن (السموات) جمع مؤنث سالم، وهو مجرور بإضافة (غيب) إليه، وعلامة جره الكسرة.

قال المصنف رحمه الله: (وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع في الأسماء الخمسة وفي التثنية والجمع).

الياء علامة للخفض في ثلاثة مواضع، وهي العلامة الفرعية السابعة، والعلامة الفرعية الأولى بالنسبة للخفض، **والموضع الأول**: هو الأسماء الخمسة وقد تقدم بيانها وشروطها، ومن شواهد وقوع الأسماء الخمسة مخفوضه بالياء قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٨١].

الشاهد قوله: (إلى أبيكم) فإنّ هذا اسم من الأسماء الخمسة مجرور بإلى وعلامة جره الياء.

والموضع الثاني: هو المثنى، وقد سبق بيانه وبيان الملحق به، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ﴾ [التحريم: ١٠].

فقوله تعالى: (عبدين) مثنى مجرور بإضافة "تحت" إليه، وعلامة جره الياء، والملحق بالمثنى يجرّ أيضاً بالياء، ومنه قول الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ...﴾ [التوبة: ٤٠].

فإن قوله: (اثنين) ملحق بالمثنى، وهو مضاف إليه مخفوض، وعلامة خفضه الياء.

الموضع الثالث: هو جمع المذكر السالم والملحق به، ومن شواهد مجيئه مخفوضاً بالياء قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، فـ(المؤمنين) جمع مذكر سالم مجرور بمِنْ وعلامة جره الياء.

ومن شواهد الملحق به قول الرسول ﷺ: «**من ظلم قيد شبر من الأرض طُوِّقه من سبع أرضين**»[١]، فقوله ﷺ: «أرضين» ملحق بجمع المذكر السالم مجرور بالإضافة وعلامة جرّه الياء.

قال المصنف رحمه الله: **(وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف).**

من المعلوم أن الممنوع من الصرف باب من أبواب النحو كبير، ولم يذكر المصنف تفصيلا فيه، لا من حيث المراد به، ولا من حيث علله، ولا من حيث شروط منع الاسم من الصرف، لأنه قد نهج في كتابه هذا الإيجاز الشديد، فيكتفي بالإشارة العابرة السريعة، وعلى من أراد المزيد الرجوع إلى مظانه، وكتب النحو حافلة بتوضيح هذا الموضوع وغيره. ولعلي أفصل الحديث في هذا الباب نوعاً ما، فأقول مستعينا بالله:

الممنوع من الصرف أو غير المنصرف أو ما لا ينصرف هذه تسميات لهذا الباب عند النحويين، والمراد به: ما اجتمع فيه علتان من علل تسع أو علة واحدة تقوم مقام علتين.

وحكم الممنوع من الصرف أنه لا ينون، ويرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، والعلل التسع التي ذكرتها في التعريف جمعها بعض النُّظَّام في قوله:

---

(١) اللؤلؤ والمرجان ج٢ ص: ١٥٨ الحديث رقم ١٠٣٩ .

عــدل ووصــف وتــأنــيــث ومــعــرفــة
وعــجــمــة ثــم جــمــع ثــم تــركــيــب
والــنــون زائــدةً مــن قــبــلــهــا ألــف
ووزن فــعــل وهــذا الــقــول تــقــريــب

وقوله في آخر البيتين: وهذا القول تقريب، دليل على أن هذا الكلام موجزٌ جدًا، وإنما أراد به الشاعر أن يقرب العلل ليسهل حفظها.

العلة الأولى من العلل هي العدل، ولابدّ أن يجتمع معها علة أخرى، والعلة الأخرى إما العلمية نحو عُمَر وزُحَل، فإنهم يقولون إن نحو عُمَر معدُول، وأصله: عامر، فتقول عند جرّه: مررتُ بعُمَرَ فتخفضه بالفتحة، وقد تكون العلة الأخرى مع العدل: الوصفية، وذلك في نحو مَثْنَى وثُلاث ورُباع.

ويكون العدل في بعض ألفاظ التوكيد، نحو جُمَع وكُتَع، ويكون أيضاً في لفظ: سَحَر إذا أريد به سحر يوم بعينه، واستعمل ظرفاً مجرّداً من أل والإضافة، نحو قولك جئت يوم الجمعة سَحَرَ.

وكذا لفظ أُخَر، فإنه معدول عن لفظ آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البَقَرَة: ١٨٤]، فلفظ أخر هنا صفة لأيام المجرورة، وقد جاء مجروراً بالفتحة، لكونه وصفاً معدولاً.

فهذه الألفاظ سواء ما اجتمع فيه العلمية والعدل أو الوصفية العدل تمنع من الصرف، وتجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة.

ومن العلل المانعة من الصرف: **التأنيث.**

والتأنيث لابد أن يجتمع مع العلمية، ولابدّ إضافة إلى اجتماع العلمية والتأنيث من كون المؤنث إما أكثر من ثلاثة أحرف، أو ثلاثة أحرف محركة

الوسط.

فإن كان من ثلاثة أحرف ساكن الوسط نحو هند فإنك تخيرّ بين المنع والصرف، وقد اختلف النحويون في الأفضل منهما المنع أو الصرف.

أما الرباعي فأكثر فإنه ممنوع من الصرف على كل حال، وكذا إذا كان ثلاثيا محرك الوسط.

فتقول: مررت بزينبَ وفاطمة، وقال الله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴿٤٢﴾﴾ [المدَّثِر: ٤٢].

فـ(سقر) في الآية علم مؤنث ثلاثي محرّك الوسط، وهو مخفوض بفي، وعلامة خفضه الفتحة نيابة عن الكسرة.

ومن العلل المانعة من الصرف العلمية إذا اجتمعت مع العجمة، أي كون الكلمة أعجمية الأصل، أي ليست عربية، وهذا لا يكفى بل يلزم أن تكون الكلمة الأعجمية علماً في لغة العجم، كما يشترط أيضاً أن يكون رباعيًا أو أكثر، أو ثلاثياً محرّك الوسط.

وعلى هذا فإذا كانت الكلمة ثلاثية ساكنة الوسط فهي مصروفة، مثل نوح ولوط وهود.

هذا هو الأظهر فيها، ويرى بعض النحويين أنه يجوز لك في الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط الوجهان الصرف وعدمه.

وإذا لم تكن الكلمة علماً في لغة العجم وصارت علماً في لغة العرب كأن يُسَمَّى بـ لجام أو فرند أو نحوه، فهي أيضاً مصروفة.

وأنقل هذه الفائدة المذكورة في هامش كتاب ضياء السالك بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد؛ وهي قوله:

أسماء الأنبياء عليهم السلام ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا:

محمداً، صالحاً، شعيبًا، هودًا، لوطا، نوحاً، شيثاً.

وكذلك أسماء الملائكة ماعدا: مالكاً، منكراً، نكيرًا، ورضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وإبليس ممنوع أيضاً للعلمية والعجمة أو للعلمية وشبه العجمة، على اعتبار أنه عربي الأصل.

وأصل كلمة إبليس على أنها عربية الأصل من أبلس بمعنى يئس وتحيرّ، كما ذكره الفيروز آبادي.

من الممنوع من الصرف ما اجتمع فيه علتان: **العلمية والتركيب.**

التركيب في باب الممنوع من الصّرف المراد به التركيب المزجي، وهو ما تركّب من كلمتين نزّلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، ولابدّ أن يكون غير المركب العددي نحو أحد عشر إلى تسعة عشر، وأن يكون غير مختوم بويه على الأصح، لأن معظم النحويين يرى أن نحو سيبويه مبني على الكسر لكونه مختوماً بويه.

من أمثلة المركب المزجي العلم: حضرموت وبعلبك وقالي قلا ومعديكرب، فهذه أعلام مركبة تركيبًا مزجيًا، وكلّها ممنوع من الصرف، فتجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة ولا تنون.

ويجدر التنبيه إلى أن المركب العددي وهو أحد عشر وثلاثة عشر إلى تسعة عشر مبني على فتح الجزأين.

ومنه قول الله جل وعلا: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤] فقوله: (أحد عشر) مفعول به مبني على فتح الجزأين في محل نصب.

وتقول: جاء أحدَ عشرَ رجلاً، ومررت بأحد عشر رجلاً، فيكون أحد عشر في الجملة الأولى فاعلاً لجاء مبنيًا على فتح الجزأين في محل رفع

وفي الجملة الثانية مجرور بالياء مبني على فتح الجزأين في محل جر.

ومن الممنوع من الصرف ما فيه زيادة الألف النون إما مع العلمية وإما مع الوصفية ومثالها في العلمية عثمان وعمران، ومثالها في الوصفية سكران وغضبان وعطشان.

ومعلوم أنه لابد أن تكون الألف والنون زائدتين.

فإن كانت النون أصلية صرف الاسم، يقولون إن كلمة حسّان إذا كانت مأخوذة من الحُسْن فهي مصروفة، وإن كانت مأخوذة من الحَسّ وهو القطع فهي ممنوعة من الصرف؛ لأن الألف والنون إذا كانت مأخوذة من الحسّ زائدتان.

ويشترط في الوصفية وزيادة الألف والنون ألّا يقبل مؤنثها التاء وذلك بأن يكون مؤنثها على فَعْلى نحو غضبان وغضبى أو يكون الوصف خاصًّا بالمذكر فلا مؤنث له نحو: لَحْيان فإنه وصف خاص بالذكور إذ المراد به كبير اللحية.

فإن كان الوصف الذي فيه ألف ونون زائدتان يقبل مؤنثه التاء فإنه يكون مصروفًا، وقد ذكر منه ابن هشام مصّان، وهو اللئيم، إذ يقال في مؤنثه مصّانة، وكذا سيفان للطويل، إذ يقال في مؤنثه سيفانة، وندمان من المنادمة لا من الندم، فإن مؤنث ندمانة.

أما إذا كان من الندم فإن مؤنثه ندمى، ويكون حينئذ ممنوعاً من الصرف فيخفض بالفتحة، ولا ينون.

أما الألفاظ التي تلحق مؤنثاتها التاء فإنها تخفض بالكسرة وتنون، لأنها مصروفة.

من الممنوع من الصرف لعلتين ما اجتمع فيه العلمية ووزن الفعل أو

الوصفية ووزن الفعل.

أما العلمية ووزن الفعل فالذي يمنع من الصرف منه أنواع:

الأول: الوزن الذي يخصّ الفعل نحو خَضَّم لمكان، ودُئل لقبيلة، وكذا لو سميت بنحو استخرج، وانطلق وتقاتل.

فهذه الأوزان وهي فَعَّلَ و فُعِل واستفعل وانفعل وتفاعل أوزان خاصة بالفعل، ولا ترد في غيره.

والثاني: من الأعلام الموازنة للفعل الممنوعة من الصرف ما كان الفعل به أولى لكونه كثيرًا فيه نحو: إثْمِد وإصبَع وأبلُم عند ما يسمى بها.

وذلك أن إثْمِدْ كفعل الأمر اضرب، وإصبَع كفعل الأمر اسْمَع وأُبلُم كالفعل المضارع اكتُب، وهذه الأوزان كثيرة في الأفعال، وقليلة في الأسماء.

والوزن الثالث: ما كان الفعل به أولى لكونه مبدوءًا بزيادة تدلّ في الفعل ولا تدلّ في الاسم، وذلك نحو أَفْكَل، وأَكْلُب - علمين - وذلك أن الهمزة في أولهما لا تدلّ على شيء، وهي دالة لو كانت في فعل على المتكلم.

فإن كان الوزن بالاسم أولى فإن العلم يصرف، وذلك نحو سالم فإن هذه الصفة في الأسماء كثيرة، إذ هي اسم فاعل، وقد تكون فعلَ أمر من المسالمة.

وبعض النحويين يرى أن هذه أيضاً تمنع من الصرف إذا كانت منقولة من الفعل، ولعل الصواب أنها مصروفة.

ويشترط لمنع ما اجتمع فيه **وزن الفعل والوصفية** من الصرف ألّا يقبل مؤنثه التاء، وأن تكون الصفة فيه أصلية لاطارئة.

وبناء على ذلك فإن نحو: أحمر يمنع من الصرف للوصفية المتأصلة ولكونه على وزن الفعل، فإن أحمَرَ على وزن أكرم، وأيضاً فإن مؤنثه حمراءُ، فلا يقبل التاء.

ومثله أفضل فإنه على وزن الفعل، وهو وصف ومؤنثه لا يقبل التاء فإنه يقال فيه فُضلى.

بقي علتان من العلل المانعة من الصرف كل واحدة منهما تغني عن علتين، وهما صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث إذا وجدت واحدة منهما في الكلمة منعت من الصرف ولا تحتاج إلى علة أخرى، بخلاف العلل التي أنهينا الحديث فيها فيما مضى، فإنها لا يستغنى بواحدة منها لمنع الاسم من الصرف، كما مرّ الحديث.

أما **صيغة منتهى الجموع** فيعرفها بعض النحويين بأنها: كل جمع ثالثه ألف زائدة بعدها حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن.

وبعضهم يقول هو: الجمع الموازن لمَفَاعِل أو مَفَاعِيل.

والتعريف الأول أولى والثاني أسهل، وإنما كان الأول أولى لأنه على التعريف الثاني يخرج منه أوزان كثيرة نحو صحائف فإنها ليست على وزن مفاعل ولا مفاعيل، بل هي فعائل.

والذين عرفوه بالتعريف الثاني: لم ينظروا إلى الوزن الصرفي من حيث مراعاة الأصول والزوائد وإنما نظروا إلى الصيغة بغض النظر عن الأصالة أو الزيادة.

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴿٢٠﴾﴾ [يوسف: ٢٠].

فقوله: (دراهم) مجرور بالفتحة لكونه على صيغة منتهى الجموع، وليس

محتاجا إلى علة ثانية.

ومما جاء على وزن مفاعل قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ [التوبة: ٢٥].

الشاهد قوله: في مواطن فإنه مجرور بفي وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لكونه على وزن مفاعل.

وشواهده كثيرة.

أما **المختوم بألف التأنيث** فيمنع من الصرف مطلقاً، سواء كانت ألف التأنيث ممدودة، أم مقصورة، وسواء كانت الكلمة معرفة أم نكرة، وسواء كانت جمعاً أم مفرداً، وسوء كانت اسماً أم صفة.

من شواهد المفرد النكرة الاسم قوله تعالى: ﴿وَمَا هِىَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْبَشَرِ﴾ [المدَّثِر: ٣١].

فذكرى اسم مفرد نكرة مختوم بألف التأنيث المقصورة، وهو ممنوع من الصرف، لذا لم ينون.

وعليه يمكن التمثيل لألف التأنيث الممدودة إذا كانت اسماً مفردًا نكرة بكلمة صحراء، فتقول: عاش فلان في صحراءَ مترامية الأطراف.

وهي هنا مخفوضة بالفتحة، لكونها مختومة بألف التأنيث الممدودة.

أما ألف التأنيث المقصورة في العلم المعرفة المفرد فنحو: كلمة رضوى، وهو علم على جبل في المدينة.

فتقول: صعد عبدالله على جبل رضوى، فيصير رضوى مجرورًا بالفتحة المقدّرة على الألف، لأنه مختوم بألف التأنيث المقصورة.

أما ألف التأنيث الممدودة إذا كانت في وصف مفرد فمن شواهدها قوله

جل شأنه: ﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [البقرة: ٦٩].

الشاهد في قوله: صفراء فإنه وصف مفرد مختوم بألف التأنيث الممدودة وهو ممنوع من الصرف فلم ينون، وقبله كلمة بقرة وهي مرفوعة منونة.

أما ألف التأنيث المقصورة إذا وقعت وصفًا مفردًا فيمكن التمثيل لها بقولك: مررت بامرأتين صغرى وكبرى.

فصغرى وكبرى كلمتان مختومتان بألف التأنيث المقصورة، وهما مجرورتان وعلامة جرّهما الفتحة المقدرة على الألف، ولم تنونا.

أما ألف التأنيث المقصورة إذا وقعت جمعاً فنحو قولك: مررت برجال جرحى.

فجرحى هنا جمع مختوم بألف التأنيث المقصورة، وهو ممنوع من الصرف ولم ينون، ومجرور وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ولم ينون.

أما الجمع المختوم بألف التأنيث الممدودة فمن شواهده قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَاءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن سَبِيلٍ ﴿٤٦﴾﴾ [الشورى: ٤٦].

الشاهد قوله: (من أولياء)، فإن (أولياء) جمع مختوم بألف التأنيث الممدودة وهو مخفوض بمن، وعلامة خفضه الفتحة الظاهرة على الهمزة، ولم ينون.

أما ألف التأنيث الممدودة إذا وقعت في اسم علم فنحو قولك: مررت بزكرياءَ، فإنه علم مختوم بألف التأنيث الممدودة مجرور وعلامة جره الفتحة وهو ممنوع من الصرف.

والأصل في الممنوع من الصرف أنه يجرّ بالفتحة، ولا يخالف ذلك إلا في حالتين:

الحالة الأولى: أن تدخل عليه "ال" **والثانية** أن يقع مضافاً.

مما دخل عليه ال من الممنوع من الصرف قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فكلمة (المساجد) ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، ولكن لما دخلت عليها "ال" جرّت بالكسرة.

ومن شواهد جر الممنوع من الصرف بالكسرة إذا أضيف قول الله عز وجل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤].

الشاهد في الآية قوله تعالى: (في أحسن)، فإن أحسن صفة على وزن أفعل فهي ممنوعة من الصرف لعلتين الوصفية ووزن الفعل، ولكنها لما أضيفت إلى كلمة تقويم جرّت بالكسرة.

أما تنوين الممنوع من الصرف فقد ذكر ابن هشام أنه يعرض له الصرف- أي التنوين- لأحد أربعة أسباب:

الأول: أن يكون إحدى العلتين لمنعه من الصرف العلمية، ثم يُنَكَّر نحو قولك: رب معد يكربٍ رأيت.

(معديكرب) ممنوع من الصرف لعلتين العلمية والتركيب المزجي، فلما دخلت عليه ربّ، وهي مختصة بالدخول على النكرات زالت العلمية فنوّن.

الثاني: التصغير المزيل لأحد العلتين المانعتين من الصرف، كقولك: في تصغير عُمَرَ: عمير، فتقول: مررت بعميرٍ.

عُمَر علم على وزن فُعَل ففيه العلمية والعدل، فإذا صُغِّر زال عنه

وزن فُعَل، فذهبت إحدى العلتين فينون لبقاء علّة واحدة.

فإن بقيت العلتان بعد التصغير فإنه لا ينون، فمثلاً لو سميت رجلاً بتِحْلئ ثم صغّرته فقلت تُحيلئ فإنه يصرف مكبرّاً لوجود علّة واحدة فقط وهي العلمية، ولا يصرف مصغراً لكونه بعد التصغير على وزن تُفَيعِل فاجتمع فيه أمران العلمية، ووزن الفعل.

الثالث: إرادة التناسب كقراءة نافع والكسائي قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ۝٤﴾ [الإنسان: ٤] فقد قرأ قوله تعالى: (سلاسل) بالتنوين أى سلاسلاً.

وهذا في الأصل على صيغة منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف ولكن لتنوين (أغلالاً وسعيراً) ناسب تنوين سلاسلا.

ومما أورد ابن هشام أنه نُوِّن لإرادة التناسب قوله تعالى: في سورة نوح: ﴿وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ۝٢٣﴾ [نوح: ٢٣].

الشاهد فيه تنوين كلمتي (يغوث ويعوق) في قراءة الأعمش، فهذان اللفظان ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، فحقهما ألّا ينونا، ولكنهما سبقا بلفظين منوّنين، هما وَدًّا وسواعاً، وتلاهما منون وهو: نسرًا.

فَنُوِّن هذان اللفظان على هذه القراءة لإرادة التناسب، وكذا قوارير في قوله جلّ شأنه: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَاْ ۝١٥﴾ [الإنسان: ١٥] فقد قرأها نافع والكسائي بالتنوين، ولعلّ هذا لأن بقية آيات السورة منوّنة.

وقوارير في الأصل ممنوعة من الصرف لكونها على صيغة منتهى الجموع، فكان حقها ألا تنوّن.

وأريد أن أنبهّ إلى أمر مهم، وهو أن القراءة سنة متبعة، وليس كل ما يجوز في اللغة العربية يقرأ به القارئ، فلابدّ أن تكون قراءته موافقة لما جاء عن الرسول ﷺ، وإنما اختلفت القراءات فقرأ شخص بما لم يقرأ به الآخر- فيما يبدو لي- لواحد من أمرين. الأول: أنه ثبت عند هذا القارئ ما لم يثبت عند الآخر، والثاني: أنه قوي عند هذا القارئ ما يراه القارئ الآخر ضعيفاً فيقرأ كل واحد منهما بما يقوى عنده.

النوع الرابع: مما نوّن من الممنوع من الصرف هو مانون للضرورة، والمقصود به أن ينون الممنوع في الشعر لا في النثر، ويقول النحويون إن تنوين الممنوع من الصرف في الشعر كثير، وأسهل عندهم من عكسه، قالوا لأنه عودة إلى الأصل، لأن الأصل في الأسماء أنها معربة منصرفة ومما يستشهد به لذلك قول امرئ القيس:

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ
فقالت لك الويلات إنك مرجلي

الشاهد فيه قوله: عنيزة، فإنه ممنوع من الصرف لكونه علمًا لمؤنث مختوم بالتاء فكان حقه أن يجرّ بالفتحة ولا ينون، ولكن رغبةً في استقامة الوزن صرف ونوّن.

ويجوز عند بعض النحويين في الضرورة منع المصروف من الصرف، ويستشهدون له بقول الشاعر وهو الأخطل:

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت
بشبيبَ غائلة النفوس غدور

الشاهد قوله: بشبيب إذ حقه أن يقول بشبيبٍ فيجره بالكسرة وينون، إذ ليس فيه علتان حتى يمنع من الصرف، وليس فيه إلا العلمية، ولكن نظرًا

لانكسار وزن البيت لو نوّنه، فقد منعه من الصرف فلم ينونه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وللجزم علامتان: السكون والحذف، فأما السكون فيكون علامةً للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر).

هذا هو الباقي من علامات الإعراب، وهو خاصّ بالفعل المضارع، لأن الجزم خاصّ بالأفعال، والجزم علامة إعراب، والأفعال مبنية ما عدا الفعل المضارع.

والسكون هو العلامة الأصلية للجزم، والحذف علامة فرعية، والسكون علامة للفعل المضارع الصحيح الآخر- يعنى ما كان آخره حرفاً صحيحاً وليس حرف علة - ويشترط أيضاً ألا يتصل بآخره ألف اثنين أو واو جماعة أو ياء المخاطبة.

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يُوسُف: ٧٧] فيسرق فعل مضارع صحيح الآخر مسبوق بإن الشرطية، وهي من جوازم الفعل المضارع، فالفعل هنا مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المعتل الآخر، وفي الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون).

هذه هي علامة الجزم الفرعية، لأن الأصل في الجزم أن يكون بالسكون.

والأفعال المضارعة المعتلة بالألف أو بالواو أو بالياء إذا دخل عليها جازم حذف منها حرف العلة، فتكون علامة الجزم حذف حرف العلة.

ومن شواهد الفعل المضارع المعتل بالألف المجزوم قوله سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصۡحَٰبِ ٱلۡفِيلِ ١﴾ [الفِيل: ١] فـ(تَرَ) أصله ترى، وهو

فعل مضارع معتل بالألف فلما دخلت عليه لم حذف حرف العلة الألف.

وشاهد المضارع المجزوم المعتل بالواو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧] فقد دخلت مَنْ الشرطية على الفعل المضارع يدعو المعتل بالواو فحذفت الواو للجزم.

ومن شواهد الفعل المضارع المجزوم المعتل بالياء قوله سبحانه تعالى: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ وَلِيًّا مُّرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧] فالفعل يهدي مضارع معتل بالياء لما دخلت عليه مَنْ الشرطية جُزِم بحذف حرف العلة الياء.

وأما القسم الثاني: من المضارع الذي علامة جزمه حذف النون، فهو كما ذكر المصنف الأفعال الخمسة التي رفعها بثبات النون، وقد سبق بيان الأفعال الخمسة بأنها كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

من الأفعال الخمسة المجزومة بحذف النون مما اتصل به ألف الاثنين قوله جلّ من قائل: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَـٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَـٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم: ٤].

فالفعلان تتوبا وتظاهرا فعلان من الأفعال الخمسة اتصلت بهما ألف الاثنين، ولمّا دخل عليها الجازم "إنْ" حذفت النون علامة للجزم.

ومن شواهد: الأفعال الخمسة التي اتصلت بها واو الجمع وجزمت قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا ٱلشَّهَـٰدَةَ ۚ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٣] فالفعل المضارع (تكتمون) دخلت عليه لا الناهية وهو متصل بواو الجمع فجُزم بحذف النون.

أما الفعل المتصل بياء المخاطبة المجزوم فشاهده قوله جلّ شأنه: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مَريَم: ٢٦]

فالفعل (تَرَيِنَّ) مضارع اتصلت به ياء المخاطبة، فلما دخلت عليه إن الشرطية - لأن أصل (إمّا): إنْ ما - جزم بحذف النون، أما النون الموجودة فهي نون التوكيد، وقد حرّكت ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص من التقاء الساكنين.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(المعربات قسمان قسم يعربُ بالحركات وقسم يعرب بالحروف).**

هذا الفصل: ترتيب جديد لما ذكر فيما سبق، فقد بين قبلُ الإعراب، وأقسامه، وعلامات الرفع، وعلامات النصب، وعلامات الخفض، وفي هذا الفصل نظر إلى المعربات فقسّمها أولاً قسمين قسم يعرب بالحركات وقسم يعرب بالحروف، ففي هذا الفصل تكرار لما سبق ذكره لكن نظر فيه المصنف إلى المعربات لا إلى علامة الإعراب، وسيتبين ذلك عند تفصيله الحديث في هذه المعربات.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فالذي يعرب بالحركات أربعة أنواع: الاسم المفرد وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء).**

هذه الأنواع الأربعة إعرابها بالحركات.

النوع الأول: الاسم المفرد، والمراد به ما لم يكن مثنى أو مجموعًا، سواء كان مذكرًا أم مؤنثا لعاقل أم لغير عاقل، ومنه قوله جلّ ثناؤه ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محَمَّد: ١٩]

فلفظ الجلالة اسم مفرد مرفوع بالضمة، و(إله) اسم مفرد منصوب بالفتحة و(ذنب) في قوله: (لذنبك) اسم مفرد مجرور بالكسرة.

النوع الثاني: من المعرب بالحركات هو جمع التكسير، ومنه قوله جلّ من قائل: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦]

فالشاهد قوله تعالى: أن تخشع قلوبهم، فلفظ قلوب هنا جمع تكسير وهو مرفوع بالضمة.

والنوع الثالث: جمع المؤنث السالم وقد سبق بيانه.

ومنه قوله سبحانه: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١﴾ [الحشر: ١].

فلفظ السموات جمع مؤنث سالم مجرور بالكسرة،

والنوع الرابع: هو الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، ومنه الفعلان المضارعان في قوله تعالى: ﴿...وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ... ۝٢٩﴾ [الفتح: ٢٩]

فالفعل (يُعجب) فعل مضارع لم يتصل بآخره شيء، وهو مرفوع بالضمة، والفعل (يغيظَ) أيضاً كذلك، وهو منصوب بالفتحة.

قال المصنف رحمه الله: (وكلها ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة وتجزم بالسكون).

الضمير في قوله: (كلها) يعود إلى الأمور الأربعة التي ذكر المصنف أنها تعرب بالحركات، والحركات التي ذكرها هي التي سبق بيانها في كلامه

وفي الشرح، وقد ذكرنا أنها هي العلامات الأصلية للإعراب، وإذا وجد غيرها فإنما هو نائب عنها.

فالحركة الأصلية للرفع هي الضمة، وللنصب الفتحة، وللخفض الكسرة، وللجزم السكون، سواء كان ذلك في الأسماء أم في الأفعال المضارعة؛ لأنه لا يعرب سواها، أما الحروف فهي مبنية، وأما الفعل الماضي فهو مبني بلا خلاف، وكذا فعل الأمر على الصحيح، وإن رأى بعضهم أنه كالفعل المضارع المجزوم، ويقدرون له لام الأمر لتجزمه.

استثنى المصنف من قوله: (وكلها ترفع بالضمة إلى آخره) ثلاثة أشياء فقال:

(وخرج عن ذلك ثلاثة أشياء: جمعُ المؤنث السالم ينصبُ بالكسرة، والاسم الذي لا ينصرف يخفض بالفتحة، والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره).

هذه الأشياء الثلاثة: مستثناة من الإعراب بالحركات الأصلية، ففيها إعراب نيابي، وقد سبق بيانها كلها، لكن لا بأس أن نمثل لها في الحالات التي استثناها المصنف. فأوّلا جمع المؤنث السالم يخالف في حالة النصب فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿...وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٩﴾﴾ [التغابن: ٩]

فقوله تعالى: سيئاته مفعول به ليُكفّر، وهو منصوب بالكسرة، وكذا قوله تعالى: جناتٍ منصوب بالكسرة لأنه مفعول به ليدخله.

أما الممنوع من الصرف فإنه يجرّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، ومنه قوله

تعالى: ﴿...أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠﴾﴾ [العنكبوت: ١٠]

الشاهد في قوله: (بأعلم) فإنه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل، وهو مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

أما الفعل المضارع المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف آخره، والأصل في الجزم أن يكون بالسكون.

وشاهده قولُه تعالى: ﴿...وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ [فاطر: ١٨] فتدع هنا مجزوم بإن الشرطية وعلامة جزمه حذف حرف العلة، لأن أصله: تدعو.

قال المصنف رحمه الله: (والذي يعرب بالحروف أربعة أنواع، التثنية وجمع المذكّر السالم، والأسماء الخمسة، والأفعال الخمسة، وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين).

بعد أن أنهى ابنُ آجرّوم حديثه فيما يعرب بالحركات شرع في ذكر ما يعرب بالحروف، وذكر أنها أربعة أنواع، وقد سبق بيان وافٍ للمراد بها فيما مضى، لأن في هذا الفصل تكرارًا لما سبق بترتيب جديد.

أما الأنواع التي ذكر أنها تعرب بالحروف فهي التثنية، ومراده به المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة وسنزيد بعض التوضيح - إن شاء الله- عند ذكره طريقة إعراب كل نوع منها.

قال المصنف رحمه الله: (فأما التثنية فترفع بالألف وتنصب وتخفض بالياء).

سبق أن ذكرت أن مراده بالتثنية المثنى، والمثنى هو ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون في آخره.

ومثاله في حالة الرفع: الطالبان مجتهدان، فالطالبان: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، ومجتهدان: خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف.

ويمكن أن يمثل للمثنى- في حالة النصب - بنحو: قابلتُ الطالبين المجتهدين، فالطالبين: مفعول به، وهو مثنى منصوب وعلامة نصبه الياء، والمجتهدين: صفة منصوبة وعلامة نصبها الياء، لكونها مثناة، أما مثال المثنى في حالة الجرّ فنحو أن تقول: أثنيت على الطالبين المجتهدين، فالطالبين اسم مثنى مجرور، وعلامة جره الياء، والمجتهدين صفة مجرورة بالياء أيضاً لكونها كلمة مثناه.

قال المصنف رحمه الله: **(وأما جمع المذكر السالم فيرفع بالواو وينصب ويخفض بالياء).**

جمع المذكر السالم هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وسلم مفرده من التغيير، بزيادة واو ونون أو ياء ونون في آخره، وقد سبق بيان الملحقات به، فلا نعيد الحديث فيها، ونكتفي بالتمثيل له في حالاته الإعرابية.

فيمثل له بنحو: المؤمنون متحابون، فالمؤمنون مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو، ومتحابون خبر المبتدأ مرفوع أيضاً، وعلامة رفعه الواو، وكلاهما جمع مذكر سالم.

أما في حالة النصب فيمكن التمثيل له بنحو قولك: أحببت المؤمنين المتحابين، فالمؤمنين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، والمتحابين صفة له منصوبة، وعلامة نصبها الياء وكلاهما أيضاً جمع المذكر سالم.

أما في حالة الجر فنحو: أحسن الله إلى المؤمنين المتحابين، فالمؤمنين: جمع مذكر سالم مجرور، وعلامة جره الياء، والمتحابين: صفة مجرورة، وعلامة جرّه الياء، وكلاهما جمع مؤنث سالم.

قال المصنف رحمه الله: **(وأما الأسماء الخمسة فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرّ بالياء).**

هذا الباب أيضاً مما سبق شرحه، والأسماء الخمسة هي أبوك، وأخوك، وحموك، وفوه، وذو مال- وهي بهذه الصورة التي ذكرتها مشتملة على شروط إعرابها بالحروف، إذ إنها لا تعرب بالحروف إلا إذا اجتمعت فيها أربعة شروط هي :

الأول: أن تكون مفردة.

الثاني: أن تكون مكبّرة.

الثالث: أن تكون مضافة.

الرابع: أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم.

ومما وردت فيه مرفوعة مستوفية للشروط قول الشاعر:

تعلّم فليس المرء يولد عالماً
وليس أخو علم كمن هو جاهل
وإن كبير القوم لا علم عنده
صغير إذا التفت عليه المحافل

الشاهد قوله: (أخو علم)، فأخو: اسم من الأسماء الخمسة مرفوع بالواو، وهو اسم ليس، وهو هنا مفرد، مضاف، مكبرّ، ولم يضف إلى ياء المتكلم.

ومن شواهد وقوعه منصوباً قول الشاعر:

إن أخاك الحقّ من كان معك
ومن يضرّ نفسه لينفعك

الشاهد قوله: إن أخاك، فإنه هنا اسم إنّ منصوب وعلامة نصبه الألف، وهو مستوف للشروط جميعها.

أما المجرور فمن شواهده قول الله جلّ شأنه: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ﴿٤﴾﴾ [يوسف: ٤].

الشاهد قوله تعالى: (لأبيه) فاللام حرف جرّ، وأبي اسم مجرور وعلامة جره الياء، وهو هنا مستوف للشروط.

قال المصنف رحمه الله: **(وأما الأفعال الخمسة فترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها).**

الأفعال الخمسة أيضاً مما سبق بيانه، وقد عدّدها المصنف قبل بقوله: وهي: تفعلان ويفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين.

فقوله: تفعلان ويفعلان مما اتصل به ألف الاثنين، وقوله: يفعلون وتفعلون مما اتصل به واو الجمع، والصورة الأخيرة هي: تفعلين، وقد اتصلت بالفعل المضارع ياء المخاطبة.

وهذا النوع من الأفعال إذا كان مرفوعاً وذلك إذا لم يسبق بناصب ولا جازم فإنّ علامة رفعه ثبوت النون في آخره، ومن ذلك قول الحق جلّ شأنه: ﴿الٓمٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١﴾﴾ [الرّعد: ١].

الشاهد قوله سبحانه: (لا يؤمنون)، فهذا فعلٌ من الأفعال الخمسة مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، وذلك لكونه لم يسبق بناصب ولا جازم، أما لا النافية التي سبقته فلا تعمل شيئا.

أما شاهد المنصوب من الأفعال الخمسة فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾ [البقرة: ٩٥].

فقوله سبحانه: يتمنوه أصلها يتمنونه، فلمّا دخلت عليها "لن" نصبت، وعلامة نصبها حذف النون.

ومن شواهد وقوع هذه الأفعال مجزومة قوله جل مّن قائل: ﴿فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ وَيَكُفُّوا أَيْدِيَهُمْ فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩١].

فالأفعال المضارعة: (يعتزلوكم)، وما عطف عليها وهما: (يلقوا، ويكفوا) الأول: مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، والفعلان (يلقوا ويكفوا) معطوفان، والمعطوف على المجزوم مجزوم، فهما أيضاً مجزومان، وعلامة جزمهما حذف النون.

وبهذا ينتهي شرح كلام ابن آجرّوم في المعربات بالحروف، وننتقل إلى شرح باب الأفعال.

قال ابن آجرّوم: رَحِمَهُ اللهُ: **(باب الأفعال: الأفعال ثلاثة: ماضٍ ومضارعٌ وأمرٌ، نحو: ضرب ويضرب واضرب).**

قسّم ابن آجرّرم الأفعال ثلاثة أقسام كما فعل غيره من النحويين، وقد بدأها بالفعل الماضي، والفعل هو ما دل على حدث وزمن، والماضي يدل على حدوث شيء في الزمن الماضي، وقد ذكر ابنُ مالك وغيره أن علامة الفعل الماضي قبوله للتاء فقال ابن مالك: وماضي الأفعال بالتَّا مِزْ.

والمراد بالتاء تاء الفاعل متكلما كان أو مخاطبًا أو مخاطبة، وكذا تاء التأنيث الساكنة.

فإذا وجدت تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة في آخر الكلمة كان هذا دليلاً على أنها فعلٌ ماضٍ.

ومن شواهد الفعل الماضي الذي اتصلت به تاء الفاعل قوله جلّ شأنه: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ [البَقَرَة: ١٤٩] فقوله سبحانه: (خرجت): خرج فعل ماض، والتاء ضمير متصل في محل رفع

فاعل.

ومن شواهد الفعل الماضي الذي اتصلت به تاء التأنيث الساكنة قوله جلّ من قائل: ﴿وَإِذَا ٱلْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ۝٤﴾ [الانفطار: ٤] فبعثر فعل ماضٍ، وقد اتصلت به تاء التأنيث الساكنة، وأريد أن أنبه هنا إلى أن تاء الفاعل سواء كانت للمتكلم أم للمخاطب أم للمخاطبة اسم، ولها محلّ من الإعراب، وتعرب فاعلاً، أما تاء التأنيث الساكنة فهي حرف، ولا محلّ لها من الإعراب.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فالماضي مفتوح الآخر أبدًا).

الماضي يريد به الفعل الماضي، وقوله: مفتوح دليل على أن الفعل الماضي مبني، هذا ممّا أجمع عليه النحويون ولم يختلفوا فيه، وقد قال: مفتوح، ولم يقل منصوب، لأن الفتح علامة بناء، والنصب علامة إعراب.

وقوله أبدًا يعنى دائمًا.

والفعل الماضي في نحو شرب وشربا وشربَتْ مبني على الفتح ولا إشكال فيه، لكن الإشكال في بنائه على الفتح أو على غيره في نحو: شربْتُ أو شربُوا وحل هذا الإشكال أنه يقال:

الفعلان شربْتُ وشربُوا فعلان ماضيان، وللنحويين في إعرابهما طريقان الأول: أصحّ والثاني: أسهل.

فالأصح أن يقال، شرب فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح، وإنما سكّن آخره في نحو شربْت كراهية توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك لأن الفعل وفاعله كأنهما كلمة واحدة.

والأسهل أن يقال في إعرابه: شرب فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك.

والفعل شربُوا الطريق الأصح في إعرابه أن يقال: شرب فعل ماض مبني على الفتح وإنما ضمّ آخره لمناسبة واو الجمع.

والأسهل أن يقال، شربوا فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة.

قال المصنف رحمه اله تعالى: (والأمر مجزوم أبدًا).

عبارة المصنف هذه تدل على أنه يرى أن فعل الأمر معرب، لأن الجزم علامة إعرابية، وهذا هو رأي الكوفيين، وأما البصريون فإنهم يرون أن فعل الأمر مبنيّ، والخطبُ في ذلك سهلٌ، فإن الخلاف بين المدرستين في هذه المسألة لا يترتب عليه أمرٌ ذو بال، وسواء اتبعنا رأي البصريين أم الكوفيين فإن فعل الأمر علامة إعرابه أو بنائه هي علامة جزم الفعل المضارع. يعنى أنه إما أن يكون مجزومًا بالسكون أو مبنيًا على السكون في نحو: اضربْ، أو بحذف النون في نحو اضربا واضربوا واضربي، أو بحذف حرف العلة نحو: ﴿ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ﴾ [النّحل: ١٢٥].

(ادع) فعل أمر مبني على حذف حرف العلة عند البصريين، أو مجزوم بحذف حرف العلة عند الكوفيين، بتقدير لام الأمر.

وشاهد حذف الياء قول رسول الله ﷺ فيما رواه عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه قال: ما سمعت رسول الله ﷺ يفدي أحدًا بأبويه إلا سعد بن مالك، فإني سمعته يقول له يوم أحد: «**ارم سعدُ فداك أبي وأمي**»[(١)].

شاهده قوله: (ارم) فهو فعل أمر مجزوم أو مبني على حذف حرف العلة الياء.

---

(١) رواه الترمذي برقم (٣٧٤)، وابن ماجه برقم (١٢٩). وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٢٠).

أما حذف حرف العلة الألف فمن شواهده ما رواه أبو هريرة ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ **«من يأخذ من أمتي خمس خصال فيعمل بهنّ، أو يعلمهنّ من يعمل بهن؟ قال: قلت أنا يا رسول الله، قال: فأخذ بيدي فعدّهن فيها، ثم قال: اتق المحارم تكن أعبد الناس، وارض بما قسم الله لك تكن أغنى الناس، وأحسن إلى جارك تكن مؤمنًا، وأحب للناس ما تحبُّ لنفسك تكن مسلما، ولا تكثر الضحك فإن كثرة الضحك تميت القلب»**(١).

الشاهد قوله: وارْضَ فإنه فعل أمر حذف منه حرف العلة الألف إما للبناء على رأي البصريين، وإما للجزم على رأي الكوفيين.

أما علامة فعل الأمر فهي مكوّنة من مجموع أمرين، أولهما: دلالة الكلمة على الأمر، والثانية: قبولها نون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، ولم يرد فعل الأمر مقترنا بنون التوكيد في القرآن الكريم.

ومثاله قولك: اكتبَنّ يا زيد.

وحينئذ يكون فعل الأمر مبنيًا عند الجميع على الفتح، كما يبنى الفعل المضارع المتفق على إعرابه إذا اتصلت به نون التوكيد.

ولا أعلم في ذلك خلافاً.

قال المصنف ﵀: (والمضارع: ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع التي يجمعها قولك: أنيت، وهو مرفوع أبدًا، حتى يدخل عليه ناصب أو جازم).

معنى المضارع: المشابه، والنحويون يقولون: إنّ الفعل المضارع يشبه

---

(١) رواه الترمذي برقم (٢٣٠٥) ولفظه: «من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهن أو يعلم من يعمل بهن . . .» الحديث. وحسنه الألباني في الصحيحة برقم (٩٣٠).

الأسماء، والشبه بين المضارع والاسم نوعان: شبه لفظي وشبه معنوي.

فأما الشبه اللفظي: فالمقصود به أن المضارع يشبه اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وفي عدد الحروف الأصلية والزوائد، وانظر إلى قولك مثلاً: (يضرب) فإنه يشبه ضارب في حركاته وسكناته، فالياء والراء متحركتان، والضاد والألف ساكنتان والراء في الكلمتين ساكنتان.

والشبه المعنوي المراد به أنهما يدلّان على الحال والاستقبال.

وقول المصنف رحمه الله: (ما كان أو له إحدى الزوائد الأربع إلى آخره).

الزوائد هي الهمزة والنون والياء والتاء، هذه الحروف الأربعة لابد أن يبتدئ بأحدها الفعل المضارع.

وهذه الحروف الزائدة قد تدخل في أول كلمةٍ ليست فعلاً مضارعًا، وانظر إلى نحو: (أَكْرَمَ)، ونحو (تبارك)، فإن الهمزة والتاء قد دخلا في الفعل الماضي، وهما زائدتان.

فعلى هذا فإنَّ التعريف غير مانع، لدخول الفعل الماضي في التعريف.

أما قول المصنف: (وهو مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم) ففيه بيان لحكم المضارع، وهذا الحكم هو الغالب فيه، وقد كان عليه أن يشير إلى أن المضارع قد يبنى، وذلك إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة.

وعليه فإذا اتصلت به نون النسوة بني على السكون كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ...﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وإذا اتصلت بالمضارع نون التوكيد المباشرة فإنه يبنى على الفتح، ومن ذلك قوله جلّ شأنه: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

الشاهد فيه: (ليسجنن وليكونن)، فإنهما فعلان مضارعان لم يسبقا بناصب ولا جازم، ومع ذلك فقد جاءا مبنيين على الفتح في محلّ رفع.

قال المصنف رحمه الله: **(فالنواصب عشرة أن ولن وإذن وكي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، والجواب بالفاء والواو و أو).**

بدأ المصنف ببيان النواصب التي تدخل على المضارع فتنصبه، لأنه قال قبل: وهو- يعني المضارع- مرفوع أبدًا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم، وقد بدأ هذه الأدوات بـ "أن" و«أَنْ» أُمّ هذه الأدوات، لكونها تعمل النصب ظاهرة ومضمرة، وإضمارها قد يكون واجباً وقد يكون جائزًا.

من شواهد النصب بأنْ قوله ﷺ في الحديث حين سأله جبريل عليه السلام عن الإحسان فقال: **((الإحسان أن تعبدالله كأنك تراه))**[1].

فأنْ دخلت على الفعل المضارع (تعبد) فنصبته، أما النصب بها مضمرة فكلام المصنف لا يظهر منه أنه يراه، لأنه جعل النواصب عشرة، وأكثر النحويين يرون أنّ الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً أو جوازًا إذا سبق بلام التعليل، أو لام الجحود، أو حتى، أو الفاء السببية بشروط، أو واو المعية كذلك، أو أو بشروط أيضاً.

وعلى هذا فإن المصنف يرى أن حتى ولام التعليل ولام الجحود والفاء السببية وواو المعية وأو هي التي تنصب الفعل المضارع، وليست أن المقدرة قبلها.

وهذا في الحقيقة فيه تيسير على الدارسين، وبخاصة المبتدئين، لكن قد يقال إن بعض هذه الحروف تعمل عملاً آخر، وهو جرّ الأسماء، نحو جر حتى في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥] وجرّ اللام في

(١) رواه البخاري (٤٧٧٧) ومسلم برقم (٩).

قوله سبحانه: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِۗ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

ولعمل هذه الأدوات النصب شروط:

أما أن فإنها لابد أن تكون مصدرية، وذلك احتراز من المفسّرة والزائدة، فإنهما لا يعملان.

فالمفسّرة نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰٓ ۝٣٨ أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِي ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِي ٱلْيَمِّ﴾ [طه: ٣٨-٣٩].

أن هنا داخلة على فعل الأمر، وهي مفسّرة بمعنى أيْ.

ولم أجد لها شاهدًا من القرآن الكريم داخلةً على الفعل المضارع، وهي تفسيرية.

أما أنْ الزائدة فمنها الواقعة بين القسم ولو، نحو قولك: أقسم بالله أن لو يأتيني محمد لأكرمنّه.

ويتعين في "أنْ" المصدرية أن تكون ناصبة للفعل المضارع إذا لم يسبقها ما يدل على علم ولا ظن نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي يَوْمَ ٱلدِّينِ ۝٨٢﴾ [الشُّعَرَاء: ٨٢].

وإذا سبقت بما يدل على علم فيكون أصلها حينئذ "أنّ" فلا تعمل في المضارع شيئًا، ومنه قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: ٢٠]

وأصله - والله أعلم- علم أنّه سيكون منكم مرضى.

أما المسبوقة بظن فالكثير أن تكون ناصبة للمضارع ومنه قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۝٢﴾ [العَنكبوت: ١-٢].

الشاهد قوله تعالى: (يتركوا) فهو فعل مضارع منصوب بأن، وهي

مسبوقة بحَسِب، وهي بمعنى ظنّ.

والقليل فيها أن لا تعمل شيئا عندما تسبق بظن، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ...﴾ [المائدة: ٧١] بالوجهين أعني برفع تكون ونصبها.

أمّا "لن" التي ذكرها المصنف فليس في عملها النصب في الفعل المضارع خلاف.

فالنحويون متفقون على أنها تنصب الفعل المضارع بنفسها، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿لَن نَّصۡبِرَ عَلَىٰ طَعَامٖ وَٰحِدٖ﴾ [البقرة: ٦١] فنصبر فعل مضارع مسبوق بلن، وهو منصوب بها.

وقد اختلفوا في معناها، فنقل عن الزمخشري أنها تفيد النفي المؤبد، كما نقل عنه أنها تفيد النفي المؤكّد.

ونقل عن ابن السراج أنها تقع للدعاء، واستدل بقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ١٧﴾ [القصص: ١٧].

وعليه يكون معناها عنده في هذه الآية فاجعلني لا أكون ظهيرًا للمجرمين.

وقد اختلفوا فيها أيضاً، فقال بعضهم إنها مركّبة من "لا" و"أن" وحذفت الهمزة تخفيفًا.

أما دلالتها على النفي والاستقبال فقد اتفق عليه النحويون.

أما "إذن" فقد ذكر السيوطي في آخر كتابه «همع الهوامع» خلافًا في كتابتها فقال: جزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها، ونقل عن أبي حيان قوله: وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون، وفصّل الفراء فقال: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت

كتبت بالنون لقوتها.

وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون... ونُقِل عن المبرد أنه يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف.

والقول المختار - فيما أرى - أنّ كتابتها بالنون عملت أم لم تعمل.

ويشترط لعمل "إذن" النصب في الفعل المضارع كون الفعل بعدها دالاً على الاستقبال، فلو دلّت على الحال مثل أن يقال لك: أنا أحبُّك، فتقول: إذن أظنُّك صادقًا، فإنها لا تعمل.

ذلك أن الفعل المضارع إما أن يدلّ على الحال أو على الاستقبال، وهي لا تعمل إلا عند دلالته على الاستقبال.

ويشترطون أيضاً لإعمالها أن لا يَفْصِل بينها وبين الفعل فاصل، فلو قلت إذن زيد يكرمُك رفعت المضارع ولم تعمل.

وذلك بسبب الفصل بين "إذن" والفعل بكلمة زيد.

ولكنهم قالوا إذا كان الفاصل بينهما "لا" النافية، أو القسم فإنه لا يؤثر ويستشهدون للفصل بالقسم وإعمالها بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إذن والله نرمِيَهم بحرب
تشيبُ الطفل من قبل المشيب

الشاهد فيه نصب الفعل المضارع (نرمي) بإذن مع الفصل بقوله: (والله).

وهذا البيت بيت فردٌ في ديوان حسان ليس معه غيره.

وأجاز ابنُ بابشاذ الفصل بين إذن والفعل بالنداء والدعاء، وأجاز بعضهم الفصل بالظرف، وأجاز الكسائي وغيره الفصل بمعمول الفعل.

فالأشياء التي أجاز النحويون إعمال إذن مع فصلها بين إذن والفعل

هي: لا النافية، والقسم، والنداء، والدعاء، والظرف ومعمول الفعل.

ولكن كما ذكرتُ عن الفصل أنه لم يتفق على جواز إعمالها مع وجود هذه الفواصل ماعدا "لا النافية" والقسم، أما غيرهما فالجواز على رأي بعض النحويين.

الشرط الثالث: أن تكون مصدّرة في جملتها، فلو جاءت بعد الفعل فلا خلاف في أنها لا تعمل نحو قولك أكرمك إذن، لأن الناصب لا يتأخر عن المضارع.

وإن جاءت إذن متوسطة في جملتها، ففيه خلاف بين النحويين، فبعضهم يمنعه مطلقًا، وبعضهم يجيز النصب بها بعد إنّ واسمها نحو قول الشاعر:

لا تتركنّي فيهم شطيرا
إنّي إذن أهلكَ أو أطيرا

الشاهد فيه: إعمال إذن مع كونها غير متصدرة، وهي هنا مسبوقة بإنّ واسمها.

كما أجاز بعضهم إعمالها بعد كان واسمها، وقد ورد في قراءات شاذة إعمال "إذن" بعد عاطف في قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦] وفي قوله: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣].

فقد قرئت الآية الأولى: (لا يلبثوا) في قراءة أُبَيّ وعبدالله بن مسعود رضي الله عنهما وقرئت الثانية (لا يؤتوا) في قراءة عبدالله بن مسعود وعبدالله بن عباس وأُبَيّ رضي الله عنهم فنصب الفعل المضارع في هاتين القراءتين بإِذَنْ المسبوقة بحرف العطف.

ومما يجدر التنبيه إليه أن بعض العرب لا يعمل إذن مع اجتماع هذه الشروط، وعلى هذا فليست ناصبة للمضارع عند هؤلاء، ولكنها كما ذكر

السيوطى لغة نادرة جدًّا.

أما "كي" الناصبة للفعل المضارع فهي مختلف في عملها، ونكتفي بإيراد ما نرجّحه من أقوال النحويين فيها دون إيراد حججهم.

لعل الراجح فيها أن لها حالتين: فقد تدخل على الأسماء فتكون جارّة، ويختصّ دخولها بـ "ما" الاستفهامية، وقد نُقِل عن العرب قولهم: جئتَ كيْمَهْ؟ وأصلها: كي ما، ولكن الألف تحذف عند دخول حرف الجرّ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ [النَّبَإِ: ١]. فعمّ: أصلها عن ما، ثم حذفت الألف لدخول حرف الجرّ عليها.

والحالة الثانية: لـ "كي" أنها قد تكون مصدرية، وهي الداخلة على الفعل المضارع المؤولة مع ما بعدها بمصدر، وحينها فالراجح أنها تعمل النصب في المضارع، وأن العمل لها، وليس لـ"أن" المقدّرة بعدها.

والراجح أنه لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير "ما".

وإذ فصلت بما فيجوز إعمالها وإهمالها ومما أهملت فيه قول القائل:

إذا أنت لم تنفع فضرّ فإنما
يراد الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

الشاهد قوله: كيما يضرّ حيث فصلت ما بين كي والفعل المضارع ولم تعمل النصب فيه.

ومن الحروف الناصبة للمضارع التي ذكرها المصنف **"لامُ كيْ"**.

لام كي هي لام التعليل، والخلاف في كونها ناصبة للفعل المضارع، أو الناصب له أن المقدرة بعدها كالخلاف في "كي".

وممّا وردت فيه وبعدها مضارع منصوب قول الله جلّ شأنه: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ

﴿ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فالفعل يكون فعل مضارع منصوب، وقد سبق بلام التعليل.

وهذا الفعل منصوب على الراجح بأن مضمرة بعد اللام، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، وإنما رجّحت ذلك لأن الأصل في اللام أنها حرف جرّ، وحروف الجرّ تختص بالدخول على الأسماء، والله أعلم.

ومما ذكره ابن آجرّوم من الحروف الناصبة للمضارع **لام الجحود**، ولام الجحود هي الواقعة بعد كون منفي اعني نحو ما كان وما يكون ونحوهما، والراجح أن الناصب للفعل المضارع بعدها هو أن مضمرة وجوبًا، يعني لا يجوز إظهارها.

ومن شواهدها قول الحق سبحانه: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] فيذر فعل مضارع منصوب بعد لام الجحود، وهي هنا مسبوقة بقوله تعالى: ما كان.

ومثلها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَظَلَمُوا۟ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾﴾ [النساء: ١٦٨]

فالفعل المضارع (يغفر) فعل مضارع منصوبٌ واقعٌ بعد لام الجحود، وقد عطف عليه الفعلُ "ليهديهم" وهو منصوب أيضا، وهما مسبوقان بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ﴾.

ومما ذكره ابن آجرّوم من النواصب للفعل المضارع "**حتى**" والخلاف في كونها هي الناصبة أو أن مضمرة بعدها وجوباً كالخلاف في لام الجحود، وذلك أنها ترد أحيانا جارّة للأسماء نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر: ٥].

وعلى هذا فالراجح فيها أنّ الناصب هو أنْ المضمرة بعدها لتكون دائمًا داخلة على الأسماء لأن "أنْ" مصدرية فتؤوّلُ مع ما بعدها بمصدر يكون مجرورًا بحتى.

ولكن المضارع لا يكون منصوبًا بعد حتى دائمًا بل يشترط له النحويون شروطا جعلت بعضهم يقول: أموت وفي نفسي شيء من حتى.

يشترط النحويون أن يكون الفعل بعدها دالّاً على الاستقبال، نحو قولك: لأسيرن حتى أدخل المدينة، وقد يكون الكلام ماضيًا، لكن في حكم المستقبل كقولك: سرت حتى أدخل المدينة.

فإن كان دالّا على الحال فإنها لا تنصب نحو قولهم: مرض فلان حتى لا يرجونه، والمعنى فهو الآن لا يرجونه.

ويقولون إن علامة كونها للحال جواز وقوع الفاء مكانها، فإذا استقام الكلام فهي للحال، وإلا فلا.

ويشترط أيضًا أن يكون ما بعدها مسبّبا عما قبلها، وأن يكون فضلة.

الفضلة هي التي ليست مبتدأ ولا خبرا، ولا ما أصله المبتدأ والخبر، كاسم إنَّ وخبرها واسم كان وخبرها، فإن أصل كل واحد منها إما المبتدأ وإما الخبر.

فقولك: سَيْري حتى أدخلُ المدينة، واجب الرفع.

لأنه ليس فضلة، وكذا نحو: كان سيري حتى أدخلُ المدينة، فالأول خبر المبتدأ، والثاني خبر كان.

ومما ورد فيه النصب بعد حتى قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١].

فيرجع فعل مضارع منصوب مسبوق بحتى، والراجح فيه أن يكون

منصوبًا بأن مضمرة بعد حتى.

والكلام كما ترى دالّ على الاستقبال.

ومنه قوله جلّ شأنه: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحُجرَات: ٩]، فالفعل المضارع (تفيء) منصوب بأن مضمرة بعد حتى، والكلام في الآية دال على الاستقبال.

وأشير هنا إلى أن قول الله عز وجل ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ...﴾ [البَقَرَة: ٢١٤]، قد ورد فيه قراءتان سبعيتان إحداهما بنصب تقول، والأخرى برفعها، وهي قراءة نافع والكسائي ومجاهد وابن محيصن وشيبة والأعرج، والنصب قراءة غير نافع والكسائي من السبعة.

وتوجيه الرفع أن تكون دالة على الحال، والفعل مسبَّب عما قبله، فضلة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والجواب بالفاء والواو وأو).**

هذه الحروف الثلاثة ينصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعدها، ونبدأ بالحديث عن **الفاء.**

فالمراد بها فاء السببية، وهي التي يكون ما بعدها مسبّبًا عما قبلها، وليست كل فاء ينصب بعدها المضارع، فإنها قد تكون عاطفة على مرفوع أو على مجزوم، فيأخذ المضارع في هذه الحالة حكم المعطوف عليه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡذَنُ لَهُمۡ فَيَعۡتَذِرُونَ ٣٦﴾ [المُرسَلات: ٣٦].

ولذا فإن المضارع لا ينصب بعد فاء السببية إلا إذا كانت مسبوقة بنفي خالص أو بطلب خالص.

والنفي بأي أداة نفي، والطلب بأنواعه الثمانية: **الأمر والنهي**، والدعاء والاستفهام، والترجي والتمنى والعرض والتحضيض.

ومما نُصِب بعد النفي قول الله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦].

الشاهد قوله تعالى: (فيموتوا)، فإن الفاء هنا سببية، وقد وقعت جوابًا لنفي خالص، وهو "لا" المذكورة أولاً، ويموتوا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية، وعلامة نصبه حذف النون لكونه من الأفعال الخمسة.

أما النصب بعد الفاء الواقعة بعد الأمر فنحو قول أبي النجم العجلي:

يا ناق سيري عنقًا فسيحا
إلى سليمان فنستريحا

فقوله: (فنستريحا) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، وهي مسبوقة بفعل الأمر: (سيري).

وقوله: (يا ناق) ينادي فيه ناقته، ويأمرها بأن تسير بسرعة، وذلك قوله: (عنقًا فسيحًا)، يعنى واسعاً. وسليمان المذكور هو سليمان بن عبد الملك.

أما المسبوق بالنهي فنحو قوله جل من قائل: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١].

الشاهد قوله: فيحل، فإنه فعل مضارع مسبوق بنهي وهو قوله: (ولا تطغوا فيه)، والفعل يحلَّ فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية.

أما الدعاء فنحو قول الشاعر:

ربِّ وفقني فلا أعدلَ عن
سَنَنِ الساعين في خير سَنَن

الشاهد قوله: (فلا أعدلَ)، فإنه فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد

فاء السببية، وقد سبق بطلب بالدعاء، وهو قوله: (رب وفقني).

والمسبوق بما يدل على الترجي في نحو قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ۝٣٦ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧].

الشاهد قوله: (فأطلع) فإنه فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية، وهو مسبوق بما يدلّ على الترجي، وهو قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ﴾

أما المسبوق بما يدل على التمني فنحو قوله سبحانه ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النِّساء: ٧٣].

فالفعل أفوز فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بما يدل على التمني، وهو قوله: (يا ليتني).

والمسبوق بالاستفهام منه قوله:

هل تعرفون لُباناتي فأرجو أن
تقضى فيرتدّ بعض الروح للجسد

الشاهد قوله: (فأرجو) فإن الفعل المضارع هنا منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة باستفهام، وهو قوله: (هل تعرفون).

وقدّ فُسِّر قوله: (لباناتي) بأنه جمع لُبانة وهي الحاجة التي يطلبها ذو الهمّة العالية.

ومعنى البيت: أن الشاعر يستفهم من جماعة عن معرفتهم لحاجاته التي تعلّقت بها همته العالية، فينتج عن معرفتهم رجاؤه قضاءها لترتاح نفسه.

بقي من أنواع الطلب التي تسبق الفعل المضارع المنصوب بأن المضمرة

بعد فاء السببية التحضيض والعرض.

والفرق بينهما أن كليهما طلب، ولكن التحضيض فيه قوة في الطلب، والعرض فيه رقة في الطلب، ومن التحضيض قوله تعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾﴾ [المنافقون: ١٠]

في هذه الآية أربعة أفعال مضارعة ثلاثة منها منصوبة وهي: (يأتي، ويقول وأصدق)، والرابع مجزوم وهو (أكن).

فأما يأتي فهو منصوب بأن المذكورة قبله، وأما يقول فالفاء فيه عاطفة، وقد عطفت الفعل المضارع على يأتي والمعطوف على المنصوب منصوب.

أما الشاهد في الآية فهو في نصب: (أصدق) وأصله- والله أعلم- أتصدق، وقد نصب الفعل المضارع هنا بأن المضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالتحضيض، وهو قوله: (لولا أخّرتني).

أما الفعل المضارع المجزوم (أَكُنْ) فقبل أن أوجّه جزمه أنقل ما ذكره مكّي بن أبى طالب من أوجه في قراءتها في كتابه الكشف.

قال مكي[1]: (فأصدّق وأكن): قرأه أبو عمرو بالنصب، وإثبات الواو قبل النون، وقرأ الباقون بالجزم وحذف الواو.

أما قراءة أبي عمرو- أعني: (وأكونَ) - فتوجيهها أن الواو عاطفة، وأكونَ معطوفة على فأصدّق.

وأما قراءة الباقين بالجزم - أعني وأكنْ - فقد وجهها مكيٌّ بقوله: وحجّةُ من جزم أنه عطفه على موضع "فأصّدّق" لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم، لأنه جواب التمني، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو

(١) الكشف ٢/ ٣٢٢ .

مجزوم... ففيه مضارعة للشرط وجوابه.

ومن شواهد العرض قول الشاعر:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما
قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

فقوله: (تبصر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية المسبوقة بالعرض، وهو قوله: (ألا تدنو).

وقوله: (فما راءٍ كمن سمعا) هذا من الأمثال، وأصل راءٍ رائيٌ ويقول النحويون: إن هذه الكلمة وما يشبهها من الأسماء المنقوصة مثل قاضٍ وساع وداعٍ .. إلى آخره يجري فيها إعلال، وذلك أنهم يستثقلون الضمة على الياء، فتحذف فتصبح الياء ساكنة فتلتقي هي والنون الساكنة- أعني التنوين - ثم نحذف الياء، لأنها حرف علّة، ولأنه أُتي بالتنوين لغرض.

فأما إعرابها فيقال: ما: حرف نفي مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، وراءٍ: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، والكاف حرف جرّ مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، و"مَنْ" اسم موصول مبني على السكون في محل جرّ بالكاف وسمع: فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر تقديره هو وهو عائد على الاسم الموصول، وجملة (سمع) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والجار والمجرور "كمن" متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ «راءٍ».

ونتنقل إلى تفصيل الحديث في نصب المضارع بعد **واو المعية**.

الأشياء التي ذكرنا أنها تسبق فاء السببية فينصب المضارع بعدها هي أيضًا يشترط أن تسبق واو المعية.

أي أنه لابدّ أن تسبقه بنفي محض أو بطلب بأمر أو بنهي أو بدعاء أو باستفهام أو تَرَجّ أو تَمَنٍّ أو عرض أو تحضيض.

فأما واو المعية المسبوقة بنفي فنحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٢﴾﴾ [آل عِمرَان: ١٤٢].

لمّا حرف نفي يجزم الفعل المضارع، وموضع الشاهد ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٢] فإن الفعل هنا منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بنفي.

ومن المعلوم أن الفعل لا يجرُّ وأن الجرّ خاصٌّ بالأسماء فكيف نوجه قراءة يعلم في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟...﴾ [التوبَة: ١٦] بكسر ميم يعلم.

الجواب أن يقال: أصلها ولمّا يعلمْ، وإنما حرّكت بالكسر لالتقاء الساكنين الميم المجزومة بـ "لمّا" واللام الساكنة في لفظ الجلالة الله، ولذلك لو وقف القارئ على (يعلم) ولم يصلها بما بعدها لوقف بالسكون.

ومن شواهد تقدم التمني على واو المعيّة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأنعَام: ٢٧].

الشاهد قوله: (ولا نكذب) فإنه فعل مضارع منصوبٌ بأنْ مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بما يدلّ على التمني، وهو: (يا ليتنا).

ومن شواهد تقدم الاستفهام على واو المعية قول الحطيئة:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني
وبينكمُ المودّة والإخاء

الشاهد فيه قوله: (ويكونَ) فإنه فعلٌ مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية المسبوقة باستفهام، وهو قوله: (ألم).

وشاهد الواو المسبوقة بنهي قول الشاعر وينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وإلى المتوكل الكنا ني:

يا أيها الرجل المعلّم غيره
هلا لنفسك كان ذا التعليم
لا تنه عنه خلق وتأتي مثله
عار عليك إذا فعلت عظيم

الشاهد قوله: (لا تنه، وتأتي)، فإن تأتي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واوا المعية المسبوقة بنهي، وهو قوله: (لا تنه).

وكثيرًا ما يذكر النحويون هذا القول:

لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولكنهم يضبطون تشرب مرّة بالضمة، ومرة بالفتحة ومرة بالسكون، ولكل واحدة من هذه الحركات توجيه.

فتوجيه النصب أن نقول: الواو للمعية، والفعل المضارع (تشرب) منصوب بأن مضمرة، وهي مسبوقة بنهي، وهو قوله: (لا تأكل)، وعلى هذا يكون النهي عن الجمع بينهما، وللمخاطب أن يأكل السمك وحده، أو يشرب اللبن وحده.

أما توجيه الرفع فعلى أن النهي خاصٌّ بأكل السمك، وعلى أن شرب اللبن مباحٌ، أي: ولك شرب اللبن.

أما جزم كلمة (تشرب) فيكون المخاطب منهيّا عنهما، فلا يباح له أكل السمك، ولا شرب البن.

بهذا انتهى الحديث في نواصبِ الفعل المضارع، وننتقل إلى قول ابن آجرّوم.

(والجوازمُ ثمانية عشر وهي: لم، ولمّا، وألم، وألمّا، ولام الأمر

والدعاء، ولا في النهي والدعاء، وإن، ومَنْ، ومهما، وإذ ما، وأيّ، ومتى، وأين، وأيّان، وأنّي، وحيثما، وكيفما، وإذا في الشعر خاصة.)

كلام ابن آجرّوم في هذا الفصل فيه مسائل:

المسألة الأولى: أنه ذكر الأدوات الجازمة لفعلٍ واحد مع الأدوات الجازمة لفعلين، ولم يفصل بينها.

المسألة الثانية: أنه عدّ «لم» أداة، و«ألم» أداة أخرى، وهذا في رأيي فيه تسامح أو تجوُّز، فإن ألم هي لم نفسها بزيادة همزة الاستفهام.

المسألة الثالثة: أنه عدّ (لمّا) أداة، و(ألمّا) أداةً أخرى، ويقال فيها ما قيل في لم وألم.

المسألة الرابعة: أنه ذكر إذا وجعلها جازمة في الشعر خاصة، وهذا حقّ.

أول الأدوات الجازمة التي ذكرها هي: لم، وشواهدها في القرآن وفي غيره كثيرة، ومنها قول الله تعالى ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ [النِّساء: ١٦٤].

فلم هنا جزمت الفعل المضارع نقصص، وعلامة جزمه السكون، وإذا أخذنا برأي المصنف في جعله "ألم" أداة ثانية فإن من شواهدها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَٰبِ ٱلْفِيلِ ۝١﴾ [الفِيل: ١].

وعلامة الجزم في هذه الآية حذف حرف العلة من الفعل "ترى" وهو فعلٌ مضارع مجزوم بألم.

والأداة الثالثة هي "لمّا" وهي من حيث المعنى والعمل مثل "لم" ولكن الذي يظهر لي أن استعمال "لم" أكثر، وهذا واضح جدّا في القرآن الكريم فإن استعمالها جازمةً قليل جدّا إذا وازنّاه باستعمال "لم" جازمة.

و "لمّا " في العربية ثلاثة أقسام ذكرها ابن هشام في شرح قطر الندى.

القسم الأول: أن تكونِ نافية بمنزلة "لم" نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عَبَسَ: ٢٣] أي لم يقض.

القسم الثاني: أن تكون إيجابية بمنزلة (إلاّ) نحو قولهم: عزمت عليك لمّا فعلت كذا، أي: إلاّ فعلت كذا.

القسم الثالث: أن تكون رابطة لوجود شيء بوجود غيره، نحو لما جاء محمد أكرمته، فإنها ربطت وجود الإكرام بوجود المجيء.

وعلى هذا فالجازمة هي التي بمعنى لم، وما بعدها لا يجزم.

وأنبه أيضاً على أن النافية والإيجابية حرف باتفاق، أما لمّا الرابطة فقد اختلف فيها، فرأى بعضهم أنها حرف، وبعضهم أنها اسم.

من شواهد ورود لمّا جازمة قوله جلّ من قائل ﴿وَءَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُواْ بِهِمْۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾ [الجُمُعَة: ٣].

فلمّا هنا دخلت على الفعل المضارع فجزمته.

وهذا الفعل من الأفعال الخمسة، وأصله يلحقون، فهو مجزوم بحذف النون، كما تجزم الأفعال الخمسة.

الجازم الرابع مما ذكره المصنف: ألمّا.

ولم يرد في القرآن الكريم هذا الجازم بهذه الصورة، وقد أورد الشيخ أحمد الرملي شاهدين شعريين في شرحه للآجرّومية، وهما قول عمرو بن كلثوم:

إلــيــكــم يــا بــنــي بــكــر إلــيــكــم

ألــمّــا تــعــرفــوا مــنــا الــيــقــيــنــا

وقول النابغة الذبياني :

على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت ألما أصح والشيب وازع

الشاهد في البيت الأول قوله: (ألمّا تعرفوا)، فتعرفوا: فعل مضارع من الأفعال الخمسة مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، وفي الشاهد الثاني قوله: (ألمّا أصْحِ)، فإنّ أصله أصحو، وقد جُزم بلمّا وعلامة جزمه حذف حرف العلّة.

وقد أشار الرملي إلى ما قررناه في أول الحديث عن الجوازم فقال:

وألم وألمّا هما: لَمْ ولمّا دخلت عليهما همزة الاستفهام للتقرير، وهي كلمة أخرى، لا دخل لها في العمل، وإنما لها دخلٌ في المعنى، وإنما كررهما مع الهمزة تقريبًا على المبتدئ.

الجازم الخامس: لام الأمر والدعاء كما ذكر المصنف.

ويقولون إنه إذا كان المخاطب أعلى من المتكلم فإن اللام الجازمة تكون للدعاء، وإذا كانت من الأعلى إلى الأدنى كانت للأمر.

من شواهد اللام الدعائية قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [الزّخرُف: ٧٧] فالفعل يقض مضارع مجزوم باللام الدعائية فهم يدعون لا يأمرون، وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء.

أما لام الأمر فنحو قوله جل شأنه ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطّلَاق: ٧] فاللام هنا للأمر، وقد جزمت الفعل المضارع ينفق، وعلامة جزمه السكون.

الجازم السادس: "لا" الناهية والدعائية.

يقال فيها ما قيل قبل في لام الأمر والدعاء، ومن شواهد "لا" الناهية، قوله جل من قائل: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١].

الشاهد فيه جزم الفعل المضارع يلتفت بـ "لا" الناهية، وعلامة جزمه السكون. ومن شواهده أيضًا قوله ﷺ فيما رواه الشيخان: «**لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُدّ أحدهم ولا نصيفه**»[1].

الشاهد فيه قوله: (لا تسبوا)، فإن لا فيه ناهية، والفعل المضارع بعدها من الأفعال الخمسة، وهو مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون.

أما لا الدعائية فمن شواهدها قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾﴾ [آل عمران: ٨].

والشاهد فيه جزم الفعل المضارع "تُزِغْ" بـ "لا" الدعائية وعلامة جزمه السكون.

الأداة السابعة من أدوات جزم الفعل المضارع هي "**إنْ**" وهي مما يجزم فعلين، فعل الشرط وجوابه.

هذه الأداة أمُّ أدوات الشرط وهي تجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جواب الشرط، والأدوات التي سيأتي ذكرها كلها كذلك، ماعدا "إذا" فإن الأصل فيها أنها غير جازمة، كما سيأتي.

من شواهد إن الشرطية قول الله تعالى: ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ وَإِن تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا...﴾ [آل عمران: ١٢٠] فإنْ الأولى جزمت فعلين، هما (تمسسْ وتَسُؤْ)، وإن الثانية جَزمت فعلين مضارعين هما (تُصِبْ ويفرحوا).

---

(١) رواه البخاري برقم (٣٦٧٣)، ومسلم برقم (٢٥٤٠).

ويجدر التنبيه إلى أن أدوات الشرط قد تدخل على أفعال ماضية، ومعلوم أن الأفعال الماضية مبنية، فتكون مبنيّة في محل جزم، ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام فيما رواه الشيخان: (البخاريُّ ومسلمٌ) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن عطاء ابن أبي رباح قال: قال لي ابنُ عبّاس ألا أريك امرأة من أهل الجنة، قلت: بلى، قال هذه المرأة السوداء أتت النبي ﷺ، فقالت إني أصرع، وإني أتكشف، فادعُ الله لي، قال: **((إن شئت صبرت ولك الجنة، وإن شئت دعوت الله أن يعافيكِ))**، فقالت: أصبرُ، فقالت: إني أتكشف فادع الله لي أن لا أتكشف، فدعا لها[1].

الشاهد: قوله ﷺ: **((إن شئت صبرت))**، وقوله: **((وإن شئت دعوتُ))**، فإنّ: شاء، وصبر، ودعا، أفعال ماضية، وقد دخلت عليها "إنْ" الشرطية، وبما أنها مبنية فإنها في محل جزم.

والأداة الثامنة هي (مَنْ) وهي أداة شرط تجزم فعلين، ولكنها اسم، بخلاف "إنْ" فإنها حرفٌ، وهكذا بقية أدوات الشرط كلّها أسماء باتفاق ماعدا: (مهما - وإذ ما)، فإن فيهما خلافًا، فبعضهم يعدّها أسماءً، وبعضهم يعدُّها حروفًا، وعلى كلا الوجهين فإنها جميعًا تجزم فعلين أحدهما فعلُ الشرط والآخر جواب الشرط.

ويرجح النحويون حرفية إذ ما، واسمية مهما، ولهم على ذلك أدلة، وفيها نقاشات طويلة، لا أرى لها داعيًا في هذا المقام.

ومن شواهد مَنْ الشرطية قوله جلّ من قائل ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [آل عمران: ١٦١] فإن منْ جزمت فعلين أولها يَغْلُلْ وهو فعل الشرط، هو مجزوم وعلامة جزمه السكون والثاني جواب الشرط وهو يأتِ، وهو مجزوم علامة جزمه حذف حرف العلة "الياء" لأن

(١) رواه البخاري برقم (٥٦٥٢)، ومسلم برقم (٢٥٧٦).

أصله: يأتي.

والأداة التاسعة هي: مهما.

هذه الأداة حصل فيها خلاف، أهي اسمٌ أم حرف، والراجح أنها اسم شرط، وهي تجزم فعلين أيضا، ومن شواهد جزمها للمضارع قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف: ١٣٢] ولم ترد في القرآن إلا في هذا الموضع.

والشاهد: جزمها للفعل المضارع (تأتي)، وعلامة الجزم حذف حرف العلة "الياء" وجواب الشرط هو قوله تعالى: ﴿فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٢]

هذه الجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط، وهي- كما ترى- مقرونة بالفاء، ولابدّ لنا من كلمة موجزة عن هذه الفاء.

يلزم المجيء بهذه الفاء في جواب الشرط الذي لا يصلح أن يقع موقع فعل الشرط، وذلك في المواضع الآتية:

الأول: الجملة الاسمية كقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]

فقوله تعالى (فهو على كل شيء قدير) جملة اسمية، ولذا اقترنت بالفاء.

والموضع الثاني: الجملة الطلبية، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران: ٣١] فجملة (اتبعوني) جملة طلبية، ولذا اقترنت بالفاء وجوبًا.

أما الموضع الثالث: فهو في الجملة المبدوءة بفعل جامد، ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا

﴿مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف: ٣٩-٤٠].

فجملة جواب الشرط هنا مبدوءة بفعل جامد وهو (عسى) لذا اقترنت بالفاء.

أما الموضع الرابع: فهو أن تكون جملة الجواب مبدوءة بقدْ ومن شواهده قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾ [يوسف: ٧٧] فجملة الجواب مبدوءة بقد، فاقترنت بالفاء.

والموضع الخامس: أن تكون جملة الجواب مبدوءة بحرف تنفيس، والمقصود به السين أو سوف.

ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ عَيۡلَةٗ فَسَوۡفَ يُغۡنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ [التوبة: ٢٨] فجواب الشرط مبدوء هنا بسوف فاقترن بالفاء.

والموضع السادس: أن تكون الجملة مبدوءة بلَنْ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ فَلَن يُكۡفَرُوهُۗ﴾ [آل عِمرَان: ١١٥].

جملة الجواب هي: (لن يكفروه)، ولذا اقترنت بالفاء لكونها مبدوءة بلن.

الموضع الأخير وهو السابع: أن تكون جملة الجواب مبدوءة بما النافية كقوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيۡتُمۡ فَمَا سَأَلۡتُكُم مِّنۡ أَجۡرٍۖ﴾ [يونس: ٧٢]

جملة الجواب هي (ما سألتكم)، ولأنها مبدوءة بما النافية اقترنت بالفاء.

وقد تحذف هذه الفاء في بعض هذه المواضع.

ولكن حذفها خاصٌّ بالشعر، ومنه قول الشاعر:

من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

الشاهد قوله: الله يشكرها، الجواب هنا جملة اسمية كان حقها أن تقترن بالفاء، ولكن حذفت للضرورة الشعرية.

ونعود الآن إلى الأدوات الجازمة لفعلين، فنتحدث عن **الأداة العاشرة، وهي إذ ما.**

إذ ما كما ذكرنا قبل فيها خلاف أهي حرف أم اسم، ولعل الراجح أنها حرف، وهي تجزم فعلين كأخواتها، ولم ترد في القرآن الكريم، ومما يستشهدون به له قول شاعر غير معروف:

وإنــك إذ مــا تــأت مــا أنــت آمــرٌ
بــه تــلــف مــن إيــاه تــأمــر آتــيــا

الشاهد: إذ ما تأت ... تُلْفِ، فقد جزمت الفعلين: تأتي وتلفي، وعلامة جزمهما حذف حرف العلة "الياء".

أما **الأداة الحادية عشرة فهي "أيٌّ"** وهذه الأداة تختلف عن أدوات الشرط الأخرى، فإنها معربةٌ، والبقية مبنيات، إما لأنها حروف، وإما لأنها اسماءٌ أشبهت الحروف.

وذلك لأن «أيًّا» ملازمة الإضافة، والإضافة من خصائص الأسماء، فلذا كانت دائمًا معربة.

من شواهد ورود "أيّ" جازمةً لفعلين قول الله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] فأيّا: اسم شرط، وتدعوا: فعل الشرط مجزوم علامة جزمه حذف النون، لكونه من الأفعال الخمسة، وجملة (فله الأسماء الحسنى) جملة اسمية واقعة في محل جزم جواب الشرط.

ولم ترد شرطيَّةً في القرآن الكريم في غير هذا لموضع.

الأداة الثانية عشرة هي: متى، وهي وأيٌّ وأينَ وأيّان وأنّي ترد أحيانًا

أسماء استفهام وترد أحيانًا جازمة.

فإذا دلّ السياق على الشرطية فإنها تكون جازمة، وإن دلّ على الاستفهام فهي لا تعملُ شيئًا، ولم ترد "متى" في القرآن الكريم إلا استفهامية.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٢٨﴾﴾ [السَّجدَة: ٢٨] فهي هنا استفهام، ولم تعمل شيئًا، وليست أداة شرط.

ومن شواهد ورودها شرطية قول سحيم بن وثيل الذي تمثل به الحجاج في أول خطبة له حين ولّي العراق:

أنا ابن جلا وطلّاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني

متى: اسم شرط، أَضَعْ: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وقد حُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، وتعرفوني: جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، لكونه من الأفعال الخمسة، أما النون الموجودة في آخره فهي نون الوقاية.

الأداة الثالثة عشرة هي: أيْن.

وهي لم ترد في القرآن الكريم شرطية جازمة فعلين إلا مقرونة بـ "ما" الزائدة، ولم أجد لها شواهد يعتدّ بها بدون "ما" ولذا فإني أراها إذا تجردت عن "ما" استفهامية.

ومن شواهدها مقترنة بـ "ما" قول الله جلّ وعلا ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النِّسَاء: ٧٨].

أينما: اسم شرط، تكونوا: فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، لكونه من الأفعال الخمسة، ويدركْ: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون.

ومن ورود "أين" استفهامية قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴿١٠﴾﴾ [القيامة: ١٠].

فأين: اسم استفهام مبني على الفتح في محلّ رفع خبر مقدم، والمفرّ: مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وأنبّه هنا إلى أن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط إذا تضمنت مع دلالتها على الشرطية أو الاستفهامية معنى الزمان أو المكان فإنها لا تعرب مبتدأ، وإنما تقدم في الذكر لأن لها حقّ الصدارة.

الأداة الرابعة عشرة: أيان، وقد وردت في عدد من آيات الذكر الحكيم، ولكنها فيها جميعها استفهامية، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾﴾ [النازعات: ٤٢]

وهي متضمنة استفهامًا عن الأزمنة ففيها ظرفية زمانية، ومن شواهد ورودها شرطية قول الشاعر:

. . . .

فأيّان ما تعدل به الريحُ تنزلِ

وهذا الشطر من البيت أورده محمد محي الدين عبد الحميد في شرحه للآجرّومية ولم أجد صدره فيما بين يديّ من الكتب.

ومن شواهده أيضا قول الآخر:

أيان نؤمنْك تأمن غيرنا وإذا

لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرا

الشاهد: في البيت الأول أن أيان جزم فعلين، الأول: تعدل، والثاني: تنزل.

والشاهد في البيت الثاني أن أيان جزم فعلين أيضا، وهما نؤمنك، وتأمن.

والأداة الخامسة عشرة هي: أنّى، وهي اسم شرط، وتأتي كثيرًا اسم استفهام، وفيها دلالة على الظرفية، وقد تتضمن معنى "كيف" وقد تكون استفهامًا بمعنى "من أين".

ولم ترد شرطية في القرآن الكريم، ومن ورودها بمعنى كيف قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البَقَرَة: ٢٥٩].

ومن ورودها بمعنى "من أَيْنَ" قوله عز وجل ﴿قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عِمرَان: ٣٧].

ومن الشواهد على أنها شرطية قول عبيد الله بن الحُرّ:

فأصبحت أنّى تأتها تستجر بها
تجد حطبا جزلاً ونارًا تأجّجا

أنّى في هذا البيت اسم شرط، وفعل الشرط المجزوم بها هو: تأت، وعلامة جزمه حذف حرف العلة (الياء)، وجواب الشرط قوله تجدْ، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون.

ومن شواهده أيضًا قول الشاعر:

خليليّ أنّى تأتياني تأتيا
أخًا غير ما يرضيكما لا يحاول

الشاهد فيه: أنّى تأتياني تأتيا، واسم الشرط أنّى وتأتياني فعل الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لكونه من الأفعال الخمسة، أما النون المذكورة في آخره فهي نون الوقاية، وجواب الشرط قوله: تأتيا، وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون.

والأداة السادسة عشرة هي: حيثما وهي اسم شرط، وهي متضمنة للظرفية المكانية، ومن شواهدها في القرآن الكريم قوله عز وجل ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِۚ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٥٠].

الشاهد فيه قوله: وحيثما كنتم فولّوا، فكنتم: فعل ماض مبني في محل جزم بحيثما، والجواب قوله تعالى: فولوا، وهو أيضًا مبني على حذف النون لكونه فعل أمر، وفعل الأمر يبنى على ما يُجزمُ به مضارعه، وهو في محل جزم جواب الشرط.

والفاء المذكورة في أوله هي فاء الجزاء.

ومن شواهد جزمها للفعل المضارع قول طرفة بن العبد:

حيثما تستقم يقدّر لك اللـــه نجاحًا في غابر الأزمان.

حيثما: اسم شرط، وفعل الشرط: تستقم، وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون، وجواب الشرط: يقدّر، وهو أيضا مجزوم بالسكون.

والأداة السابعة عشرة هي: كيفما.

تبع المصنف رأي الكوفيين في عدّه كيفما من أدوات الشرط، ولم ترد في القرآن الكريم بهذه الصورة، وإنما وردت "كيف" في مواضع كلّها دالة على الاستفهام، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٦٩﴾﴾ [النَّمل: ٦٩] ولم أجد لها شاهدا من كلام العرب المحتجّ به وردت فيه شرطية فيما بين يديّ، ويمكن أن يمثّل لها بنحو: **كيفما تكنْ أكنْ معك.**

وعليه تكون "كيفما" اسم شرط، وتكن: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وأكنْ: جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

والأداة الأخيرة مما ذكره ابن آجرّوم هي: إذا في الشعر.

"إذا" عند كثير من النحويين: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرط منصوب بجوابه، وهي غير جازمة، ولا يُجزم بها إلا في الشعر خاصةً - كما قال المصنف - ومن الشواهد الشعرية التي وردت فيها جازمة قول عبد قيس بن خفاف بن عمرو بن حنضلة:

استغن ما أغناك ربُّك بالغنى
وإذا تصبك خصاصة فتجمل

إذا: في هذا البيت وردت جازمة لفعلين، الأول قوله: تصبك: فهو فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، والثاني جواب الشرط وهو قوله: فتجمل.

وقد علل الرملي في شرحه للآجرّومية عمل «إذا» الجزم في هذا البيت بأنها حملت على "متى" الشرطية، وإلا فالأصل أنها غير جازمة.

قال المصنف رحمه الله- (باب مرفوعات الأسماء) ثم قال (المرفوعاتُ سبعة، وهي:

الفاعل، والمفعول الذي لم يسمّ فاعله، والمبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النعت والعطف، التوكيد والبدل).

هذا بابٌ طويل، بل هو أبواب طويلة، وسيفصل الحديث فيما يأتي من كلام المصنف رحمه الله، وهذه الأبواب المرفوعة يسميها بعض النحويين أبواب العمد، لأنهم يقولون: إن الرفع علامة العمدة، فإذا رأيت الاسم مرفوعًا فهو عمدة، وأول هذه العمد هو الفاعل، ثم يليه المبتدأ، والخبر، واسم كان وخبر إنّ، ومعلوم أن أصلهما المبتدأ والخبر، ونائب الفاعل يأخذ حكم

الفاعل في كونه عمدة.

أما تابع المرفوع فهو ليس من العمد، ولكن يأخذ حكم المتبوع لفظًا، ويشاركه في المعنى أيضا، لكن يصح الاستغناء عنه.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب الفاعل، الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله).

تعريف المصنف هذا موجزٌ ولكنه - في رأيي- يفي بالمقصود، ولو جعل المصنف مكان قوله: «فعله» عامله، لكان أولى، لأن الرافع للفاعل قد يكون غير فعل، كأن يكون اسم فاعل نحو: أحاضر الزيدان، فإن قوله: الزيدان فاعل، وليس قبله فعل، وإنما قبله "حاضر" وهو اسم فاعل.

والفاعل لا يقع فعلاً، ولا حرفًا، ولا جملة، إلا إذا قصد اللفظ، ولا يكون إلا اسماً إما حقيقةً نحو قوله ﷺ **«يتقارب الزمانُ، وينقصُ العملُ، ويُلقى الشحُّ، وتظهر الفتنُ، ويكثر الهرجُ، قالوا يا رسول الله: أيُّمَ هو؟ قال: القتلُ القتلُ»**[(١)].

وإما مؤوّلاً بالاسم نحو قوله عز وجلّ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾ [العَنكبوت: ٥١]

وعلى هذا فالأسماء الظاهرة في حديث الرسول ﷺ المذكور وهي: الزمانُ والعملُ والشحُّ والفتنُ والهرج، كلُّ اسم منها يعرب فاعلاً، وكلها اسماءٌ حقيقية ظاهرة، أما الفاعل المؤوّل في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا...﴾ فأنّ واسمها وخبرها مؤولة باسم، والتقدير والله أعلم: أو لم يكفهم إنزالُنا، وهو في ظاهر اللفظ ليس اسمًا، وإنما هو مكوّن من عدة

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٠٣٧)، ومسلم في كتاب العلم برقم ١١-(١٥٧).

كلمات هي "أن" وهي حرف، و«نا» وهي ضمير، وهو اسمٌ، و«أنزلنا» وهو جملة مكونة من فعلٍ ماضٍ وفاعله.

قال المصنف رحمه الله: **(وهو على قسمين: ظاهر ومضمر).**

الفاعل - كما ذكرنا - قبل إما أن يكون اسمًا ظاهرًا أو مؤولاً بالاسم الظاهر، وإما أن يكون ضميرًا.

قال المصنف رحمه الله: **(فالظاهر نحو قولك: قام زيدٌ، ويقوم زيدٌ وقام الزيدان، وقام الزيدون، ويقوم الزيدون، وقام الرجال، ويقوم الرجال، ...)** إلى آخر الأمثلة التي أوردها.

هذه الأمثلة التي ذكرها المصنف رحمه الله جاء الفاعل فيها اسمًا ظاهرًا أفعالها إما ماضية أو مضارعة، وهي كلها في الوقت نفسه الفاعل فيها غائب، ونشرحها مثالاً مثالاً إن شاء الله.

قام: فعل ماضٍ، زيدٌ: فاعل مفردٌ مذكّر مرفوع.

يقوم زيدٌ، يقوم: فعل مضارع مرفوع، وزيدٌ: فاعل مفرد أيضًا مذكّر مرفوع.

وقام الزيدان: الفعل هنا ماضٍ، والفاعل مثنى مذكّر، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

ويقوم الزيدان: الفعل مضارع، والفاعل أيضًا مثنى مذكّر مرفوع، وعلامة رفعه الألف.

وقام الزيدون: الفعل ماضٍ مبنيٌ على الفتح، والزيدون: فاعل جمع مذكر سالم مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ويقوم الزيدون: العامل فعل مضارع مرفوع، والفاعل جمع مذكر سالم

مرفوع وعلامة رفعه الواو.

وقام الرجال: الفعل هنا ماض، والفاعل جمع تكسير، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ويقوم الرجال: الفعل مضارع، والفاعل كسابقه جمع تكسير مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

وقامت هند: الفاعل هنا مؤنث تأنيثًا حقيقيًا، ولذلك لحقت الفعل علامة التأنيث وهي تاء التأنيث الساكنة.

ويجب أن يلحق الفعل علامةُ تأنيث، وهي تاء ساكنة في آخر الفعل الماضي، وتاء متحركة في أول الفعل المضارع في موضعين: الأوّل: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث غير مفصول من عامله، ومنه قول الله عز وجل: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٥﴾﴾ [آل عِمرَان: ٣٥].

الفاعل هنا في قوله: (قالت امرأة عمران) مؤنث حقيقي التأنيث ولم يفصل بينه وبين الفعل فاصل، ولذا يجب لحاقُ تاء التأنيث الساكنة في آخر الفعل الماضي.

الموضع الثاني الذي تجب فيه تاء التأنيث في آخر الفعل الماضي هو أن يكون الفعل مسندًا إلى ضمير يعود على مؤنث، وسواء كان هذا المؤنث حقيقيًا أم مجازيًا فمثال المؤنث للحقيقي: هند حضرت، ومثال المؤنث المجازي: الشجرة أثمرت، والفاعل في الجملتين ضمير مستتر، يعود في الأولى إلى "هند" وهي مؤنث حقيقي التأنيث، وفي الثانية إلى «الشجرة» وهي مؤنث مجازي التأنيث.

وهناك موضعان يكون فيهما تأنيث الفعل جائزاً وليس واجبًا.

الموضع الأول: أن يكون الفاعل اسمًا ظاهراً مجازي التأنيث نحو قولك: أثمرت الشجرة، فإنه يجوز أن تقول أيضًا: أثمر الشجرة، فتحذف علامة التأنيث.

والموضع الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث لكنه مفصول عنه عامله، كقولك حضرتِ اليومَ المرأةُ.

فيجوز أن تقول: حضرت اليوم امرأة، أو تقول: حضر اليوم امرأة، لأن الفاعل هنا مفصول عن الفعل بكلمة "اليوم".

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إذا كان الفاعل جمع تكسير جاز تأنيث الفعل وتذكيره سواء كان الجمع دالّاً على مذكر أو على مؤنث.

فتقول: جاء الرجال وجاءت الرجال، وجاء الهنود (جمع هند) وجاءت الهنود.

وتعليل التذكير أنه على معنى كلمة (الجمع) وهي مذكرة، وتعليل التأنيث أنه على معنى الجماعة، وهي مؤنثة.

أما جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم.

فيرى بعض النحويين أنهما يعاملان معاملة جمع التكسير، فيجوز معهما إلحاق علامة التأنيث بالفعل المسند إليهما وعدم إلحاقها، ولكن لعلّ الصواب خلاف ذلك، أعني أنه يلزم التذكير مع جمع المذكر السالم، والتأنيث مع جمع المؤنث السالم.

فيقال جاء الزيدون، وجاءت الهندات فقط.

قوله: (قامت الهندان) فالهندان تثنية "هند" وهو علم امرأة، أما سبب اقترانه بال في أوله فإن النحويين يقولون: إن من شروط تثنية أيّ اسم أن ينكّر، فثنيت كلمة هند فصارت: هندان فهي بهذه الصورة نكرة، ولإعادتها

إلى المعرفة دخلت عليها "ال" فقيل: الهندان.

والتاء في المثنى المؤنث حكمها حكم التاء في المفرد المؤنث، يعني أنها في هذا المثال واجبة، لكون الفاعل مؤنثًا حقيقي التأنيث غير مفصول عن عامله.

ومثله في الحكم قوله بعده: (وتقوم الهندان)، فإن التاء في أول الفعل المضارع للتأنيث، وهي واجبة، لكون الفعل مؤنثًا مثنى حقيقيَّ التأنيث غيرَ مفصول عن عامله.

ويقال هذا الكلام في أمثلة المصنف الآتية أعني قوله: (وقامت الهنداتُ وتقوم الهندات، وقامت الهنود وتقوم الهنود).

لكن هناك من يقول إن هناك فرقًا بين الهندات والهنود فإن الهندات جمع مؤنث سالم، وقد سبق بيان أن الصحيح فيه وجوب لحاق تاء التأنيث في الفعل المسند إليه، أما الهنود فإنها جمع تكسير وسبق أن ذكرنا أن جمع التكسير يجوز تأنيث الفعل المسند إليه وتذكيره، وهذا الكلام صحيح لولا وجود اللبس لو ذكّر الفعل في نحو: قامت الهنود وتقوم الهنود، لالتباس المذكر بالمؤنث، فإن كلمة الهنود يمكن أن تكون جمع تكسير لـ "هند" وهو علم امرأة، أو هندي وهو الرجل أو غيره المنسوب إلى الهند.

قال المصنف - رحمه الله - ضمن أمثلته للفاعل إذا كان اسمًا ظاهرًا: **(وقام أخوك، ويقوم أخوك وقام غلامي ويقوم غلامي وما أشبه ذلك).**

الفاعل هنا مذكّر، وكان يمكن الاستغناء بما سبق ذكره لولا أنّ ابن آجرّوم- في رأيي- أراد أن يذكر لك أن الحكم واحدٌ سواء كان الفاعل مفردًا أم مضافًا، فإن «زيدا» مفردٌ و«أخوك» مضاف.

وأيضاً فإن علامة الإعراب في: قام زيدٌ، علامة أصلية وهي الضمة

الظاهرة، وعلامة الإعراب في: قام أخوك، فرعية وهي الواو، لكونه من الأسماء الخمسة.

وكذا فإن علامة الإعراب في: قام غلامي، مقدرة، فإن غلامي فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الميم، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بالحركة المناسبة لياء المتكلم، وهي الكسرة.

قال المصنف ﷺ: (والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضربتُ وضربنا وضربْتَ وضربْتِ وضربتُما وضربتُم وضربتُن، وضربَ وضربا وضربوا وضربن).

شرع المصنف هنا في بيان القسم الثاني من قسمي الفاعل، بعد أن انتهى من ذكر أمثلة الفاعل إذا كان اسمًا ظاهرًا.

والفاعل في هذه الأمثلة ضمير، وهو فيها كلها ضمير متّصل، فيما عدا قوله: ضرب وضربتْ فهو ضمير مستتر، على أن بعض النحويين يعبرّ عن الضمير المستتر بالضمير المتصل أيضا.

فقوله: ضربتُ وضربنا، الفاعل فيهما ضمير متصل في قوله: ضربتُ للمتكلم الواحد، وفي قوله: ضربنا للمتكلمَيْن والمتكلمِين، والمتكلم المعظّم لنفسه.

وفي ضربتَ وضربتِ وضربتُما وضربتُم وضربتن للمخاطب بأنواعه.

فأمّا ضربتَ فللمخاطب الواحد، وضربتِ للمخاطبة، وضربتُما للمخاطَبين والمخاطبتين، وضربتم للمخاطِبين، وضربتُنّ للمخاطبات.

أما ضَرَبَ وضربتْ فالفاعل فيهما ضمير مستتر، أما التاء الموجودة في آخر: ضربتْ فهي تاء التأنيث الساكنة، وهي حرف لا محلّ له من الإعراب، والضمير فيها للغائب المفرد، والغائبة.

أما قول المصنف (ضربا) فالفاعل فيه الألف، وهو للمثنى الغائب، قوله: (ضربوا)الفاعل فيه واو الجماعة، وهو ضمير الغائبِين، وقوله: (ضربْن) الفاعل فيه نون النسوة، وهو ضمير الغائبَات.

وأريد أن أنبّه إلى أن المصنف مثل للقسم الأول- أعني إذا كان الفاعل اسماً ظاهرا- مثّل بعدد من الأمثلة بعضها الأفعال فيها ماضية، وبعضها الأفعال فيها مضارعة.

أما القسم الثاني: وهو إذا كان الفاعل ضميرًا فإنّه لم يمثل إلا بأمثلةِ الأفعال فيها ماضية.

باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله:

هذا الباب يسمّى أيضًا باب النائب عن الفاعل.

قال المصنف في تعريفه: (وهو الاسم المرفوعُ الذي لم يذكر معه فاعل.).

الذي أراه أن هذا التعريف ليس جامعًا ولا مانعًا، ذلك أن نائب الفاعل كما سيتبين قد يكون جارّا ومجرورًا، وقد قال المصنف في تعريفه: إنه اسمٌ، فبهذا لا يدخل الجار والمجرور.

وأما كونه غير مانع، فإنه لا يمنع دخول المبتدأ والخبر في نحو: محمد حاضر، فإنهما اسمان مرفوعان، وليسا نائبين عن الفاعل، ولم يذكر مع كلمة "محمد" فاعلُها.

وأُشير هنا إلى أن بعض النحويين لا يجعل له بابًا مستقلاً، بل يجعله مع باب الفاعل كالتتمة له.

أما الأولى في تعريفه فأن يقال: هو مفعول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله.

وقد يُعْتَرض على هذا التعريف الذي اخترته بأنه قد يكون نائب الفاعل جارًّا ومجرورًا وظرفًا ومصدرًا.

وإذا اعترض بمثل ذلك فيجاب عنه بأن الجار والمجرور أصله مفعول به، ولكنه يكون مع الفعل اللازم الذي لا ينصب المفعول به أحياناً ليعديه إلى المفعول به، أما الظرف فهو مفعول فيه، وكذا المصدر مفعولٌ مطلق، فهما داخلان في قوله: "مفعول".

أما السببُ الذي يحذف من أجله الفاعل ويقوم النائب عنه مكانه، فالنحويون يذكرون لذلك أسبابًا منها: كون الفاعل مجهولاً نحو: سُرق المتاعُ، إذا كنت لا تعلم من السارق، ومنها: المحافظة على السجع نحو قولهم: من طابت سريرته حمدت سيرتُه.

فلو ذُكر الفاعل فقيل: حمد الناسُ سيرتَه، لاختلت السجعةُ، فإن كلمة (سيرته) ستصير منصوبة، وسريرتُه في الجملة الأولى مرفوعة.

ومن أغراض نيابة غير الفاعل عنه تصحيح النظم في الشعر نحو قول الشاعر:

عُـلِّـقـتـهـا عـرضـاً وعُـلِّـقـت رجـلاً
غـيـري وعـلِّـق أخـرى ذلـك الـرجـلُ

فالفعل "عُلِّق" مبني للمجهول، ولو كان مبنيًّا للمعلوم لانكسر الوزن، فيصير الكلام هكذا- مثلاً- علقني الله إياها، وعلقها رجلاً، وعَلَّقَ أخرى ذلك الرجلَ، فيختلّ الوزن، ويصير حرف الرّويّ "اللام" منصوبًا بدلاً من كونه مرفوعًا.

ومن الأغراض أيضًا كون الفاعل معلومًا نحو قول الله عز وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍۢ﴾ [الأنبياء: ٣٧]

فلكون الخالق معلومًا وهو "الله" عز وجل لم يذكر في هذه الجملة، وهذا لا يعني أنه لا يجوز ذكره مطلقًا فقد ورد الفعل "خلق" مسندًا إلى الله عز وجل في نحو قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [العنكبوت: ٤٤].

لكن لو بني الفعل للمجهول فقد يكون هذا هو الغرض، والله أعلم.

ومن الأغراض أيضا الخوف من الفاعل كقولك: ضُرِب زيدٌ، أو الخوف على الفاعل كهذه الجملة نفسها نحو "ضُرِب زيدٌ".

فيحذف الفاعل من الجملة إذا كان لو ذكر اسمه آذى من ذَكَرَه، ويخاف عليه إذا ذكر اسمه أن ينتصف منه.

ومن الأغراض أيضًا تعظيم الفاعل، وتنزيهه عن أن يُذكر مع المفعول نحو أن يقال: أصيب الكافر، إذا كان المصيبُ مسلمًا، فتنزه المسلم فلا تقول: أصاب المسلم الكافر مثلاً.

ومن الأغراض أيضًا عكسُ هذا أعني تحقير الفاعل كأن يقال: أصيبَ المسلمُ، إذا كان الذي أصابه كافرًا، فلا تذكر الفاعل معه تحقيرًا له.

ومن ذلك الإبهام على السامع، كقولك مثلاً: ضُرِب زيد، وأنت تعلم الضارب، ولكن لا تريد أن يعرفه المخاطب.

قال المصنف رحمه الله: (فإن كان الفعل ماضيًا ضُمَّ أولُهُ وكُسر ما قبل آخره، وإن كان مضارعًا ضُمّ أولُهُ وفتح ما قبل آخره).

هذا بيان منه رحمه الله لصياغة الفعل الذي يرفع نائبَ الفاعل وقد ذكر الفعلين الماضي والمضارع، ولم يذكر فعل الأمر، لأنه لا يصاغ منه صيغةٌ يأتي بعدها نائب عن الفاعل.

ويذكر النحويون أن الأفعال بالنظر إلى بنائها للمفعول أو للمجهول ثلاثة

أقسام، قسم لا خلاف في أنه يبنىٰ منه، وهو الفعل المتعدي المتصرف، وقسم لا يبنى منه بلا خلاف، وهو الأفعال الجامدة كنعم وبئس، وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة.

والمراد بالفعل المتعدي هو الذي ينصب المفعول به، والمتصرف هو الذي لا يلزم صيغة واحدة، بل يجيء منه الماضي والمضارع والأمر وغيره من المشتقات الأخرى.

وعكس المتعدي هو اللازم، وهو الذي لا ينصب المفعول به، وعكس المتصرف هو الجامد.

من أمثلة الفعل المتعدي المنصرف نَصَرَ ينصُرَ أُنْصُرْ، وأكرَم يُكرِم أَكْرِمْ، واستَخرج يستخرج استَخْرج، ومن أمثلة اللازم: سار وجلس واختصم ونحوه.

وإذا أردت بناء الفعل اللازم للمجهول فإنك تجعل النائب عن الفاعل جارًّا ومجرورًا، أو ظرفًا كأنْ تقول مثلا: جُلِس على الكرسي، ويُجلس فوق المنصة.

وفي المثالين المذكورين جُلِس يُجلَس ضُمَّ أول الماضي وهو الجيم، وكسر ما قبل آخره، وهو اللام، والفعل المضارع يُجْلَس ضمّ أول الفعل وهو الياء، وفتح ما قبل آخره، وهو اللام.

وهكذا كلّ فعل ماضٍ أو مضارع سواء كان ثلاثيا أم غيره، وسواء كانت حروفه كلها أصلية أم كان بعضها زائدًا، فلا بدّ من هذين العملين، أعني ضمَّ أول الماضي وكسر ما قبل آخره، وضمَّ أول المضارع وفتح ما قبل آخره، وإنْ زِيدَ في بعض الصيغ أعمال أخرى، كما إذا كان الفعل مبدوءاً بهمزة وصل، أو بتاء زائدة، أو كانت عينه حرف علّة، ولكن هذه تفصيلات يطول الحديث فيها، فنكتفي بشرح ما أشار إليه المصنف، رَحِمَهُ اللهُ.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وهو على قسمين ظاهر ومضمر).**

ذكر المصنف هنا مثل ما ذكر في باب الفاعل من انقسامه قسمين ظاهرًا ومضمرًا، ومثل- كما سيأتي- لكل قسم، وأود أن أشير إلى أن النائب عن الفاعل يأخذ أحكام الفاعل فإنه يصبح مرفوعًا بعد أن كان غير مرفوع، عمدة بعد أن كان فضلة، يجب تأخيره عن فعله بعد أن كان يجوز تأخيره وتقديمه كما أنه يعامل معاملته من حيث تأنيث الفعل له، وتذكيره.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فالظاهر نحو قولك: ضُرِبَ زيدٌ، يُضْرب زَيدٌ، وأُكْرِمَ عمرٌو، ويُكْرَم عمرو).**

اكتفى المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ بالتمثيل هنا لنائب الفاعل بأربعة أمثلة، نائب الفاعل فيها كلها مفردٌ مذكّر، والفعلُ في مثالين منها ماضٍ، وفي اثنين منها مضارع.

ولعلّه فعل ذلك ليبين ما يجرى على الفعل من تغيير، ولم ينظر إلى التغييرات الأخرى إذا كان نائب الفاعل مؤنثا أو مثنى مذكرّا أو مثنى مؤنثا، أو جمعًا مذكّرًا أو جمعًا مؤنثا، واكتفى بما أورده من هذه التغييرات في باب الفاعل.

لكن كما سيأتي لـمّا تحدّث عن نائب الفاعل إذا كان ضميرًا ذكر المواضع الاثني عشر التي ذكرها في باب الفاعل، وعلى كلّ حال فالحكم في البابين واحدٌ فلو اكتفى المصنف ببعض الأمثلة للضمير لَكَفَتْ أيضًا، والأمر سهلٌ والحمد لله.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(والمضمر اثنا عشر نحو قولك: ضُرِبتُ وضُرِبْنا).**

بدا هنا بتعداد الضمائر المتصلة التي تقع نائبة عن الفاعل، فبدأ بذكر ضمير المتكلم المفرد ومثاله: ضُرِبتُ، وثنى بضمير المتكلمَيْن والمتكلمِين،

أو المتكلم المعظِّم نفسه، ومثاله: ضُرِبْنا، والضمير "نا" صالح للاثنين المذكّرين، والمؤنثتين، ولجماعة الذكور ولجماعة الإناث.

وتحدث المصنف عن ضمير المخاطب إذا وقع نائبًا عن الفاعل فقال: **(وضُرِبْتَ وضُرِبْتِ وضُرِبتُما وضُرِبتُم وضربتُنَّ).**

فنائب الفاعل في ضُرِبتَ مخاطب مفرد، وفي ضُرِبتِ مخاطبةٌ مفردة، وفي ضُرِبتما صالحٌ للمثنى المذكر والمثنى المؤنث، وضُربتُم للجمع المذكر، وضُرِبتُنَّ لجمع المؤنث، وكلها للمخاطب.

أما تمثيل المصنف لضمائر الغيبة فذلك قوله: **(وضُرب وضُربتْ وضربا وضُربوا وضُربْن).**

فضُرِبَ للغائب المذكر، وضُربتْ للغائبة المؤنثة، وضربا للغائبين المذكَّرين وضربوا للغائبين، وضربن للغائبات.

ونائب الفاعل في كلّ الأمثلة المذكورة ضمائر متصلة بارزة، فيما عدا: ضُرِب وضُرِبتْ فإنه ضميرٌ مستتر، كما ذكرنا ذلك في باب الفاعل.

ويجب التنبيه إلى أن المصنف لم يذكر ما اعتاد النحويون على ذكره من أنواع ما ينوب عن الفاعل من الأسماء.

وفي ذكرها فائدة، لأنه ليس كل الأسماء تصلح للنيابة عن الفاعل وأنا أُبينها إن شاء الله تعالى فأقول:

ينوب عن الفاعل واحدٌ من أربعة، هي المفعول به، المجرور، الظرف، المصدر، فأمّا المفعول به فمن شواهده قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ وَقِيلَ بُعۡدٗا لِّلۡقَوۡمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٤﴾﴾ [هود: ٤٤] الشاهد في قوله: وغيض الماءُ أصله- والله أعلم- وغاضَ اللهُ الماءَ، فحُذِف الفاعل،وناب المفعول به منابه.

وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠] فالأمر نائب عن الفاعل مرفوع وقد كان في الأصل مفعولاً به، لأن التقدير- والله أعلم- وقضى الله الأمر، ثم تحوّل المفعول به إلى نائب عن الفاعل.

ومما ينبّه إليه أن نيابة المفعول به عن الفاعل ليس لها شروط، بل المفعول به أقوى من غيره في النيابة عن الفاعل، ولذلك إذا اجتمع مع غيره فإنه لا ينوب عن الفاعل غيره عند النحويين البصريين، وإن ذكر الكوفيون والأخفش جواز نيابة غير المفعول به مع وجوده، لكنهم يفضلون جميعًا نيابة المفعول به إذا اجتمع مع المصدر أو المجرور أو الظرف.

من أمثلة اجتماعها أن يقال: ضُرِبَ زيدٌ أمام الأمير يوم الجمعة ضربًا شديدًا في السوق، فإنّ المفعول به قد ناب عن الفاعل مع وجود ما يصلح من الظرف أو المجرور أو المصدر.

النوع الثاني مما ينوب عن الفاعل هو المجرور بحرف جرّ نحو قول الله تعالى- ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْا۟ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا۟ قَالُوا۟ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الأعراف: ١٤٩].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ فالفعل الماضي سُقِط مبني للمجهول، ونائب الفاعل هو "أيديهم" أو الجار والمجرور على خلاف بين النحويين، أهو المجرور وحده أم الجار والمجرور في محل رفع نائب عن الفاعل.

ويرى بعض النحويين أن نائب الفاعل في هذه الآية وفيما أشبهها ضمير مستتر يعود على المصدر المفهوم من الفعل، فيقولون النائب في هذه الآية: ضمير مستتر تقديره "هو" أي: فلما سقط هو أي السقوط، ولعلّ الأ صوب هو ما ذكرنا قبل، من كون المجرور هو النائب عن الفاعل.

النوع الثالث: مما ينوب عن الفاعل الظرف.

ويشترط في الظروف التي تنوب عن الفاعل أن تكون متصرفة مختصة، والمراد بالتصرف أن تأتي في حالات إعرابية متعدّدة كأن تأتي فاعلةً أو مفعولة أو مجرورة، إلى آخره، لأن بعض الظروف لا يتصرف أو يتصرف تصرفًا جزئيا.

والمقصود بكونه لا يتصرف أنه لا يجيء إلا في محلّ نصب على الظرفية، والمقصود بكونه يتصرف تصرفًا جزئياً أن يأتي إما منصوبًا على الظرفية أو مجرورًا بمِنْ فقط.

ومن الظروف التي لا تتصرف لفظ "إذا" فإنه ظرف لما يستقبل من الزمان، ولا يجيء إلا في محلّ نصب على الظرفية فهو غير منصرف، فلا يجوز وقوعه نائبًا عن الفاعل، كما أنه لا يقع فاعلاً أيضاً.

والظروف ثلاثة أنواع، نوع يتصرف تصرفًا تاماً نحو: يوم وساعة ومكان، وهذه تقع نائبة عن الفاعل.

ونوع يتصرف تصرفًا جزئيا، وهو أن يقع منصوبًا على الظرفية، أو مجرورًا بـ "مِنْ" وذلك نحو: قبل وبعد، وهذا لا يجوز وقوعه نائبًا عن الفاعل.

ونوع لا يتصرف ولا يقع إلا منصوبًا على الظرفية أو في محل نصب على الظرفية نحو لفظ "إذا" و"سحر" وهذا أيضًا لا يقع نائبًا عن الفاعل.

أما الاختصاص في الظروف فالمراد به أن الظرف يكون مختصًا إذا كان معرفة بالعلمية نحو "رمضان" فإنه يقال: صِيْمَ رمضانُ، أو أن يكون مقترنًا "بأل" العهدية نحو: صيم اليومُ، أو أن يكون مضافًا نحو: صيم يوم الخميس، أو أن يكون موصوفًا نحو: صيم يومٌ حارٌّ.

وإذا لم يكن الظرف علمًا ولا مقترنا بأل ولا مضافًا ولا موصوفًا فلا يجوز وقوعه نائباً عن الفاعل، فلا يقال: صيم يومٌ، لكون "يوم" هنا نكرة غير مختصة.

والنوع الرابع مما ينوب عن الفاعل هو المصدر، ويشترط أيضًا أن يكون متصرفًا مختصًا، والمراد بالتصرف أن يكون المصدر قابلاً لأوجه الإعراب المختلفة كوقوعه مبتدأ أو خبرًا أو نحو ذلك.

فإن كان ملازمًا للنصب على المصدرية لم يجزْ وقوعه نائبًا عن الفاعل، نحو كلمة "سبحان" وهي اسم مصدر بمعنى التسبيح، ونحو: معاذ الله، فإنهما لا يقعان إلا منصوبين على المصدرية، فلا يجوز وقوعهما نائبين عن الفاعل.

ويشترط في المصدر الذي ينوب عن الفاعل أيضًا أن يكون مختصًا، والمقصود به ألّا يكون من المصدر المؤكّد لعامله فقط، بل أن يكون إما مبينًا لنوعه أو مبينًا لعدده.

ومن شواهده قول الله عز وجل- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ١٣﴾ [الحاقة: ١٣] فالفعل نُفخ مبني للمجهول، ونائب الفاعل "نفخةٌ" وهو مصدر متصرف، لأنه لا يلزم النصب على الظرفية، وهو أيضًا مختص لكونه موصُوفًا بكلمة «واحدة» الدّالة على العدد.

ويكون المصدر مختصًا إذا كان موصوفًا كما سبق في الآية الكريمة (نفحةٌ واحدة) أو دلّ على العدد نحو: ضرب ضربتان، أو وقع مضافًا نحو: سُكت سكوتُ المتدبر، أو اقترن بال العهدية كقولك: ضُرب الضربُ.

فإذا لم يكن على إحدى الصور المتقدمة لم يجز وقوعه نائبًا عن الفاعل، فلا يقال- مثلاً- سِيْرَ سَيْرٌ، لكون المصدر هنا ليس موصوفًا، ولا دالاً على العدد، ولا مضافًا ولا مقترنا بال العهدية.

هذا هو رأي كثير من النحويين، وأجازه بعضهم.

((باب المبتدأ والخبر))

قال المصنف رحمه الله: (المبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظية).

تعريف المبتدأ هذا موجز ولكنه يفي بالغرض، وقوله: (هو الاسم) يخرج الفعل والحرف والجملة فإنها لا تقع مبتدأ، وقوله: (المرفوع) بيان لحكم المبتدأ وهو أنه يكون مرفوعًا، ولا يكون منصوبًا ولا مجرورًا، وقوله: (العاري عن العوامل اللفظية)، يريد ما لم يسبق بفعل ولا بحرف عامل، سواء أكان حرف جرّ أو حرفًا من الحروف العاملة عمل ليس، أو إنّ أو إحدى أخواتها.

والاسم قد يكون صريحًا نحو- ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] وقد يكون مؤولاً بالاسم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فإنّ "أنْ" مصدرية، تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، فيكون التقدير- والله أعلم- وصيامكم خيرٌ لكم.

ومما ينبه إليه أن الاسم قد يدخل عليه حرف جرّ زائد، ومع ذلك يكون مجرورًا لفظاً مرفوعًا بالابتداء محلًا، نحو قولك: بحسبك درهمٌ.

فالباء هنا حرف جرّ زائد، وحسب: مبتدأ مرفوع محلاً مجرور لفظاً بحرف الجرّ الزائد، ودرهم: خبر مرفوع.

قال المصنف رحمه الله: (والخبر هو الاسم المرفوع المسند إليه، نحو قولك: زيد قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون).

قوله (هو الاسم) لبيان أن الأصل فيه أن يكون اسمًا، مع أنه يجوز في

الخبر أن يكون جملةً أو ظرفًا أو جارًا أو مجرورًا، فأما الخبر المفرد فقد مثل له المصنف بقوله: (قائم وقائمان وقائمون).

المراد بالمفرد هنا ما لم يكن جملة ولا شبه جملة، وليس المرادُ به عكس المثنى والمجموع.

ومن أمثلة الخبر إذا كان جملة قولك: محمد يصلي.

فمحمدٌ: مبتدأ مرفوع، ويصلي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد، وجملة (يصلي) في محلّ رفع خبر المبتدأ.

وأنبه إلى أن الخبر إذا كان جملة يشترط فيها أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، إلا إذا كان الخبرُ هو نفس المبتدأ في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١].

فلفظ (هو) ضمير مبنيٌّ على الفتح في محل رفع مبتدأ، (الله) لفظ الجلالة مبتدأ ثانٍ، و(أحد) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (الله أحد) خبر المبتدأ الأول، وهي هنا ليس فيها رابط يربطها بالمبتدأ، ولا تحتاج إليه، لكون جملة (الله أحد) هي في المعنى نفس المبتدأ.

والرابط قد يكون ضميرًا وهو الغالب، مذكورًا نحو: محمد أبوه حاضرٌ، أو مقدرًا نحو: العسلُ رطلان بمائة.

فالهاء في أبوه هي التي ربطت جملة الخبر بالمبتدأ، والضمير الرابط في الجملة الثانية تقديره: منه، فيكون الكلام: العسل رطلان منه بمائة.

ويذكرون أن من الضمير المقدر في الجملة الواقعة خبرًا قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النِّساء: ٩٥]

هذا على قراءة رفع "كل" ويكون التقدير- والله أعلم- وكلٌّ وعدَه اللهُ

الحسنى، أما على قراءة نصب "كلّ" فلا شاهد فيها.

ومن روابط الجملة الواقعة خبرًا الإشارة إلى المبتدأ، ومنه قوله سبحانه: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

فلباس: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والتقوى: مضاف إليه، وذلك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثان، وخير خبر المبتدأ الثاني وجملة (ذلك خير) خبر المبتدأ الأول (لباس) والرابط هنا الإشارة إلى المبتدأ.

وقد يكون الرابط أيضًا إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر، نحو قوله جلّ من قائل: ﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾ [القارعة: ١-٢].

فيكون لفظ القارعة مبتدأ، و"ما" مبتدأ ثان، والقارعة خبر المبتدأ الثاني، وجملة "ما القارعة" خبر المبتدأ الأول، والرابط إعادة لفظ المبتدأ في جملة الخبر، وهو"القارعة".

قال المصنف رحمه الله: (والمبتدأ قسمان ظاهر ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره).

أراد المصنف بقوله: ظاهر الاسم الظاهر، والأمثلة التي ذكرها جميعُها المبتدأ فيها اسم ظاهر وهو قوله: زيد، من نحو "زيد قائم" والزيدان من نحو "الزيدان قائمان" والزيدون من نحو "الزيدون قائمون".

قال المصنف رحمه الله: (والمضمر اثنا عشر وهي أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنّ وهو وهي وهما وهم وهنّ نحو قولك أنا قائم ونحن قائمون وما أشبه ذلك).

هذا هو القسم الثاني من قسمي المبتدأ، وهو المضمر، وقد ذكر المصنف اثني عشر ضميرًا، اثنان للمتكلم، هما: أنا ونحن، وخمسة للمخاطب، وهي: أنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتم وانتنّ، وخمسة للغائب، وهي:

هو وهي وهما وهم وهنّ.

وهذه الضمائر كلها ضمائر منفصلة، وهي ضمائر رفع لأن المبتدأ مرفوع، ولا يقع المبتدأ ضميرًا متصلاً، لأن الضمير المتصل نحو التاء من قمتُ، والكاف من أكرمك، والهاء من له، لا يستقل بنفسه، فلذا لا يبتدأ به.

وشاهد الضمير "أنا" وهو للمتكلم المفرد قوله تعالى: ﴿۞ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾﴾ [الحجر: ٤٩].

فقوله: (أنا) ضمير مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وخبره قوله: (الغفور).

وشاهد ضمير المتكلمين "نحن" قوله عليه الصلاة والسلام «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة...**»[١] فيما رواه البخاري ومسلم.

فالضمير (نحن) مبني على الضم في محلّ رفع، وهو مبتدأ، خبره قوله: (الآخرون)، والخبر هنا مرفوع، وعلامة رفعه الواو لكونه جمع مذكر سالمًا.

ومن شواهد ضمير المخاطب للمفرد المذكر قوله جلّ شأنه: ﴿۞ وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنبياء: ٨٣]

فأنت ضمير مبني على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، خبره قوله: (أرحمُ).

وعليه يمكن أن يمثل لضمير المخاطبة بنحو: يا فاطمة أنتِ امرأة صالحة، فيكون الضمير (أنتِ) مبنياً على الكسر في محل رفع مبتدأ، وخبره قوله: امرأة.

ومن شواهد "أنتما" قوله سبحانه: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٦٢٤)، ومسلم برقم (٨٥٥).

سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [القصص: ٣٥] فالضمير (أنتما) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، خبره قوله: (الغالبون) والخبر مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ويمكن أن يمثل لضمير المخاطبتين بنحو: أنتما مجتهدتان أيتها الطالبتان، ولا فرق - كما ترى- بين لفظ الضمير للمثنى المذكّر والمثنى المؤنث، ولكن السياق هو الذي يحدد المراد.

وإعراب هذا الضمير في المثال: مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، وخبره قوله: مجتهدتان، والخبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف لكونه مثنى.

أما ضمير المخاطبين "أنتم" فمن شواهده قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ...﴾ [النساء: ٤٣] فالضمير "أنتم" مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وخبره قوله: سكارى، والخبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ومما يجدر والإشارة إليه في الآية التي استُشْهِد بها أن الجملة من المبتدأ والخبر جملة حالية.

ويمكن أن يمثل لضمير جماعة الإناث المخاطبات بنحو: أنتن أيتها النساء صواحبات يوسف، فالضمير: أنتنَّ مبني على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، وخبره صواحباتُ، والخبر مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره.

أما ضمائر الرفع للغائب، فمن شواهد ضمير الغائب المفرد المذكر ما أخرجه البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أُتي بلحم تُصُدّق به على

بَريرة فقال: ((**هو عليها صدقةٌ وهو لنا هديّةٌ**))(١).

فالضمير (هو) في الجملتين مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع، وخبره في الجملة الأولى قوله: صدقة، وفي الثانية قوله: هدية، والخبران مرفوعان وعلامة رفعهما الضمة الظاهرة على آخرهما.

ومن شواهد ضمير الغائبة قول الله عز وجل: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ۝٢٠﴾ [طه: ٢٠] فالضمير (هي) مبني على الفتح في محلّ رفع مبتدأ، وخبره قوله: (حيةٌ) والخبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ومن شواهد ضمير الغائبين "هما" قوله جلّ من قائل: ﴿وَالَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ أَتَعِدَانِنِىٓ أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ ٱلْقُرُونُ مِن قَبْلِى وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ ٱللَّهَ وَيْلَكَ ءَامِنْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [الأحقاف: ١٧] فالضمير "هما" مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة "يستغيثان" جملة مكونة من فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والألف فاعل، وهذه الجملة في محلّ رفع خبر الضمير: هما.

أمّا ضمير المثنى للغائبتين فيمكن أن يمثل له بنحو: الطالبتان جالستان وهما تكتبان، فالضمير (هما) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة تكتبان مكونة من فعل وفاعل، وهي في محل رفع خبر، والضمير (هما) للمثنى المذكر والمثنى المؤنث، ولا فرق في اللفظ، والمراد يحدّده السياق.

أما ضمير الغائبين "هم" فمن شواهده قول رسول الله ﷺ فيما أخرجه البخاري ومسلم عن أبى هريرة قال: ما زلت أحب بني تميم منذ ثلاثٍ سمعت من رسول الله ﷺ يقول فيهم، سمعته يقول: ((**هم أشدّ أمتي على الدجّال..**))(٢) فالضمير (هم) مبني على السكون في محل رفع مبتدأ،

---

(١) رواه البخاري برقم (١٤٩٣)، ومسلم برقم (١٥٠٤).
(٢) رواه البخاري برقم (٢٥٤٣)، ومسلم برقم (٢٥٢٥).

وقوله: (أشدُّ) خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أما الضمير "هنّ" فهو للغائبات، ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] فالضمير "هنّ" مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ و"أمّ" خبر المبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

أما قول المصنف بعد ذكر الضمائر التي استشهدنا لها، وبعد المثالين الذين مثل بهما وهما: أنا قائم، ونحن قائمون إلى قوله: (وما أشبه ذلك)، فهو يشير به إلى اكتفائه بالتمثيل لضمير المتكلم والمتكلمين، ولم يمثل لبقية الضمائر لأنها مشبهة لهذين الضميرين.

ومما ينبه عليه أنّ المبتدأ لا يكون جملة ولا شبه جملة، ولذلك ذكر المصنف رحمه الله نوعين له فقط هما: أن يكون اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا، وقد ذكرنا ذلك في أول الباب.

قال المصنف رحمه الله: (والخبر قسمان مفرد وغير مفرد، فالمفرد نحو زيد قائم).

بعد أن انتهى المصنف رحمه الله من ذكر قسمي المبتدأ ذكر أن خبر المبتدأ قسمان أيضا، لكن الخبر يختلف عن المبتدأ في كونه يكون مفردًا وغير مفرد، أما المبتدأ فإنه لا يكون إلا مفردًا، وقد مثل للخبر المفرد بقوله "زيد قائم" فقائم مفرد، وليس جملة ولا شبه جملة، وهو اسمُ فاعل، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وقد يقول قائل: إن الخبر هنا يرفع ضميرًا مستترًا تقديره هو يعود على زيد، فهل يقال إن الخبر هنا جملة، لكونه مشتملاً على عامل ومرفوع فاعل؟

فالجواب أنني لا أعلم أحدًا قال ذلك، لأن العامل هنا اسم فاعل

وليس فعلاً فلو قال- مثلاً- زيد قام فحينئذٍ يكون الخبر جملة مكونة من فعل وهو قوله: قام، وفاعل وهو الضمير المستتر فيه.

قال المصنف رحمه الله: (وغير المفرد أربعة أشياء: الجار والمجرور، والظرف، والفعل مع فاعله، والمبتدأ مع خبره نحو قولك: زيد في الدار، وزيد عندك، وزيد قام أبوه، وزيد جاريته ذاهبة).

قسّم المصنف الخبر قسمين: مفردًا وغير مفرد، وقد تقدم الكلام في الخبر المفرد، أما غير المفرد، فقد جعله المصنف أربعة أقسام، وغيره يجعله قسمين: القسم الأول الجملة (سواء أكانت اسمية أم فعلية) والقسم الثاني: شبه الجملة، والمقصود بها الجار والمجرور والظرف.

والنتيجة عند المصنف وعند غيره واحدة، فإن غيره يقسم كل قسم قسمين فتصير أربعة أقسام.

ولكني أحببت أن أذكر عبارة غيره من النحويين عند ذكر أنواع الخبر.

أول ما ذكر المصنف من أقسام الخبر غير المفرد: **الجارُّ والمجرور** كما في قول الله عز وجل ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الذاريات: ٢٢] وتختلف كلمة النحويين في إعراب الجار والمجرور هنا، فمنهم من يرى أنهما هما الخبر، و(رِزْق) مبتدأ مؤخر، ومنهم من يرى أن الخبر متعلّق الجار والمجرور، فيقدرونه بنحو موجود في السماء أو كائن أو مستقر أو نحو ذلك، ومنهم من يجعل الجار والمجرور ومتعلقة هما معًا الخبر.

ولعلّ الأسهل أن يكون الخبر هو الجار والمجرور، والأصحّ أن يكون الخبر الجار والمجرور ومتعلقهما.

الظرف هو الثاني مما ذكره المصنف من أنواع الخبر غير المفرد، ويقال فيه ما قيل في الخبر إذا كان جارًّا ومجرورًا.

والنحويون يقولون إن أحكام متعلّق الظرف والجار والمجرور واحدة، فيحصل الخلاف السابق إذا وقع الظرف خبرًا.

ويمنع النحويون وقوع ظرف الزمان خبرًا عن الذات، ويجيزون وقوعه خبرًا عن المعاني فيجيزون نحو: الصوم يومَ الجمعة، والسفر يوم السبت، ويمنعون نحو: زيد يوم الجمعة.

وإذا ورد الإخبار بأسماء الزمان عن الذوات نحو قولهم الليلةَ الهلالُ، وقول امرئ القيس لمّا بلغه مقتلُ أبيه فقال: ضيّعنى أبي صغيرًا وحمّلنى دمه كبيرًا، اليومَ خمرٌ وغدًا أمرٌ، لا صحو اليوم ولا سكر غدًا؛ فإن النحويين يقدرون مبتدأ محذوفًا، يكون هذا المبتدأ من أسماء المعاني، حتى يصح الإخبار باسم الزمان عنه، فيقولون في تأويل: الليلة الهلال: التقدير: الليلة طلوع الهلال.

فكلمة طلوع المقدرة معنى من المعاني بخلاف كلمة "الهلال" فإنها اسم ذات، وكذا يقال في كلام امرئ القيس: اليوم خمرٌ يقدر: اليوم شربُ خمرٍ، فيقدرون مبتدأ محذوفًا ويضيفونه إلى المبتدأ المذكور ليصح الإخبار باسم الزمان عنه.

أما النوع الثالث الذي ذكره المصنف من أنواع الخبر غير المفرد فهو قوله: **(والفعل مع فاعله)**، فالمقصود به الجملة الفعلية، وقد سبق ذكر ما يشترط في الجملة الواقعة خبرًا.

مثال المصنف لهذا النوع هو قوله: (زيد قام أبوه) فزيد: مبتدأ وقام فعل ماضٍ مبنيٌّ على الفتح، وأبو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لكونه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محلّ جرّ مضاف إليه، وجملة (قام أبوه) خبر المبتدأ (زيد).

والنوع الرابع الذي ذكره المصنف هو قوله: **(والمبتدأ مع خبره)**، ويعني

به الجملة الاسمية، وما يشترط في الجملة الاسمية الواقعة خبرًا وهو ما ذكر في الجملة الفعلة الواقعة خبرًا، من وجود رابط يربطها بالمبتدأ إلا إذا كانت الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى كما مرّ.

مثل المصنف للجملة الاسمية الواقعة خبرًا بقوله: (زيد جاريتُه ذاهبة)، فزيد: مبتدأ، وجاريةُ: مبتدأ ثانٍ وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محلّ جرّ بالإضافة، وذاهبة خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره جملة اسمية واقعة في محلّ رفع خبر المبتدأ الأول "زيدٌ".

وكما رأيت فإن في جملة "زيد قام أبوه" ضميرًا رابطًا للجملة الفعلية الواقعة خبرًا بالمبتدأ، وهو الهاء، كما أن الهاء في جملة زيدٌ جاريتُهُ ذاهبة هي التي ربطت الجملة الاسمية الواقعة خبرًا بالمبتدأ.

لم يتحدث المصنف في هذا الباب باب المبتدأ والخبر عن عدد من الأمور، منها مسوّغات الابتداء بالنكرة، ومنها تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبًا أو جوازًا، منها حذف المبتدأ أو الخبر جوازًا ووجوبًا، ومنها كون الخبر واحدًا أو متعددًا.

فهذه قضايا كانت تستحق الذكر ولو على سبيل الإيجاز، ولكن المؤلف اعتمد في كتابه هذا الإيجاز غاية الإيجاز، والاقتصار على أبرز القضايا التي لا يجوز أن يتركها كل متحدث في هذا العلم.

ولعلنا نتحدث عن بعض هذه الأمور فيما يلي:

فمنها: **الابتداء بالنكرة،** الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأنه محكوم عليه، وقد قالوا إنّ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ولا يقع المبتدأ نكرة إلا إذا أفاد الابتداء بها، وذلك إذا وجد مسوّغ للابتداء بها، والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة قال عنها ابن مالك في ألفيته:

ولا يـــجـــوز الابـــتـــدا بـــالـــنـــكـــرة
مـــا لـــم تُـــفِـــدْ كـــعـــنـــدَ زيـــدٍ نَـــمِـــرة
وهـــل فـــتـــىً فـــيـــكـــمْ فـــمـــا خِـــلٌّ لـــنـــا
ورجـــلٌ مِـــنَ الـــكـــرامِ عـــنـــدَنَـــا
ورَغـــبـــةٌ فـــي الـــخـــيـــرِ خـــيـــرٌ وعَـــمَـــل
بـــرٍّ يَـــزيـــنُ ولْـــيُـــقـــسْ مـــا لـــم يُـــقَـــلْ

فابن مالك في كلامه هنا ذكر أمثلة ورد فيها المبتدأ نكرة، وكل مثال بمسوّغ، **فالمثال الأول** قوله: عند زيد نمرة، فنمرة: مبتدأ مؤخر وهو نكرة، ومسوّغ الابتداء بها هو كون الخبر ظرفًا متقدمًا على المبتدأ.

والمثال الثاني هو قوله: هل فتىً فيكم، فإن كلمة "فتى" نكرة وقد وقعت مبتدأ، والذي سوّغ الابتداء بها تقدم الاستفهام، وهو قوله: "هل" عليها.

المثال الثالث هو قوله: فما خِلٌّ لنا، فإن كلمة "خلّ" نكرة، وقد وقعت مبتدأ، والذي جَوَّزَ الابتداء بها، تقدم النفي بكلمة "ما" عليها.

والمثال الرابع هو قوله: ورجلٌ من الكرام عندنا، فإن كلمة "رجل" نكرة، وقد وقعت مبتدأ ولكنها وصفت بقوله: من الكرام، فجوّز ذلك الابتداء بها.

أما المثال الخامس فهو قوله: ورغبةٌ في الخير خيرٌ، فإن كلمة "رغبة" نكرة، وقد وقعت هنا مبتدأ، والذي جوّز الابتداء بها أنها عاملة في الجار والمجرور وهو قوله "في الخير" لأنها مصدر، والمصادر تعمل عمل الأفعال.

المثال الأخير هو قوله: وعملُ برّ يزين، فإن كلمة "عمل" نكرة، وقد

ابتدأ بها لكنها قريبة من المعرفة، لأنها أضيفت إلى قوله: برّ، فجاز الابتداء بها لذلك.

وقد ذكر بعض النحويين أنه قد يبتدأ بالنكرة بدون مسوّغ وذكروا من أمثلة ذلك "ما" التعجبية نحو" ما أعظم فضل الله، وما أوسع حلمه.

فكلمة "ما" في هذا المثال نكرة، وقد ابتُدِئ بها بدون مسوّغ.

قال المصنف رحمه الله: (باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر إمّا أفعال، وإما حروف، والأفعال إما كان وأخواتها، أو ظنّ وأخواتها، والحروف إما إنّ وأخواتها، وإما لا النافية للجنس، وإما الحروف النافية المشبهة بليس، وهي لا وما ولات وإنْ.

وقد اكتفى المصنف ببعض هذه العوامل فلم يتحدث عن كاد وأخواتها، ولاعن الحروف النافية المشبهة بليس، وتحدث عن "لا" النافية للجنس منفصلةً بعد عشرة أبواب.

ولعلّ قصد المصنف من ذلك الإيجاز.

لكن هذه الأبواب المتروكة يحسن بكل من يريد تعلّم النحو أن يطلع على ما قاله النحويون فيها

قال المصنف - رحمه الله -: (وهي ثلاثة أشياء كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظننت وأخواتها).

الضمير في قوله: وهي ثلاثة أشياء يعود إلى العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وكما سبق أن ذكرت فقد اكتفى المصنف بالحديث في هذه الأبواب وترك بابين، وأجّل الحديث في باب لا النافية للجنس.

قال ابن آجرّوم - رحمه الله -: (فأمّا كان وأخواتها فإنها ترفع الاسم وتنصب الخبر).

المقصود بقوله الاسم: المبتدأ، لأنه بعد دخول هذه الأفعال الناسخة يسمى اسمًا لها، والخبر يسمى خبرها وهذا هو عمل كان وأخواتها فإنها ترفع المبتدأ، ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

قال ابن آجرّوم - رحمه الله - مُعَدِّداً هذه الأفعال: **(وهي كان وأمسى، وأصبح وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتىء، وما برح، وما دام).**

هذه هي كان وأخوتها، وقد عدّها المصنف جميعها، والنحويون يقسمونها ثلاثة أقسام؛ قسم يعمل هذا العمل بدون شرط وهو كان وما بعدها إلى ليس.

والقسم الثاني يعمل بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء عليه، وهو زال وانفك وفتئ وبرح.

والقسم الثالث هو ما يعمل هذا العمل بشرط تقدم "ما" المصدرية الظرفية عليه، وهو دام.

وقد اكتفى ابن آجرّوم بعدّها مستوفية للشروط.

بعد أن تبيّن عمل هذه الأفعال يحسن أن نذكر معانيها، ونبدأ بـ " كان" لأنها أم الباب.

كان - كما ذكر الرضيّ- إذا كانت ناقصه لها معنيان: أحدهما ثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص إما ماضيًا أوحالاً أو استقبالاً.

والمعنى الثاني لكان الناقصة (وهو قليل) أن تأتي بمعنى صار نحو: كان

البيض فراخاً، أي: صار البيض فراخاً.

فإذا كانت بلفظ الماضي دلّ على ثبوت خبرها في الزمن الماضي، وإذا كانت بلفظ المضارع دلّ على ثبوته في الزمن الحالي أو المستقبل، وإن كان بلفظ الأمر دلّ على المستقبل.

وقد نبّه بعض النحويين إلى إشكال في استعمال كان بلفظ الماضي في نحو قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النِّسَاء: ١٣٤] وأشاروا إلى أن دلالة الزمن في مثل هذا تدلّ على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي، وهذا الاستمرار مفهوم من القرينة وهي وجوب كون الله عز وجل سميعًا بصيرًا، في كل وقت.

والأفعال الناسخة: أصبح وأمسى وأضحى لها استعمالان الأول أن أصبح بمعنى كان في الصباح، وأمسى كان في المساء وأضحى كان في الضحى فتقترن دلالتُها بما يدل عليه لفظها من الوقت، أعني الصباح والمساء والضحى.

والاستعمال الثاني: أن تكون بمعنى صار بغض النظر عمّا تدل عليه ألفاظها من الزمان.

وفي كلا الاستعمالين ينظر إلى صيغة الفعل، فإن كان ماضيًا دلّت على الزمن الماضي، وإن كان مضارعًا دلّت على الحال أو الاستقبال (ما لم تسبق بلم) وإن كانت أمرًا دلت على المستقبل.

والفعل "ظلّ" يدلّ على استمرار العمل في النهار.

والفعل "بات" يدلّ على استمرار العمل في المساء كما أشار إليه النحويون، وقد ذكر بعضهم حديث الرسول ﷺ الذي يأمر فيه بغسل اليدين بعد النوم، أعنى قوله: «**فإنه لا يدري أين باتت يده**»[1]، فقالوا: إن النوم

(١) رواه البخاري برقم (١٦٢)، ومسلم برقم (٢٧٨)، واللفظ له.

قد يكون في النهار.

وعلى هذا فإن بات لا تختص بالليل، بل قد يطلق على النهار استدلالاً بهذا الحديث؟

بعضهم يرى ذلك، ولكن يمكن تخريج هذا النصّ على وجه آخر وهو أنه ذكر لفظ بات بناء على أن الغالب في النوم أن يكون في الليل.

أما الفعل "صار" فيدلّ على التحوّل والتغير، فإذا قيل- مثلاً-: صار العنب زبيبًا فالمعنى تحوّل العنب من كونه عنبًا إلى حالة أخرى، وهو كونه زبيبًا.

وأما "ليس" فقد اختلف فيه أهو فعل أم حرف، فمن قال إنه فعل استدلّ بدخول تاء التأنيث عليه في نحو قوله جلّ من قائل ﴿وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيۡسَتِ ٱلۡيَهُودُ عَلَىٰ شَيۡءٖ﴾ [البَقَرَة: ١١٣] وذلك أنها مختصة بالدخول على الأفعال.

ومن رأى أنه حرف استدلّ بكونه جامدًا أي لا يأتي منه مضارع ولا أمرٌ ولا غيرهما، وبدلالته على النفي الذي هو معنى من معاني الحروف.

والأرجح هو القول بأنه فعل ناسخ لقوة دليل القائلين به.

والأفعال الأربعة التي يشترط فيها تقدم النفي أو النهي أو الدعاء - أعني زال وانفكّ وفتىء وبرح - هذه الأفعال الأربعة معناها النفي، ودخول النفي عليها لازمٌ ويلحق به النهي والدعاء، وحينئذ يصير معناها الاستمرار وذلك لأن نفي النفي إثبات، كما يقرر ذلك الأصوليون.

آخر هذه الأفعال: مادام، وهي مركبة من "ما" المصدرية الظرفية، ودام التي بمعنى استمرّ.

فإذا قلت: أنْصِتْ مادام العالم موجودًا فإن المعنى: أنصِت مدة دوام وجود العالم.

قال المصنف بعد ذكر هذه الأفعال: (وما تصرف منها نحو: كان ويكون، وكن، وأصبح ويصبحُ وأَصْبِحْ، تقول: كان زيدٌ قائمًا، وليس عمرو شاخصًا، وما أشبه ذلك).

المؤلف هنا يشير إلى أن هذا العمل لهذه الأفعال، أعني رفع المبتدأ ونصب الخبر لهذه الأفعال ولما تصرّف منها، يعني سواء أكانت بلفظ الماضي أم بالمضارع أم بالأمر أم بالمصدر أم اسم الفاعل أم اسم المفعول، فإنها تعمل هذا العمل.

لكن بعض هذه الأفعال جامدٌ لا يتصرف كما ذكرت في (ليس)، فعلى هذا فالحكم المذكور خاصّ بالمتصرف منها.

ومن شواهد "كان" قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِي ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البَقَرَة: ١٩٦]

فالفعل المضارع (يكن) مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسمها "أهل" مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جرّ بالإضافة، والخبر قوله: (حاضري) وهو منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه جمع مذكر سالمًا، وهو مضاف والمسجد مضاف إليه، ومن أجل الإضافة سقطت النون من "حاضري" لأنّ أصلها "حاضرين"

ومن شواهد "أمسى" قول الشاعر:

فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ
فإني وقيّارٌ بها لغريب

فأمسى: فعل ماضٍ ناقص، والجار والمجرور "بالمدينة" خبر مقدم، والاسم قوله: رحلُه، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ومما ينبه إليه هنا تقدم خبر "أمسى" على اسمها وهو جائز.

ومن شواهد "أصبح" قول الله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القَصَص: ١٠] فأصبح فعل ماض ناقص، واسمه كلمة فؤاد، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والخبر قوله: فارغًا، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومما يمكن أن يمثّل به للفاعل (أضحى) قول الشاعر:

أضحى التنائي بديلاً عن تدانينا
وناب عن طيب لقيانا تجافينا

فالفعل (أضحى) فعلٌ ماض ناقص، و(التنائي) اسمه مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، لكونه اسمًا منقوصًا، والخبر قوله: بديلاً، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

ومن شواهد "بات" قول الشاعر:

بات يُعشّيها بعضبٍ باتر
يقصد في أسوقها وجائر

فبات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره "هو" والخبر قوله: يعشيها، وهو جملة مكونة من الفعل المضارع (يعشّي)، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والمفعول به وهو الضمير المتصل "ها".

ومن شواهد (صار) قول الرسول ﷺ عن أهل النار- أعاذنا الله وإياكم من مصيرهم- قال: «**فيميتهم إماتة حتى إذا صاروا فحمًا أذن في**

الشفاعة...» إلى آخر الحديث[١]، فقوله: (صار) فعل ماض ناقص، واسمه واو الجماعة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع، والخبر قوله: (فحمًا)، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ومن شواهد (ليس) قول الله سبحانه- ﴿لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝٦﴾ [الغَاشِيَة: ٦] فليس: فعلٌ ماضٍ والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (ليس) مقدم في محلّ نصب، و(طعام) اسمها مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ومن شواهد (زال) قول الشاعر:

ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البِلَى
ولا زال مُنْهَلّا بجرعائك القَطْرُ

فقوله (لازال) فعل ماضٍ مسبوق بلا الدعائية، ومنهلاً خبرها مقدم منصوب، واسمها قوله القطرُ وهو مرفوع.

ومن شواهد (انفك) قول الشاعر:

ليس ينفكُّ ذا غنىً واعتزاز
كلُّ ذي عفّةٍ مُقِلٌّ قنوع

فقد جاء الفعل هنا بلفظ المضارع (ينفك)، وهو مسبوق بنفي وهو قوله: ليس، وقوله: "ذا" اسم من الاسماء الستة خبر (ينفك) مقدم، منصوب وعلامة نصبه الألف، واسمها قوله: كلٌّ، وهو مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

---

(١) رواه مسلم برقم (٣٠٦) وابن ماجه برقم (٤٣٠٩)، وابن حبان برقم (١٨٤)، ولفظهم: «حتى إذا كانوا فحماً» ورواه أحمد برقم (١١٠١٩)، وابن خزيمة في التوحيد برقم (٤١٩)، بلفظ: «حتى إذا صاروا فحمًا» وقال محققوا المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

أما (فتيء) فقد وردت في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يُوسُف: ٨٥] فالفعل (تفتؤ) جاء بلفظ المضارع، وهو مسبوق بنفي مقدر، لأن التقدير- والله أعلم- لا تفتؤُ، واسمه ضمير مستتر تقديره أنت، وخبره الجملة المكونة من الفعل والفاعل والمفعول به وهي قوله: ﴿تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ وهي في محلّ نصب.

أما (برح) فمن شواهدها قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١].

الشاهد قوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، فالفعل (نبرح) جاء بلفظ المضارع، وهو مسبُوق بنفي وهو قوله: (لن)، واسمه ضمير مستتر تقديره: نحن، وخبره قوله: (عاكفين)، وهو منصوب، وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم.

أما الفعل الأخير مما ذكره المصنف فهو "دام" ويشترط أن تكون مسبوقة بما المصدرية الظرفية ومن شواهده قول الله سبحانه: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مَريَم: ٣١] فالفعل دام مسبوق بما المصدرية الظرفية واسمه ضمير المتكلم التاء، وهو مبني على الضم في محل رفع، وخبره قوله: حيًّا، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والتقدير والله أعلم: وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حيًّا.

والمصنف رَحِمَهُ اللهُ لم يتحدث عن حكم تقديم أخبارها عليها، ولا عن توسطه بينها وبين أسمائها، ولا عن استعمالها تامةً وناقصة، ولا عما تختصّ به كان من مجيئها زائدة ومن كونها قد تحذف وحدها أو مع اسمها أو مع خبرها أو مع اسمها وخبرها، وعن جواز حذف نونها، وله عذره إذ كان يتوخىّ الإيجاز، والاقتصار على أبرز ما يحتاج إليه، ولعلي أن أُبين بعض هذه القضايا.

أما تقدم أخبارها عليها فهو جائز فيما عدا "دام" باتفاق، و«ليس» عند البصريين.

فيجوز أن تقول مثلاً: يتيمًا أصبح عبدُ الله، فيتيمًا: خبر أصبح مقدم على الفعل، وعبدالله اسمه مؤخّر عنه.

أما «دام» فلا يجوز أن تقول: حيًّا مادام عبدُ الله، باتفاق النحويين، ويمنع البصريون أن تقول: نائمًا ليس زيد.

أما توسط أخبارها بينها وبين أسمائها فجائز، وشواهده كثيرة وقد مرّ ذكر بعضها.

ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ۝﴾ [الغَاشِيَة: ٦] فقد توسط الخبر وهو "لهم" بين (ليس) واسمها وهو (طعام).

ويجوز أن تقول مثلاً: ما برح نائمًا عبدالله، فتُوسِّط الخبر وهو (نائمًا) بين (ما برح)، واسمها، وهو (عبدالله).

والنحويون يرون أن (فتىء وزال وليس) لا ترد إلا ناقصة، أما بقية الأفعال الأخرى فترد ناقصة وتامة، وشواهد الناقصة قد مرت، وأشهر ما قيل في المراد بكونها تامة هو: أنها تكتفي بمرفوعها، ولا تحتاج إلى خبر، ولعل هذا هو الأصح.

ومن التامة قول الله تعالى ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٨٠].

فكان في الآية فعلٌ ماض، و(ذو) اسم من الأسماء الستة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو، ولا خبر لها.

قال المصنف رحمه الله: (وأما إنّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر).

عمل إنّ وأخواتها عكس عمل كان وأخواتها، فهي تدخل على المبتدأ

والخبر، فتنصب المبتدأ ويسمّى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

قال ابن آجروم رَحِمَهُ اللهُ: **(وهي: إنّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وليت ولعلّ، تقول: إن زيدًا قائم، وليت عمرًا شاخصٌ، وما أشبه ذلك).**

ذكر المصنف هذه الحروف إن وأخواتها، وجعلها ستة، ويذكر بعض النحويين معها "لا" النافية للجنس و«عسى» الحرفية، واكتفاءُ المصنف بهذه الستة - في رأيي- خير من ذكر غيره للحرفين الآخرين معها، أعني «لا» النافية للجنس و«عسى» الحرفية.

ولعل السبب في عدم ذكرهما هو لما يقصده المؤلف من الإيجاز، أو لأن «لا» النافية للجنس لإعمالها شروط معينة غير ما تحتاج إليه الحروف الستة هذه، وكذا للاختلاف في «عسى» هل تعمل هذا العمل أو تعدُّ من أفعال المقاربة، فتعمل عمل كان وأخواتها.

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **(ومعنى إنّ وأنّ التوكيد).**

أما إنّ فلا خلاف في كونها دالةً على التوكيد، وأما أنّ فقال المرادي: نصّ النحويون على أنها تفيد التوكيد كإنّ المكسورة، واستشكل بعضهم، قال: لأنك لو صرّحت بالمصدر المنسبك منها لم يفدْ توكيدًا، قال: وليس هذا الإشكال بشيء.

يعني بالإشكال الذي ذكره أنك إذا قلت - مثلاً- أعجبني أنك حاضرٌ، فالتقدير: أعجبني حضورك، فلا دلالة على التوكيد في هذا التقدير.

ومن شواهد "إنّ" قول الرسول ﷺ فيما رواه الشيخان: **«إنّ أبغض الرجال إلى الله الألدُّ الخَصِمُ»**(١).

(١) رواه البخاري برقم (٢٤٥٧)، ومسلم برقم (٢٦٦٨).

فإنّ حرف توكيد ونصب، و(أبغضَ) اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف والرجال مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة، وقوله: (الألدُّ) خبر "إنّ" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

ومن شواهد "أنّ" قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا ﴿٨٣﴾﴾ [مَريَم: ٨٣] فإنّ حرف توكيد ونصب، و«نا» ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب اسم أنّ، و(أرسلنا الشياطين) جملة فعلية في محل رفع خبر أنّ، وأنّ وما دخلت عليه تؤوّل بمصدر تقديره- والله أعلم- إرسالنا الشياطين.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولكنّ للاستدراك).**

قال الله تعالى- ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا وَلَـٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [يُونس: ٤٤].

الشاهد فيه: نَفْيُ الله عزّ وجل الظُّلْمَ عن نفسه ثم استدرك سبحانه وأثبت ظلم الناس لأنفسهم.

(لكن) حرف دالٌّ على الاستدراك، و(الناس) اسمه منصوب، علامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وجملة (أنفسهم يظلمون) جملة فعلية تقدم فيها المفعولُ به أنفس و(يظلمون) فعل من الأفعال الخمسة، مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو ضمير متصل مبنيٌّ على السكون في محل رفع فاعل.

وأنبّه هنا إلى ما يذكره بعض النحويين من الخلاف في "لكنّ" أهي مركّبة من حرفين أم غير مركّبة، فإن بعضهم يرى أن أصلها: لا كأنّ، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا.

ولا يترتب عليه شيء فمعناها لا يتغير سواء أكانت مركبةٌ أم لا.

قال المصنف رحمه الله: (وكأنّ للتشبيه).

«كأنّ» حرف دالّ على التشبيه بلا خلاف، ولكنّ الخلاف في دلالته على غيره، فيرى بعضهم أنها تدلّ على التحقيق، ويرى بعضهم أنها تدلّ على الشكّ، ويرى آخرون أنها تدلّ على التقريب.

وعلى كلّ هذه الأقوال فإنها تعملُ العملَ نفسَه حتى لو اختلف معناها على هذه الأقوال الأربعة.

وأيضا هناك خلاف أهي مركبة من كاف التشبيه وأنّ أم غير مركّبة، وقد ذكر ابن هشام أنه لا خلاف في أنها مركّبة، والصحيح أن فيه خلافًا، حتى إنّ المالقي في رصف المباني نسب إلى الأكثرين أنها غير مركبة.

من شواهد (كأنّ) قول الله عزّ وجلّ- ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢] فكأن حرف تشبيه ونصب ولفظ الجلالة "الله" اسمها منصوب، وجملة (يبسط الرزق) في محل رفع خبر كأنّ.

قال المصنف رحمه الله: (وليت للتمني، ولعلّ للترجّي والتوقع).

الفرق بين التمني والترجي أن التمني طلب أمر مستحيل الوقوع أو بعيدُه، أما الترجي فهو طلب أمرٍ متوقع الحصول. قال المرادي: ولا تكون "ليت" في الواجب، فلا يقال: ليت غدًا يجيء.

من شواهد "ليت" قول الرسول ﷺ فيما روى الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ سَهِرَ، فلما قدم المدينة قال: ليت رجلاً من أصحابي صالحًا يحرسني الليلة، إذ سمعْنا صوتَ سلاح فقال: من هذا؟ فقال: أنا سعد بن أبي وقاص جئت لأحرسك، ونام النبي ﷺ[١].

---

(١) رواه البخاري برقم (٢٨٨٥)، ومسلم برقم (٢٤١٠).

والشاهد فيه قوله: «**ليت رجلاً صالحاً يحرسني**»، فليت حرف تمنٍّ من أخوات إن، ورجلاً اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وجملة (يحرسني) مكونة من فعل مضارع ونون الوقاية والياء مفعول به (ضمير مبني على السكون في محل نصب) والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، والجملة في محل رفع خبر.

ومن شواهد (لعلّ) قول الله جلّ وعلا- ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ وَٱلْمِيزَانَ ۗ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴿١٧﴾﴾ [الشورى: ١٧] - فلعلّ حرف ترجٍّ و(الساعة) اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و(قريبٌ) خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة.

ولا بأس أن نذكر هنا بعض المعاني التي ذكرها المرادي للعلّ:

قال المرادي: ولعلّ لها ثمانية معان:

الأوّل الترجّي . . .نحو لعلّ لها الله يرحمنا.

ففي هذا المثال رجاء في رحمة الله.

والمعنى الثاني لها: الإشفاق كقولك: لعلّ العدوّ قادم.

والثالث: التعليل، نحو قوله تعالى- ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٠]، فكأنّ المراد والله أعلم لتهتدوا.

والرابع الاستفهام، وذكروا منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾﴾ [عبس: ٣].

فكأنّ المراد - والله أعلم - وما يدريكَ هل يزكّى.

والخامس الشك: . . . . نحو أن تقول وأنت شاكٌّ في مجيء شخص ما: لعله يجيء.

وبعد أن انتهى المرادي من ذكر هذه المعاني الخمسة قال: وما سوى ما ذكرته من أحكام لعلّ لا حاجة إليه هنا.

قال المصنف رحمه الله: [وأما ظننت وأخواتها فإنها تنصب المبتدأ والخبر على أنَّهما مفعولان لها].

لا يزال المصنف رحمه الله يذكر العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، ويذكر عملها فيهما، فقد انتهى من كان وأخواتها التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ومن إنّ وأخواتها التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر، والآن في هذا الباب بيّن أن هذه الأفعال (ظنّ وأخواتها) تنصب المبتدأ والخبر جميعًا ويصير المبتدأ مفعولاً به أول، والخبر مفعولاً به ثانيا.

قال المصنف رحمه الله: [وهي ظننت وحَسِبت وخِلْتُ، وزعمتُ، ورأيتُ، وعلمتُ، ووجَدْتُ، واتخذتُ، وجعلت وسمعت، تقول: ظننت زيدًا قائمًا، ورأيت عمرًا شاخصًا وما أشبه ذلك].

عدّد المصنف هذه الأفعال التي تنصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان لها.

وأكثر النحويين يقسّم أفعال هذا الباب قسمين: القسم الأول: أفعال القلوب، وهي التي لها علاقة بالعقل والقلب والفكر نحو ظنّ وحسب وخال... إلى آخره، والقسم الثاني: أفعال التصيير، وهي الدالة على التحويل والتغيير، ، نحو جَعَلَ وردّ واتخذ.

ولم يذكر المصنف من القسم الثاني إلّا فعلين أحدهما مشترك بين القسمين، وهو جعل، والثاني من القسم الثاني: وهو اتخذ.

أول الأفعال التي ذكرها المصنف هو ظنّ، ومن شواهدها ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧] فنظن فعل مضارع، والفاعل

ضمير مستتر تقديره نحن، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أوّل و(كاذبين) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه جمع مذكر سالماً.

ومما يشار إليه هنا أن ظنّ الغالب في معناها أن تدلّ على الرجحان، وقد تدلّ على اليقين، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴿٤٥﴾ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴿٤٦﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٥-٤٦].

لعلّ المراد- والله أعلم- الذين يتيقنون أنهم ملاقو ربهم، لأنهم وُصِفُوا بقوله قبل: إلا على الخاشعين.

وأنّ وما دخلت عليه في قوله تعالى- ﴿أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٤٦]- سدّت مسدّ المفعولين.

ومن شواهد حسب قوله جلّ من قائل- ﴿۞ وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَٰنٌ مُّخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنثُورًا ﴿١٩﴾﴾ [الإنسان: ١٩].

فحسب فعل ماض، والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ رفع فاعل، والضمير هم مفعول به أول مبني في محل نصب ولؤلؤًا مفعول به ثان منصوب.

وأشير هنا إلى أن حسب أيضا الغالب فيها أن تدلّ على الرجحان، وقد تدل على اليقين، ومن ذلك قول الشاعر:

حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلاً

الشاهد قوله: (حسبت التقى والجود خير تجارة)، فحسب هنا دالّة على اليقين لأن المقصود بقوله: (ثاقلاً) في آخر البيت: ميتًا، فالإنسان إذا مات

تأكّد له أن التقى والجود خير تجارة لما يراه من عظيم الجزاء.

والفعل (حسب) فعلٌ ماض والتاء ضمير متصل مبني على الضمّ في محل رفع فاعل، و(التقى) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف، والمفعول به الثاني قوله: (خير) وهو مضاف وتجارة مضاف إليه.

الفعل الثالث الذي ذكره المصنف هو خال، ولم يرد هذا الفعل في القرآن الكريم، ومن شواهده قول الشاعر:

إِخالُك إنْ لم تغضضِ الطّرف ذا هوى
يسومك مالا يستطاع من الوجد

فقوله: (إخال) فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به أول، والمفعول الثاني قوله: (ذا) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(هوى) مضاف إليه.

وكما ذكرتُ في الفعلين السابقين (ظنّ وحسب) من دلالتهما على الرجحان غالبًا فهذا الفعل كذلك، وقد يدلّ على اليقين، ومن ذلك قول الشاعر:

دعاني الغواني خالهن وخلتني
لي اسم فلا أدعى به وهو أوّل

فقوله: (خلتني لي اسم) الفعل فيه دالٌّ على اليقين، لأنه متيقن أن له اسمًا.

والفعل (خال)، والتاء فاعل، والياء مفعول به أول، وجملة (لي اسم) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر في محل نصب مفعول به ثان لخال.

الفعل الرابع الذي ذكره المصنف "زعم" ومن شواهدها قوله سبحانه: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓاْ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٦﴾ [الجُمُعَة: ٦]

فالفعل (زعم)، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل، وأن واسمها وخبرها سدَّت مسدّ المفعولين.

وأكثر ما يجي الفعل زعم مكتفيًا بنصب أنْ أو أنّ - وما دخلتا عليه، وهل هو بعد ذلك مصدر فيصير مفردًا أغنى عن المفعولين أو هو مصدر مبتدأ خبره مقدّر، والمبتدأ والخبر مفعولان للفعل زعم، قولان للنحويين، والفعل زعم يدلّ على الرجحان في الخبر، ولا يدلّ على اليقين.

الفعل الخامس الذي ذكر المصنف (رَأى)، ومعلوم أن رأى قد تكون بصرية، وقد تكون علميّة، وقد تكون من الرؤيا في المنام.

أما رأى البصرية فلا تدخل في هذا الباب لأنها تنصب مفعولاً به واحدًا فقط، ومنه قول الله تعالى- ﴿وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ۝٥٣﴾ [الكهف: ٥٣].

فالفعل رأى هنا بمعنى أبصر، والمجرمون فاعل، والنار مفعول به.

وأما رأى العلمية فإنها تدل في الغالب على اليقين في الخبر وقد ترد دالة على الرجحان، وهي تنصب مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر، ومن ذلك قول الله عز وجل ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعَارج: ٦-٧].

فالفعل يرون من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، والمفعول الأول الضمير "الهاء" و«بعيدًا» مفعول به ثان، وقوله تعالى: (نرى) فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن، والهاء مفعول به أول، و«قريبًا» مفعول به ثان.

وأشير إلى أن الفعل الأول وهو (يرونه بعيدًا) يدل على ترجحّ بُعد حصوله عند هم، أما الفعل الثاني، وهو "نراه قريبًا" فهو دالّ على اليقين في الخبر- والله أعلم.

وألحق النحويون رأى الحلمية أعنى التي تدل على الرؤيا في المنام برأى العلمية في كونها تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ومما استدلّ به ابن هشام لذلك قول الشاعر:

أبو حنش يؤرّقني وطلق
وعمّار وآونةً أثالا

أراهم رفقتي حتى إذا ما
تجافي الليل وأنخزل انخزالا

إذا أنا كالذي يجرى لورد
إلى آل فلم يدرك بلالا

والشاهد قوله: (أراهم رفقتي)، فإن الرؤية هنا رؤيةٌ مَنَامِيَّة وقد نصب الفعل مفعولين الأول: هم، والثاني: رفقتي.

والفعل "علم" من حيث الدلالة المعنوية كالفعل "رأى" أي أن الغالب فيه أن يدلّ على اليقين، وقد يدل على الرجحان في الخبر، وممّا دلّ فيه على اليقين قوله جلّ شأنه- ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَىٰكُمْ ﴿١٩﴾﴾ [محمّد: ١٩].

فالفعل "اعلم" فعل أمر مبني على السكون، وهو دالّ على اليقين وأَنَّ وما دخلت عليه سدّت مسدّ المفعولين.

أما دلالته على الرجحان فنحو قول الله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ۖ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ

﴿إِلَى ٱلْكُفَّارِ﴾ [المُمتَحنَة: ١٠].

الشاهد قوله: (فإن علمتموهن مؤمنات)، فعلم: فعل ماض، والتاء فاعل، و(هنّ) مفعول به أول، وهو ضمير مبني في محل نصب، و(مؤمنات) مفعول به ثان منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لكونه جمع مؤنث سالمًا.

والفعل هنا دال، على الرجحان، لأن المعنىٰ - والله أعلم-: فإن ترجح لديكم إيمانُهن.

أما الفعل "وجد" فله معانٍ متعدّدة، منها أن يكون بمعنى حزن أو حقد، وهو حينئذٍ لازم فلا ينصب مفعولاً به، تقول وجدت على فلان بمعنى حزنت أو حقدت عليه.

وإن كان بمعنى حصل على الشيء بعد فقدانه نصب مفعولاً به واحدًا، كقولك: وجدت الضالة، أو وجدت القلم.

ومنه قول الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴿١٢١﴾﴾ [النِّسَاء: ١٢١].

فالفعل يجدون فعل مضارع من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون والواو فاعل، ومحيصًا مفعول به منصوب، ولم ينصب الفعل هنا إلا مفعولاً به واحدًا.

أمّا الفعل "وجد" الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر فلا بدّ أن يكون قلبيًّا، ومنه قوله جلّ شأنه: ﴿...وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا...﴾ [المزّمل: ٢٠].

فالفعل (تجدوه) فعل مضارع مجزوم لكونه جوابًا للشرط، وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، والمفعول الأوّل هو الهاء في تجدوه، وخيرًا مفعول به ثان.

والفعل وجد يدلّ على اليقين في الخبر.

والفعل الثامن الذي ذكره المصنف هو "اتخذ" وهو من القسم الثاني من أفعال هذا الباب، أعني أفعال التصيير، ومن شواهده قول الله سبحانه: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النِّساء: ١٢٥].

فالفعل (اتخذ) فعل ماض، و(الله) لفظ الجلالة فاعل، والمفعول الأول (إبراهيم)، والثاني (خليلا)، وهما منصوبان.

وأشير هنا إلى أنه قد يُنْطَق هذا الفعل بدون همزة في أوله، فيقال: تخذ، ومنه قول الشاعر:

تَـــخِـــذْتُ غُـــراز إثـــرهـــم دلـــيـــلاً
وفـــروا فـــي الـــحـــجـــاز لـــيـــعـــجـــزونـــي

وعملُ (اتَّخذ وتَخِذَ) واحد، وفي البيت السابق المفعول الأول قوله: (غُراز)، والثاني قوله: (دليلاً).

والفعل التاسع الذي ذكره المصنف جعل، وهو مشترك بين القسمين أعني أفعال القلوب وأفعال التصيير، ومن شواهده على أنه من أفعال القلوب قول الله ﷻ ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾ [الزّخرُف: ١٩].

وإذا كان "جعل" قلبيًا فإنه يدل على الرجحان في الخبر، وهو في الشاهد الذي ذكرته ناصب مفعولين الأول الملائكة، والثاني (إناثًا)، والمراد- والله أعلم- ترجح لديهم كونُ الملائكة إناثًا.

أما مجيئه من أفعال التصيير فمن شواهده قول الرسول ﷺ فيما رواه الشيخان: «**جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين وأنزل في الأرض جزءًا واحدًا، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس**

حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه»(١).

والفعل (جعل) فعلٌ ماض ولفظ الجلالة (الله) فاعل مرفوع و(الرحمة) المفعول الأول، والمفعول الثاني قوله (مائة).

والفعل العاشر الذي ذكره المصنف هو (سمع)، والحقيقة أني لمّا وجدت هذا الفعل تعجبت من ذكر ابن آجرّوم له مع أفعال هذا الباب، ولكني بعد البحث وجدت في شرح أحمد الرملي للآجرّومية قوله:

قد أغرب بذكرها (يعني سمع) في هذا الباب، وتبع في ذلك أبا علي الفارسي، فإنه قال: إذا أُدخِلتْ على ما يُسْمع تعدّت إلى واحد، نحو: سمعت كلام زيد، وإذا أدخلت على مالا يسمع تعدت إلى مفعولين، نحو: سمعت زيدًا يتكلم، ونوزع في ذلك، قال الرملي: والجمهور على أن جملة يتكلم ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول إن كان معرفة، وعلى الوصف إن كان نكرة، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد.

وعلى هذا فإذا كان مكان جملة (يتكلم) اسمٌ فإنه يكون منصوبًا، ولكن ليس نصبه على أنه مفعول به ثان، فإذا قلنا: سمعت زيدًا متكلما كان حالاً، لأنه مسبوق بمعرفة وهو زيد، وإذا قلنا سمعت رجلاً متكلمًا كان وصفا، لأن "رجلاً" نكرة.

وقد أهمل المصنف رحمه الله ذكر بقية أفعال التصيير فلم يذكر منها إلّا فعلين هما جعل واتخذ، فلا بأس أن نذكر ما تركه المصنف، ومنها: "ردّ" ومن شواهده قول الله جلّ ذكره ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩].

فالفعل (يردونكم) معناه - والله أعلم- يصيرونكم، والواو ضمير مبني

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٠٠٠)، ومسلم برقم (٢٧٥٢).

في محل رفع فاعل، والكاف هي المفعول الأول، و(كفارًا) هي المفعول الثاني.

ومن أفعال التصيير الفعل "ترك" ومن شواهده قول الله سبحانه: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

(ترك) فعل ماض، والفاعل الضمير (نا) وهو مبني في محل رفع والمفعول الأول (بعض) وجملة (يموج) في محل نصب مفعول به ثان.

ومن الأفعال أيضًا صيَّر، ومن شواهده قول الشاعر، وهو منسوب إلى رؤبة، وينسب إلى حميد الأرقط:

ومسّهم ما مسّ أصحاب الفيل
ترميهم حجارة من سجّيل
ولعبت طيرٌ بهم أبابيل
فصيروا مثل كعصف مأكول

الشاهد قوله: (فَصُيِّروا مثل كعصف مأكول) فالفعل مبني للمجهول، والمفعول الأول هو الواو التي تحوّلت إلى نائب عن الفاعل والمفعول الثاني كلمة (مثل).

ومن الأفعال "وهب" ومنه قولهم وهبني الله فداءك، فالفعل: وهب، والمفعول به الأول هو ياء المتكلم، ولفظ الجلالة فاعل والمفعول الثاني (فداء).

وواضح أن وهب هنا بمعنى صيَّر، لكن إذا كانت بمعنى أعطى فإنها تنصب أيضًا مفعولين، ولكن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فتقول: وهبته ريالاً.

وسنتحدّث إن شاء الله تعالى بإيجاز غير مخلّ عن الأبواب التي لم يذكرها صاحب الآجرّومية، وهي الحروف العاملة عمل ليس، وأفعال المقاربة.

وسيكون بداية الحديث في **الحروف لعاملة عمل ليس،** على ترتيب ابن مالك في ألفيته لهذه الأبواب.

"ليس" فعل ناسخ متضمن للنفي، والحروف التي نتحدث عنها نافية أيضًا، ولهذا ألحقت في العمل بليس، ولم يقل العاملة عمل (كان) مع أن العمل واحد، وذلك لمشابهتها لليس في الدلالة على النفي.

والحروف المقصودة هي: ما، ولا، ولات، وإنْ.

فأما "ما" فإنها حرف نفي، ولا يُعْمِلها في المبتدأ والخبر عمل ليس إلا الحجازيون، وعلى لغتهم جاء التنزيل الكريم في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يُوسُف: ٣١].

والشاهد فيه قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ فقد نُصب الخبر وهو "بشرًا" و"هذا" اسم اشارة، وهو اسم "ما" الحجازية، والذين لا يعملون "ما" يقولون ما هذا بشرٌ فيرفعون، ويجعلونها مبتدأ وخبرًا مرفوعين.

الذين لا يعملونها هم التميميون، ويُعَلّل لعدم إعمالها عندهم بأن الأصل أن لا تعمل الحروف إلا فيما تختص بالدخول عليه، يعنى إذا كانت تختص بالدخول على الأسماء فتعمل فيها، وإذا كانت تختص بالدخول على الأفعال فتعمل فيها، وإذا كانت تدخل على الأسماء والأفعال فلا تعمل شيئًا.

ومعلوم أن "ما النافية" تدخل على الأسماء والأفعال فكان حقُّها أن لا تعمل شيئًا، ومما وردت فيه داخلةً على الأفعال قوله سبحانه﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ

رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدَّثر: ٣١].

والذين أعملوها إنما حملوا ذلك على شبيهتها في المعنى وهي: ليس، فأجروها مُجراها، واللغتان فصيحتان غاية الفصاحة، ويكفي أنها وردت في أفصح الكلام كلام الله.

ويشترط النحويون لإعمالها أربعة شروط:

الأول: ألاّ يقترن اسمها بإن الزائدة، فلذا لم تعمل في قول الشاعر:

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

الشاهد فيه أن قوله "ذهب" مرفوعة ولو أعملها لنصبها والسبب وجود إن الزائدة بعدها، والدليل على أنها زائدة أنه يصح إسقاطها مع استقامة المعنى فيقال: ما أنتم ذهبًا.

والشرط الثاني: ألّا ينتقض نفيها بإلّا فإن انتقض لم تعمل، ومن ذلك قول الله ﷻ ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٤].

ففي هذه الآية الكريمة ورد الخبر "رسولٌ" مرفوعًا، وهذا دليلٌ على أنها لم تعمل شيئًا، ولو عملت نصب الخبر فقيل "رسولاً".

والشرط الثالث: لإعمال "ما" أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم لم تعمل، ومن ذلك قول العرب: ما مسيءٌ مَنْ أعتب.

فقولهم: (مسيء) خبر مقدم، ولم تعمل "ما" شيئًا لورود الخبر مرفوعًا والسبب تقدم الخبر وتأخر الاسم، وهو قولهم "من" أعتب، فإن "من" اسم موصول" مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر "وما" مهملة.

والشرط الرابع: لإعمالها أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها، ويستشهدون له بقول مُزَاحم بن الحارث العقيلي:

وقالوا تَعَرّفْها المنازل من منى
وما كلَّ من وافىٰ منى أنا عارف

الشاهد في الشطر الثاني، فإن كلمة «كلَّ» مفعول به مقدّم لعارف وهو الخبر، وقد جاء قوله "عارف" مرفوعًا لتقدم معموله على الاسم، ولو أعمل "ما" لنُصِبَ قوله "عارف".

يجدر أن أنبّه هنا إلى أن البيت يروى برفع كلمة "كلّ" وعلى ذلك فيحتمل أن تكون "ما" عاملة، وتكون "كلٌّ" اسمَها، وجملة "أنا عارف" مبتدأ وخبر في محل نصب خبر.

والأصل أنه إذا لم تستوف الشروط فإنها لا تعمل، وإن ورد عملها فيما لم يستوف الشروط فإنهم يؤوّلونه بما يجعلها غير عاملة، أو ربّما خطّأوا من أعملها غير مستوفية.

ومن ذلك رواية البيت الآتي:

بني غدانة ما إن أنتم ذهبًا
ولا صريف ولكن أنتم الخزف

روي هذا البيت بنصب (ذهباً) وقد انتقض فيه الشرط الأول، وهو ورود "إنْ" الزائدة بعد "ما" ومع ذلك عملت "ما" ونُصِبَ خبرُها.

وقد رأى بعض النحويين أنّ إنْ الزائدة لا تمنع عمل "ما" مستشهداً بهذا البيت، وردّ عليه الجمهور بأنها في البيت نافية مؤكّدة لنفي ما.

كما ورد ما ظاهره أنها أعملت مع انتقاض نفيها بـ"إلا" في قول

الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجنونًا بأهله
وما صاحب الحاجات إلا معذبا

الشاهد فيه نصب (منجنونًا) مع أن نفي "ما" قد انتقض بدخول "إلا".

ولكنهم يجعلون الخبر محذوفًا، وقوله: منجنونا هنا مفعول مطلق، والتقدير "إلا يدور دوران منجنون، فالخبر المقدر "يدور" وقد حذف، كما حذف المفعول المطلق وهو: دوران، وحلّ المضاف إليه "وهو منجنون" محله فنصب.

ومما ذكره النحويون مخالفًا لشروطهم قول الفرذوق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشر

وقالوا إن الفرزوق أعمل "ما" في البيت فنصب "مثلهم" مع انتقاض الشرط الثالث وهو أن خبرها متقدم على اسمها.

ومعلوم أن الفرذوق ليس حجازيًا، فلعله أراد أن يُعملَ "ما" على لغة الحجازيين، ولكنه لا يعرف شروط إعمالها.

فهذا أحد توجيهات البيت عند النحويين، والتوجيه الثاني أنهم قالوا: إعمالها شاذٌّ، والتوجيه الثالث: أن كلمة مثل في البيت مبنية على الفتح في محلّ رفع خبر مقدم، وليست منصوبة.

وسبب بنائها أنها مبهمة، وقد أضيفت إلى مبني، وقد قيل توجيه رابع، وهو أن "مثل" هنا منصوبة على أنها حال، والخبر محذوف وتقديره الكلام: ما في الوجود بشر مثلهم.

أريد أن أُنبّه إلى أن الشرط الرابع لإعمال "ما" الحجازية فيه استثناء لم نذكره، فقد ذكرنا أنها لا تعمل إذا تقدم معمول خبرها على اسمها، لكنهم قالوا إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًّا ومجرورا فإنها تعمل، واستشهدوا له بقول الشاعر "وهو مجهول".

بـأُهــبـةِ حَــزْم لُــذْ وإن كـنـت آمـنًـا

فـمـا كـلَّ حـيـن مـن تـوالـي مـوالـيـا

والشاهد فيه إعمال "ما" مع كون معمول خبرها وهو "كلّ" مقدمًا على اسمها وهو "مَنْ" ودليل إعمالها أن خبرها جاء منصوبًا وهو قوله: مواليا، ومجوّز إعمالها أن المعمول هنا ظرف، لأن لفظ كلّ إذا أضيف إلى زمان اكتسب الظرفية، وهو هنا كذلك لإضافته إلى لفظ حين.

أما "لا" العاملة عمل ليس فقد اشترطوا لعملها الشروط المذكورة في إعمال "ما" ماعدا الشرط الأول، وزادوا شرطاً رابعًا، وهو أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

والشروط المشتركة بين "ما" و" "لا" هي:

ألّا ينتقض نفي خبرها بإلّا، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها.

وتنفرد "لا" بوجوب كون اسمها وخبرها نكرتين.

وقال بعض النحويين إنه يجب في خبرها أن يكون محذوفًا، ورأى بعضهم أن حذفه ليس بواجب بل هو غالب، وممّا ورد حذف خبرها قول سعد بن مالك معرِّضًا بالحارث بن عُبَاد:

مــن شــذّ عــن نــيــرانــهــا

فــأنــا ابــن قــيــس لا بــراح

فلا هنا عاملةٌ عمل (ليس)، و(براح) اسمها مرفوع، والخبر محذوف، والتقدير: لا براحٌ لي، أو حاصلاً، أو موجودًا.

ومعلوم أنه إذا كان الخبر محذوفًا فإنه لا يتبين لنا أهي عاملة أم لا، ولو قدرت مهملة في مثل هذه الحالة وجعل المرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره لكان الكلام صحيحًا.

ومما ورد فيه الخبر مذكورًا منصوبا قول الشاعر:

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيا
ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيًا

وبهذا الشاهد وأمثاله، وهي قليلةٌ جدًّا عُلِمَ أن "لا" تعمل عمل (ليس)، فإن "باقيًا" و"واقيًا" خبران لـ "لا" في الشطرين، ومجيئهما منصوبين يؤيّد من يرى أنها تعمل عمل ليس.

أما «لات» فأصلها "لا" النافية، والتاء في آخرها تاء التأنيث، وقد قالوا إنها لتأنيث اللفظ، لأن الحروف لا تؤنث.

ويشترط النحويون لإعمالها شرطين:

الأول: أن يكون اسمها وخبرها دالّين على الزمان.

الثاني: أن يكون أحدهما محذوفًا.

ممّا وردت فيه «لات» في القرآن الكريم قول الله عزّ وجل- ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [صَ: ٣]

فلات حرف نفي عاملة عمل (ليس)، واسمها محذوف، وقوله تعالى: (حين مناص) خبرها منصوب.

وكما ترى فإن كلمة "حين" اسم دالٌّ على الزمان، وقد حذف اسمها،

والتقدير- والله أعلم- ولا ت الحيُن حين مناص، أي: وليس الحين حين فرار.

وعلى هذا فهي مستوفية لشرطي الإعمال ويذكر النحويون أن الكثير أن يحذف اسمها، ويبقى الخبر، ويجوز عكسُه - أي حذف الخبر وبقاء الاسم قليلاً، ومن ذلك قراءة أبي السَّمَّال في هذه الآية الكريمة برفع كلمة "حين" أي: ولات حينُ مناص.

وأنبّه هنا إلى أني لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات ولا في التفاسير التي اطلعتُ عليها، وإنما هي مذكورة في كتب النحويين (والله أعلم).

وإذا دخلت «لات» على غير اسم الزمان فإنها تُهمل فلا تعمل وقد أورد النحويون شواهد دخلت فيها «لات» على غير اسم الزمان، ووجهوها فقالوا في قول الشاعر:

لهفي عليك للهفة من خائف

يبغي جوارك حين لات مجير

قالوا: إن (لات) هنا مهملة، وكلمة "مجير" لأنها لا تدل على الزمان مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: حين لا مجير له.

وبعضهم جعلها فاعلاً لفعل محذوف، والتقدير: حين لا يحصل مجير.

ومن الحروف النافية العاملة عمل "ليس" "إنْ".

ولم يذكر النحويون شروطًا لإعمالها، ولكنهم اختلفوا في جواز إعمالها عمل ليس، فأجازه بعضهم ومنعه آخرون، وقال بعضهم إعمالها نادرٌ، ونصّ ابن هشام على أنّه لغة أهل العالية، وذكر أن منه قول بعضهم: إن أحدٌ خيرًا من أحد إلا بالعافية.

الشاهد قوله: إن أحدٌ خيرًا، فإنْ نافيةٌ بمعنى ليس عاملةٌ عملها، وأحدٌ اسمها مرفوع، وخيرًا خبرها منصوب.

واستشهدوا له أيضا بقول الشاعر، وهو مجهول:

إن هــو مــســتــولــيًــا عــلــى أحــدٍ
إلا عــلــى أضــعــف الــمــجــانــيــن

فإن نافية عاملة عمل (ليس)، واسمها "هو" وهو ضمير مبني على الفتح في محل رفع، وخبرها مستوليًا، وهو منصوب كما ترى.

وأشير إلى أن اسمها في الشاهد الأول نكرة، وهو قوله: أحد، وفي البيت جاء معرفةً، وهو الضمير "هو" وفيه دليل على أنه لا يشترط فيها ما اشترط في "لا" من كون اسمها وخبرها نكرتين.

أفعال المقاربة:

هذا الباب مما أهمله المصنف رحمه الله.

وهذه الأفعال تعمل عمل كان، فإن سأل سائل لِم لمْ تجعل مع باب كان مادامت أفعالاً، وتعمل عملها نفسه؟

فالجواب: أنه يشترط لها شروط خاصة بها، بخلاف باب كان فإن أفعاله تعمل هذا العمل بلا شروط فيما عدا تقدم النفي على بعض أفعاله.

وهذه التسمية - أفعال المقاربة - من باب تسمية الكل باسم الجزء، وذلك أن أفعاله ثلاثة أنواع هي: أفعال المقاربة وتدل على قرب وقوع الخبر، وأفعال تدل على رجاء وقوع الخبر، وأفعال تدل على الشروع في الخبر.

النوع الأول: أفعال المقاربة التي سُمّي بها الباب، وهي ثلاثة أفعال:

(كاد - كرب- أوشك)، ومن شواهد (كاد) قول الله جلّ وعلا- ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٢٠]

فالفعل (يكاد) فعل مضارع مرفوع، و(البرق) اسمه مرفوع، وجملة (يخطف أبصارهم) في محل نصب خبر يكاد.

وكما ترى فقد جاء الخبر هنا جملة فعلية وهذا هو الغالب في خبر أفعال هذا الباب، وسيأتي ذكر شرط الخبر في هذا الباب - إن شاء الله.

أما الفعل (كرب) فلم يرد في القرآن الكريم، ولم أجده في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث بهذا المعنى، ومن شواهده الشعرية قول الشاعر:

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

الشاهد قوله: (كرب القلب... يذوب) فإن (كرب) فعلٌ من أفعال المقاربة، و(القلب) اسمه مرفوع، وجملة (يذوب) جملة فعلية في محلّ نصب خبر الفعل كرب.

أما الفعل (أوشك) فلم يرد في القرآن الكريم، ولم أجده أيضًا في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث، ومن شواهده الشعرية قول أمية بن أبي الصلت:

يوشك من فرّ من منيته
في بعض غراته يوافقها

فالفعل (يوشك) من أفعال المقاربة فعلٌ مضارع مرفوع، و(مَنْ) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم (يوشك)، وخبره الجملة "يوافقُها" في محل نصب.

أما أفعال الرجاء: فهي الأفعال التي تدلّ على رجاء وقوع الخبر وهي ثلاثة: (عسى، واخلولق وحرى)، ومن شواهد (عسى) قول الله جلّ شأنه: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾ [محمد: ٢٢].

فالفعل (عسى) فعل يدل على رجاء وقوع الخبر، وهو فعلٌ ماضٍ جامدٌ مبني على السكون على الياء المنقلبة عن الألف، لاتصاله بضمير الرفع المتحرك التاء، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم (عسى) و(أن تفسدوا) تُؤَوَّل بمصدر في محل نصب خبر عسى.

وأذكر هنا ما قاله محمد محي الدين عبد الحميد من جواب النحويين للإشكال الناتج عن وقوع المصدر المؤول خبرًا عن اسم ذات ملخّصا:

قال: للعلماء في الجواب عن ذلك عدة أوجه:

الأول: تقدير مضاف إما قبل الاسم، فيقال في نحو: عسى زيد أن يقوم، عسى أمرُ زيد القيام، وإما قبل الخبر فالتقدير عسى زيد صاحب القيام.

الثاني: أن المصدر مؤول بالصفة فيكون التقدير: عسى زيد قائمًا.

الثالث: أنّه لا تقدير، والمقصود المبالغة.

الرابع: أنّ "أن" ليست مصدرية بل زائدة، فيكون التقدير عسى زيد يقوم.

وقد ضعّف الوجهَ الأخير.

الفعل الثاني: من أفعال الرجاء هو (اخلولق)، ويمكن أن يمثل له بنحو: اخلولق المطر أن ينزل، فيكون: اخلولق: فعلاً ماضيا مبنيًا على الفتح، والمطر: اسمه مرفوع، و(أن ينزل) هو الخبر، على التأويلات التي نقلها محمد محي الدين عبد الحميد.

أما (حرى) فهو الفعل الثالث من الأفعال الدّالّة على الرجاء، ويمكن التمثيل له أيضا بنحو: حرى زيد أن يأتي.

فحرى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف، وزيد: اسمه مرفوع، وأن يأتي: في محل نصب خبر.

أما القسم الثالث: من أفعال هذا الباب فهو الأفعال الدّالة على الشروع في الخبر، وهي كثيرة، فكل ما دلّ على الشروع والبدء في الخبر فهو من هذا القسم، ويذكرون من أفعاله: (أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ).

ولم أجد شيئًا من أفعال هذا القسم- أعني أفعال الشروع- إلا فعلاً واحدًا هو (طفق) في ثلاثة مواضع:.

الموضع الأول قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتۡ بِٱلۡحِجَابِ ﴿٣٢﴾ رُدُّوهَا عَلَيَّۖ فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ﴿٣٣﴾﴾ [ص: ٣٢-٣٣] فالفعل (طفق) ماض مبني على الفتح، واسمه ضمير مستتر، و(مسحًا) مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير- والله أعلم-: فطفق يمسح مسحًا، إذ يجب في أخبار هذا الباب- كما سيأتي- أن تكون جملة ولا تقع مفردات.

الموضع الثاني والثالث اللذان ورد فيهما الفعل طفق في القرآن الكريم هما قوله تعالى﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٖۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۖ﴾ [الأعراف: ٢٢] في سورة الأعراف، وقوله تعالى: ﴿فَأَكَلَا مِنۡهَا فَبَدَتۡ لَهُمَا سَوۡءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخۡصِفَانِ عَلَيۡهِمَا مِن وَرَقِ ٱلۡجَنَّةِۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾﴾ [طه: ١٢١] من سورة طه.

والفعل طفق فعل ماض مبني على الفتح، والألف في الآيتين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع، وجملة يخصفان جملة فعلية فعلها مضارع من الأفعال الخمسة، والألف فاعل، والجملة في محل نصب خبر

الفعل (طفق).

وورد لجعل شاهد نثري وآخر شعري

فأما النثري فحكاه الكسائي وهو: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه.

يجعل: هنا جاء بلفظ المضارع، واسمه ضمير مستتر وجملة (إذا شرب الماء مجّه) في محل نصب خبر.

أما الشاهد الشعري فقول الشاعر:

وقـــد جـــعـــلـــت قـــلـــوب بـــنـــي زيـــاد
مـــن الأكـــوار مـــرتـــعـــهـــا قـــريـــب

جعل فعل ماض من أفعال الشروع، واسمه قلوصُ مرفوع، وجملة "من الأكوان مرتعها قريب" جملة اسمية في محل نصب خبر جعل.

واشير هنا إلى أن في هذا البيت شاهدًا آخر وهو مجيء الخبر جملة اسمية، والغالب أن يكون الخبر جملة فعلية.

وأفعال المقاربة إنما انفردت عن باب كان وأخواتها لوجود شروط خاصة بها:

فيشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية فعلها مضارعٌ رافعٌ لضمير يعود على اسمها مقرون بأن على تفصيل يأتي إن شاء الله.

شاهد ما استوفى الشروط من أفعال هذا الباب قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾ [الإسرَاء: ٨]، - فالخبر هنا جملة فعلية فعلها مضارع مقرون بأن، وهذا الفعل فيه ضمير مستتر في محل رفع يعود إلى اسم عسى وهو "ربُّكم".

أما اقتران خبرها بـ "أن" فله حالات:

الأولى: الوجوب وذلك مع الفعلين "حرى واخلولق"

الثانية: الامتناع وذلك في أفعال الشروع جميعها.

الثالثة: الرجحان وذلك في (عسى وأوشك).

الرابعة: رجحان عدم الاقتران وذلك في فعلين هما: كاد وكرب.

وقد مرّ التمثيل لوجوب الاقتران في (حرى واخلولق)، والاستشهاد لفعلٍ من أفعال الشروع، وهو (طفق)، إذ يمتنع المجيء بأن معه، قال الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٢]أما ترجّح الاقتران بأن مع عسى فكالشاهد السابق وهو قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ...﴾ [الإسراء: ٨].

ولم يرد في القرآن الكريم خبرُ (عسى) إلا مقرونًا بأن، ومن الشعر الذي لم يقترن فيه خبرها بأن قول هُدْبة بن خشرم العذري:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

فخبر (عسى) هنا قوله: يكونُ، ولم يقترن بأن.

أما شاهد اقتران خبر (أوشك) بأن- وهو الغالب- فقول الشاعر:

ولو سُئل الناس التراب لأوشكوا
إذا قيل هاتوا أن يملّوا ويمنعوا

الخبر هنا قوله: أن يملّوا، وقد جاء الخبر موافقًا للراجح في (أوشك) وهو الاقتران بأن.

أما عدم اقتران (أوشك) بأن وهو القليل فمن شواهده:

يــوشــك مــن فــرّ مــن مــنــيــتــه
فــي بــعــض غــراتــه يــوافــقــهــا

فالفعل (يوشك) مضارعٌ مرفوع، واسمه "مَنْ" اسم موصول مبني في محل رفع، وجاء الخبر وهو جملة (يوافقها) مجرّدًا من أن وهذا قليل.

أما الحالة الرابعة، وهي ترجح خُلُوّه من "**أنْ**" ففي فعلين هما كاد وكرب.

فأما الفعل (كاد) فلم يرد في القرآن الكريم إلا مجرّدًا منها.

ومن ذلك قول الله جلّ شأنه: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾ [الجنّ: ١٩].

فالفعل (كاد)، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كاد، وجملة يكونون في محلّ نصب خبر كاد، وقد جاءت مجرّدة من "أن".

ومما ورد فيه خبر الفعل كاد مقترنا بأن قول الشاعر:

كــادت الــنــفــس أن تــفــيــض عــلــيــه
إذ غــدا حَــشْــوَ ريــطــةٍ وبــرود

الشاهد فيه مجئ خبر كاد مقترنا بأن، وهو قوله: أن تفيض، وهذا قليل.

أما الفعل "كرب" فمن شواهد عدم اقترانه وهو الغالب قول الشاعر الذي سبق ذكره:

كــرب الــقــلــب مــن جــواه يــذوب
حــيــن قــال الــوشــاة هــنــد غــضــوب

ومن القليل قول الشاعر:

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظمّا

وقد كربت أعناقها أن تقطعا

الشاهد مجي خبر "كرب" وهو: (أن تقطعا) مقرونًا بأن، وهذا قليل.

ونعود بعد هذا إلى شرح كلام ابن آجروم.

باب النعت

قال المصنف رحمه الله: **(النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وتعريفه وتنكيره، تقول: قام زيدٌ العاقلُ، ورأيت زيدًا العاقلَ، ومررت بزيدٍ العاقلِ)**.

ذكر ابن آجرّوم من التوابع أربعة هي: النعت والعطف والتوكيد والبدل، وبعض النحويين يجعل العطف قسمين، عطف النسق وعطف البيان، وبعضهم يستغني بالبدل عن عطف البيان.

وسبب تسمية التوابع بهذا الاسم أنها تأتي في الذكر بعد متبوعاتها، وتتبعها من الناحية اللفظية أعني الحركات رفعًا ونصبًا وخفضاً، وأحيانا تتبعها أيضا من الناحية المعنوية إذا اشترك التابع والمتبوع في المعنى.

النعت: تابع يدلّ على معنى في متبوع مطلقًا - كما ذكر ذلك ابن الحاجب في الكافية - فقوله: (تابع) يشمل جميع التوابع، وقوله: (يدل على معنى في متبوعه) يخرج بقية التوابع، لأنها لا تدل على معنى في متبوعاتها، قال الرضي: ولا يخرج بدل الاشتمال في نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، لأن قوله: علمه معنى في زيد، وعلم تابع وزيد متبوع.

في الأمثلة التي ذكرها المصنف جاء النعت مضبوطاً بحركة المنعوت، وموافقًا له في تعريفه، فإن "زيدًا" عَلَم، والعاقل معرّف بأل.

فأما كونه موافقًا له في حركته رفعًا ونصبًا وخفضا فهذا لازم بلا خلاف، وكذا موافقته له تعريفًا وتنكيرا بشبه إجماع، ولكن الأخفش أجاز نعت النكرة بالمعرفة بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف، واستشهد له بقول الله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧].

الشاهد فيه قوله: (الأوليان) فإنه معرفة بدخول "أل" عليه وهو- في رأي الأخفش- نعت لقوله: (آخران) مع أنه نكرة ولكنه وصف بقوله: ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾.

وذُكر أيضا جوازُ نعت المعرفة بالنكرة بشرط أن تكون هذه النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة نحو قول النابغة الذبياني:

فبت كأني ساورتني ضئيلة
من الرقش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ

الشاهد وصفُ الشاعر قولَه: السمُّ وهو معْرفة بقوله: ناقعُ وهو نكرة، والسبب أن هذه النكرة "ناقع" لا تقع صفة لغير السمّ.

وعلى هذا فالأصل أن المعرفة لا توصف إلا بالمعرفة، والنكرة لا توصف إلا بالنكرة، وأما ما خالف ذلك فإنه خلاف الأصل، ولا يقع- كما ترى- إلا بشروط.

وأشير هنا إلى أن النعت قسمان نعت حقيقي ونعت سببي، فالحقيقي هو الذي يرفع ضميرًا يعود إلى المنعوت نحو قولك رأيت رجلاً قائمًا.

فرجلاً مفعول وهو منعوت، وقائمًا نعت منصوب لكون المنعوتِ

منصوبًا، وفيه ضمير مستتر يعود على قوله: رجلاً.

والنعت السببي يرفع اسمًا ظاهرًا له علاقة بالمنعوت، وذلك نحو قولك: رأيت رجلاً قائمًا أبوه.

فقوله: قائمًا رفع كلمة "أبو" وللأب علاقة بالرجل، ولا يجوز - أن يقال - مثلا- رأيت محمدًا القائمَ عبدُالله، لكونه لا علاقة بينهما، ولا يوجد رابط يربط الصفة بالموصوف.

والنحويون يقولون إن النعت الحقيقي، - وهو النوع الأول- يوافق منعوته في أربعة من عشرة:

في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة "الرفع والنصب والجرّ" وفي واحدٍ من التعريف والتنكير، وفي واحد من التذكير والتأنيث، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع، فيقال مثلاً: جاء عبادالله الصالحون.

فقوله: (عبادالله) و(الصالحون) متفقان في الوجه الإعرابي فعبادُ: فاعل مرفوع، والصالحون: نعت مرفوع بالواو، ومتفقان في التعريف فإن (عباد الله) مُعَرَّفة بالإضافة، والصالحون مُعَرَّفة بأل، ومتفقان في التذكير، ومتفقان في الجمع، فهذه أربعة أمور: الرفع والتعريف والتذكير والجمع.

أما إذا كان النعت سببيًا فإنه يلزم موافقته في أمرين، وقد يوافقه في الأمرين الآخرين وقد يخالفه، فأما وجوب الموافقة ففي الوجه الإعرابي رفعًا ونصبًا وجرًا، وفي التعريف والتنكير.

والوجهان الآخران التذكير أو التأنيث، والإفراد أو التثنية أو الجمع، فينظر في هذين الوجهين إلى المذكور بعد النعت، أعني ما رفعه النعت، فإن كان هذا المرفوع موافقًا للمنعوت في التذكير والتأنيث أو في الإفراد والتثنية والجمع وافق النعت، وإن كان مخالفًا فالاعتماد في ذلك على المرفوع لا

على المنعوت.

من أمثلة الموافق قولك: رأيت طالبةً حاضرةً أمّها.

فطالبة: منصوبة، نكرة، واحدة، مؤنثة، وكذلك النعت وهو كلمة "حاضرةً أمّها" وهذا نعت سببي، لأن الحاضرة هي أمها.

أما المخالفة فأذكر لك ثلاثة أمثلة، ويقاس عليها ما أشبهها.

المثال الأول: مررت برجل كريمة أمّه.

فرجل: مفرد مذكر مجرور نكرة، وقد وافقه النعت وهو قوله: (كريمة) في الجرّ والتنكير، والإفراد، وخالفه في التأنيث، ووافق في التأنيث المرفوعَ به، وهو: أمُّه.

والمثال الثاني: جاءت امرأةٌ كرامٌ إخوانها.

والاتفاق بين المنعوت (امرأة) والنعت (كرام) في أمرين هما الرفع والتنكير، والاختلاف بينهما في أمرين فامرأة مؤنث وكرام مذكر، وامرأة مفرد وكرام جمع.

والمثال الثالث رأيت الطالبين الذكيةَ اختُهما.

فقد اتفق النعتُ والمنعوتُ في أمرين هما الإعراب فإن المنعوتِ: الطالبين مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، والنعت: الذكية منصوب بالفتحة، كما اتفقا في التعريف إذ كلّ منهما معرفة بسبب دخول "أل" عليه.

وقد اختلفا أيضًا في أمرين فإن المنعوت مثنى والنعت مفرد، كما أن الطالبين مذكران والنعت مؤنث.

ولا بأس أن أشير إلى أنه قد يترجح عدمُ موافقة النعت السببي لما ذكر

بعده في التثنية والجمع، في نحو: جاء الرجلُ المجتهد إخوانه، عند من لا يجيز لغة «يتعاقبون فيكم ملائكةٌ» أعنى أن يلحق بالفعل المسند إلى المثنى والمجموع علامات تدلّ على التثنية والجمع.

ولغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) هي التي يسميها معظم النحويين لغة أكلوني البراغيث والبراغيث هنا جماعة، والفعل أكل قد اتصل به الواو لكون الفاعل يدل على جماعة، وقد كان ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ يسميها لغة: يتعاقبون فيكم ملائكة أخذًا من حديث الرسول ﷺ الذي استعملت فيه هذه اللغة[١].

والحقّ أن الأكثر أن لا يلحق بالفعل المسند إلى المثنى والمجموع علامة تثنية ولا جمع، ولكن اللغة هذه وردت في القرآن الكريم وفي الحديث وفي كثير من الشعر، فلا وجه لردّها.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمعرفة خمسة أشياء).

ذكر المصنف في هذا الباب المعرفة والنكرة ليبين أن المنعوت إذا كان معرفة فإنه لا ينعت إلا بمعرفة، وإذا كان نكرة فلا ينعت إلا بنكرة.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (الاسم المضمر نحو أنا وأنت)

الضمائر لها تقسيمات عديدة بنظرات مختلفة، وقد مثّل المصنف لنوعين منها، هما ضمير المتكلم، ومثل له بقوله: أنا، وضمير المخاطب ومثل له بقوله: أنت، ولم يذكر ضمير الغائب ومنه: هو.

هذه أمثلة أنواع ضمائر الرفع المنفصلة، ومن شواهد ضمير "أنا" قول الله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣]

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٥٥)، ومسلم برقم (٦٣٢).

فأنا: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة "اخترتك" في محل رفع خبر.

وضمير الرفع الثاني للمتكلم هو: نحن، ويقصد به المتكلمَين والمتكلمِين والمتكلم المعظم نفسه، وسواء كان مذكّراً أم مؤنثاً.

من شواهده قول الله جلّ شانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحِجر: ٩] فنحن: ضمير رفع منفصل مبني على الضم في محل نصب بدل من "نا" في قوله تعالى (إنّا).

أما ضمائر الرفع المنفصلة للمخاطب فهي: أنتَ للمخاطب، وأنتِ للمخاطبة، أنتما للمخاطبَيْن والمخاطبتين، وأنتم للمخاطَبِيْن، وأنتن للمخاطبات.

ومن شواهدها قول الله عز وجل: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ [الأعراف: ٨٩] وقوله سبحانه: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَٰنًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا ۚ بِـَٔايَٰتِنَآ أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلْغَٰلِبُونَ ۝٣٥﴾ [القَصَص: ٣٥] وقوله جلّ من قائل: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [البَقَرة: ١٨٧].

ولم يرد ضمير المخاطبة (أنتِ) ولا ضمير المخاطبات (أنتن) في القرآن الكريم.

أما ضمائر الرفع المنفصلة للغائب فخمسة ألفاظ: هو للغائب، وهي للغائبة، وهما للغائبَيْن والغائبتين، وهم للغائبِين، وهن للغائبات.

ومن شواهد ذلك حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أتي بلحم تُصُدِّق به على بريرة، فقال: «**هو عليها صدقة، وهو لنا هدية**»[1]، وقوله عليه الصلاة والسلام: «**اليد العليا خير من اليد السفلي فاليد العليا هي المنفقة، والسفلى**

---

(١) تقدم تخريجه ص: ٢١٠ .

هي السائلة»[١].

ومن ذلك حديث أبي ذر قال: انتهيت إليه وهو يقول في ظل الكعبة: «**هم الأخسرون وربّ الكعبة..**» إلى أن قال: فقلت من هم بأبي أنت وأمّي يا رسول الله؟ قال: «**الأكثرون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا**»[٢].

ونذكر هنا أيضًا ضمائر النصب المنفصلة فللمتكلم: إياي، وللمتكلمَين والمتكلمِين إيانا، وهذا عام في الذكور والإناث، للمفرد إياي، ولما عداه إيانا.

ومن شواهد «إياي» قول الله تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البقرة: ٤٠] ومن شواهد " إيانا " قوله جلّ من قائل﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس: ٢٨].

ومن ضمائر النصب المنفصلة ضمائر المخاطب، وهي خمسة: إياكَ للمخاطب، وإياكِ للمخاطبة، وإياكما للمخاطبَين والمخاطبتين، وإياكم للمخاطبِين، وإياكن للمخاطبات.

ولم يرد في القرآن الكريم إلا إياكَ وإياكم من ضمائر المخاطب، قال الله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفاتحة: ٥].

وقال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ١٣١].

وموضع الضمير في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥] النصب مفعول به مقدم، وهو مبني، وكذا في الآية الثانية ﴿أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١] موضعه النصب عطفًا على المفعول به الثاني، لفظ

---

(١) رواه البخاري برقم (١٤٢٩)، ومسلم برقم (١٠٣٣) واللفظ للبخاري.
(٢) رواه البخاري برقم (٦٦٣٨)، ومسلم برقم (٩٩٠).

"الكتاب".

بقيت ضمائر النصب المنفصلة للغائب وهي خمسة: إياه للغائب، وإياها للغائبة، وإياهما للغائبَين والغائبتين، وإياهم للغائبِين، وإياهن للغائبات.

والذي ورد في القرآن الكريم ضميران للغائب المنفصل: «إياه» في نحو قوله سبحانه- ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣] وكذا ورد «إيّاهم» في موضع واحد وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وكما ترى فإن موضع الضمير في قوله تعالى: ﴿...أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠] النصب على أنه مفعول به لتعبدوا، لأن الاستثناء مفرّغ، أما "إياهم" في الآية الثانية فهو معطوف على الكاف من ﴿نَرْزُقُكُمْ﴾ التي هي ضمير في محل نصب مفعول به، فمحلّه النصب.

أما الضمائر المتصلة فهي التي لا يصح الابتداء بها ولا تقع بعد "إلا" في غير ضرورة الشعر.

ويقسمها النحويون ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لا يقع إلا في محل رفع، وهو خمسة ضمائر:

ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وتاء الفاعل وتشمل هذه التاء تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة، والضمير الخامس نون النسوة.

ومن شواهد ألف الاثنين قوله سبحانه﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ...﴾ [الأنبياء: ٧٨] فالألف في يحكمان ألف الاثنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ومن شواهد واو الجماعة قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا

﴿بِٱلۡأٓخِرَةِۖ...﴾ [البَقَرَة: ٨٦] فالواو في اشتروا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ومن شواهد ياء المخاطبة قول الحقّ سبحانه﴿يَٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [آل عِمرَان: ٤٣] فالياء في الأفعال الثلاثة هي ياء المخاطبة ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

ومن شواهد تاء الفاعل قول الرسول ﷺ فيما رواه الشيخان «**مازال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننتُ أنه سيورّثُه**»[1] فالتاء في (ظننتُ) ضمير متكلم مبني على الضم في محل رفع فاعل.

ومن شواهد نون النسوة قول الله عز وجل: ﴿وَٱلۡوَٰلِدَٰتُ يُرۡضِعۡنَ أَوۡلَٰدَهُنَّ حَوۡلَيۡنِ كَامِلَيۡنِۖ لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾ [البَقَرَة: ٢٣٣] فالنون في (يرضعن) نون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

القسم الثاني من الضمائر المتصلة: ما يقع مرة في محل نصب ومرة في محل جرّ، ولا يقع في محل رفع، وهو ثلاثة ضمائر: ياء المتكلم، وكاف المخاطب، وهاء الغائب.

ومن الشواهد لياء المتكلم قوله تعالى: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنۡ أَشَآءُۖ وَرَحۡمَتِي وَسِعَتۡ كُلَّ شَيۡءٖۚ﴾ [الأعرَاف: ١٥٦] فالياء في عذابي ورحمتي ياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه.

ومن وقوعها في محل نصب قول الله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلۡكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيّٗا ﴿٣٠﴾﴾ [مَريَم: ٣٠] فالياء في (إني) في محل نصب اسم إن، والياء في (آتاني وجعلني) في محل نصب مفعول به، وهي في الجميع ضمير متكلم متصل.

---

(١) رواه البخاري رقم (٦٠١٤)، ومسلم برقم (٢٦٢٤).

أما كاف المخاطب فمن شواهده قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ٣]، فالكاف في (ودعك) ضمير متصل للمخاطب مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، وفي (ربك) في محل جر مضاف إليه.

ومن شواهد هاء الغائب قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ...﴾ [الكهف: ٣٧] فالهاء في (له) في محل جر بحرف الجرّ، وكذا في (صاحبه) في محل جر مضاف إليه، وفي (يحاوره) في محل نصب مفعول به.

والقسم الثالث من الضمائر المتصلة ما يقع في مَحَالِّ الإعراب الثلاثة وهو ضمير واحد (نا).

ومن شواهده قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِى لِلْإِيمَٰنِ﴾ [آل عِمرَان: ١٩٣] «نا» في (ربنا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، وفي «إننا» في محل نصب اسم إنّ، وفي «سمعنا» في محل رفع فاعل.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاسمُ العَلَمُ نحو زيدٍ ومكة).

النوع الثاني: من أنواع المعرفة هو العلم، والنحويون يقسمونه إلى علم شخصي وعلم جنسي، وأكثر ما يستعمل منه العلم الشخصي، وتعريفه: هو اسم يعين مسمّاه تعيينا مطلقًا.

ويحترز بقوله: (اسم) عن الفعل والحرف، وبقوله (يعين مسمّاه) عن النكرات، فإنها لا تعين مسماها، وبقوله: (تعيينا مطلقًا) عن بقية أنواع المعارف، فإنها تعين مسمّاها لكن بقرينة، فمثلاً الضمير يعين مسمّاه مع قرينة التكلم في نحو أنا، أو الخطاب في نحو: أنتَ، أو الغيبة في نحو هو.

وكذا اسم الإشارة يعين مسمّاه لكن مع الإشارة إليه، والاسم الموصول نحو الذي يعين مسمّاه لكن مع الصلة، والمعرّف بأل يعين مسمّاه لكن

بوساطة "ال" والمعرّف بالإضافة يعين مسمّاه لكن بقرينة المضاف إليه.

ويعرف النحويون العلم الجنسي بأنه اسم يعين مسمّاه تعيين ذي الأداة الجنسية أو الحضورية.

فهو يتفق مع العلم الشخصي في كونه اسمًا، وفي كونه يعين مسمّاه، ويختلفان في أن تعيين العلم الشخصي تعيين مطلق، وتعيين الجنسي تعيين مقيد بأنه يشبه الاسم الذي دخلت عليه "أل" الجنسية أو الحضورية.

وبالمثال ينجلي الإشكال. مثال العلم الشخصي "محمد" فأنت إذا قلت جاء محمّد تعين المقصود المعهود بينك وبين المخاطب مباشرة، أما العلم الجنسي فمثاله أسامة للأسد، وثعالة للثعلب، وأم عريط للعقرب، وذؤالة للذئب.

فإذا قلت مثلا: هذا أسامةُ مقبلاً، فإن المخاطب يفهم منك أنّ واحدًا من جنس الأسود غير محدّد مقبلٌ.

فكأنك قلت: هذا الرجل مقبلا، فكلمة الرجل صالحة لكل واحد من جنس الرجال غير محدّد، وهو على هذا يقرب من النكرة من الناحية المعنوية، لأنه لا يعيّن واحدًا بعينه، بل هو صالح لكل واحد من الأسود.

وهذا هو الفرق الأول بين العلم الشخصي والعلم الجنسي، أما الفرق الثاني بينهما فهو أن الغالب في العلم الشخصي أن يطلق على أولي العِلْم كالإنسان، وعلى ما يؤلف كالبلاد نحو مكة وبعض الحيوانات، كما سميت ناقة الرسول ﷺ بالقصواء في حين أن الغالب في العلم الجنسي أن يكون لما لا يؤلف.

ومن أمثلته أسامة للأسد، ثعالة للثعلب، أمّ عِرْيَط للعقرب، وذؤالة للذئب، وهذه كما ترى غير مألوفة، وقد يأتي العلم الجنسي لما يؤلف ولكنه

قليل، ومن ذلك قولهم هيّان بن بيّان لمجهول العين والنسب، ويسمّون الفرس بأبي المضاء، ويسمون الأحمق بأبي الدغفاء.

وهم إذا قالوا هَيَّان بن بيّان فلا يعنون به شخصًا معيّنًا بل يصلح لكل مجهول العين والنسب، وهكذا في الباقيات.

ويتفق العلمان الشخصي والجنسي من الناحية اللفظية، يعني من جهة امتناع دخول "أل" عليهما، وامتناع إضافتهما، وامتناعهما من الصرف إذا وجد في واحدٍ منهما علّة أخرى غير العلمية، فمثلاً التأنيث في طلحة وأسامة مع العلمية الشخصية في طلحة والجنسية في أسامة يمنعهما من الصرف.

ويتفقان في جواز الابتداء بهما، وفي جواز مجيء الحال منهما.

فالمثال الذي ذكرت "هذا أسامة مقبلاً "مقبلا: حال من أسامة، كما أنك لو قلت: هذا زيدٌ مقبلاً، صار «مقبلاً» حالاً من زيد، وأسامة علم جنسي، وزيد علم "شخصي.

وللنحويين تقسيمات للعلم الشخصي ينبغي أن نذكرها، فهم يقسمونه إلى مرتجل، وهو ما وضع من أوّل الأمر علمًا، ويمثلون له بنحو: أُدَد وسعاد ومنقول، وهو ما نقل من غيره.

فالمنقول قد يكون عن المصدر نحو فضل، وقد ينقل عن اسم الفاعل نحو سالم، وعن اسم المفعول نحو منصور، وينقل أيضا عن الفعل الماضي نحو شَمّر، وعن المضارع نحو يزيد، وعن الجملة الفعلية نحو تأبط شرًا، وعن الجملة الاسمية نحو زيدٌ حاضر.

وأنبه هنا إلى أن مجيء العلم جملةً فعلية نحو تأبط شرًا، وشاب قرناها، وجدّ ثَدياها مسموع عن العرب، أما مجيئه جملة اسمية فلم يسمع

عن العرب، ولكنهم قاسوا جوازه على جواز المجيء به جملة فعلية.

ويقسم النحويون العلم إلى مفردٍ ومركّب.

وهذا التقسيم للعلم بالنظر إلى لفظه، أما المفرد فإنه ما تكون من كلمة واحدة نحو: محمد وعمر وعثمان وعلي، وحكمه أنه يكون معربًا بحركات ظاهرة على آخره، وينون إن لم تجتمع مع العلمية علة أخرى، فتقول: جاء محمّدٌ وأكرمت محمدًا وصلى الله وسلم على محمدٍ.

فإن كان في الاسم علّةٌ أُخرى غير العلمية كزيادة الألف والنون في عثمان، أو العدل في عمر فإنه لا ينون، لكونه ممنوعًا من الصرف فيقال: قُتِل عثمانُ غدرًا، ورحم الله عثمانَ، ورضي الله عن عثمانَ فيرفع بالضمة، وينصب ويجرّ بالفتحة، ولا ينون.

أما العلم المركّب فيقسمونه ثلاثة أقسام مركب إسنادي، ومركب مزجي، ومركب إضافي.

فالمركب الإسنادي هو العلم الذي يتكون من جملة فعلية أو اسمية، وحكمه أنك تحكيه، يعني أنه لا يتغير ضبطه بسبب ما يدخل عليه من العوامل.

فتقول: جاء تأبط شرًا، ورأيت تأبط شرّا، ومررت بتأبط شرًّا، فجملة (تأبط شرّا) علم وهي جملة فعلية مكوّنة من فعل ماضٍ، وضمير مستتر فاعل، ومفعول به، وهي في الجملة الأولي: جاء تأبط شرًّا، يقال في إعرابها: جاء: فعلٌ ماضٍ مبني على الفتح وتأبط شرًّا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة الحكاية.

وأنبه هنا إلى أننا لم نقُلْ إنه مبني مع أن العوامل لا تغيره، لأن الأسماء

لا تبنى إلا إذا أشبهت الحروف، وهذا لا شبه بينه وبين الحروف.

وأما المركب المزجي فهو نوعان مختوم بكلمة ويه، نحو سيبويه و نفطويه وهذا حكمه عند أغلب العرب البناء على الكسر.

فيقال هذا سيبويهِ ورأيت سيبويهِ ونظرت إلى سيبويهِ، وإعراب الجملة الأولى أن يقال: هذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وسيبويه: خبر مبني على الكسر في محل رفع.

ولو قيل ما وجه الشبه بينه وبين الحروف فالجواب أنه أشبه أسماء الأصوات لختمه بكلمة ويه، على أن بعض النحويين يعامله معاملة الممنوع من الصرف.

أما النوع الثاني من المركب المزجي فنحو بعلبك وحضرموت، وهذه حكمها أنها تعرب إعراب الممنوع من الصرف للعلمية والتركيب المزجي.

فيقال: هذه حضرموتُ، ورأيت حضرموتَ، وسافرتُ إلى حضرموتَ، فترفع بالضمة، وتنصب وتجرّ بالفتحة، ولا تنون.

أما القسم الثالث: من المركَب فهو المركب الإضافي نحو عبدالله وزين العابدين، وهذا حكمه أن إعرابه بالحركات الظاهرة على الجزء الأول منه، أما الجزءُ الثاني فهو مجرور دائمًا لأنه مضاف إليه.

ويمكن التمثيل له رفعًا بنحو سافر عبدُ الله ونصبًا بنحو أكرمت عبدَ الله وجرًّا بنحو سلمت على عبدِ الله، فالإعراب على الجزء الأول، والثاني لفظ الجلالة مجرور دائمًا.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والاسم المبهم نحو هذا وهذه وهؤلاء).

هذا هو النوع الثالث، وسمّاه المصنف بالاسم المبهم، ويسميه غيره باسم الإشارة، والحقّ أن الاسم المبهم يشمل أيضًا الموصول، فلعلّ

المصنف حين لم يتحدث عن الاسم الموصول اكتفى بالتمثيل لاسم الإشارة، وسنتطرق للحديث دخولاً من هذا الباب عن الاسم الموصول بعد الانتهاء من الحديث عن اسم الإشارة إن شاء الله.

مثّل المصنف للاسم المبهم بثلاثة أسماء هي: هذا وهذه وهؤلاء.

واسم الإشارة إن كان المشارُ إليه مفردًا مذكرًا فيشار إليه بـ«ذا»، وأنبه هنا إلى أن الهاء التي تأتي في أوائل أسماء الإشارة حرف تنبيه، وليست من أسماء الإشارة.

ومن شواهده: قول الله عز وجل- ﴿فَلَمَّا جَاوَزَا قَالَ لِفَتَىٰهُ ءَاتِنَا غَدَآءَنَا لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَٰذَا نَصَبًا ﴿٦٢﴾﴾ [الكهف: ٦٢] فهذا: اسم إشارة للمفرد المذكر وهو السفر، وفيه دليل على أن اسم الإشارة "هذا" لا يلزم أن يكون لعاقل.

وكل أسماء الاشارة يشار بها إلى العقلاء وإلى غيرهم، ماعدا هؤلاء، فمعظم النحويين يرون أنها خاصة بالعقلاء، واستعمالها لغير العقلاء قليل جدًا، ومنه قول الشاعر:

ذُمّ المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد أولئك الأيام

الشاهد فيه قوله: أولئك الأيام، فقد أشار بلفظ أولئك إلى غير العاقل، وهو الأيام.

ويروى البيت برواية أخرى لا شاهد فيها وهي بلفظ الأقوام مكان الأيام.

فتكون الإشارة إلى الأقوام، وهم عقلاء فلا شاهد فيه.

ويشار إلى المفردة المؤنث بعشرة ألفاظ- كما ذكر ابن هشام في

أوضح المسالك - وهي ذهْ وذهِ و ذهي، وتهْ وتهِ وتهي، وذي وتي، وذات - وهي أغربها - وتا.

فيجوز الإشارة إلى المفردة المؤنثة بأي لفظ من هذه الألفاظ العشرة، ومن شواهدها قول الله عز وجل﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾﴾ [الأنبياء: ٩٢].

ماعدا لفظ "ذات" فاستعماله في الإشارة إلى المفردة المؤنثة غريب قليل، لأن الأصل استعماله بمعنى صاحبة نحو قولهم أسماء ذات النطاقين، أي صاحبة النطاقين.

أما الإشارة إلى المثنى المذكر فهذان رفعًا وهذين نصبًا وجرًّا قال الله عز وجل﴿۞ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ قُطِّعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِّن نَّارٍ يُصَبُّ مِن فَوْقِ رُءُوسِهِمُ ٱلْحَمِيمُ ﴿١٩﴾﴾ [الحج: ١٩].

نعوذ بالله من حالهم ومآلهم، الشاهد فيه قوله: (هذان خصمان) فالإشارة هنا إلى المثنى المذكّر، وموقعه من الإعراب الرفع، لأنه مبتدأ، وهو مرفوع بالألف.

ولم يرد في القرآن الكريم بالياء إلا في قراءة أبي عمرو في قول الله عز وجل: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ [طه: ٦٣] وهذه قراءة حفص عن عاصم حيث قرأها بالألف، وسكون النون من "إن" وقد ذكر ابن الجزري أنّ تخفيف أنّ قراءة ابن كثير وحفص، وقرأ الباقون بتشديدها، وذكر أن أبا عمرو قرأ هذين بالياء، وقرأ الباقون بالألف.

وقراءة هذه الآية بتشديد نون إنّ وبالألف في (هذان) خلاف القاعدة التي ذكرناها، وقد طبعت رسالة في إعرابها من كلام شيخ الإسلام ابن

تيمية، ويمكن توجيه هذه القراءة بعدة توجيهات، اذكر بعضها:

الأول أنّ "إنّ" في هذه الآية بمعنى نعم، فلا تعمل شيئًا.

والثاني: أن إنّ تعمل، ولكن جاءت على لغة من يلزم المثنى الألف في كل أحواله، وعلى هذه اللغة فهذان اسم إنّ منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذّر.

والثالث : أن هذان مبنية، وليست معربة، فتكون مبنية على الكسر في محلّ نصب.

والرابع: أن إنّ عاملة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (هذان لساحران) مكونة من مبتدأ وخبر في محلّ رفع خبر إنّ، التقدير- والله أعلم- إنّه هذان لساحران.

ولعل الأولى الأخذ بأحد الوجهين الأول أو الثاني.

والإشارة إلى المثنى المؤنث هي: هاتان رفعًا وهاتين نصبًا وجرًا، ولم ترد هاتان في حالة الرفع في القرآن الكريم، ولا في حالة النصب، وإنما وردت صفة مجرورة في قول الله جل شأنه- ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ...﴾ [القصص: ٢٧].

ويمكن أن يمثل للمثنى المؤنث في حالتي الرفع والنصب بنحو: هاتان الطالبتان مجتهدتان - في حالة الرفع - وإن هاتين الطالبتين مجتهدتان - في حالة النصب -.

ويشار إلى جماعة الذكور وجماعة الإناث بلفظ واحد هو: أولاء ممدودًا، وأولى مقصورًا، والكثير استعماله ممدودًا، ولم يرد في القرآن إلّا كذلك.

ومن شواهد الإشارة إلى جماعة الذكور قول الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨] فهذا لجماعة الذكور، واسم الإشارة هنا مبتدأ مبني على الكسر في محل رفع، وخبره: شفعاؤُنا.

أما الإشارة إلى جماعة الإناث فمنه قول الله تعالى ﴿وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾﴾ [هود: ٧٨].

الشاهد قوله: (هؤلاء بناتي) فقد أشار هنا إلى جماعة الإناث بلفظ هؤلاء، واسم الإشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، وخبره قوله: بناتي.

ومما يذكر في باب أسماء الإشارة أنه قد يلحق بها كاف، وقد يلحق بها لام وقد يلحق الاثنان نحو قول الله عز وجل- ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾﴾ [البقرة: ١-٢].

يقول النحويون إن المشار إليه إما أن يكون قريبًا وإما أن يكون بعيدًا، فإذا كان قريبا قربا حقيقيا أو قربًا معنويا لم يؤت بالكاف ولا اللام، وإذا كان بعيدًا بعدًا حقيقيا أو بعدًا في المنزلة والمكان أُتي بإحداهما أو بكليهما.

ومن المواضع التي وردت فيها الإشارة إلى القريب - بدون اللام وبدون الكاف - قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ...﴾ [الأنعام: ١٥٣] ولم يرد في القرآن الكريم لفظ ذاك، أما اجتماع اللام والكاف في اسم الإشارة فكثير، ومنه قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ وَغَرَّهُمْ فِى دِينِهِم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [آل عمران: ٢٤].

وأريد أن أنبه هنا إلى أن الكاف التي تلحق اسم الإشارة - سواء كانت

منفردة أو مع اللام - هي حرف لا محلّ له من الإعراب، والغالب فيها أن تكون موافقة للمخاطب فيقال للمفرد المذكر ذلكَ، وللمؤنثة ذلكِ، وللمثنى ذلكما، ولجماعة الذكور ذلكم، ولجماعة الإناث ذلكنّ.

الذي ورد في القرآن الكريم للمفرد المذكرّ كثير، وورد للمثنى المذكر في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ۚ ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِى رَبِّىٓ ۚ﴾ [يُوسُف: ٣٧] وورد لجماعة الذكور في مواضع كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ...﴾ [آل عِمرَان: ٨١] وورد لجماعة الإناث في موضع واحد هو قوله تعالى﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ...﴾ [يُوسُف: ٣٢].

ومن غير الغالب يعني أن يكون الكاف مفردًا مذكّرًا إن كان المخاطب مثنى أو مجموعًا مذكَّرًا أو مؤنثا، ومن ذلك قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا نَٰجَيْتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَأَطْهَرُ ۚ...﴾ [المجَادلة: ١٢].

فالكاف في ذلك للمفرد المذكر، والمخاطب جماعة المؤمنين بدليل قوله تعالى: لكم.

سبق أن ذكرت أن المصنف اكتفى في الاسم المبهم بالحديث عن اسم الإشارة، ونتحدث فيما يأتي تميماً للفائدة عن الاسم الموصول، فنقول وبالله التوفيق.

الاسم الموصول

الاسم الموصول هو: ما يفتقر إلى صلة وعائد، ومعنى ذلك أنه لا تتم الفائدة من ذكر الاسم الموصول إلا بذكر صلته، وهذه الصلة لابد لها من عائد.

والاسم الموصول نوعان، خاص ومشترك، والخاص ألفاظ معينة لا يصلح كل واحد منها إلا لنوع خاص وهو سبعة ألفاظ، هي: الذي والتي واللذان واللتان والذين واللاتي واللائي.

فالذي اسم موصول للمفرد المذكر، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٢٧] فالذي اسم موصول للمفرد المذكر، وجملة: (أرسل إليكم) صلة الموصول، والعائد ضمير مستتر هو النائب عن الفاعل في (أرسل) تقديره هو.

واللفظ الثاني هو: التي، وهو للمفردة المؤنثة، ومن شواهده قول الله سبحانه﴿فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحُجرَات: ٩].

الشاهد قوله تعالى (التي تبغي)، فإنه اسم موصول للمفردة المؤنثة، وهو مبني على السكون في محل نصب مفعول به لقاتلوا، وصلة الموصول قوله: تبغي، وفيها ضمير مستتر تقديره: هي يعود على الاسم الموصول.

أما الاسم الموصول للمثنى المذكر فهو اللّذان رفعًا، واللّذَيْن نصبًا وجرًّا، ومن شواهد الرفع قوله تعالى ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا...﴾ [النِّسَاء: ١٦].

(اللذان) اسم موصول للمثنى المذكر، ومحلّه الرفع لأنه مبتدأ وجملة (يأتيانها) صلة الموصول، والألف في (يأتيانها) هو الضمير الذي ربط صلة الموصول بالموصول.

ومن شواهد الموصول للمثنى المذكر في حالة النصب قول الله جلّ شأنه﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [فُصِّلَت: ٢٩].

الشاهد قوله تعالى: (اللذين أضلانا)، فإنه اسم موصول للمثنى المذكر، وهو في محل نصب مفعول به للفعل: أرنا، وجملة (أضلانا) صلة الموصول، والعائد على الموصول هو الألف في (أضلانا).

ولم يرد في القرآن الكريم بلفظ المثنى المذكر اسمٌ موصول في غير هاتين الآيتين، مرة ورد في محلّ رفع، والأخرى في محلّ نصب، ولم يرد في محلّ جرّ، ويمكن أن يمثل له بنحو قولك: سلمت على اللَّذَيْن قابلتهما.

وحينئذٍ محلّه الجرّ بعلى، وصلة الموصول: قابلتُهما والعائد على الموصول هو قوله: هما.

أما الاسم الموصول للمثنى المؤنث فهو: اللتان رفعًا، واللتين نصبًا وجرًا، ولم يرد هذان اللفظان في القرآن الكريم، ويمكن التمثيل له في حالة الرفع بنحو: جاءت الطالبتان اللتان نجحتا، وفي حالة النصب بنحو: قابلت الطالبتين اللتين نجحتا، وفي حالة الجرّ بنحو: مررت بالطالبتين اللتين نجحتا.

فاللتان واللتين في الأمثلة الثلاثة هي الاسم الموصول للمثنى المؤنث، واللتان محلّها الرفع لأنها فاعل للفعل جاء، أمّا (اللتين) الأولى فمفعول به للفعل قابل، وأما (اللتين) الثانية ففي محل جرّ بحرف الجرّ الباء.

وصلة الموصول في الجمل الثلاث هي: نجحتا، والعائد على الاسم الموصول هو الألف.

وأود أن أشير هنا إلى أن النحويين مختلفون في اسم الإشارة هذان وهاتان وفي الاسم الموصول اللذان واللتان أهذه الألفاظ معربة أم مبنية؟

ولا شك أن سبب الاختلاف هو كونها في حالة الرفع بالألف، وفي حالتي النصب والجرّ بالياء، فمن قال إنها معربة قال لكونها جاءت مثنيات،

والتثنية من خصائص الأسماء، ومن قال إنها مبنية فلأن حق أسماء الإشارة والأسماء الموصولة أن تكون مبنية، لمشابهتها للحروف.

وعند الإعراب فمن يرى أنها معربة فإنه يقول: هي مرفوعة بالألف أو منصوبة بالياء أو مجرورة بالياء، ومن قال إنها مبنية فإنه يقول فيها كلها إنها مبنية على الكسر في محل رفع أو في محلّ نصب أو في محلّ جرّ.

أما الاسم الموصول لجماعة الذكور فهو (الذين)، وهو بلفظ واحد سواء كان في محل رفع أم في محلّ نصب أم في محل جرّ، وهو على هذا مبني، وبعض العرب يستعمله في حالة الرفع بالواو فيقول: الّذون، ولم يرد في القرآن الكريم ولا في حديث الرسول ﷺ - فيما أعلم - إلا بالياء: الذين.

وشواهده على اللغة الغالبة كثيرة، ومن ذلك قول الله جلّ شأنه ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفَاتِحَة: ٦-٧]. فالذين هنا اسم موصول مبني في محل جرّ مضاف إليه، وجملة (أنعمت عليهم) صلة الموصول، والعائد الضمير "هم" في: عليهم.

ومن شواهده في حالة الرفع قوله سبحانه﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ ۝١٦﴾ [البَقَرَة: ١٦] فالاسم الموصول (الذين) لجماعة الذكور وهو في محلّ رفع خبر المبتدأ (أولئك)، وجملة اشتروا الضلالة صلة الموصول، والعائد هو الضمير "واو الجماعة" في (اشتروا).

ومن شواهده في محل النصب قوله تعالى﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝١٥٩﴾ [البَقَرَة: ١٥٩] فالاسم الموصول: الذين لجماعة الذكور،

ومحلّه النصب لأنه اسم إنّ، وجملة (يكتمون) صلة الموصول، والعائد هو الضمير "واو الجماعة" في (يكتمون).

ومن شواهد من يجيز أن يكون (الّذون) في حالة الرفع قول الشاعر:

نحن الّذون صبّحوا الصباحا
يوم النُّخَيْل غارة ملحاحا

أما الاسم الموصول لجماعة الإناث فهو لفظان اللاتي واللائي، ومن شواهد اللاتي قول الله عز من قائل﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ فَٱسۡتَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِنَّ أَرۡبَعَةٗ مِّنكُمۡۖ﴾ [النساء: ١٥] فاللاتي: اسم موصول لجماعة الإناث مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وجملة (يأتين) صلة الموصول، والعائد على الاسم الموصول هو النون في (يأتين).

ومن شواهد اللائي قوله جل وعلا﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ...﴾ [الطلاق: ٤] فاللائي في الموضعين اسم موصول لجماعة الإناث وهو مبني على السكون في محلّ رفع مبتدأ، وجملة (يئسن)، وجملة (لم يحضن) صلة الموصول، والعائد هو الضمير: النون.

وكما ترى فإننا في كل مرة نذكر صلة الموصول ونذكر العائد، وهذا لأن كل موصول لا بُدَّ له من صلة، ولا بدّ في الصلة أن يكون فيها عائد إلى الاسم الموصول، مع أنه قد يحذف.

وصلة الموصول الأصل فيها أن تكون جملةً اسميةً أو فعلية، وقد تكون ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا متعلقين بفعل تقديره استقر أو نحوه، ومن شواهد الصلة إذا كانت جملة فعلية قول الله جلّ شأنه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١﴾ [الكهف: ١].

جملة أنزل على عبده الكتاب صلة الموصول، وهي جملة فعلية لكونها مبدوءة بالفعل الماضي "أنزل"

ومما تحسن الإشارة إليه أن صلة الموصول سواء أكانت جملة أم ظرفًا أم جارًّا ومجرورًا لا محلّ لها من الإعراب.

ويشترط في جملة الصلة أن تكون خبرية، بمعنى أن لا تكون طلبية مثلاً أو نحو ذلك، وقد قالوا في تعريف الجملة الخبرية إنها هي التي تحتمل الصدق والكذب لذاتها بقطع النظر عن قائلها.

وعلى هذا فلا يجوز أن يقال: جاء الذي اضْرِبْه، لأن جملة (اضرب) جملة طلبية وليست خبرية، وسبب هذا الشرط أن الاسم الموصول معرفة، لا تتم الفائدة به إلا بذكر صلته، فإذا كانت جملة الصلة جملة طلبية مثلاً فمضمونها ليس متحققا قبل النطق بها، أما الجملة الخبرية فإن ما تضمنته معلوم عند المتكلم والمخاطب، ولذا تتم الإفادة بها.

ويشترط في صلة الموصول أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالاسم الموصول، وهو الذي يعبرّ عنه بالعائد على الاسم الموصول، وهو الضمير، ومن ذلك قوله جلّ شأنه ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البَقَرَة: ٦١].

"هو أدنى" جملة اسمية وهي صلة الموصول، والرابط الضمير "هو" وكذا في قوله تعالى "بالذي هو خير" فالاسم الموصول الذي وجملة "هو خير" جملة اسمية صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، والعائد الضمير"هو".

وهذا الضمير الذي يربط الاسم الموصول بصلته الأصل فيه أن يكون مذكورًا كما استشهدنا من قبل، ويجوز أن يكون محذوفًا.

ومن شواهد حذفه قوله تعالى﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ...﴾ [الأنعام: ٣٣].

جملة يقولون صلة الموصول، والتقدير - والله أعلم - يقولونه، فالعائد على الاسم الموصول هو الهاء، وهي محذوفة، ومحلّ العائد النصب لأنه مفعول به ليقولون.

ومما حذف منه العائد ومحله الجرّ قوله سبحانه: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣].

الشاهد في قوله سبحانه "مما تشربون" لأن "ما" اسم موصول وجملة تشربون صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير- والله أعلم- مما تشربون منه، وقد دلّ على العائد المحذوف العائد المذكور قبله في قوله تعالى: ﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]

وقد حذف الضمير العائد وهو في محل رفع وذلك في نحو قوله جلّ من قائل﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾ [مريم: ٦٩].

الشاهد - في قوله "أيُّهم أشد" فأيّ: اسم موصول وهو مضاف وهم: مضاف إليه، و«أشد» خبر لمبتدأ محذوف والتقدير- والله أعلم- أيهم هو أشد، والمبتدأ المحذوف هو العائد على الاسم الموصول، وهو وخبره "أشدّ" صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وينبغي التنبيه على ما يأتي:

الأول: إذا كانت صلة الموصول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإنه يجب أن يكونا تامّين، بمعنى أن يستفاد من وقوعهما صلة للموصول فلا يقال- مثلاً- جاء الذي ساعة أو مكاناً أو جاء الذي بك، بل يقال مثلاً: جاء الذي عندك أو في الدار.

وبهذا المثال يكون المعنى واضحًا وتتم الفائدة به، وامتنع المثالان الأولان لعدم الفائدة.

والتنبيه الثاني: أنّ صلة الموصول إذا كان لفظ "أل" تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، ولا تقع جملة اسمية ولا جملة فعلية إلا في الشعر خاصة.

ومثاله قولك: جاء الضاربُه زيدٌ والمكرَمه محمد.

فإذا دخلت "أل" على اسم جامدٍ مثل الرجل، أو اسم تفضيل- مثلاً- كالأفضل، أو على وصف يشبه الاسم الجامد مثل الصاحب فإنها لا تكون اسمًا موصولاً بل حرف تعريف.

ولا أخفيك - أيها القارئ الكريم - أن كون "ال" اسمًا موصولاً، وخروجها عن كونها حرف تعريف في نفسي منه شيء، وقد أشار إليه بعض النحويين، وهو أنّ "أل" في كل أحوالها خرف تعريف، ولا تقع اسمًا موصولاً- والله أعلم بالصواب.

أما أسماء الموصول المشتركة فالمقصود بها أن كلّ لفظ منها يصلح للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث، وقد ذكرنا منها لفظ "ال" قبل قليل، أما الألفاظ الأخرى فهي: مَنْ، وما، وأيُّ، وذو- عند الطائيين خاصة- وذا.

ومن شواهد "مَنْ" قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] فالتقدير- والله أعلم- للذي كان يرجو الله، فمَنْ اسم موصول، وجملة (كان يرجو الله) صلة الموصول، والعائد ضمير مستتر هو اسم كان.

أما "ما" فمن شواهدها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي

ﷺ قال: «**ما بين منكبي الكافر مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع**»[١].

"ما" اسم موصول بمعنى الذي وصلة الموصول قوله: بين منكبي الكافر، والتقدير- والله أعلم- الذي بين منكبي الكافر..إلى آخره.

أما أيّ فقد مرّ ذكر شاهدها، وهو قوله تعالى- ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ۝٦٩﴾ [مريم: ٦٩].

ومن شواهد ذو الطائية قول الشاعر:

فإن الماءَ ماءُ أبي وجدّي
وبئري ذو حفرت وذو طويت

فذو هنا بمعنى "التي" وجملة (حفرت، وطويت) صلة الموصول لا محلّ لها الإعراب.

ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن معظم الطائيين يستعملون "ذو" بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع وفي حالة الرفع والنصب والجرّ، وقليل منهم يعاملها معاملة "ذو" التي بمعنى صاحب فيرفعها بالواو وينصبها بالألف ويجرها بالياء، ومنه قول بعضهم:

فإما كرام موسرون لقيتهم
فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

الشاهد قوله: من ذي، فإن التقدير: من الذي عندهم، وقد جاءت مجرورة هنا بالياء مثل ذي التي من الأسماء الخمسة.

أما استعمال "ذا" اسمًا موصولاً فيشترطون أن تكون مسبوقة، بـ "مَنْ" الاستفهامية أو "ما" الاستفهامية ومنه قول الشاعر:

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٥١٥)، ومسلم برقم (٢٨٥٢).

وقـصـيـدة تـأتـي الـمـلـوك غـريـبـةٍ
قـد قـلـتـهـا لـيـقـال مـن ذا قـالـهـا

الشاهد قوله: (من ذا قالها) فإن التقدير: من الذي قالها.

ثم نعود بعد هذا إلى شرح كلام المصنف.

قال المصنف رحمه الله: (والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل والغلام).

هذا هو النوع الرابع من أنواع المعارف على ما ذكره ابن آجرّوم وهو الاسم النكرة الذي دخلت عليه الألف واللام فتعرّفَ بهما.

ويقسم النحويون "ال" ثلاثة أقسام لأنها إما للعهد، أو لتعريف الجنس، أو للاستغراق.

والتي للعهد المقصود بها أن تدلّ على معهود بين المتكلم والمخاطب، وهذا المعهود إما أن يكون سبق له ذكرٌ فتكون للعهد الذِّكري، وإما أنت يكون المعهود في الذهن فقط، فتكون للعهد الذهني، وإما أن تكون للعهد الحضوري.

ومن شواهد "ال" التي للعهد الذكري قول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦].

والشاهد فيه "ال" التي في (الرسول) فهي للعهد الذكري لكونه سبق له ذكر في الكلام قبل، وهو قوله: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ [المزمل: ١٥].

أما التي للعهد الذهني فنحو أن تقول لزميلك في العمل: جاء المدير.

و"أل" التي في (المدير) للعهد الذهني، لأن المقصود المدير المعهود

في ذهن المتكلم وزميله، فإنه لا ينصرف الذهن إلا إلى أن المقصود مديرهما، لا مدير المدرسة الفلانية، أو المكتب الفلاني.

أما التي للعهد الحضوري فهي التي يكون المقصود بها حاضرًا وقت التكلم بها، ويستشهدون له بنحو قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

فتكون "ال" في اليوم للعهد الحضوري، فكأن المعنى- والله أعلم- في هذا اليوم الحاضر أكملت لكم دينكم.

والنوع الثاني من أنواع "أل" هو "أل" التي لتعريف الجنس، وبعضهم يسميها "أل" الماهية، أو "أل" التي لبيان الحقيقة، وهي التي يراد بها مطلق الجنس، لا واحدٌ بعينه من أفراد الجنس، ومن ذلك قوله جلّ من قائل ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

الشاهد "أل" في "الماء" لأن المراد- والله أعلم: وجعلنا من جنس الماء، أو من حقيقة الماء، أو من ماهية الماء كل شيء حيّ.

أما "أل" التي للاستغراق فهي التي يراد بها استغراق جميع ما تدخل عليه، والاستغراق إما أن يستغرق جميع الأفراد، وهي التي يصلح أن يحلّ محلها كلمة "كلّ" حقيقةً، وإما أن يراد استغراق صفات الأفراد وهي التي تصلح مكانها كلمة "كل" على وجه المجاز.

ومن شواهد النوع الأول قول الله تعالى ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ١-٣].

الشاهد "أل" التي في (الإنسان)، لأن المراد استغراق أفراد الإنسان، فكأنّ المعنى- والله أعلم- إن كل إنسان لفي خسر، والدليل على أنها لجميع الأفراد أنه جاز الاستثناء منهم "بإلّا" فقال تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟

ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر: ٣].

ووجه الدلالة أن كلمة "الإنسان" مفرد، وقد استثنى منها جماعة وهم الذين آمنوا، فَدَلّ على أن المراد كل إنسان.

ومثال النوع الثاني قولك: هو الرجل علمًا، فكأنه قيل: هو كل رجل علمًا، فاستغرق صفة العلم الموجودة عند الرجال، وهذا- كما ترى- على سبيل المجاز والمبالغة.

قال المصنف رحمه الله: (وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة).

هذا هو النوع الأخير من أنواع المعارف التي ذكرها المصنف، وهو المضاف إلى واحد من المعارف، والمراد أن الكلمة كانت نكرة، ولكنها أضيفت إلى معرفة فاكتسبت التعريف من المضاف إليه.

فالمضاف إلى الضمير نحو قوله ﷺ فيما رواه الشيخان «**من سرّه أن يُبسط له رزقُه أو يُنسأ له في أثره فليصل رحمه**»[1] فالكلمات: رزق وأثر ورحم، كلها نكرات، ولكنها تعرفت لأنها أضيفت إلى الضمير "الهاء" في الكلمات الثلاث.

أما المضاف إلى اسم الإشارة فنحو قولك: علماء هذا البلد كثيرون، فكلمة (علماء) نكرة، ولكنها أضيفت إلى كلمة "هذا" وهي اسم إشارة فتعرفت بالإضافة.

ومن المضاف إلى الاسم الموصول نحو قوله تعالى: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣] فكلمة (لسان) نكرة، ولكنها اكتسبت التعريف بإضافتها إلى الاسم الموصول "الذي".

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٩٨٥)، ومسلم برقم (٢٥٥٧).

أما المضاف إلى العلم فنحو قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامًا وَرَحْمَةً...﴾ [الأحقاف: ١٢] فكلمة (كتاب) نكرة، وقد تعرّفت بسبب إضافتها إلى العلم "موسى"

أما المضاف إلى المعرف بأل فنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِيُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [آل عمران: ٦٨] فقوله تعالى "أولى الناس" كلمة أولى نكرة، وقد اكتسبت التعريف لإضافتها إلى المعرّف بأل كلمة "الناس".

وكذا قوله تعالى في آخر الآية: (ولي المؤمنين) فإن كلمة (ولي) نكرة، ولكنها أضيفت إلى كلمة (المؤمنين) وهي معرّفة بأل فاكتسبت التعريف.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(والنكرة كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحدٌ دون آخر، وتقريبه: كلُّ ما صلُح دخول الألف واللام عليه نحو: الرجل والفرس).**

شرع المصنف هنا في بيان النكرة بعد أن انتهى من أنواع المعارف وقد ذكرتُ في أول الحديث في شرح المعارف التي ذكرها المصنف أن الذي دعاه إلى إيراد المعرفة والنكرة في باب النعت هو أن النكرة لا تنعت إلا بنكرة، وكذا المعرفة لا تنعت إلا بمعرفة.

هذا الذي ذكره المصنف هنا هو تعريف النكرة- أعني قوله: (النكرة كل اسم شائع ... إلى آخره).

وتعريفه للنكرة موافق لتعريف معظم النحويين، وقد قرّبه بقوله: وتقريبه: كلّ ما صلح دخول "أل" عليه، والنكرة هي كل اسم شائع في جنسه لا يختص به واحدٌ دون آخر، فكلمة رجُلٌ- مثلاً - صالحة لكل إنسان ذكر بالغ، ولا تختص بواحدٍ منهم دون غيره، فهي عامة شائعة صالحة لكل

واحدٍ ممّن هذه صفاتـه.

بعد أن ذكر المصنف تقريب النكرة مثل بقوله: (نحو الرجل والفرس).

وكان الأولى أن يقول: كرجل وفرس، ولكنه أراد أن يبين أن الكلمة صالحة لدخول "ال" عليها فأدخلها، ولاشك أنه لا يقصد أن كلمتي الرجل والفرس مثالان للنكرة.

وبعض النحويين يقول النكرة هي التي تقبل دخول "ربّ" عليها أو"أل" المؤثرة تعريفًا.

من شواهد النكرة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ...﴾ [غافر: ٢٨] فالكلمات (رجل، ومؤمن، ورجلاً) نكرات، وكل واحدة منها صالحة لدخول "ال" عليها فتقول: الرجل- المؤمن، وصالحة لدخول "رُبّ" فتقول :ربّ رجل- وربّ مؤمنٍ.

«باب العطف»

قال المصنف ﷺ: **(حروف العطف عشرة، هي الواو، والفاء، وثم، وأو،وأم، وإمّا وبَل، ولا ، ولكن، وحتى في بعض المواضع).**

هذا الباب يسمى باب عطف النسق، ويكتفي بعض النحويين بتسميته باب العطف- كما فعل المصنف- وهذا مبنيٌّ على تعديدهم للتوابع فمن جعل العطف قسمًا واحدًا اكتفى بهذه التسمية، ومن تحدث عن عطف البيان- وهو شبيهٌ بالبدل في أغلب أحواله- سمّى هذا الباب باب عطف النسق.

والتابع في هذا الباب هو الذي يتوسط بينه وبين متبوعه واحد من حروف العطف التي ذكرها المصنف.

أوّل حروف العطف التي ذكرها المصنف هو الواو.

ويرى معظم النحويين أنّ الواو لمطلق الجمع ولا تقتضي ترتيبًا، فإذا قلت: جاء عبدالله ومحمد، احتمل أن يكونا جاءا معًا، وأن يكون عبدالله جاء أولاً ثم جاء محمد، وأن يكون العكس. في حين يرى بعض النحويين أنها تقتضي الترتيب زيادة على الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم وهو المجيء.

ولعلّ الأرجح هو أنها لمطلق الجمع، وقد ورد عطف متأخر بها على متقدم نحو قوله تعالى﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ...﴾ [الحديد: ٢٦].

فعُطف إبراهيم وهو متأخر على نوح وهو متقدم.

وورد العكس ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٣﴾﴾ [الشورى: ٣].

فعُطِف المتقدِّمُ وهم الذين قبل الرسول ﷺ على المتأخر وهو الكاف في قوله: إليك.

كما ورد أيضًا عطف المصاحب كقوله تعالى﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥].

ومعلوم أن النجاة حصلت لنوح ومن معه في وقت واحد.

الحرف الثاني الذي ذكره المصنف هو الفاء.

والفاء تقتضي الترتيب والتعقيب. والمقصود أن المعطوف بالفاء يجيء بعد المعطوف عليه من غير مهله، يعني أن الوقت بينهما قصير، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ ﴿٢١﴾﴾ [عبس: ٢١].

فالإقبار بعد الإماتة، وليس بينهما وقت طويل.

ولكن يحسن التنبيه هنا إلى أن كل تعقيب بحسبه، فيقال مثلاً: جاء محمد فعلي، فيكون الوقت الذي بينهما زمنًا قصيرًا، ولكنه يجوز أن يقال تزوج فلانٌ فوُلِدِ له، ولاشك أن الوقت الذي يحصل بين الزواج وأن يولد للزوج وقت طويلٌ لا يقلّ في العادة عن تسعة أشهر.

وكثيرًا ما تدلّ الفاء- وهي عاطفة- على السببية، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القَصص: ١٥].

فالفاء هنا عاطفة وتقتضي التعقيب والترتيب والمعطوف بها في الحصول بعد المعطوف عليه وما بعدها مسبَّب عما قبلها، فإن القضاء عليه بسبب الوكْزة.

وقد اعترض على الترتيب بنحو قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤﴾ [الأعراف: ٤].

وجهُ الاعتراض أن الإهلاك بعد مجيء البأس فمعنى هذا أنها لا تقتضي الترتيب.

ولكنه أجيب عنه بأن المراد أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا.

ولاشك أن إرادة الإهلاك سابقةٌ لمجيء البأس.

الحرف الثالث هو ثم.

وهو يقتضي الترتيب والتراخي، فهو يشترك مع الفاء في الترتيب أي أن المعطوف بها يحصل بعد المعطوف عليه- زمنا- ولكن بينهما مهلة أطول من المهلة في الفاء.

ومن شواهده قول الله جلّ شأنه﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَلَكَهُۥ

يَنَابِيعَ فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُۥ حُطَٰمًا﴾ [الزُّمَر: ٢١] وكما ترى فإن المعطوفات بثم ترتيبها من حيث الوقوع بعد المعطوفات عليها، وفي كل واحدة منها مدّة زمنية أطول.

وقد ذكر بعض النحويين أن الفاء وثم يحلُّ أحدهما محلَّ الآخر أحيانًا فتدلّ ثم على التعقيب، وتدل الفاء على التراخي، قالوا ومنه قول الله تعالى﴿وَٱلَّذِيٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: ٤-٥].

وعلى هذا فالفاء هنا للتراخي بمعنى "ثم" والله أعلم- لأن جَعْلَ المرعى غثاء أحوى يحتاج إلى وقت طويل.

وممّا حلت ثم فيه محلّ الفاء قول الشاعر:

كهزّ الرديني تحت العجاج
جرى في الأنابيب ثم اضطرب

والشاعر يشبه اهتزاز الفرس وسرعته باهتزاز الرمح واضطرابه، ولاشكّ أن الوقت بين اهتزاز الرمح واضطرابه ليس طويلاً، ومع ذلك استعمل فيه "ثم" فدلّ على أن «ثم» استعملت مكان الفاء.

الحرف الرابع هو "أَوْ"

ولا يخلو الكلام الذي ترد فيه "أو" عاطفة من أن يكون خبرًا أو إنشاءً، فإذا كان الكلام خبرًا فقد يكون معناها الشك، وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

فـ«أو» هنا المراد بها الشك من المتكلمين هل لبثوا يومًا أو بعض يوم.

وقد يراد بها الإبهام نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبإ: ٢٤].

وهذه الحالة تكون عندما يكون المتكلم عارفًا للحقيقة مخفيًا لها على السامع أو المخاطب.

وقد يراد بها التقسيم كقولهم: الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

ففي هذا الأسلوب يذكر شيء أولاً، ثم تذكر تقسيماته مفصولاً بينها بأو.

هذا إذا كان الكلام خبرًا أما إن كان الكلام الذي وردت فيه "أو" إنشاءً، وهو صيغة الأمر فإن لها معنى من معنيين إما التخيير، وإما الإباحة.

والفرق بينهما: أن التخيير لا يصح الجمع بين الأمرين، بل لا يجوز إلا أن تختار أحدهما أما الإباحة فلك أن تختار واحدًا منهما، ولك أن تجمع بينهما. ومن التخيير قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٣١].

معلوم أنه لا يمكن الجمع بين الإمساك والتسريح فهو هنا مخيّر بين أحدهما.

ويمثلون له بنحو: تَزَوّجْ هندًا أو أختها .

فهو هنا يخيّر المخاطب بين أن يتزوج هندًا أو أختها، ومعلوم أنه لا يجوز الجمع بين الأختين.

أما الإباحة فمنها قولهم: جالس الحسن أو ابن سيرين .

فيجوز للمخاطب أن يجالس واحدًا منهما فقط، ويجوز له الجمع بينهما.

ولعلّ منه قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا...﴾ [النِّسَاء: ٨٦].

الحرف السادس: الذي ذكره المصنف هو "إمَّا" نحو قولك: جاء إما زيد وإمّا عمرو، وفي نحو: اضرب إما زيدًا وإما عمراً "إما" الثانية: حرف عطف بمنزلة "أو" في المعنى والعمل.

يعني أنها إذا جاءت بعد الطلب فهي للتخيير نحو: تزوج إما هندًا وإمّا أختها، أو للإباحة نحو جالسْ إما زيدًا وإما عمرًا . وإن جاءت بعد الخبر فهي للشك أو للإبهام أو للتقسيم.

ومثالها للشك قولك: قابلت اليوم إما صالحًا وإما سعيدًا- إذا كنت شاكًّا أيَّهما قابلت.

ومثالها للإبهام نحو: إني إمّا على حقٍّ وإما على باطل.

ومثالها للتقسيم نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف.

هذا على رأي معظم النحويين، ولكن بعض النحويين يمنع أن تكون عاطفة.

وحجتهم أنها تكون دائمًا مع الواو، والواو حرف عطف ولا يدخل حرف العطف على حرف العطف، وهذه حجة قوية.

وعليه تكون الواو هي العاطفة.

الحرف الخامس الذي ذكره المصنف هو: "أم"، وقد قدّمنا "إمّا" على أم لعلاقتها في المعنى بـ "أو"، و«أمْ» يقسمها النحويون قسمين متصلة ومنقطعة، والمتصلة تكون مسبوقة إما بهمزة التسوية، وإما بهمزة استفهام، وهذه الأخيرة يطلب بها وبـ "أم" التعيين. والمسبوقة بهمزة التسوية تدخل على جملة تؤوّل بمصدر، وقد تكون الجملتان المعطوفة والمعطوف عليها فعليتين، وقد تكونان اسميتين، وقد تكونان مختلفتين .

فشاهد الفعليتين قوله جلّ شأنه: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا

يُؤۡمِنُونَ ﴿١٠﴾ [يس: ١٠].

"أم" هنا واقعة بين جملتين فعليتين هما: أنذرتهم والثانية لم تنذرهم، وهما مؤولتان بمصدر، والتقدير- والله أعلم - سواء عليهم إنذارك وعدمه.

أما وقوعها بين جملتين اسميتين فنحو قول الشاعر:

ولست أبالي بعد فقدي مالكاً
أموتي ناءٍ أم هو الآن واقعُ

الجملتان هما: موتي ناء، والثانية: هو واقع، والتقدير، يستوي عندي بُعْدُ موتي وقربة.

أما المختلفتان فقد استشهد لهما ابن هشام بقول الله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣].

الجملة الأولى: ﴿أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ﴾ وهي فعلية مكونة من فعل ماضٍ "دعا" وفاعل وهو الضمير التاء مع ميم الجمع، ومفعول به: هم. الجملة الثانية جملة اسمية، وهي: ﴿أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ مكونة من مبتدأ وخبر.

أما "أم" التي تسبق بهمزة يطلب بها وبأم التعيين فقال ابن هشام إنها قد تقع بين مفردين نحو قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾﴾ [النازعات: ٢٧].

المفردان هما: (أنتم) قَبْلَها، و(السماء) بعدها، وقد تقع بين جملتين فعليتين نحو قول الشاعر:

فقمت للطيف مرتاعاً فأرّقني
فقلت أهي سرت أم عادني حلم

ظاهر هذا البيت أنها وقعت بين جملتين اسمية، وهي قوله: هي سرتْ،

وفعلية وهي قوله: عادني حلم، ولكن الصواب أن الضمير "هي" فاعل لفعل محذوف، فتكون واقعة بين جملتين فعليتين.

وقد تقع بين جملتين اسميتين ومنه قول الشاعر:

لـعـمـرك مـا أدري وإن كـنـت داريًـا
شُعَيثُ ابن سهـم أم شعيث ابن منقر

الجملتان هما: شعيثُ ابن سهم، وهي مكونة من مبتدأ وخبر، والثانية: قوله: شعيثُ ابن مِنْقَرِ، وهي أيضاً مكونة من مبتدأ وخبر .

وهمزة الاستفهام هنا مقدرة، والتقدير: أشعيث.

وهذا كله في النوع الأول: من نوعي "أم" أعنى المتصلة.

أما "أم" المنقطعة فهي الخالية من همزة التسوية وهمزة الاستفهام، وهي دائمًا تدل على الإضراب، وقد تدلّ أيضاً على الاستفهام ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ۝٣٩﴾ [الطّور: ٣٩].

أم هنا هي المنقطعة، وهي بمعنى بَلْ وفيها استفهام إنكاري في هذه الآية، والتقدير- والله أعلم- بل أله البنات ولكم البنون.

وأحيانًا لا تدل على الاستفهام، وذلك نحو قوله سبحانه: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦]

في هذه الآية لا تعني إلا الإضراب ولا تدل على الاستفهام لوجود "هل" لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

الأداة السابعة: التي ذكرها المصنف هي "بل" .

بل "حرف عطف، لكن يشترط لها أمران: الأول: أن تكون مسبوقة إما بإيجاب- يعني كلام مثبت خبري، أو بأمر، أو بنهي أو بنفي .

الثاني: أن يكون المعطوف بها مفردًا .

ومثالها بعد الإيجاب قولك: قام محمد بل عليٌّ ومثالها بعد الأمر: ليقم محمدٌ بل عليٌّ، ومثالها بعد النهي: لا يقم محمد بل علي، ومثالها بعد النفي: ما قام محمدٌ بل عليٌّ .

ويجدر بنا أن نبين المراد بها، فهي بعد الإيجاب والأمر تدلُّ على سلب الحكم عما قبلها وإثباته لما بعدها، ففي قولك: قام محمد بل علي، قيام محمد مسكوت عنه ولكنه ثابت لعلي، وكذا في قولك: ليقم محمدٌ بل عليٌّ.

وأما في النفي والنهي فإن المراد عند الجمهور - تقرير الحكم لما قبلها وجعل ضده لما بعدها .

فإذا قلنا: ما قام محمد بل علي، فالمراد نفي القيام عن محمد وإثباته لعلي، وكذا في نحو لا يقمْ محمد بل علي، محمدٌ منهيٌّ عن القيام، وعليٌّ مأمورٌ به .

وإن كان المبرد يرى أن النفي والنهي يجوز أن يكون شاملاً ما قبلها وما بعدها فإذا قلت ما قام محمد بل علي فيجوز ما رآه الجمهور، ويجوز عنده أيضًا نفي القيام عن محمد وعليٍّ معًا، لكن لعلّ الأصوب ما رآه الجمهور.

العاطف الثامن الذي ذكره المصنف هو "لا" .

ويشترط النحويون شروطا لجعلها عاطفة بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه، ونكتفي بالمتفق عليه، فقد اتفقوا على اشتراط كونها مسبوقة بإيجاب أو أمر، وعلى كون معطوفها مفردًا .

ومنه نحو: هذا زيدٌ لا عمرٌو، (فهذا زيد) إيجاب، والمسبوقة بالأمر نحو: اضرب زيدًا لا عمرًا.

وكما ترى فإن المعطوف بها في الجملتين مفردٌ ، وهو كلمة "عمرو"

العاطف التاسع هو "لكن" ، وقد اشترطوا لكونها عاطفة شروطًا :

الأول: إفراد معطوفها ، فإن كان ما بعدها جملة فهي ابتدائية.

الثاني: أن تُسبق بنفي أو بنهي .

الثالث: ألاّ تقرن بالواو.

ومن أمثلتها: مع تقدم النفي نحو: ما مررت برجلٍ لكن امرأةٍ، وبعد النهي نحو: لا يقم عمرٌو لكنْ بكرٌ.

وأشير هنا إلى أن بعض النحويين لا يجيز أن تكون عاطفة مطلقًا .

وإذا انتقض شرط من شروطها كانت ابتدائية، ففي قول الشاعر:

إنّ ابن ورقاء لا تخشى عواقبه
لكن وقائعُه في الحرب تنتظر

هي هنا حرف ابتداء والسبب وقوع الجملة بعدها.

وفي قول الله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] ليست لكن فيه عاطفة بل هي حرف ابتداء، وذلك لكونها مسبوقة بالواو، فانتقض شرطٌ من شروطها، وكذا في نحو: قام زيد لكن عمرو لم يقم، هي حرف ابتداء، وليست حرف عطف.

انتقض هنا شرطان الأول: أنها لم تسبق بنفي ولا بنهي، والثاني: أنها دخلت على جملة، وليست على مفرد.

الحرف الأخير الذي ذكره المصنف هو حتى قال: (وحتى في بعض المواضع).

العطف بحتى قليل جدًا، وقد أنكره الكوفيون كما ذكر ابن هشام ذلك،

ولا يجيز من ذكرها من حروف العطف العطف بها إلا إذا استوفت ثلاثة شروط هي:

الأول: أن يكون المعطوف اسمًا ظاهرًا، فلا يجوز أن يعطف بها ضمير.

والثاني: أن يكون بعضًا من المعطوف عليه.

والثالث: أن يكون غاية له في زيادة أو نقصان .

ومن أجل هذا قال المصنف: (وحتى في بعض المواضع).

مثاله أن يقال: مات الناسُ حتى الأنبياءُ، وحضر الناسُ حتى الأطفالُ، والمعطوف بحتى في الجملتين اسم ظاهر وليس ضميرًا، وهو الأنبياء في الأولى، والأطفال في الثانية، وهو أيضاً بعض من المعطوف عليه، لأن الأنبياء بعض الناس، وكذا الأطفال .

والأنبياء غاية للناس في الزيادة، والأطفال غاية لهم في النقصان.

وأشير إلى أن قول الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها

قد يتبادر إلى الذهن انتقاض بعض شروط العطف بحتى فيه، لأن النعل ليس بعضًا من المعطوف عليه، وهو: الرحل والزاد وقد أوَّله النحويون بأن المراد ألقى جميع ما يثقله، فالرحل والزاد والنعل مما يثقل .

وهذا البيت له قصة فيُذكر أن قائله المتلمّس وطرفة بن العبد هجيا عمرو ابن هند أحد ملوك الحيرة، ثم مدحاه بعد ذلك، فكتب لكل واحد منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وختمها، وأمره فيها بقتلهما، وظنّا أنه كتب لهما بصلة وعطية، لكنّ المتلمّس فتح الصحيفة، وعرف ما فيها فألقاها في النهر،

وألقى رحله وزاده ونعله.

أما طرفة فلم يفتحها وأوصل صحيفته فقتله عاملُ عمرو بن هند.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(فإن عطفت على مرفوع رفعت، أو على منصوب نصبت، أو على مخفوض خفضت، أو مجزوم جزمت، تقول: قام زيدٌ وعمرٌو ورأيت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍو، وزيدٌ لم يقم ولم يقعد).**

هذا الذي ذكر يصلح في جميع التوابع لأن حكم التابع أن يأخذ إعراب متبوعه وحركته رفعًا ونصبًا وجرّا وجزمًا، ومعلومٌ أن الأسماء والأفعال المضارعة هي التي يتبين فيها الإتباع، لأنها معربات، أما الحروف والأفعال الماضية، وأفعال الأمر فهي مبنية، ولا يظهر عليها حركة الإعراب.

تمثيل المصنف بقام زيد وعمرو للعطف على المرفوع، وبقوله: رأيت زيدًا وعمرًا، للعطف على المنصوب، وبقوله: مررت بزيد وعمرو، للعطف على المجرور، وبقوله: زيدٌ لم يقم ولم يقعد، للعطف على المجزوم.

وتحسن الإشارة هنا إلى أنه كان الأولى أن يمثل للجزم بغير المثال الذي ذكره أعني قوله: زيد لم يقم ولم يقد، لأنّ جزم "يقعد" فيما أرى ليس بسبب العطف بالواو لكن "لم" هي التي جزمت.

ولعلّ مما يصلح شاهدًا لذلك نحو قوله جلّ شأنه: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمّد: ٣٦] فالفعل (تؤمنوا) مجزوم بحرف الشرط "إنْ" وعلامة جزمه حذف النون، وقد عُطِفَ عليه بالواو قولُه: (تتقوا) وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون أيضًا لكون من الأفعال الخمسة.

وكذا يقال مثل هذا في قوله تعالى في آخر هذه الآية: ﴿يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ فالفعل "يؤت" مجزوم لكونه جواب الشرط، وعلامة جزمه

حذف حرف العلة، والواو عاطفة، ولا نافية، ويسألْكم: معطوف على جواب الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون.

"باب التوكيد"

قال المصنف رَحِمَهُ اللهُ: **(التوكيدُ تابعٌ للمؤكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه).**

التوكيدُ أو التأكيد تابع يراد منه تقرير المعنى الذي تضمنه المؤكَّد لرفع احتمال غيره.

والتوكيد نوعان، لفظي، وقد تركه المصنف، ولم يتحدث إلا عن المعنوي بدليل قوله: وتعريفه، لأنه يرى- كما سيذكر في الأمثلة- أن التوكيد المعنوي لا يكون إلا للمعارف.

والتوكيد اللفظي يكون بتكرار اللفظ السابق، وهذا النوع يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وفي المعرب والمبني، في المفردات والجمل، وفي النكرات والمعارف، فمجرد أن تكرر اللفظ الأول أيًّا كان نوعُه فإن الثاني يعرب توكيدًا لفظيًّا، وهو إن كان معربًا أخذ حركة السابق الإعرابية.

فتقول مثلاً محمدٌ محمدٌ مجتهدٌ، ورأيت رأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ زيدٍ، وهكذا.

وتحسن الإشارة إلى أن التوكيد اللفظي في الحروف غير الجوابية يلزم أن تعيد مع الحرف ما اتصل به.

ومن ذلك أن يقال: إنّ زيدًا إنّ زيدًا مجتهد، إذا أردنا توكيد "إنّ" لأنها ليست حرف جواب، فقد أعدنا اسمها "زيدًا" معها.

أما إذا كان المراد توكيد الحرف الجوابي فيقال مثلاً: نعم نعم أحب الصالحين، وقد ورد منه قول الشاعر:

لا لا أبوح بحب بُثْنة إنها
أخذت عليّ مواثقا وعهودا

وإذا فصل حرف العطف بين جملتين مكرّرتين نحو قوله سبحانه: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [القيامة: ٣٤-٣٥] فيعد من باب التوكيد اللفظي ويُستحسن أن يفصل بين الجملتين المؤكَّدة والمؤكِّدة بالعاطف كما في الآية، ويجوز عدم الفصل، بل يجب عند إيهام التعدد- كما ذكر ابن هشام- نحو ضربت زيدًا ضربت زيدًا.

والتوكيد اللفظي في الضمير المنفصل لا إشكال فيه فيقال: أنت أنت مجتهد، وإياكَ إيّاك خاطبتُ، لكن الإشكال في الضمير المتصل عند إرادة توكيده كالتاء من أكرمتَ والكاف من أكرمكَ، والهاء من مررت به.

والجواب أنه عند إرادة توكيد الضمير المتصل سواء أكان في محل رفع أو في محل نصب أو في محلّ جرّ فإنه يجوز توكيده بضمير الرفع المنفصل، أو بإعادة ما اتصل بالضمير المتصل.

فتقول: أكرمتَ أنت، وأكرمكَ انت، ومررت به هو.

والوجه الثاني الجائز أن يقال: أكرمتَ أكرمت، وأكرمكَ أكرمكَ ومررتُ به مررت به، وذلك بإعادة ما اتصل به الضمير المؤكَّد.

ولكن الإشكال فيه أنه قد يظن أنّ هذا من التوكيد اللفظي في الجمل، وليس في الضمير المتصل.

وأجاز بعض النحويين أن يقال- مثلاً- أكرمتك إياك، ومررت بك إياك، فيؤكد الضمير المتصل المنصوب والمجرور بالضمير المنفصل المنصوب.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (ويكون بألفاظ معلومة، وهي: النفس والعين، وكلّ، وأجمع، وتوابع أجمع، وهي: أكتع وأبتع، وأبصع، تقول: قام زيدٌ نفسُه، ورأيت القوم كلَّهم، ومررت بالقوم أجمعين).

كلام المصنف وتمثيله هذا كلّه في التوكيد المعنوي، وقد قال قبل إن التوكيد تابع للمؤكَّد في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه.

وفي كلامه في هذا الباب مسائل تحتاج إلى بيان:

المسألة الأولى: حكم التوكيد المعنوي من ناحية الإعراب، وقد بينها بأنه يتبعه رفعًا ونصبا وخفضًا.

فتقول: جاء زيدٌ نفسُه، ورأيت زيدًا نفسَه ومررت بزيد نفسِه.

فقوله: نفسه تبع زيدًا في الرفع والنصب والخفض.

المسألة الثانية: قوله: وتعريفه، فالمؤكَّد في الأمثلة المذكورة وهو زيد معرفة بالعلمية، وقد تبعه التوكيد وهو: نفسه في التعريف فإنه معرفة لكونه مضافًا إلى الضمير الهاء.

ويرى بعض النحويين منع توكيد النكرة مطلقًا توكيدًا معنويًا سواء أكانت محدودة كيوم وشهر وسنة أم لم تكن كذلك، ويجيز بعضهم توكيد النكرة المحدودة، ويجعلون منه قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كلِّه رجب

الشاهد قوله: حولٍ كلِّه، فإن كلمة حول نكرة محدودة، وقد أكّدها توكيدًا معنويا بقوله: كلّه.

المسألة الثالثة: التوكيد بلفظي: النفس والعين، ويؤكّد بهما الواحد

والجمع متصلين بضمير مطابق للمؤكَّد، ويمكن التوكيد بكل واحد منهما منفردًا، أو بهما مجتمعين بدون عطف.

فيقال مثلا: جاء محمدٌ نفسُه، وجاء الرجال أنفسهم، وجاءت الهندات أنفسهن، ويمكن أن يقال مكان نفسه: عينه في نحو: جاء محمد عينُه، ويمكن أن يقال: جاء محمد نفسُه عينُه، وكذا الباقي.

ولا يمتنع توكيد المثنى بهذين اللفظين، لكنّ النحويين منهم من يرى أنّ المثنى يؤكد بهما بلفظ الجمع على وزن أَفْعُل، ويرى بعضهم إفرادهما عند توكيد المثنى.

وعلى هذا يقال: جاء الزيدان أنفسُهما، وجاءت الهندان أنفسهما ويجوز على الرأي الثاني: جاء الزيدان نفسهما، وجاءت الهندان نفسهما، أما جاء الزيدان نفساهما وجاءت الهندان نفساهما، فهذه الصورة أجازها بعض النحويين لكن معظم النحويين منعوها، ولعل ذلك لأمرين الأمر الأول أنها لم ترد عن العرب، وربما وردت في شعر قليل فجعلوه ضرورة، الأمر الثاني أنهم استغنوا عنها بكلا وكلتا فيؤكد بهما المثنى.

المسألة الرابعة: أنه يجوز دخول الباء على لفظي النفس والعين.

فيقال: جاء زيد بنفسه وجاءت هند بعينها. وجاء الطلاب بأنفسهم، والمعلمات بأعينهن.

المسألة الخامسة: التوكيد بالفظ "كلّ" الغرض منه رفع احتمال إرادة غير العموم، ولا يؤكّد بها المثني، بل المفرد بنوعيه والجمع بنوعيه، والمؤكّد بها لا بدأن يكون متجزئًا، ويلزم أن يتصل بها ضمير مطابقٌ للمؤكّد.

مثال الجمع: صلّى المسلمون كلُّهم صلاة العيد، ومثال المفرد المتجزئ نحو: اشتريت العبد كلّه، لأنه يمكن شراءُ بعضه، ولا يجوز- مثلا- جاء

العبد كلّه، لأنه غير صالح للتجزئه لا بنفسه لأنه واحد، ولا بعامله لأن المجيء واحد.

المسألة السادسة: لم يذكر المصنف التوكيد بكلا وكلتا، وهما لفظان يؤكد بهما المثنى خاصة، ويؤكد بهما لرفع احتمال إرادة واحدٍ من الاثنين.

من ذلك أن يقال: سافر الرجلان كلاهما، ونجحت الطالبتان كلتاهما، ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما، ويقال في إعرابها في المثال الأول، كلاهما: توكيد معنوي مرفوع وعلامة رفعه الألف لكونه ملحقًا بالمثنى، وفي نحو: رأيت المرأتين كلتيهما، توكيد معنوي منصوب وعلامة نصبه الياء لكونه ملحقًا بالمثنى.

المسألة السابعة: أنه يشترط للتوكيد بكلا وكلتا ما سبق ذكره من كون المؤكَّد مثنى، وأن يصح حلول الواحد محلّهما- على الصحيح - وأن يكون ما أسند إليهما غير مختلف المعنى.

ويمتنع التوكيد بهما في المفرد فلا يقال: جاء محمد كلاه، وكذا في الجمع فلا يقال: جاء الرجال كلاهم، وفي نحو: اختصم الزيدان كلاهما، خلاف، والصحيح عدم جوازه؛ لأنه لا يصح أن يحل المفرد محلّ المثنى، فلا يقال: اختصم زيد، لأن صيغة افتعل تقتضي المشاركة ولا تقع من الواحد، وهكذا ما أشبهه، ويمتنع نحو: مات زيد وعاش عمرو كلاهما، لاختلاف معنى ما أسند إليهما.

ومعلوم أن كلا وكلتا يلزم عند التوكيد بهما أن يتصل بهما ضمير مثنى عائد على المؤكَّد، ولا يضير أن يكون للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب.

فيقال في المتكلم- مثلاً-: أكْرَمَنَا عبدالله كلينا، وفي المخاطب: أكرمكُما عبدالله كليكما، وفي الغائب: الطالبتان اكرمتهما كلتيهما.

المسألة الثامنة: التوكيد بأجمع، والغالب أن لا يؤكد به إلا بعد كُلّ، ويؤكد أيضًا بلفظ جمعاء للمفردة، وبأجمعين نصبًا وجرًّا، وأجمعون رفعًا، لجماعة الذكور وبجُمَع إذا كان المؤكدّ جماعة الإناث.

من شواهده قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ۝٣٠﴾ [الحجر: ٣٠] فكلٌّ توكيد معنوي مرفوع لأن المؤكَّد مرفوع، وكذا أجمعون توكيد ثانٍ مرفوع، وعلامة رفعه الواو.

ويجدر أن ننبه إلى أن لفظ أجمع وما اشتق منه، وإن كان ظاهرها أنها نكرات لكنها مقدرة الإضافة إلى الضمير، ولذا اشترطوا أن لا تؤكّد إلا المعارف.

والمسألة التاسعة: من مسائل التوكيد المعنوي هي ألفاظ توابع أجمع، وهي أكتع وابتع وأبصع.

لا تجيء للتوكيد إلا تابعةً للفظ أجمع.

فيقال مثلاً جاء القوم كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، والظاهر من كلام النحويين أن أبصع وأبتع لا يأتيان إلا مسبوقين بأكتع، ويجوز أن يأتي أكتع بعد أجمع بدونهما.

أما معانيها لغة فأنقلها لك من اللسان لابن منظور: قال: البَتِعُ الشديد المَفَاصِل والمَوَاصل من الجسد، بَتِعَ بتعًا اشتدت مفاصله.

وقال: والبَصْع الجمع، قال الجوهري سمعته من بعض النحويين ولا أدري ما صحته . . . وأبصع كلمة يؤكَّد بها . . . تقول: أخذت حقي أجمع أبصع والأنثى جمعاء بصعاء.

وقال أيْضًا: الكَتْع ولد الثعلب . . . والكَتْع: الذئب بلغة أهل اليمن وأكتع رِدف لأجمع، لا يفرد معه، ولا يكسّر، والأنثى كتعاء. وأما المراد

بها في التوكيد فإنها تدلّ على ما تدلّ عليه أجمع من توكيد الاجتماع والشدّة.

وورد لفظ أكتع مؤكِّدًا في شاهد أنشده الفراء دون أن يكون مسبوقًا بلفظ أجمع، وهو قول الشاعر:

يا ليتني كنت صبيا مرضعًا
تحملني الذلفاء حولاً أكتعا

وفي هذا شاهد آخر، وهو كون المؤكَّد نكرةً، وهو قوله: حولاً.

قال المصنف ﷺ: (باب البدل: إذا أبدل اسم من اسم أو فعلٌ من فعل تبعه في جميع إعرابه).

لا شك أن المصنف يريد بكون البدل تابعًا للمبدل منه في جميع إعرابه لاشك أنه يقصد الأسماء المعربة، والفعل المضارع، وسيأتي بيان ذلك في تمثيله إن شاء الله.

والبدل عرّفه ابن هشام بقوله: البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ثم قال: فخرج بالفصل الأول النعت والبيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم.

ومعنى كلامه هذا أنك إذا قلت: أكلت الرغيف ثلثه فإن الحكم وهو وقوع الأكل المقصود به البدل، وهو ثلث الرغيف، إما إذا قلت جاء رجل كريم فإن كلمة "كريم" هنا نعت، وليست مقصودة وحدها بالحكم وهو المجيء، بل هي تتمة للمقصود بالحكم وهو " رجل".

وقول ابن هشام "بلا واسطة" يخرج به عطف النسق لأنه قد يكون مقصودًا بالحكم لكن بواسطة، فإذا قيل مثلاً: جاء زيد بل عمرو، فعمرو هنا مقصود بالحكم وهو المجيء، لكن بواسطة، وهو حرف العطف (بل).

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(وهو على أربعة أقسام: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكلّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط نحو قولك: قام زيدٌ أخوك، وأكلت الرغيف ثُلُثَه، ونفعني زيدٌ عِلْمُه، ورأيت زيدًا الفرس، أردت أن تقول: الفرسَ فغلطت فأبدلت زيدًا منه).**

هذه تقسيمات البدل، وقول المصنف بدل الشيء من الشيء هو الذي يعبّر عنه معظم النحويين ببدل الكل من الكل، وسمّاه ابن مالك: البدل المطابق، قال: «وذِكْر المطابقة أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى.

بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشترط، للإجماع على صحة البدلية في أسماء الله تعالى كقراءة غير نافع وابن عامر»[1]. قوله تعالى: ﴿الٓر كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١-٢].

الشاهد فيه قوله: (العزيز الحميد الله) فإن لفظ الجلالة هنا بدل مطابق، والمبدل منه لفظا: العزيز الحميد، ومن قرأه برفع لفظ الجلالة فإنه يكون مبتدأ لا بدلاً.

ولا يشترط في هذا النوع من البدل وجود ضميرٍ يربط البدل بالمبدل منه.

والنوع الثاني الذي ذكره المصنف هو بدل البعض من الكل.

وهو نحو قولك: اشتريت الدار نصفها أو ثلثيها أو ثلثها.

ولا يلزم فيه أن يكون الجزءُ المبدَلُ أقَلّ أو مساويًا أو أكثر، كما تبين من الأمثلة المذكورة، لكنه يشترط أن يشتمل على ضمير عائد على المبدل

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٣/ ١٢٧٦-١٢٧٧).

منه فإن كان مذكورًا وإلا قدِّر، ومن المذكور قوله سبحانه: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١].

فكثيرٌ: بدل بعض من كلّ، والمبدل منه الواو في (عموا وصمّوا)، والضمير العائد هو: هم في: منهم.

أما المقدر فيستشهدون له بنحو قوله جلّ شأنه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

فالبدل قوله سبحانه: من استطاع، والمبدل منه: الناس، وليس في الآية ضمير راجع إلى المبدل منه، ولكن يقدّر، ويمكن أن يكون التقدير هنا: من استطاع إليه سبيلاً منهم والله أعلم.

النوع الثالث الذي ذكره المصنف هو بدل الاشتمال، وقد مثل له بقوله: نفعني زيدٌ علمه.

والفرق بينه وبين بدل البعض أن هذا النوع ليس بعضًا من المبدل منه ولكنّ المبدل منه مشتمل عليه أو له علاقة به.

فزيد في مثال المصنف مشتمل على العلم، ولكنه ليس جزءا منه يمكن فصله.

وقد يمثل له بنحو: سُرِق زيدٌ ثوبُه، فإن الثوب ليس جزءًا من زيد، ولكنه كالجزء منه وله علاقة به، في حين أنك لو قلت أكلتُ التفاحة نصفها، فإن نصفها جزء منها.

بدل الاشتمال وبدل البعض لا بد من اشتمالها على ضمير يعود إلى المبدل منه ملائم له تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا.

النوع الرابع من أنواع البدل التي ذكرها المصنف عبّر عنه ببدل الغلط، ومثل له بقوله: رأيت زيدًا الفرس، وقال: أردت أن تقول: رأيت الفرس

فغلطت فأبدلت زيدًا منه.

هذا الذي سمّاه المصنف بدل الغلط سمّاه ابن هشام البدل المباين، ثم قسّمه ثلاثة أقسام فقال: لأنه لا بدّ أن يكون مقصودًا بالحكم، وقال: ثم الأول- يعني المبدل منه- إن لم يكن مقصودًا ألبتة، ولكن سبق إليه اللسان هو بدل الغلط . . .

وإن كان مقصودًا فإن تبين بعد ذكر المبدل منه فسادُ قصده فبدل نسيان.

وإن كان قصد كلّ منهما صحيحاً فيسمّى بدل الإضراب.

ويمكن تطبيق الأنواع الثلاثة التي ذكرها ابن هشام للبدل المباين على المثال الذي ذكره ابن آجرّوم أعني: رأيت زيدًا الفرس.

فالنوع الأول: وهو بدل الغلط أن يكون المتكلم أراد أن يقول رأيت الفرس، لكنه غلط أو سبق لسانه فقال: رأيت زيدًا، ثم رجع فصحح الخطا قائلاً: الفرس.

أما بدل النسيان فتطبيقه أن يقال إنّ المتكلم قصد أن يقول رأيت زيدًا، ولكن بعد أن ذكر زيدًا تبين له أنه غير مقصود فصحح فقال، الفرس.

وبهذا يتبين أن بدل الغلط متعلّق باللسان وبدل النسيان متعلق بالقلب.

وأما بدل الإضراب فالمتكلّم يقصد المبدل منه حين قال رأيت زيدًا، ولكن بدا له بعد أن قال ذلك أنْ يخبر بأنه رأى الفرس فأضرب عن الإخبار برؤية زيد.

والأحسن في هذا النوع من البدل أن يؤتى بكلمة: بل بين المبدل والمبدل منه.

فيقال في هذا المثال: رأيت زيدًا بل الفرسَ، لكن هل يبقى إعراب الثاني بدلاً، أو يصير من باب العطف ببل؟

الذي يظهر لي أنه ينتقل من باب البدل إلى باب العطف ببل، فيكون ما بعد "بل" معطوفًا بها، أما من ناحية المعنى فواضح، وأما من ناحية الإعراب فكما ذكرت.

ولا يلزم الضمير في النوع الرابع.

والمثال الذي ذكره المصنف لا ضمير فيه، لكن لو قلت: رأيت زيدًا فرسه، فيمكن اعتباره من بدل الاشتمال، ويمكن اعتباره من هذا النوع، أعني البدل المباين، والله أعلم.

والبدل على نية الاستقلال لأنه مقصود بالحكم بذاته، ولا يلزم فيه الموافقة في التعريف ولا التنكير ولا الإفراد ولا التثنية ولا الجمع، إلا أن يكون بدل كلّ فيطابق في الإفراد والتثنية والجمع.

ومن الشواهد لعدم الموافقة في التعريف والتنكير قول الله جل شأنه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

المبدل منه (صراط مستقيم)، وهو نكرة موصوفة، والبدل: (صراط الله) وهو معرفة بالإضافة.

وقد ورد العكس في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ۝١٦﴾ [العلق: ١٥-١٦].

فالناصية هي المبدل منها وهي معرفة والبدل نكرة وهو قوله تعالى: ناصية كاذبة خاطئة.

قال المصنف رحمه الله: (المنصوبات خمسة عشر، وهي المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، والتابع للمنصوب، وهو أربعة أشياء:

النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل).

مجموع المنصوبات التي ذكرها- إذا عددنا التوابع واحدًا- فسينقص العدد فيصير أربعة عشر، مع أنه ذكر أنها خمسة عشر، وإن عددنا كل واحد من التوابع قسمًا مستقلاً بنفسه صار الجميع سبعة عشر، وذكر شارح الآجرّومية الشيخ أحمد الرملي أنه ثبت في بعض النسخ أنّ الخامس عشر مفعول ظنّ وأخواتها.

وتعدادها هنا على سبيل الإجمال، وسيذكر كل عنوان في باب مستقل فيما يأتي، ما لم يكن قد سبق ذكره، كخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، وكالتوابع النعت والعطف والتوكيد والبدل.

ولنبدأ في النظر في كلامه في باب المفعول به.

قال المصنف رحمه الله: (باب المفعول به، وهو الاسم المنصوب الذي يقع به الفعل، نحو: ضربت زيدًا، وركبت الفرس).

قوله: (الاسم) يخرج به الفعل والحرف والجملة، فإنها لا تقع مفعولاً بها، لكن الاسم قد يكون صريحًا كما مثل بقوله: ضربت زيدًا، وقد يكون مؤولاً بالاسم نحو قوله تعالى﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا﴾ [الأنعام: ٨١].

الشاهد قوله: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١] فإنّ أنّ واسمها وخبرها مؤولة بمصدر، والتقدير- والله أعلم -: ولا تخافون إشراككم، والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به لتخافون.

وقوله في التعريف: (المنصوب)، هذا حكم المفعول به، وليس مستحسنًا في الحدود أن تذكر أحكامها، قالوا لأنه يتوقف معرفة المفعول به

على معرفة حكمه، ويتوقف معرفة حكمه على معرفته، فيجيء ما يسميه المنطقيون بالدور.

فكان الأولى أن لا يذكر في تعريف المفعول به حكمه، وهو كونه منصوبًا.

وقوله: (الذي يقع به الفعل)، الباء هنا بمعنى على، فكأنّه قال: الذي يقع عليه الفعل، وهكذا عرّف ابن الحاجب فقال في الكافية: المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل.

وقال الرضي في شرحه للكافية: يريدُ ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيدًا.... فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد.

قال المصنف رحمه الله: (وهو قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر ما تقدم ذِكْرُه).

يعني قوله: ضربت زيدًا وركبت الفرس، فإن زيدًا والفرس في هاتين الجملتين مفعول به، وكل كلمة منهما اسمٌ ظاهر.

قال: (والمضمر قسمان متصل ومنفصل).

يريد أن المفعول به قد يكون ضميرًا متصلاً، وقد يكون ضميرًا منفصلاً، وسيفصل أنواع الضمائرُ الواقعة مفعولاً بها المتصلة والمنفصلة.

قال: (فالمتصل اثنا عشر وهي ضَرَبَنِي، وضَرَبَنَا، وضربكَ، وضربكِ، وضربكُما، وضربكُم، وضربكنّ، وضربه وضربها، وضربهما، وضربهم، وضربهن).

عدّد المصنف رحمه الله الضمائر المتصلة الواقعة في محلّ نصب مفعولاً بها،

وذكر أنها اثنا عشر ضميرًا.

وهذه الضمائر المذكورة في الأمثلة كلها في محلّ نصب مفعول به، ولكنه يصحّ في كل واحد منها أيضًا أن يقع في محلّ جرّ إما بإضافة اسمٍ إليه، وإما بحرف جرّ.

واثنان من هذه الضمائر المذكورة للمتكلم، وهما ياء المتكلم وتكون للمفرد المذكر والمفردة المؤنثة.

من شواهد وقوع ياء المتكلم مفعولاً به قول الله عز وجل: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۚ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَآءِ ﴿٤٠﴾﴾ [إبراهيم: ٤٠] فالياء في اجعلني ضمير متكلم مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

وضمير المتكلم الثاني هو "نا" وهو للمتكلمَين والمتكلمِين والمتكلمتين والمتكلمات، ومن شواهده قول الله سبحانه: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿٢٠١﴾﴾ [البقرة: ٢٠١].

"نا" في قوله تعالى: (آتنا) وفي قوله: (قنا) ضمير المتكلمين مبني على السكون في محلّ نصب مفعول به.

أما ضمائر المخاطب فهي خمسة الكاف في نحو: ضربكَ للمخاطب، ومن شواهده قوله تعالى﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ...﴾ [طه: ٧٢].

الشاهد قوله: (نؤثرك) فإن الكاف ضمير متصل للمخاطب مبني على الفتح في محل نصب مفعول به، والعامل هو الفعل المضارع: نؤثر، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن.

أما ضمير المخاطبة فهو الكاف المكسورة ومن شواهده قوله ﷺ مخاطبًا الجارية التي عدا عليها يهودي، فأخذ أوضاحًا كانت عليها ورضخ رأسها، فأتىٰ بها أهلُها رسولَ الله ﷺ وهي في آخر رمق، وقد أصمتت فقال لها

رسول الله ﷺ: «**من قتلكِ؟ فلان؟**» إلى آخر الحديث(١).

الشاهد قوله: (قتلكِ) فإن الكاف ضمير متصل لمخاطبة، مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

ومن ضمائر المخاطب "كُما" وهو للمثنى بنوعيه المذكّر المؤنث، ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِۦٓ إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا...﴾ [يوسف: ٣٧].

والشاهد في هذه الآية في ثلاثة مواضع: الأول (يأتيْكما) والثاني (نبأتكما) والثالث (أن يأتيَكما)، فالضمير في المواضع الثلاثة للمثنى المخاطب، وهو في محل نصب مفعول به.

أما ضمير المخاطب لجماعة الذكور فمن شواهد وقوعه مفعولاً به قوله ﷺ: «**إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم**»(٢).

الشاهد: قوله ينهاكم فإنه ضمير متصل للمخاطبين مبني في محل نصب مفعول به.

وقد بقي من ضمائر المخاطب ضميُر المخاطبات ومن شواهد وقوعه مفعولاً به قوله سبحانه﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾﴾ [الأحزاب: ٢٨].

الشاهد فيه قوله تعالى: ﴿أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٢٨] فإن الضمير المتصل بهذين الفعلين ضمير متصل للمخاطبات، وهو مبني في محل نصب مفعول به.

أما ضمائر الغائب فهي خمسة الهاء للغائب، و«ها» للغائبة، وهما

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٢٩٥)، ومسلم برقم (١٦٧٢).
(٢) رواه مسلم برقم (١٦٤٦).

للغائبين والغائبتين، وهم للغائبين، وهن للغائبات.

من شواهد وقوع ضمير الغائب المذكَّر في محل نصب مفعول به قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ...﴾ [الكهف: ٣٧]. فالهاء في يحاوره ضمير متصل مبني على الضم في محلّ نصب مفعول به.

ومن شواهد ضمير الغائبة "ها" قوله صلى الله عليه وسلّم لجابر بن عبدالله رضي الله عنه حين أخبر النبيَّ ﷺ أنه تزوج ثيبا فقال: «**فهلاً جارية تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك...**»[1]

الشاهد قوله ﷺ (تلاعبها، وتضاحكها)، فإن "ها" ضمير غائبة مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

ومن شواهد ضمير الغائبين قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلْأَسْفَلِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [فُصّلَت: ٢٩] فالضمير في (نجعلهما) ضمير متصل للمثنى في محل نصب مفعول به، وهو مبني على السكون.

ومن شواهد ضمير الغائبين قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾﴾ [مَريَم: ٩٤] فالضمير هم في (أحصاهم وعدهم) مبني على السكون في محل نصب مفعول به، الأوّل للفعل (أحصىٰ)، والثاني للفعل (عدّ).

أما ضمير الغائبات المتصل فمن شواهده قول جابر بن عبدالله رضي الله عنه جوابًا لرسول الله ﷺ حين قال له أفلا جارية تلاعبها وتلاعبك فقال جابر رضي الله عنه قلت: إن لي أخواتٍ فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن وتقوم عليهن ... إلى آخره.

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٣٦٧)، ومسلم برقم (٧١٥).

فالضمير (هنّ) في (تمشطهن) في محل نصب مفعول به، وهو ضمير متصل مبني على الفتح.

قال المصنف رحمه الله: (والمنفصل اثنا عشر، وهي: إيّاي وإيانا وإياكَ وإياكِ وإياكُما وإيّاكم وإيّاكنّ، وإياه، وإياها، وإياهما، وإياهم، وإياهنّ).

هذه ضمائر النصب المنفصلة، وقد سبق الحديث في اختلاف النحويين في إياي وبقية الضمائر هل "إيا" وحدها هي الضمير أو كلاهما ضمير واحد، أو «إيا» حرف عماد والضمير هو (الياء) و(نا) و(الكاف) و(الهاء)، أو «إيا» اسم مضاف إلى الضمير الياء، أو هما ضميران أضيف بعضهما إلى بعض.

والراجح هو أنهما معًا ضميرٌ واحد، ومن شواهد وقوع «إياي» وهو ضمير للمتكلم والمتكلمة- مفعولاً به قوله جلّ من قائل﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنۡعَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ وَأَوۡفُواْ بِعَهۡدِيٓ أُوفِ بِعَهۡدِكُمۡ وَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴿٤٠﴾﴾ [البَقَرَة: ٤٠].

الشاهد قوله: «إياي» فإنه مفعول به مقدم مبني على الفتح في محلّ نصب، ومن شواهد وقوع «إيانا» مفعولاً به قوله عز وجل: ﴿وَيَوۡمَ نَحۡشُرُهُمۡ جَمِيعٗا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ مَكَانَكُمۡ أَنتُمۡ وَشُرَكَآؤُكُمۡۚ فَزَيَّلۡنَا بَيۡنَهُمۡۖ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [يُونس: ٢٨].

فإن قوله: «إيانا» ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم للفعل المضارع «تعبدون».

ومن شواهد «إياك» قول الله تعالى﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ﴿٥﴾﴾ [الفَاتِحَة: ٥] فإياك في الموضعين مفعول به مقدم للفعلين (نعبد ونستعين).

وأنبه على أن (إيانا) ضمير للمتكلمَين والمتكلمتين والمتكلمِين والمتكلمات، أما (إياكَ) فهو للمفرد المخاطب، و(إياكِ) للمفردة المخاطبة،

و(إياكما) للمخاطبَين والمخاطبتين، و(إياكم) للمخاطبين وإياكنّ للمخاطبات.

ولم يرد في القرآن الكريم من ضمائر المخاطب المنفصلة المنصوبة إلا ضمير المخاطب المفرد وقد سبق الاستشهاد له وضمير المخاطبين، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [سبأ: ٤٠].

(إياكم) هنا مفعولُ به مقدم للفعل المذكور بعدها (يعبدون)، وهو فعل مضارع من الأمثلة الخمسة مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، أما (إياكم) فهو ضمير نصب منفصل مبني على السكون في الميم، أو على ضمّ الكاف - على خلاف في ذلك - في محل نصب مفعول به.

أما ضمائر الغائب المنفصلة المنصوبة فكذلك لم يرد في القرآن الكريم إلا ضميران للمفرد الغائب وللغائبِين.

ومن المفرد الغائب قوله سبحانه: ﴿وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢] أما جماعة الغائبين فقد ورد في موضع واحد هو قوله جلّ من قائل﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١].

وأنبه هنا إلى أن (إياه) في قوله تعالى: ﴿إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤] مفعول به مقدم للفعل المضارع (تعبدون)، أمّا (إياهم) في قوله سبحانه: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] فليس مفعولاً به، ولكنه معطوف على المفعول به الكاف في (نرزقكم) فهو مبني في محل نصب، لأن المعطوف على المنصوب منصوب كما هو معلوم.

أما بقية ضمائر المخاطب وضمائر الغائب فلم يرد لها شواهد في القرآن الكريم.

ويمكن أن يمثل لضمير المخاطبة المنفصل المنصوب بنحو: يا هند إياكِ أكرمت، ويمثّل للمخاطبَيْن بنحو: أيّها الرجلان إياكما أجبت، وللمخاطبتين بنحو: أيتها الطالبتان إياكما كرَّمتِ المديرةُ، أما ضمير المخاطبات فيمثل له بنحو: أيتها المعلمات إياكن كرّمت المديرة.

قال المصنف ﷺ: (باب المصدر: المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل نحو: ضرب يضرب ضربًا).

هذا التعريف - في رأيي- لا يستقيم لأمرين: الأمر الأول: أنّه أدخل الحكم في التعريف فقال: المنصوب، وهذا عيب في الحدود سبق أن أشرنا إليه، لما يحدث مما يُسمّى بالدور، إذ لا يعرف المصدر حتى يعرف حكمه، ولا يعرف حكمه حتى يعرّف.

الأمر الثاني: أنه قال في التعريف: الذي يجيء ثالثًا في تصريف الفعل، وليس كل من يذكر تصريف الفعل يجعل المصدر ثالثًا، بل قد يقال: ضرب يضرب اضرب، فيجيء فعل الأمر ثالثًا.

لكن لعله يشفع للمصنف أن الغالب في تصريف الفعل أن يكون المصدر ثالثًا في التصريف.

وأشير إلى أن كلام المصنف في هذا الباب ينطبق على باب المفعول المطلق وتقسيماته، كما سيتبين إن شاء الله، أما المصدر فقد عرفه بعضهم بأنه أحد مدلولي الفعل غير الزمن، لأن الفعل يدل على الحدث والزمن، فالمصدر هو الذي يدلّ على الحدث.

فإذا قلنا يضرب فالفعل يدل على أمرين هما الحدث وهو الضرب وكونه يحصل في الزمن الحاضر أو المستقبل، والحدث هو المصدر.

وبناء على هذا فإن المصدر ليس دائمًا منصوبًا بل المنصوب دائمًا هو

المفعول المطلق، فأنت تقول: أعجبني ضربُك، فضَرْب هنا مصدر، وهو مرفوع لأنه فاعل للفعل أعجب.

ويمكن أن يكون مجرورًا أيضًا كأن يقال: عجبت من ضربك، فضرب هنا مصدر، وهو مجرور بمن.

ولهذا نقول إن حديث المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الباب مطابق لباب المفعول المطلق.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهو قسمان، لفظي ومعنوي، فإن وافق لفظه لفظ فِعْلِهِ فهو لفظي نحو قتلته قتلاً).**

هذا الكلام مما يؤيد أن المصنف: أراد بهذا الباب باب المفعول المطلق، لأن هذا التقسيم للمفعول المطلق، أما المصدر فبعضهم يجعله قسمين: المصدر الصريح كما مثّل المصنف بنحو: قتلته قتلاً، والمصدر الميمي، وهو المصدر المبدوء بميم زائدة نحو: رميته مرمى، وبعضهم يزيد نوعًا ثالثا يسمونه بالمصدر الصناعي، وهو أن تزيد في آخر الكلمة - سواء كانت مصدرًا أم لم تكن مصدرًا - ياءً مشددة وهاء فتقول إنسانية وحرية.

والمصدر الصناعي أقرّه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وذكروا في قرارهم أن بعض باحثيها وجد له أمثلة في الصحاح للجوهري وفي غيره.

نعود إلى بيان كلام المصنف في تقسيمه المصدر إلى لفظي ومعنوي.

هذا التقسيم يعبر عنه بعض النحويين بتعبيرات أخرى، ولكنهم يتحدثون عنه في باب المفعول المطلق، فيقولون إن المفعول المطلق قد يكون مصدرًا، وهو الأصل فيه، وقد ينوب عن المصدر أشياء أخرى، فهؤلاء يرون أنّ ما يسميه المصنف بالقسم المعنوي هو ما ينوب عن المصدر.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي، نحو**

قعدت جلوسًا، وقمت وقوفًا، وما أشبه ذلك).

اكتفى المصنف مما ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق بنوع واحد، وهو مرادفه نحو: قعدت جلوسًا، فالجلوس مرادف للقعود، ولكنه ليس مصدر قعد، بل هو مرادفه.

وهناك أنواع أخرى تنصب على أنها مفعولات مطلقة غير المرادف الذي ذكره المصنف.

منها صفته، وضميره، ومشاركه في مادته وعدده وغيرها.

فمما ترك المصنف صفة المصدر كقولك: تكلم فلان أجمل الكلام، فإن أجمل هنا صيغة تفضيل وليست مصدرًا، ولكنها صفة لمصدر محذوف والتقدير: تكلمت كلامًا أجمل الكلام.

فالمصدر المحذوف "كلامًا" هو في الأصل المفعول المطلق، ولكن ناب عنه صفته وهي «أجمل».

ومن الأشياء التي تنوب عن المصدر ضميره، ويستشهدون له بقول الله عز وجل- ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيۡكُمۡۖ فَمَن يَكۡفُرۡ بَعۡدُ مِنكُمۡ فَإِنِّيٓ أُعَذِّبُهُۥ عَذَابٗا لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١١٥﴾ [المائدة: ١١٥].

الشاهد قوله: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ﴾ فإن الضمير الهاء منصوب لأنه ناب عن المصدر فنصب على أنه مفعول مطلق، والتقدير - والله أعلم-: لا أعذب التعذيب أحدًا.

ومما ينوب عن المصدر الإشارة إليه، نحو: ضربت ذلك الضرب.

فقوله: «ذا» هنا اسم إشارة مبني على السكون في محلّ نصب، وقد ناب عن المصدر فَنُصِبَ على أنه مفعول مطلق.

ولا يلزم عند جمهور النحويين أن يذكر المصدر بعد اسم الإشارة كما في المثال، وذكر الشيخ خالد الأزهري نقلاً عن المرادي أنه ورد عن العرب بدون ذكر المصدر، فقالوا: ظننت ذلك يشيرون به إلى الظن.

ومما ينوب عن المصدر أيضًا اسم المصدر، قالوا ومنه قوله تعالى- ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧].

فنباتًا اسم مصدر وهو مفعول مطلق هنا، لأن مصدر أنبت هو الإنبات.

وأكثر النحويين يفرقون بين المصدر واسم المصدر، فيجعلون المصدر ما كان موافقًا لقواعد صياغة المصدر، وما خالف هذه القواعد يجعلونه اسمًا للمصدر، وبناءً عليه فالتفرقة بينهما لفظية وهناك من يرى أن الفرق بينهما معنوي، فيجعلون المصدر ما تضمن الدلالة على الحدث، واسم المصدر ما لم يكن كذلك.

وقليل من النحويين لا يفرّق بينهما فيجعل مصدر أنبت إنباتًا في الغالب، ونباتًا في غير الغالب، يعنى موافقة القاعدة هي الغالب، فإذا خرج عن القاعدة فهو مصدر، ولكن من غير الغالب.

نعود إلى ذكر الأشياء التي تنوب عن المصدر وتنصب على أنها مفعولات مطلقة.

فمن ذلك أيضا عدده، ويستشهدون له بنحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور: ٤].

فلفظ "ثمانين"مفعول مطلق، وليس مصدرًا ولكنه يبين عدد المصدر، ولذلك يذكر معه المصدر ويعرب تمييزا، فقوله تعالى "جلدة" هذا مصدر جَلَد، وهو تمييز.

ومما ينوب أيضًا (كل وبعض) مضافين إلى المصدر، ومن شواهد نيابة

(كلّ) قوله تعالى- ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النِّسَاء: ١٢٩].

لفظ "كل" هنا نائب عن المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق وهو مضاف إلى المصدر وهو كلمة: المَيْل.

ويستشهدون له أيضًا بقول الشاعر:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما
يظنان كل الظن أن لا تلاقيا

فلفظ "كلّ" في البيت ليس مصدرًا، وهو منصوب على أنه مفعول مطلق، ويمكن التمثيل لنيابة "بعض" بنحو: مال فلان عن الحق بعض الميل، فيعرب «بعض» على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر.

وهو كما ترى في كلمتي «كل وبعض» لا تنوبان إلا إذا كانتا مضافتين إلى المصدر.

وقد بقي في المفعول المطلق بعض القضايا منها بيان أنواعه، ومنها بيان أنواع عامله، ومنها بيان ذكر عامله أو حذفه.

أما أنواع المفعول المطلق فيجعلها النحويون ثلاثة أنواع: النوع الأول: هو المؤكّد لعامله، وهو الذي لا يقصد منه إلا تأكيد العامل فقط نحو شرب عليّ شربًا، وأكل زيدٌ أكلا، وانقضى العمر انقضاء، واستُخرِج الذهب استخراجًا، وهكذا.

فالمفعول المطلق في هذه الأمثلة لا يقصد به إلا تأكيد العامل.

والنوع الثاني: هو المبين لنوع عامله، ويذكرون له عددًا من الصور منها أن يكون المصدر مضافًا، نحو: جلس عبدالله جلوس المتفكر، أو أن يكون موصوفاً، نحو: ضرب زيد ضربًا شديداً، أو أن يكون دالاً على نوع من أنواع عامله، نحو: رجع الرجل القهقرى.

في هذا المثال بيان لنوع الرجوع بأنه بصفة القهقرى، وليس بطريقة عادية مثلا ، وهكذا.

النوع الثالث: هو المبين لعدد عامله، وهو إما مختوم بتاء الوحدة، أو مختوم بعلامة تثنية أو علامة جمع، أو يكون اسم عدد مميزًا بمصدر.

فمثال المختوم بتاء الوحدة نحو: جلستُ جَلْسَةً، والمختوم بعلامة تثنية نحو: ضربت ضربتين، والمختوم بعلامة الجمع نحو: ضربت ضربات، أما كون المفعول المطلق اسم عدد مميز بمصدر فمن شواهده قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النُّور: ٤]..

أما نوع عامل المفعول المطلق فقد يكون فعلاً، وهو الأصل، وقد يكون مصدرًا، وقد يكون اسم فاعل وقد يكون غير ذلك، ومن شواهد وقوع العامل فعلاً قول الله عز وجل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النِّساء: ١٦٤].

فالعامل كلّم وهو فعل ماضٍ، والمفعول المطلق تكليمًا.

ومن شواهد وقوع العامل مصدراً قوله سبحانه﴿قَالَ ٱذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴿٦٣﴾﴾ [الإسراء: ٦٣].

(جزاءً) مفعول مطلق، وقد عمل فيه المصدر المذكور في قوله تعالى: (جزاؤكم).

ومن شواهد وقوع العامل وصفًا اسم فاعل مثلا قول الله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا ﴿١﴾﴾ [الذاريات: ١]

أما مواضع حذف عامل المفعول المطلق وجوبًا: فقَد ذكر ابن هشام أيضًا أنه نوعان: نوع واقع في الطلب، وقد يكون الطلب دعاءً نحو قولهم: سقيًا ورعيًا، وقد يكون أمرًا أو نهيًا، نحو: قيامًا لا قعودًا، ونحو قوله جلّ شأنه: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمَّد: ٤] وقول الشاعر:

علـى حيـن ألـهـى الـنـاسَ جلٌّ أمـورهـم
فـنــدلاً زريــق الــمــال نــدل الــثـعــالــب

أما قولهم: سقيًا ورعياً، فالتقدير: سقاك الله سقيًا ورعاك رعيًا، وقد حذف العامل سقاك ورعاك وجوبًا لكونهما دعاءً.

وأما قولهم: قيامًا لا قعودًا، فالتقدير: قم قيامًا، وهذا أمر، ولا تقعد قعودًا، وهذا نهي، وقد حذف العاملان (قم وتقعد) وجوبًا لكونه طلبًا (أمرًا ونهيًا).

أما قوله سبحانه: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] فهو مفعول مطلق وتقدير عامله - والله أعلم - فاضربوا، والعامل هنا محذوف وجوبًا لكونه أمرًا.

أما قول الشاعر: فَنْدْلاً زريقُ المال.

فهو أيضًا مما حذف عامله وجوبًا، والتقدير: فاندل يازريق المال، وهو أمرٌ أيضًا.

وقد نبه ابن هشام على أنّ وجوب الحذف إذا كان الكلام طلبًا مطلق عند ابن مالك، ويرى ابن عصفور أنه لا يجب الحذف إلا إذا تكرر الطلب نحو قول الشاعر.

أقــول لــهــا وقــد طــارت شــعــاعًــا
مــن الأبــطــال ويــحــك لــن تــراعــي
فــإنــك لــو ســألــت بــقــاء يــوم
عــلــى الأجــل الــذي لــك لــم تــطــاعــي
فــصــبــرًا فــي مــجــال الــمــوت صــبــرًا
فــمــا نــيــل الــخــلــود بــمــســتــطــاع

الشاهد قوله: فصبرًا في مجال الموت صبرًا، فإن المفعول المطلق (صبرًا) مكرّر هنا وهو أمرٌ بالصبر وعامله محذوف وجوبًا بسبب التكرار كما يرى ذلك ابن عصفور، أما ابن مالك فلم يشترط التكرار بل بمجرد ما يكون المفعول المطلق دالًّا على الطلب (الدعاء أو الأمر أو النهي) فإنه يجب حذف عامله.

أما حذف عامل المفعول المطلق إذا كان الكلام خبرًا، أعني لم يدلّ على الطلب، فقد ذكر ابن هشام له مسائل أذكر منها أوضحها:

المسألة الأولى: مصادر حذف عاملها اعتمادًا على ما سمع عن العرب، كقولهم عند ظهور أمر معجب: عجباً.

فعجباً: مفعول مطلق، والتقدير: أَعْجَبُ عجبًا، وقد حذف العامل وجوبًا، بناء على ما سمع عن العرب.

والمسألة الثانية: أن يكون المفعول المطلق تفصيلاً لعاقبة ما قبله، نحو قوله عز وجل: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

الشاهد قوله تعالى: (منًّا وفداءً) فإنهما مفعولان مطلقان، وعاملها محذوف وجوبًا، والتقدير- والله أعلم- فإما أن تَمُنُّوا مَنًّا بعد، وإما أن تُفَادوا فداءً، وهذا فيه تفصيل الأمر الذي قبله وهو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ﴾ [محمد: ٤].

المسألة الثالثة: أن يقع مكررًا أو محصورًا، وعامله خبرٌ عن اسم عين، نحو قولهم: أنت سيرًا سيرًا، أو ما أنت إلا سيرًا.

فقولهم أنت سيرًا سيرًا: سيرًا هنا مفعول مطلق مكرّر والكلام خبر، والتقدير: أنت تسير سيرًا سيرًا، والعامل: تسير محذوف وجوبًا لكون

المفعول المطلق مكرّرًا، والعامل المقدر خبر عن اسم عين، وهو قولهم: أنت.

وكذا في نحو: ما أنت إلا سيرًا، فإن عامل المفعول المطلق (سيرًا) محذوف وجوبًا لكونه محصورًا بإلا، والعامل المقدر "تسير" خبرٌ عن اسم عين، وهو قولهم أنت.

وقد تركت مسألتين من المسائل التي ذكرها ابن هشام لوجوب حذف عامل المفعول المطلق، إذا كان الكلام خبرًا، لقلة ورودهما.

قال المصنف رحمه الله: (باب ظرف الزمان وظرف المكان: ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب بتقدير "في" نحو: اليومَ والليلةَ، وغُدْوةً وبكرةً، وسَحَرًا، وغدًا، وعَتَمَة، وصباحًا ومساءً، وأبدًا، وأمدًا، وحينًا، وما أشبه ذلك).

هذا الباب يسميه بعض النحويين بابَ المفعول فيه سواء أكان زمانًا أو مكانًا.

وقد بدأ بتعريف ظرف الزمان، ومثل له بأمثلة متعددّة، وهذه الأمثلة المذكورة إن كانت متضمنة معنى "في" فهي ظرف زمان، أو مفعول فيه، وإن لم تتضمن معنى "في" أعربت بحسب موقعها من الجملة.

فإذا قلنا سافرت يوم الخميس، فيوم هنا متضمن معنى "في" فكأنّ التقدير سافرت في يوم الخميس، لكن لو قلنا: يومُ الخميس يومٌ يستحب صيامه، لأعربنا كلمة يوم الأولى مبتدأ والثانية خبرًا، ولكانت الكلمتان مرفوعتين.

وهكذا جميع الأمثلة التي ذكرها المصنف، ويجدر أن نمثل لها ونستشهد لبعضها، ونبين ما غمض معناه منها؛ وقد مرّ التمثيل لكلمة اليوم.

أما الليلة فمعروفة ومن شواهدها قوله سبحانه﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ....﴾ [الإسراء: ١].

فليلاً هنا منصوب لأنه ظرف زمان، وهو هنا متضمن معنى "في" فكأن المعنى والله أعلم: سبحان الذي أسرى بعبده في الليل.

أما كلمة غدوة فالمقصود بها أول النهار وقد وردت ظرف زمان في قوله جلّ شأنه: ﴿فَوَقَىٰهُ ٱللَّهُ سَيِّـَٔاتِ مَا مَكَرُوا۟ ۖ وَحَاقَ بِـَٔالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦].

اللفظتان (غدوًا وعشيًا) ظرفا زمان منصوبتان، وهما متضمنان معنى "في"

أما بكرة فكذلك تعني أولَ النهار، وقد وردت منصوبة على الظرفية الزمانية في قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنَ ٱلْمِحْرَابِ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ أَن سَبِّحُوا۟ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿١١﴾﴾ [مريم: ١١].

كذلك اللفظتان بكرة وعشيا منصوبتان على الظرفية لكونهما متضمنتين معنى "في"

أما "سحر" فهو الوقت الذي يقع آخر الليل قبيل الصبح، وقيل هو من ثلث الليل الآخر إلى طلوع الفجر كما في اللسان. وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم مجرورًا بالباء قال تعالى﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ ۖ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴿٣٤﴾﴾ [القمر: ٣٤].

وعند إعرابه في هذه الآية لا يقال ظرف زمان، بل يقال "سحر" اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة.

فإن اسم الزمان إذا وقع مجرورًا بأي حرف حتى لو كان الحرف هو "في" لا يعرب ظرف زمان بل يعرب مجرورًا بالحرف المذكور.

ولم يرد لفظ (سحر) في القرآن الكريم منصوبًا على الظرفية بل ورد في الحديث الشريف الذي أخرجه مالكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ في الموطأ[1] قال: عن يحيى بن سعيد أنه بلغه أن السائب بن حبّاب توفي، وأن امرأته جاءت إلى عبدالله بن عمر، فذكرت له وفاة زوجها، وذكرت له حرثًا لهم بقناةَ، وسألته هل يصلح لها أن تبيت فيه؟ فنهاها عن ذلك، فكانت تخرج من المدينة سحرًا فتصبح في حرثهم، فتظل فيه يومها، ثم تدخل المدينة إذا أمست فتبيتُ في بيتها.

والشاهد قوله: (تخرج سحرًا) فإنه منصوب على الظرفية لكونه بمعنى «في».

قال المصنف: (وغدًا) الغدُ هو اليوم الذي يلي يومك، وهو كبقية أسماء الزمان لا بدّ لنصبه على الظرفية من تضمنه معنى "في" ومن شواهد هذه الكلمة قول الله جل جلا لهُ: ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ۝١٢﴾ [يُوسُف: ١٢].

غدًا في الآية منصوبة على الظرفية الزمانية لكونها بمعنى "في" لأن التقدير - والله أعلم - أرسل معنا في الغد.

واللفظ الذي يليه هو العتمة، قال ابن منظور في لسان العرب: العتمة ثلث الليل الأوّل بعد غيبوبة الشفق، ولم يرد لفظ العتمة في القرآن الكريم، وورد في حديث الرسول ﷺ كثيرًا، ولم أجدْه فيما ورد منصوبًا على الظرفية ويمكن أن يمثل له بنحو: حضر عبدالله عتمةً.

فيكون لفظ عتمة في المثال منصوبًا على الظرفية لتضمنه معنى "في".

أما (صباحًا ومساءً) فواضحان، وقد ورد في القرآن الكريم لفظ (صبحًا)

---

(١) كتاب الطلاق، باب مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحل، برقم (١٢٩٢) وضعفه الألباني في الإرواء (٧/ ٢١٢) لانقطاعه.

منصوبًا على الظرفية، قال سبحانه: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣﴾ [العاديات: ٣].

فصبحًا هنا منصوب على الظرفية الزمانية، وهو متضمن لمعنى "في" وصبحًا وصباحًا معناهما واحد.

أما مساءً فلم يرد في القرآن الكريم، أما في السنة فقد ورد في حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: كانت ليلتي التي يصير إليّ فيها رسول الله ﷺ مساءَ يوم النحر. . . إلى آخر الحديث[1].

فلفظ مساء هنا منصوب على الظرفية الزمانية لكونه متضمنا معنى "في" ولعل التقدير: في مساء يوم النحر.

أما لفظ (الأبد) فهو بمعنى الدهر، والأبد: الدائم ومثاله أن تقول: لا أفعل كذا أبدًا، أو أبد الدهر.

وعليه يكون "أبداً" ظرفاً منصوبًا، كأنه قال: لا أفعله في الدهر كله، ويكون متضمنا معنى في.

أما قول المصنف "أمدًا" فإن معناها كما ذكر صاحب اللسان: الغاية كالمدى، قال: يقال: ما أمدك، أي ما منتهى عمرك، وفي التنزيل﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

(الأمد) في هذه الآية ليس ظرف زمان بل يعرب فاعلاً مرفوعًا، ويمكن أن يمثل له بنحو: لا أكلّم فلانًا أمد الدهر، وفي هذه الحالة هو منصوب على الظرفية لتضمنه معنى في.

واسم الزمان الذي ذكره المصنف آخرًا هو لفظ (حين)، ومعناه معروف، ومن شواهد وقوعه ظرف زمان منصوباً على الظرفية قوله عز وجل:

---

(١) رواه أبوداود برقم (١٩٩٩)، وقال الألباني: حسن صحيح، كما في صحيح أبي داود (١/ ٣٧٦).

﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ﴾ [البَقَرَة: ١٧٧].

(حين) هنا اسم زمان متضمن معنى في، منصوب على الظرفية الزمانية.

وقال المصنف بعد ذكر هذه الأسماء: وما أشبه ذلك، ويقصد به كل اسم يدل على الزمن فإنه إذا تضمن معنى في يكون منصوبًا على الظرفية الزمانية، ومن ذلك- مثلاً- لفظ وقت، وساعة، وزمن . . .إلى آخره.

قال المصنف ﷺ: (وظرف المكان هو اسم المكان المنصوب بتقدير "في" نحو: أمام، وخلف، وقدام، ووراء، وفوق، وتحت، وعند، ومع، وإزاء، وحذاء، وتلقاء، وثَمَّ، وهنا، وما أشبه ذلك).

هذا هو حديث المصنف عن القسم الثاني من قسمى الظرف، وهو ظرف المكان، وقد عرّفه ﷺ بأنه: اسم المكان المنصوب بتقدير "في" فأما قوله: اسم المكان، فيخرج كل لفظ لا يدل على المكان حتى لو تضمن معنى "في" نحو قول الله تعالى: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النِّسَاء: ١٢٧].

يقول المفسرون إن هذه الآية تحتمل أن تكون بمعنى: وترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن ومالهن، وتحتمل أن تكون بمعنى وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن وفقرهن.

وعلى المعنى الأول فهي متضمنة معنى "في" ولكن النكاح ليس اسمًا دالاً على المكان.

وقال الشيخ أحمد الرملي يخرج بقوله: "المنصوب" اسم المكان المرفوع أو المخفوض، وذلك نحو: هذا مكانٌ طيب فمكان هنا مرفوع فليس ظرف مكان. وكذا نحو صليت في مكانٍ طاهر، فإنه هنا مجرور بفي فلا يعرب ظرفًا.

وقال الرمليُّ أيضًا يخرج بقوله: بتقدير "في"اسمُ المكان المنصوبُ لا

بتقدير "في" نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

فكلمة "حيث" اسمٌ دالٌّ على المكان، وهي في محلّ نصب، لكن ليس تقدير الكلام على معنى "في" فليست ظرفًا.

وتجدر الإشارة إلى أن "حيث" في الآية- كما يرى النحويون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف، والتقدير- والله اعلم- الله أعلم يعلم حيث يجعل رسالته، والسبب أن "أعلم" اسم تفضيل، وهو لا ينصب المفعول به إلا فيما يسمونه: بمسألة الكحل.

أول الأسماء التي ذكرها المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ (أمام).

أمام والألفاظ التي ذكرها المصنف أسماء تدلّ على المكان، وهي كلها لا تخرج - في رأيي - عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرّ بـ "مِنْ" وبعضها ألفاظ تدلّ على الجهات الست وهي أمام وخلف، قدام، ووراء، وفوق، وتحت.

من شواهد "أمام" منصوبًا على الظرفية قول الله سبحانه: ﴿بَلۡ يُرِيدُ ٱلۡإِنسَٰنُ لِيَفۡجُرَ أَمَامَهُۥ ۝٥﴾ [القِيَامَة: ٥] فلفظ أمام منصوب على الظرفية لأن المعنى- والله أعلم- ليكفر فيما يتقبله.

وعلى هذا يصير لفظ (أمام) وهو ظرف للمكان قد استعير للظرفية الزمانية،ونقل أبو حيان في بحره المحيط عن ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أن الضمير في (أمامه) يعود إلى يوم القيامة، والإنسان في زمان وجوده أمام يوم القيام، ويوم القيامة خلفه..

وعلى هذا فالظاهر أن الظرف للمكان على أصله، والله أعلم.

الظرف الثاني: الذي ذكره المصنف هو: خلف، ومن شواهده قوله جلّ شأنه: ﴿وَقَيَّضۡنَا لَهُمۡ قُرَنَآءَ فَزَيَّنُواْ لَهُم مَّا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡ...﴾ [فُصّلَت: ٢٥].

(خلف) هنا ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب، لأن "ما" هنا بمعنى الذي، ولعلّ التقدير - والله أعلم - فزينوا لهم الذي بين أيديهم والذي خلفهم.

وهذه الآية تصلح شاهدًا لكلمة: بين، وهي ظرف مكان، ولم يذكره ابنُ آجُرّوم مع الظروف التي ذكرها.

والذي ذكره المصنف ليس جميع الظروف بل أمثلة لها، وقد أغناه عن ذكر ما بقي قوله في آخر النص: وما أشبه ذلك.

الظرف الثالث: الذي ذكره المصنف هو: قدام، وهو بمعنى أمام ولم يرد له ذكر في القرآن الكريم، ويمكن التمثيل له بنحو: الحديقة قدامَ المنزل، فقدام: منصوب على الظرفية المكانية، متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الظرف الرابع هو: وراء.

وراء عكس أمام وقدّام، ومرادف لكلمة خلف، وهي تدلّ على جهة من الجهات الستّ، ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلّا إلى الجرّ بمن، وممّا وردت فيه منصوبة على الظرفية قوله جلّ من قائل: ﴿قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾ [الحديد: ١٣].

فوراء هنا ظرف مكان متضمن لمعنى "في" منصوب على الظرفية.

الظرف المكاني الخامس الذي ذكره المصنف هو "فوق"

هذا اللفظ أيضًا من الألفاظ التي تدل على إحدى الجهات الست، وهو كسابقه مما يلزم النصب على الظرفية أو الجرّ بمنْ.

ومن شواهده قول الله تعالى: ﴿...وَقَالَ ٱلْـَٔاخَرُ إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِى

﴿خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ... ۝٣٦﴾ [يُوسُف: ٣٦] فكلمة "فوق" في الآية متضمنة لمعنى "في" منصوبةً على الظرفية.

والظرف السادس الذي ذكره المصنف كلمة "تحت" وهي أيضًا مما لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجرّ بمن.

من شواهده: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفَتْح: ١٨] فتحت هنا ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو متضمن معنى "في".

والظرف السابع: الذي أورده ابن آجرّوم هو "عند" وهو كذلك لا يجيء إلا منصوبًا على الظرفية أو مجرورًا بمن، ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النّحل: ٩٦].

كلمة "عند" في الآية الكريمة ظرف مكان منصوب على الظرفية، لا محلّ له من الإعراب لوقوعه متعلقًا بصلة الموصول "ما" لأنها بمعنى الذي، والتقدير - والله أعلم- الذي عندكم ينفد والذي عند الله باق.

ويجدر التنبيه إلى أن الظرف إذا وقع صلة للاسم الموصول فمتعلَّقُه فعل، لأنّ الأصل في صلة الموصول أن تكون جملة.

الظرف الثامن: الذي ذكره المصنف هو كلمة «مَعَ».

أغلب النحويين يعدّون كلمة "مع" ظرف مكان، ويرى قليل منهم أنها حرف جرّ، ومن شواهد "مع" قوله جلّ من قائل: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِى لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝٤٣﴾ [آل عِمرَان: ٤٣] فكلمة مع هنا ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو مضاف والراكعين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء.

الظرف التاسع: الذي أورده المصنف هو «إزاء» ومعناه: المقابلة

والمحاذاة، ويُخَطِّئ بعض اللغويين من يقول: "وازى فلان فلانًا" ويوجب أن يقال: آزاه، وقد أورد صاحب اللسان شاهدًا من حديث صلاة الخوف ورد فيه: فوازينا العدو[١].

ولم أجد له شاهدًا على أنه منصوب على الظرفية بهذا المعنى، وله شواهد شعرية على معانٍ أخرى مختلفة، مذكورة في لسان العرب.

ويمكن أن يمثل له بنحو: وقف عبدالله إزاءَ محمد، ويكون حينئذ منصوبًا على الظرفية.

والظرف الذي ذكره المصنف بعده هو لفظ "حذاء"

معنى إزاء وحذاء واحد، ويفسّر بعضهما ببعض، ولم أجد له شاهدًا على أنه منصوب على الظرفية بهذا المعنى، ويمكن أن يمثل له بنحو: صليت حذاء الكعبة، أي مقابلاً لها، فيكون منصوبًا على الظرفية.

ذكر المصنف بعده لفظ «تلقاء»، وقد ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم ثلاث مرات، منصوبًا على الظرفية في موضعين، ومجرورًا بمن مرة واحدة، قال تعالى: ﴿۞ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَٰرُهُمْ تِلْقَآءَ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ قَالُوا۟ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الأعراف: ٤٧].

(تلقاء) هنا منصوب على الظرفية، قال الطبري معناه: حِيالهم ووجاههم.

والظرف المذكور بعده هو لفظ: ثَمَّ، ويؤنث لفظه فيقال: ثمة، ولم يذكره صاحب المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، مع وروده في قوله تعالى: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْـَٔاخَرِينَ ﴿٦٤﴾﴾ [الشُّعَرَاء: ٦٤] وهو إشارة إلى المكان البعيد، قال الطبري في معنى هذه الآية: وقربنا هنالك آل فرعون من البحر.

---

(١) رواه البخاري برقم (٩٤٢).

وهذه الكلمة مبنية على الفتح، وسبب بنائها إذا عددناها اسم إشارة فهي مشبهة للحرف شبهًا معنويًا، وإن عددناها ظرف مكان فقال صاحب اللسان: ومنعت الإعراب لإبهامها.

قال المصنف: «وهُنَا، وما أشبه ذلك»، فذكر الظرف المكاني "هنا" ثم قال: وما أشبه ذلك ليشمل كلّ ما دلّ على المكان وتضمن معنى "في" من الألفاظ التي لم يذكرها.

ولم يرد لفظ "هنا" في القرآن الكريم إلا مصحوبًا باللام والكاف، ويرى النحويون أنه اسم إشارة إلى المكان البعيد.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [الأعراف: ١١٩] فلفظ (هنا) مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية، واللام حرف دالّ على البعد، والكاف حرف خطاب.

وبهذا انتهى شرح ما ذكره المصنف في باب المفعول فيه، ولا بأس أن نذكر بعض الأحكام المتعلقة بالظرف.

قال الرضي: وبعض الظروف عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى . . . وكذا هنا وأخواته.

المقصود بكونه عادم التصرف هو ملازمته للنصب على الظرفية، فلا يقع مبتدأً، ولا فاعلاً، ولا مفعولاً به، ولا نحو ذلك.

وقال الرضي أيضا: وأما حيث ووسْط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف، قال الفرزدق:

صَلَاءةُ ورس وسْطُها قد تغلقا

الشاهد قوله: وسطُها، فإنه قد خرج عن النصب على الظرفية إلى وقوعه مرفوعًا على أنه مبتدأ.

ومما تحسن الإشارة إليه ما ذكره الرضي في قوله: قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به، فحينئذ يسوغُ أن يُضمر مستغنيا عن لفظ "في" كقولك يوم الاثنين صمته

الأصل أن يقال: يوم الاثنين صمت فيه، ولكن يُتَوَسَّعُ فيه فيحذف لفظ "في".

والظرف المتوسع فيه لا يتغير معناه كما ذكر الرضي اتفاقهم على ذلك.

ويرى الرضي أن جميع الظروف متوسّعٌ فيها، فأنت إذا قلت: خرجت يوم الجمعة، فالأصل: خرجت في يوم الجمعة، فحذفت "في" توسّعا وذلك لقوة الدلالة على الحرف المحذوف.

وذكر أيضًا أن المفعول لأجله كذلك.

فإذا قيل- مثلاً- جئت رغبة في العلم، فالأصل عنده: جئت للرّغبة في العلم، ولكن حذف حرف الجرّ توسُّعًا.

وهو يجعل الحذف في هذين الموضعين قياسيا، يعني من الجائز في السعة، كما أجاز الجميع حذف حرف الجرّ مع "أنْ" وأنَّ.

وعلى هذا فالمواضع التي يحذف فيها حرف الجرّ قياسًا ثلاثة في الظرف، وفي المفعول لأجله، ومع أنْ وأنّ.

لكن هذا رأي الرضي، أما بقية النحويين فإنهم يرون أن المنصوب على الظرفية وعلى المفعول لأجله متضمنان معنى حرف الجرّ فقط، لا أنهما نصبا على إسقاط حرف الجر.

"باب الحال": قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ:

(باب الحال: الحال هو الاسم المنصوب، المفسّر لما انْبَهَمَ من الهيئات، نحو قولك: جاء زيدٌ راكبًا، وركبت الفرس مسرجًا، ولقيت عبدالله راكبا، وما أشبه ذلك).

تعريف المصنف للحال يشبه تعريف ابن مالك له في قوله:

الحال وصف فضلة منتصب
مفهم في حال كفردًا أذهب

وقد أخذ عليه ابن هشام ذكره لحكمه بأنه منتصب فقال: في هذا الحدّ نظر، لأن النصب حكمٌ، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحدّ، فجاء الدور.

والمصنف هنا ذكر أن الحال اسم منصوب، فيمكن أن يقال ما قاله ابن هشام عن تعريف ابن مالك للحال في ألفيته.

قول المصنف: (الحال هو الاسم).

الغالب في الحال أنها اسمٌ وقد تقع جملة، وقد تقع ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا كما سيأتي.

وحكم الحال أن يكون دائمًا منصوبًا، أو في محلّ نصب، فلعّل هذا هو الذي دفع المصنف إلى ذكر النصب في تعريفه، للتنبيه على هذا الحكم من أول الأمر، لكن ذكر حكم الشيء في تعريفه لا يرتضيه أكثر العلماء، فلذلك أُخِذ على ابن مالك، ونأخذه على ابن آجرّوم.

قال المصنف: في آخر تعريفه للحال إنه: (المفسّر لما انْبَهَم من الهيئات).

المفسّر هو الموضح والمبين والمراد بقوله: انبهم ما كان خافيا مستترًا غير واضح، والهيئات المراد بها الأشكال، ففي قول المصنف في أمثلته: جاء زيدٌ (راكبًا)، راكبًا حال منصوب، وهو كما ترى اسم، وقد بين هيئة مجيء زيد، وزيد هنا فاعل.

وفي قوله: ركبت الفرس مسرجًا، (مسرجًا) حال منصوب مبين لهيئة الفرس، والفرس هنا مفعول به، وعلى هذا فقد يكون الحال مبينا لهيئة الفاعل، وقد يكون مبينا لهيئة المفعول به.

والمثال الثالث: الذي ذكره المصنف هو قوله: لقيت عبدالله راكبا، (راكبا) حال منصوب، فهل هو مبين لهيئة الفاعل وهو ضمير المتكلم، أم مبين لهيئة المفعول به وهو عبدالله؟

الذي يظهر لي أنه صالح للاثنين، فيحتمل أن يكون المتكلم هو الراكب، ويحتمل أن يكون المفعول به "عبدالله" هو الراكب، والأقرب أن يكون مبينًا لحالة المفعول به.

ولو ذكر مثالاً آخر فقال: لقيت عبدالله راكبين لكان الحال للفاعل والمفعول معًا، ولكن استغنى عن تعدّد الأمثلة بقوله: وما أشبه ذلك.

قال المصنف رحمه الله: (ولا يكون الحال إلا نكرة).

هذا ما أوجبه أكثر النحويين، وقالوا لا تجيء الحال معرفة، لأنهم أوجبوا في صاحبها أن يكون معرفة، فإذا جاءت الحال معرفة وصاحبها معرفة تُوُهّم أنها صفة، وليست حالاً، مع أنه قد ورد في كلامهم الحال معرفة فأوجبوا أن تؤوّل بالنكرة، ومن ذلك قولهم: جاء زيد وحده.

فوحده هنا حال، وهي معرفة لأن كلمة (وحد) مضافة إلى الضمير الهاء، وتأويلها بالنكرة أن يقال: المعنى: جاء زيد منفردًا.

ومن ذلك قولهم: رجع عوده على بدئه، قالوا التقدير: رجع عائدًا، وقالوا أيضًا: ادخلوا الأول فالأول، فأولوها بـ: مترتبين، ومن ذلك قول الشاعر:

فأوردها العراك ولم يذدها
ولم يشفق على نغص الدِّخال

الشاهد قوله: العراك، فإنها معرّفة بأل، وهي منصوبة على أنها حال، وقد أولوها بـ: معتركة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولا يكون إلا بعد تمام الكلام).**

المراد بعد أن تتم الجملة لأنه فضلة، فلا بدّ من ذكر جزأي الجملة، أعني الفعل والفاعل، نحو: حضر عبدالله مسرورًا، أو المبتدأ والخبر نحو قوله تعالى: ﴿...وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البَقَرَة: ٩١].

الشاهد قوله: (مصدقاً) فإنه حال من الخبر كلمة "الحق" وقد تمت الجملة من المبتدأ لفظ "هو" والخبر "الحق".

وهذا لا يمنع من جواز تقدم الحال على الجملة كلها أو على صاحبها، لكن الأصل أن يجيء الحال متأخرًا عن الجملة.

مثال ما تقدمت فيه الحال على الجملة كلها نحو: مسرعًا أقبل صالحٌ، فمسرعًا حال وقد تقدم جوازًا على الجملة وهي أقبل صالحٌ، ومثال تقدم الحال على صاحبها جاء ماشيًا عبدالله، فماشيًا حال منصوبة، وصاحبها عبدالله وقد تقدمت الحال عليه وحده.

بل إنه قد يجب تقديم الحال على الجملة، وذلك إذا كانت من الألفاظ التي لها الصدارة، نحو: كيف جاء عليٌّ، فإن كيف من أسماء الاستفهام ولها الصدارة، وهي مبنية على الفتح في محل نصب حال.

قال المصنف رحمه الله: **(ولا يكون صاحبها إلا معرفة).**

بعض النحويين يوجب ذلك، وبعضهم يراه الأصل، ويرى جواز وقوعه نكرة، وعلة إيجاب كونه معرفة هي علة إيجاب كون الحال نكرة، إذ لو كان صاحبها نكرة وجاءت الحال نكرة لتوهم أنها صفة له، ولم يعرف كونها حالاً.

مع أن النحويين أجازوا وقوع صاحب الحال نكرة بمسوّغ من مسوغات عديدة، منها أن تكون النكرة موصوفة، وذلك يقربها من المعرفة، ومنه قول الشاعر:

نجَّيتَ يا رب نوحاً واستجبت له
في فلك ماخرٍ في اليمّ مشحونا

فإنّ (مشحونا) حال من النكرة «فلك» الموصوفة بقوله: (ماخر في اليمّ).

ومن المسوغات أن تتقدم الحال على صاحبها، ومنه قول الشاعر:

لميّة موحشًا طلل ... يلوح كأنه خلل

موحشًا حال، وصاحب الحال قوله: طلل، وهو نكرة لكن لا يلتبس الحال هنا بالصفة، لكون الصفة لا تتقدم على الموصوف.

ومن المسوغات كون النكرة مضافة إلى نكرة، نحو قوله جل شأنه: ﴿...فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ۝١٠﴾ [فُصّلَت: ١٠].

سواء حال، وصاحب الحال كلمة أربعة، وهي نكرة وقد أضيفت إلى كلمة أيام، وهي نكرة أيضًا، فلا تكتسب منها التعريف، لكنها تقرّبها من المعرفة.

ومن المسوّغات أيضًا أن تكون النكرة منفية، قالوا لأن دخول النفي على النكرة يفيد العموم، ومن شواهده قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ۝٤﴾ [الحِجر: ٤].

وبعضهم يجعل تقدم النهي على النكرة مسوّغًا كالنفي، ويستشهدون له بنحو قول الشاعر:

لا يــركـنــن أحــدٌ إلــى الإحــجــام
يــوم الــوغــى مــتــخــوفــا لــحِــمــام

الشاهد: وقوع صاحب الحال قوله "أحد" نكرة مسبوقة بالنفي، والحال قوله: متخوفًا.

ومن المسوّغات أيضًا أن تكون النكرة مسبوقة باستفهام، ومن شواهده قول الشاعر:

يـا صـاح هـل حـمّ عـيـشٌ بـاقـيـا فـتـرى
لـنـفـسـك الـعـذر فـي إبـعـادهـا الأمـلا

الشاهد: مجيء الحال وهو قوله "باقيا" من النكرة وهي كلمة عيش والمسوّغ تقدم الاستفهام عليها بقوله: هل.

وقد انتهينا من شرح ما ذكره المصنف في باب الحال، ولكن بقيت فصولٌ في الحال يحتاج إليها طلبة العلم نذكر بعضها إن شاء الله.

يقول النحويون إنّ للحال أوصافًا منها أنها منتقلة لا ثابتة.

المقصود بهذا الوصف أن الحال تتغير وتتنقل فلا يثبت صاحب الحال على هيئة واحدة، بل مرة يكون ماشيًا - مثلاً - وأخرى يكون راكبا وأحياناً يكون مسرورًا وقد يكون حزينا، وهكذا.

وهذا الوصف غالب وليس لازما، فإنّ الحال قد تقع وصفًا ثابتًا نحو

قوله عز وجل: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٨].

الشاهد قوله تعالى: ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِۚ﴾ [آل عِمرَان: ١٨] فإن الوصف هنا لازم ثابت، فالله تعالى دائمًا قائمٌ بالقسط.

ومن أوصاف الحال أنها مشتقة في الغالب، والمقصود أنها تقع في الغالب اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو نحو ذلك.

ومن ذلك أمثلة المصنف: جاء زيد راكبا، فراكبًا اسم فاعل وهو حال، وقوله: ركبت الفرس مُسْرجًا، فمسرجًا اسم مفعول وهو حال.

لكن الحال قد تجيء جامدة وتؤوّل بالمشتق كقولهم: ادخلوا رجلاً رجلاً.

فكلمة (رجل) هنا حال، وهي جامدةٌ، ولكنها مؤوّلة بمشتق فيقال: التقدير: ادخلوا مترتبين، وعلى هذا فالتأويل باسم الفاعل.

ومن أوصافها أنها تقع دائمًا نكرة، وقد مرّ بيانه.

فإن وقعت الحال معرفة وجب تأويلها بالنكرة كما سبق.

ومن صفات الحال أنها نفس صاحبها في المعنى، فإذا قلت: حضر الطلاب مسرعين، فالمسرعون هم الطلاب أنفسهم.

ولذلك امتنع عند كثير من النحويين نحو: حضر الطلاب سرعةً، لأن الطلاب غير السرعة.

ومما ترك المصنف الحديث عنه في باب الحال مجيئُها مفردًا وجملة وشبه جملة.

والأصل في الحال أن تكون مفردًا، ويجوز مجيئُها جملة فعلية، وجملة

اسمية، وظرفًا، وجارًّا ومجرورًا.

ومن شواهد مجيئها مفردةً وهو الكثير الغالب قول الله عز وجل: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢١﴾﴾ [القَصَص: ٢١].

فكلمة "خائفًا" حال منصوبة، وهي مفردة، وفي هذه الآية أيضًا شاهد للحال إذا وقعت جملة فعلية، فإن قوله سبحانه "يترقب" جملة مكونة من فعل مضارع، وفاعل ضمير مستتر، والجملة في محل نصب حال ثانية.

ومن شواهد وقوع الحال جملة اسمية قوله جلّ من قائل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٣] فجملة "وهم ألوف" الواو حالية، و«هم» مبتدأ، و«ألوف» خبر، والجملة الاسمية في محلّ نصب حال.

ويجدر بنا أن نذكر أن الحال إذا وقعت جملة اسمية أو فعلية فقد اشترطوا لها شروطًا ثلاثة:

الأول: أن تكون خبرية لا إنشائية.

الثاني: أن تكون غير مصدرة بما يدل على الاستقبال كالسين أو سوف أو لن . . .إلى آخره.

الثالث: أن تكون مرتبطة إما بضمير أو بالواو أوبهما.

في قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٤٣] الجملة الحالية هنا مشتملة على الشروط الثلاثة فهي خبرية، ولم تُصَدَّر بما يدل على استقبال، وقد ارتبطت بصاحب الحال بالواو والضمير معًا.

وقد بقي وقوع الحال ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

ومن شواهد وقوعه جارًا ومجرورًا قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القَصَص: ٧٩] فقوله سبحانه "في زينته" جار ومجرور متعلق بمحذوف

حال من فاعل خرج.

ولا أعرف شاهدًا من القرآن الكريم وقعت فيه الحال ظرفًا، ويمكن أن يمثل له بنحو: رأيت الهلال بين السحاب كما مثل له ابن هشام في أوضح المسالك.

أما حكم تقديم الحال وتأخيرها فإن الحال فضلة، والأصل أنه يجوز تأخيرها وتقديمها فتقول: جاء زيد راكبا، وراكبًا جاء زيد، وجاء راكبًا زيد.

وقد يجب تقديمها وذلك إذا كان لها الصدارة نحو: كيف سافر محمد؟

فكلمة (كيف) هنا اسم استفهام له الصدارة، ويعرب حالاً، وهو مبني على الفتح في محل نصب.

وقد يجب تأخيرها كما إذا كانت محصورة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨].

قوله تعالى "مبشرين" منصوب على الحال، وهو محصور بإلا فلا يجوز تقديمه.

وقد ذكر ابن هشام أنه يجب تأخير الحال عن عاملها في ست مسائل أذكر منها:

أنه يكون العامل فعلاً جامدًا نحو: ما أحسن عبدالله خطيبًا.

فعل التعجب هنا فعل جامد غير متصرف، وقد تأخّر عنه الحال وجوبًا، ولا يجوز أن يقال مثلاً: خطيبًا ما أحسن عبدالله، فيقدم الحال على العامل.

ونكتفي بهذه الإضافات على ما ذكره ابن آجرّوم في كتابه، وننتقل إلى **باب التمييز.**

قال المصنف رحمه الله: **(باب التمييز، التمييز هو الاسم المنصوب المفسّر**

لما انبهم من الذوات، نحو قولك: تصبب زيدٌ عَرَقًا، وتفقَّأ بكر شحما، وطاب زيد نفسًا، واشتريت عشرين غلامًا، وملكت تسعين نعجة، وزيدٌ أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا).

لكلمة تمييز معانٍ عدة معظمها يفيد التفسير والتوضيح والتبيين، وكما هو مذكور في التعريف فإن التمييز يبين ما غمض من الذوات، ويؤخذ على المصنف في هذا التعريف ما أخذ عليه في تعريف الحال؛ لأنه ذكر حكم التمييز عند تعريفه، فيتوقف معرفة التمييز على معرفة حكمه، وهو النصب، ويتوقف معرفة حكمه على معرفته، فيجيء ما يسمى بالدور.

المصنف ذكر في تعريف الحال أنه اسم، وذكر في تعريف التمييز أنه اسم، فأما الحال فقد ذكرنا أنه يقع اسمًا وجملة وظرفًا وجارًا ومجرورًا، أما التمييز فلا يقع إلا اسمًا، وهذا أحدا الفوارق بين الحال والتمييز.

ومن الفوارق أن الأصل في التمييز أن يقع جامدًا، قال الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا...﴾ [يُوسُف: ٤].

(كوكبا) اسم جامد، أي غير مشتق، وهو تمييز.

والأصل في الحال كما سبق أن يكون مشتقا.

ومن الفوارق أن الغرض من التمييز تبيين الذات أو النسبة - كما سيأتي - والغرض من الحال تبيين الهيئات. فإذا قلت: اشتريت ثلاثين كتابا، فكتابا تمييز، وقد وضّح الغامضَ وهو كلمة "الثلاثين" ذاتها، فإنه لم يكن معلومًا ما هي الثلاثون، وإذا قلت جاء الطالب مسرعًا، فمسرعًا حال، وقد بين هيئة مجيء الطالب لا ذات الطالب.

ومن الفوارق أيضا: أن التمييز لا يتعدد إلا بالعطف، في حين أن الحال تتعدد بعطف وبغير عطف.

ومثال تعدد التمييز أن يقال: قابلت عشرين عالماٍ ومتعلما، ولا يجوز أن يقال مثلاً: قابلت عشرين عالما متعلماً، ومن تعدّد الحال بدون عطف قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١].

فإن (خائفًا) حال، و(يترقب) حال ثانية، وقد تعدد الحال بدون عطف، ولو كان في غير القرآن الكريم لجاز أن يقال مثلاً: فخرج منها خائفًا ويترقب.

ويذكر من الفوارق أيضًا أن الحال يجوز تقديمها على عاملها، في حين أن الراجح عدم جواز تقديم التمييز إذا كان فعلاً متصرفًا أو وصفًا يشبهه.

وعلى هذا يجوز أن يقال مثلاً: ضاحكاً أقبل محمدٌ، ولا يجوز أن يقال: رجلاً أقبل ثلاثون.

أما قول الشاعر:

أنفسًا تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهارًا

فقد قدم التمييز نفسًا على عامله المتصرف "تطيب" فجعله بعض النحويين نادرًا، وجعله بعضهم جائزًا قياسًا.

ويحسن التنبيه إلى أن التمييز إذا كان اسمًا كرطلٍ زيتًا أو كان عامله فعلاً جامدًا نحو: ما أحسن زيداً رجلاً، فهم متفقون على عدم جواز تقديمه.

نعود الآن إلى كلام المصنف، حيث قال في التمثيل للتمييز: (نحو قولك: تصبّب زيد عرقًا).

التمييز قسمه النحويون قسمين: تمييز عن مفرد وتمييز عن نسبة، فالتمييز عن المفرد المقصود به أن يكون الغموض الذي يحتاج إلى تبيين في كلمة مفردة، كقولك مثلاً: اشتريت عشرين قلمًا: فالغموض في "عشرين" وجاء

التمييز لبيان هذه الكلمة.

والتمييز عن نسبة لا يكون في الكلام كلمة تحتاج إلى بيان بل الغموض في الإسناد، وقد يكون في نسبة الفعل إلى الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] وقد يكون في نسبة الفعل إلى المفعول، نحو قوله سبحانه: ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر: ١٢] وقد يكون في غيرهما نحو: زيد أكرم من عمرو أبًا.

فيتبين من الشاهدين والمثال أن ألفاظها إذا نظرت إليها منفردة لا غموض فيها، فمثلاً معنى اشتعل، ومعنى الرأس، ومعنى شيباً، كل واحدة منها واضحة بيّنة، وإنما الغموض نتج عن إسناد الاشتعال إلى الرأس، فجاء التمييز "شيبا" مبيّنًا لهذا الغموض.

ومثال المصنف: تصبّب زيد عرقاً، من هذا النوع إذ لا غموض في تصبّب ولا في زيد ولا في عرقًا، ولكن الغموض في إسناد التصبب إلى زيد.

قال المصنف ممثلا : **(وتفقّأ زيد شحْمًا).**

هذا مثل: تصبب زيد عرقًا، فهو من تمييز نسبة الفعل إلى الفاعل.

قال المصنف ممثلا أيضا: (وطاب محمّد نفسًا).

وهذا أيضًا كالمثالين السابقين.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(واشتريت عشرين غلامًا).**

هذا النوع يسميه النحويون التمييز عن مفرد، وهذا يعني أن الغموض الذي يحتاج إلى تفسير في بعض كلمات الجملة، لا في إسناد بعضها إلى بعض، فالغامض في هذا المثال هو كلمة عشرين، وجاء قوله: غلامًا ليفسر ويوضح المقصود بالعدد "عشرين".

ومثله قول المصنف في المثال الذي يليه: (وملكت تسعين نعجة)، فإن

الغموض في كلمة "تسعين" فجاء التمييز "نعجةً" ليبين هذا الغموض.

ويحسن التنبيه إلى أن النحويين يجعلون تمييز الاسم المفرد أربعة أنواع:

النوع الأول: العدد كما مرّ في المثالين السابقين، وكقول الله عز وجل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ﴾ [الأعراف: ١٥٥].

فالغامض هنا هو لفظ سبعين، والتمييز الذي وضّحه قوله تعالى "رجلاً".

والنوع الثاني: من الاسم المبهم هو المقدار، والمقدار إما مساحة، كقولك: اشتريت ذراعين قُماشاً.

وإما كيل نحو: بعت صاعًا بُرًّا، وإما وزن نحو: جنيت رطلين عسلاً.

فالغموض في كلمة (ذراعين) وبيانُها بالتمييز "قماشًا" وفي كلمة "صاعًا" وبيانها بالتمييز" بُرّا" وفي كلمة (رطلين)، وبيانها بالتمييز "عسلاً"

والنوع الثالث: ما يشبه المقدار، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧﴾ [الزلزلة: ٧].

خيرًا تمييز للغموض الموجود في مثقال ذرة، ومثقال الذرة يشبه المقادير، ولكنه ليس منها.

أما النوع الرابع: فهو ما كان فرعًا للتمييز، نحو قولهم: اشتريت خاتمًا فضة، فالفضة في هذا المثال أصل للخاتم.

وقد اعتمدت في ذكر هذه الأنواع على ما ذكره ابن هشام في أوضح المسالك.

قال المصنف رحمه الله: ممثلا للتمييز أيضا: (وزيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا).

هذا التمثيل للتمييز عن النسبة، لأن الألفاظ الموجودة لا غموض في واحدٍ منها منفردًا، ولكن الغموض في نسبة بعض الكلام إلى بعض.

الغموض في نسبة الأفضلية في الكرم إلى زيد، وفي نسبة الأفضلية في الجمال إليه أيضاً.

وقد جاء التمييز في قوله: (أبًا) ليبين محلّ الأفضلية في الكرم، وكذا في قوله: (وجهًا) جاء التمييز ليبين محلّ الأفضلية في الجمال.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولا يكون إلا نكرة).**

حكم التمييز أن يكون نكرة عند معظم النحويين، وأجاز بعضهم وقوعه معرفة، واستشهدوا له بنحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٣٠].

الشاهد قوله تعالى: (نفسه) فقد قُدر بـ:إلا من سفه نفسًا،و(نفسه) معرفة لأن كلمة نفس مضافة إلى الضمير "الهاء".

واستشهدوا له بقول الشاعر أيضا:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

الشاهد قوله: النفس فإنه معرفة لدخول أل عليه، والتقدير: وطبت نفسًا.

وقد وجّه البيت بأن "أل" زائدة لا تفيد تعريفًا، وقد زيدت لضرورة الشعر، أما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البَقَرَة: ١٣٠] فقد أُعرب قوله: نفسه مفعولاً به، لأن سفه ضُمّن معنى جهل.

قال المصنف في آخر الباب: (ولا يكون إلا بعد تمام الكلام).

هذه الجملة وردت أيضًا في باب الحال، وقد ذكرنا هنالك أن الأصل

في الحال أن يؤخَّر عن عامله وصاحبه، ونقول: أما التمييز فلا يخلو أن يكون العامل فيه اسمًا، أو فعلاً جامدًا، أو فعلاً متصرفًا، فإن كان عامله اسمًا- أي إن كان مميّزًا عن تمام الاسم- فلا يتقدم على عامله اتفاقًا، قال الله عز وجل: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

فرجلاً لأنه مميِّز للغموض الموجود في الاسم "سبعين" لا يجوز تقديمه عليه، ولو في غير قرآن، فلا يقال مثلاً: حضر رجلاً سبعون.

ولا يجوز أيضا أن يقدم في أول الجملة فيقال مثلاً: رجلاً حضر سبعون.

وكذا لا يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان صفة مشبهة أو أفعل تفضيل أو مصدرًا، أو ما فيه معنى الفعل.

ومثال الصفة المشبَّهة الجائز نحو: محمد طيّب أبًا، وغير الجائز: أبًا محمدٌ طيب، وكذا نحو: محمد أبًا طيب.

ومثال أفعل التفضيل: زيد أفضل من عمرو أبًا، ولا يجوز نحو: أباً زيدٌ أفضلُ من عمرو، ولا نحو: زيد أبًا أفضل من عمرو.

ومثال المصدر الجائز: أعجبني طِيبُ محمد أبًا، فطيبُ مصدر ولا يجوز تقديم التمييز "أبًا" عليه، فلا يقال: أعجبني أبًا طِيبُ محمد.

أما ما فيه معنى الفعل من عوامل التمييز فنحو قولهم: لله درّه فارسًا، وويح زيد رجلاً، فهم متفقون على عدم جواز تقديم التمييز على العامل الذي بمعنى الفعل، فلا يقال: فارسًا لله درّه.

أما إن كان العامل فعلاً صريحًا، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول فقد جوّز تقديم التميز على عامله بَعْضُ النحويين في السعة.

وعلى هذا يجوز أن يقال مثلاً: عَرَقًا تصبّب الرجل، أو الرجُل عَرَقًا

متصبّب، فيُقَدَّمُ التميز على الفعل المتصرف: تصبّب، وعلى اسم الفاعل: متصبّب.

ولكنه مع ذلك قليل، وقد سبقت الإشارة إلى قول الشاعر:

أنفسًا تطيب بنيل المنى
وداعي المنون ينادي جهارا

ففي قول الشاعر نفسًا تطيب تقدم التمييز على عامله، والعامل هنا فعلٌ متصرف.

وقد تقدم التمييز على عامله الفعل المتصرف أيضًا في قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسًا بالفراق تطيب

وقد رواه ابن جني في كتاب الخصائص برواية أخرى للبيت، هي رواية الزجاجي، إذ وردت عنده:

.... وما كان نفسي بالفراق تطيب

ثم قال: فرواية برواية، والقياس من بعدُ حاكم.

وعلى الرواية التي ذكرها ابن جني يكون إعراب "نفسي" اسم "كان" ونفس مضاف والياء في محل جرّ مضاف إليه، وجملة "تطيب" في محلّ نصب خبر "كان".

ويحسن التنبيه إلى أن الأصل في التمييز أن يكون منصوبًا، وقد يرد مجرورًا بالإضافة، أو بمن، وذلك نحو: قابلت عشرة طلاب، وتلوت ثلث القرآن، وهذا بابٌ من حديد، وهذه آية من القرآن.

فكلمة (طلاب) ميزت العشرة.

وكلمة "القرآن" ميّزت الثلث، وعند إعرابها يقال إنها مضاف إليه، لكن من حيث المعنى هي تمييز، وكلمة (حديد) و(القرآن) في المثالين السابقين تمييز، ولكنه عند الإعراب يقال: هما مجروران بمن.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: **(باب الاستثناء).**

الاستثناء هو الإخراج من مذكور أو مقدّر بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرًا.

فإذا قلت: جاء الرجال إلا عبدالله، فعبدالله مخرج من الحكم بمجيء الرجال، والأداة "إلّا" والمخرج منه مذكور وهو لفظ "الرجال"

والمقصود بكونه مخرجًا من مقدّر أن يقال مثلاً: ما جاء إلا عبدُ الله، فإنَّ التقدير، ما جاء أحدٌ إلا عبدُالله، فقد أُخرِجَ "عبدُ الله" من مقدّر، وهو "أحد".

والمقصود بقوله في آخر التعريف: تحقيقا نحو: جاء الرجال إلا عبدالله، لأن عبدَ الله من جنس الرجال، أمّا كونه مخرجًا تقديرًا فذلك في الاستثناء المنقطع، وذلك إذا كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، ومنه قول الله عز وجل: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النِّسَاء: ١٥٧].

فاتباع الظن مخرج من العلم، وهذا الإخراج تقديري، لأنه ليس من جنسه، لأن العلم يقين، والظنُّ بخلافه.

ويجدر بنا قبل الشروع في شرح كلام المصنف أن نذكر بعض التعريفات المتعلقة بالمستثنى:

أولاً: الاستثناء التام هو الذي ذكر فيه المستثنى منه.

ثانيا: الاستثناء المفرغ عكسه، وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه.

ثالثًا: الاستثناء غير الموجب هو المسبوق بنفي أو بنهي أو باستفهام.

رابعًا: الاستثناء الموجب عكسه، وهو ما لم يسبق بنفي ولا بنهي ولا باستفهام.

خامسًا: الاستثناء المتصل هو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه.

سادسًا: الاستثناء المنقطع عكسه، وهو ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه.

وقد يجتمع في مثال واحد أكثر من وصف من هذه الأوصاف.

فإذا قيل مثلاً: ما سافر القوم إلا امرأة فالاستثناء هنا غير موجب لأنه مسبوق بنفي، وهو أيضا "تام" لكون المستثنى منه مذكورًا وهو لفظ: القوم، وهو أيضًا منقطع لأن المرأة ليست من القوم، لأن القوم يختصون بالرجال.

ومما يؤيد كون المرأة لا تعدّ من القوم قول الشاعر: وهو زهير:

فــمــا أدري ولـــســت إخــال أدري
أقــوم آل حـــصـــن أم نـــســـاء

وقد قال بعض المفسّرين إن في قول الله عز وجل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ وَلَا نِسَآءٞ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيۡرٗا مِّنۡهُنَّۖ...﴾ [الحُجرَات: ١١] دليلاً على أن النساء غير القوم، والقوم هم الرجال بدليل العطف، فإن الأصل في العطف أنه يقتضي المغايرة.

مع أنه قد قيل أيضًا في هذه الآية إن النصّ على النساء من باب أن أكثر ما تحصل السخرية منهنّ.

قال المصنف رحمه الله: **(وحروف الاستثناء ثمانية، وهي إلاّ، وغيرُ، وسِوَى، وسُوَى، وسَوَاءٌ، وخلا، وعدا، وحاشا).**

في هذا الكلام أمور:

الأول: قوله وحروف الاستثناء، والكلمات التي ذكرها ليست كلها حروفًا، بل بعضها حروف، وهي: (إلاّ وحاشا) على الصحيح وبعضها أسماء وهي: (غير وسوى)، وبعضها يقع مرة فعلاً ومرة حرفًا، وهو (خلا وعدا).

الثاني: أن الكلمات الثلاث (سِوى وسُوى وسَوَاء) ليست في الحقيقة إلا لغات في هذه الكلمة، وقد ترك لغة رابعة فيها، وهي سِواء بكسر السين.

الأمر الثالث: أنه لم يذكر كلمتين تردان قليلاً للاستثناء هما: ليس ولا يكون.

بدأ المصنف بلفظ "إلاّ" عند ما ذكر أدوات الاستثناء وهذا يدلّ على مزية لها، فإنهم يعدّونها أمّ الباب، والأحكام المتعلقة بها كثيرة، قد يتعرض المصنف لبعضها.

الأداة الثانية هي (غير).

غير اسم يدل على الاستثناء، والمستثنى بها مجرور دائمًا لأنه يعرب مضافًا إليه، قال الله عز وجل: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النِّسَاء: ٩٥] قرىء في السبع برفع غير، وهو حينئذ يحتمل أمرين، إما أن يكون صفة لقوله: القاعدون (وهذا هو الأصل لكلمة غير) والوجه الثاني: أن يكون استثناء، وقد أُبدِل على حدّ قوله تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٦٦]، فإعراب قليل في هذه الآية تابع للواو في "ما فعلوه" والواو في محلّ رفع ضمير مبني، وقد حملت عليها غير" في قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ لأن لفظ "القاعدون" مرفوع بالواو لكونه فاعلاً لـ "لا يستوي و"غير" بدل منه، وهي اسم استثناء.

وأشير هنا إلى أن هذا الكلام أورده ابن هشام في مغني اللبيب، وذكر

لكلمة "غير" إذا انتصبت إعرابات، فيرى المغاربة أنها منصوبة على الاستثناء عن تمام الكلام، ويرى الفارسي أنها منصوبة على الحالية، ويرى جماعة من النحويين أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان.

وإذا كان معنى "غير" الاستثناء نحو: قام الرجال غير زيد، أو ما قام القوم غيرُ زيد، أو ما قام غيرُ زيد، فالذي يراه معظم النحويين أن كلمة "غير" في الاستثناء تعرب بما يستحقه الاسم الواقع بعد "إلاّ" فإن كان يجب نصبه نُصِبتْ، وإن كان الاستثناء مفرّغًا أُعربتْ بما يستحقه ما سُبِقت به، وإن كان الاستثناء تامّا غير موجب ترجح الإتباع وجاز النصب - كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ومن أدوات الاستثناء التي ذكرها المصنف سِوى، وسُوى وسَوَاء.

فقد ذكر المصنف ثلاث صيغ، ولم يذكر الصيغة الرابعة، وهي سِواء بكسر السين والمدّ - وهي اسمٌ يدلّ على الاستثناء، والمستثنى بها مجرور دائمًا، لأنه مضاف إليه، أما سوى نفسها فيرى بعض النحويين أنها مثل غير في المعنى والتصرف، يعني أنها تقع في مواقع إعرابية مختلفة، كما ذكرنا في "غير" فتعرب في الاستثناء بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا، فيجب النصب في نحو: حضر الرجال سوى محمدٍ، ويترجح الإتباع في نحو: ما حضر الرجال سوى محمد، وهكذا.

لكن تختلف "سوى" عن غير في كون آخرها ألفًا، فلا تظهر الحركة، بل تكون مقدرة.

لكن أشير إلى لغتين فيها هما: سَوَاء وسِوَاء، فإنها في هذه الحالة آخرها همزة، والهمزة تقبل الحركة.

والجمهور يرون أن "سوى" ظرف مكان ملازم للنصب على الظرفية، ولا يخرج عن ذلك إلا في ضرورة الشعر، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد

بالوجهين، أي تعامل معاملة "غير" وتقع منصوبة على الظرفية.

ومما ذكره ابن آجرّوم أيضًا لفظ "خلا وعدا وحاشا".

(خلا وعدا) إن تقدمت عليهما "ما" وجب نصب المستثنى بهما على أنه مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا، وإن لم تتقدم "ما" عليهما جاز في المستثنى بهما أن يكون مجرورًا، وهما حينئذ حرفا جرّ واستثناء، وجاز فيه أن يكون منصوبًا، وهما حينئذ فعلا استثناء.

أما حاشا فيرى سيبويه وجماعة من البصريين أنها لا تقع إلا حرف جرّ، وعلى هذا فالمستثنى بها مجرور دائمًا، ويرى جماعة من النحويين أن الغالب كونُها حرف جرّ، ويجوز أن تكون فعلاً فينصب المستثنى بها، ويرى الكوفيون أنها فعلُ استثناء دائمًا، ولا يقع المستثنى بها إلا منصوبًا.

قال المصنف رحمه الله: (فالمستثنى بإلا ينصب إذا كان الكلام تامّا موجبًا، نحو: قام القوم إلا زيدًا، وخرج الناس إلا عمرًا).

المقصود بقوله: تامًّا، أن يكون المستثنى منه مذكورًا في الكلام، والمقصود بقوله: موجبًا، أن لا يسبق الكلام بنفي ولا بنهي ولا باستفهام.

والمثالان المذكوران ذُكر فيهما المستثنى منه، وهو كلمة "القوم" ولم يسبق الكلام بنفي ولا بنهي ولا باستفهام، فاجتمع الشرطان، فيجب نصب ما بعد "إلّا" في المثالين على أنه مستثنى.

ويحسن بنا أن نذكر أن النحويين مختلفون في العامل الذي نصب المستثنى إذا وقع منصوبًا - سواء في هذه الحالة أم في غيرها - فإن بعضهم يراه الفعلِ المذكور قبلها وحده، وبعضهم يراه الفعل بمساعدة "إلا" وبعضهم يرى أن "إلا" هي التي نصبت، وكل واحدٍ من هذه الآراء عليه مأخذ.

قال المصنف ﷺ: **(وإن كان الكلام منفياً تامًّا جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء، نحو: ما قام القوم إلا زيدٌ وإلا زيدًا).**

الراجح عند النحويين في مثل هذه الحالة أن يكون ما بعد "إلاّ" تابعًا لما قبلها، والنصب جائز وفصيح عربي ولكنه أقلّ.

أما كونه تابعًا فيرى البصريون أنه بدل، ويرى الكوفيون أنّ "إلا" حرف يدل على الاستثناء، وهي عاطفة، فيكون ما بعدها معطوفًا على ما قبلها.

في المثال الذي ذكره المصنف ما قبل "إلا" مرفوع فالراجح أن يكون المستثنى مرفوعًا، ويجوز نصبه، وإذا قلنا مثلاً ما رأيت القومَ إلا زيدًا فليس فيما بعدها إلا النصب، ولكن يختلف التوجيه فالأرجح أن يقال: «زيدًا» تابع لكلمة القوم وهي منصوبة لأنها مفعول به، ويجوز أن يقال: إنها منصوبة على الاستثناء.

وإن كان ما قبل "إلاّ" مجرورًا نحو: ما مررت بالقوم إلا زيدٍ ترجّح جرُّ المستثنى هنا على التبعية، ويجوز النصب فيقال: ما مررت بالقوم إلا زيدًا.

قال المصنف ﷺ: **(وإن كان الكلام ناقصًا كان على حسب العوامل، نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما ضربت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ).**

هذا هو الاستثناء المفرّغ كما يسميه كثير من النحويين، سمّاه المصنف "ناقصًا" وهي تسمية حسنة- في رأيي- لأن الاستثناء في هذه الحالة ينقص أحد أركانه، وهو "المستثنى منه".

وحكم الاستثناء في هذه الحالة أنّ ما بعد إلا يأخذ الإعراب الذي يستحقه ما قبلها ففي نحو: ما قام إلا زيدٌ، زيد: فاعل لقوله: قام، وفي المثال الثاني: ما ضربت إلا زيدًا: زيدًا مفعول به لضرب، وفي الثالث: ما مررت إلا بزيد: بزيد جار ومجرور متعلق بـ "مرّ".

و"إلا" في هذه الحالة وجودها كعدمها، ويقال عند إعرابها: إلا أداة استثناء ملغاة.

قال المصنف رحمه الله: **(والمستثنى بغيرٍ، وسِوى، وسُوى، وسَوَاءٍ مجرور لا غير).**

قد سبق بيان ذلك عند الحديث عن هذه الكلمات، وننبه إلى أن هذه الكلمات أسماء، وأن المستثنى بها مجرور دائمًا لأنه مضاف إليه.

قال المصنف رحمه الله: **(والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجرُّه نحو: قام القومُ خلا زيدًا وزيدٍ، وعدا عمرًا وعمرٍو، وحاشا بكرًا وبكرٍ).**

قد سبق بيان حكم المستثنى بخلا وعدا وحاشا، وأن "خلا وعدا" إذا عُدَّا فعلين للاستثناء فما بعدهما منصوب وإذا عُدَّا حرفي جرّ فما بعدهما مجرورٌ بهما.

أما حاشا فقد سبق أيضا أن فيها ثلاثة مذاهب، مذهب يراها حرف جرّ دائمًا، ومذهب يجعلها مرّة جارّة ومرة ناصبة، ومذهب يراها دائمًا فعل استثناء، فلا يجيز فيما يستثنى بها إلا النصب.

وقد ذكروا لكل وجه تعليلات نحن في غنى عن سردها، لأن المنظور إليه في مثل هذا الأمر هو استعمال العرب، ولعل الصواب في (حاشا) جواز الوجهين لورودهما عن العرب، والله أعلم بالصواب.

الأمثلة التي أوردها المصنف المستثنى بـ"إلا" فيها كلها الاستثناء فيها متصل، ولم يمثل للمنقطع، وأُعيدُ تعريفه أولاً ثم أذكر حكم المستثنى إذا كان منقطعًا- إن شاء الله-

الاستثناء المنقطع: هو ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه وذلك كأن يقال: قام الرجال إلا طفلاً أو إلا امرأة أو نحو ذلك.

فالمستثنى بإلا هنا قوله: طفلاً أو امرأة، وكلاهما ليسا من جنس الرجال، ولعلّ منه قول الله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء: ١٥٧] فإن اتباع الظن لا يعدّ من العلم.

ولا يقال استثناء منقطع أو متصل إلا إذا كان الاستثناء تامّا، أما الاستثناء المفرغ فلا يقال فيه ذلك، لأن المستثنى منه غير مذكور.

المستثنى في الاستثناء المنقطع واجب النصب سواء أكان موجباً أم غير موجب عند البصريين، ويجيز الكوفيون في الاستثناء المنقطع غير الموجب غير النصب، مع ترجيح النصب، ويستشهدون له بنحو قول الشاعر:

يا ليتني وأنت يا لميس   في بلدة ليس بها أنيس
إلا اليعافير وإلا العيس

الاستثناء هنا غير موجب لكونه مسبوقًا بنفي وهو "ليس" وهو منقطع- عندهم- لأن اليعافير والعيس ليسا من جنس المستثنى منه، وهو قوله "أنيس" لكونها لا يستأنس بها. واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية، والعيس هي الإبل البيض يخالط بياضها شيءٌ من الشقرة، وقد بنى هؤلاء استشهادهم على أن بقر الوحش والإبل لا يستأنس بها، وقد وُجِّه هذا بتوجيهات ثلاثة:

الأول: أن يقال جعله كالاستثناء المفرّغ- أى ما لم يذكر فيه المستثنى منه- فكأنه قال: ليس بها إلا اليعافير.

الثاني: أنه من الاستثناء المتصل على التوسّع في اليعافير والعيس لأنه قد يستأنس بها.

الثالث: أنه من الاستثناء المتصل على التوسّع أيضًا، لكن في الأنيس فيقال: جعل الأنيس مما يعقل كالإنسان، ومما لا يعقل كاليعافير والعيس.

ما مرّ الحديثُ عنه في هذا الباب كله إذا جاء الاستثناء على الأصل، وهو أن يذكر المستثنى منه ثم يذكر المستثنى، لكن ما الحكم إذا عُكس فتقدم المستثنى على المستثنى منه؟

حكم المستثنى هنا وجوب النصب مطلقًا، سواءٌ أكان الكلام موجبًا أم غير موجب، وسواء أكان منقطعًا أم متصلاً، وأجاز بعض النحويين إذا كان الكلام متصلاً غير موجب غير النصب، واستشهدوا له بقول الشاعر:

لأنهم يرجون منه شفاعة
إذا لم يكن إلا النبيون شافع

الشاهد قوله: إذا لم يكن إلا النبيون شافع، فقد قدّم المستثنى وهو قوله: (النبيون) على المستثنى منه وهو قوله: (شافع)، والاستثناء هنا غير موجب لتقدم النفي عليه بقوله: (لم يكن)، وكان حقه أن يقال: إذا لم يكن إلا النبيين شافع.

ولكن الغالب التزام النصب شعرًا ونثرًا، ومن شواهد التزام النصب قول الشاعر:

فما لى إلا آلَ احمد شيعة
ومالي إلا مذهب الحقّ مذهبُ

تقدم المستثنى على المستثنى منه في أول البيت وفي آخره، والتزم الشاعر النصب مع أن الكلام غير موجب لتقدم النفي بما.

ومما ترك المصنف الحديث عنه الاستثناء بليس ولا يكون، وهما فعلان ناسخان يحتاجان إلى اسم وخبر، فاسمهما دائمًا- في الاستثناء - ضمير مستتر وجوبًا، والمستثنى بهما هو الخبر.

فأما "لا يكون" فلا أحفظ لها شاهدًا، وأما ليس فورد منه قولُ الرسول

ﷺ: ((ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السنَّ والظفر))[١].

كأن المعنى - والله أعلم- ليس المُنْهِرُ السنَّ والظفر، وعند إعرابه يقال: ليس: فعل ماض ناسخ مبني على الفتح، وهو يدلّ على الاستثناء واسمها ضمير مستتر وجوبًا يعود على اسم الفاعل المفهوم من قوله: (ما أنهر) وخبرها قوله: السنّ، وهو منصوب، وهو من حيث المعنى مستثنى.

أما "لا يكون" فيمكن أن يمثل لها بنحو: غاب المدرسون لا يكون مدرسًا، فمدرسًا مستثنى بـ لا يكون منصوب وهو خبرها.

ومما يُشكل في هذا الباب اختلاف النحويين في بعض مسائله فمن موجب النصب إلى مرجّح له إلى مجيز الوجهين على السواء في بعض المسائل، وبعضهم يجيز ما يمنعه الآخر، وبعضهم يمنع ما يجيزه الآخرون، وهذا يشقّ على المبتدئ، ويحتاج معه إلى الكلام في هذا الباب وبيان الراجح فيه.

ولكني أريد أن أنبه إلى أن هذا الاختلاف بينهم مبنيّ على أن ما ثبت عند هذا لم يثبت عند الآخر، وفي الاختلاف سعةٌ للمتحدث، ولهذا قالوا عجبت لنحوي يخطىء، وذلك أنه يعرف الأوجه الواردة في المسألة، فإذا تكلم بما يُظن أنه خطأ وأُخذ عليه ذكر ما يحفظه ثم وجّه ما قاله.

أما الراجح في مسائل هذا الباب- في نظري- فسأذكر المثال والراجح فيه، مع بيان فرعه الذي يدخل تحته:

ما قام إلا محمد، محمد فاعل لقام قولاً واحدًا.

وهذا استثناء مفرغ غير موجب فكأن "إلا" غير موجودة.

قام القوم إلا محمدًا، النصب واجب باتفاق.

---

(١) رواه البخاري برقم (٣٠٧٥).

وهذا استثناء تام موجب متصل المستثنى منه "القوم" والكلام غير مسبوق بنفي ولا بنهي ولا باستفهام.

ما قام القوم إلا محمد، الراجح رفع "محمد" والنصب عربي فصيح.

والاستثناء تام غير موجب متصل.

ما حضر الطلابُ إلا طالبة، وحضر الطلاب إلا طالبة، الراجح وجوب نصب المستثنى فيهما.

والاستثناء هنا تام منقطع فالحكم واحد سواء أكان موجبًا أم غير موجب.

حضر إلا طالبين الطلاب، ما حضر إلا طالبين الطلاب، ما حضر إلا طالبتين الطلاب إلى آخره كلها الراجح فيها وجوب نصب المستثنى.

في هذه الأمثلة تقدم المستثنى على المستثنى منه، فلا ينظر إلى كون الاستثناء موجبًا أم غير موجب، ولا إلى كونه متصلاً أم منقطعًا فالحكم فيها واحد.

ومما يذكر في هذا الباب الخلاف في إعراب نحو: لا إله إلا الله وأقوى الأوجه في إعرابها ما نقله: محمد محي الدين عبد الحميد في حاشيته على أوضح المسالك. لا: نافية للجنس، إله: اسمها مبني على الفتح، وخبرها محذوف والتقدير: لا إله بحقّ، أولنا، أو موجودٌ[1]، إلا: أداة استثناء، الله: لفظ الجلالة بدل، فقيل من اسم لا قبل دخولها، وقيل بدل من موضع لا مع اسمها.

قال المصنف رحمه الله: **(اعلم أن "لا" تنصب النكرات بغير تنوين، إذا**

---

(١) لكن يَرِد على من قدَّره بـ(موجود) أنه توجد آلهة كثيرة تُعبد من دون الله، فيكون التقدير بـ(حق) أو (لنا) هو المتعين، والله أعلم.

باشرت النكرة، ولم تكرر «لا» نحو: لا رجل في الدار).

المقصود بـ "لا" هنا لا النافية للجنس، وهي العاملة عمل "إن" وكلام المصنف يحتاج إلى بعض الإضافات؛ لأنها لا تعمل هذا العمل إلا بعدد من الشروط.

ويلاحظ قوله: تنصب النكرات بغير تنوين فإنه عبّر بالنصب والنصب يتعلق بالمعرب، ثم إن قوله: بغير تنوين ليس خاصًا باسم "لا" إذ قد يقصد به الممنوع من الصرف، ولعلّه من باب التسامح في تعبيراته، لأنه لمّا مثل بقوله: لا رجل في الدار جاء بنوع من أنواع اسم "لا".

أما شروط إعمال "لا"، فقد ذكر المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ أقوى الشروط، وذلك قوله: تنصب النكرات، وهذا هو الشرط الأول، إذ يجب أن يكون اسمها نكرة، وخبرها نكرة وأن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها هو الجنس، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها.

ويخرج باشتراط كون اسمها نكرةً أن يقع معرفة، وإذا كان اسمها معرفة وجب حينئذ أمران الأول: إهمالها، والثاني: تكرارها، فنقول: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو.

وتعرب الجملة في هذه الحالة هكذا، لا: حرف نفي مهمل، زيدٌ: مبتدأ مرفوع، وفي الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والواو عاطفة ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي، وعمرٌو: معطوف على زيد.

واشتُرط أن يكون خبرها نكرة لأنه اشترط في اسمها أن يكونه نَكرة، والأصل في اسمها أنه مبتدأ، فلا يجوز أن يخبر بالمعرفة عن النكرة.

واشتراط كون "لا" نافية خرج به أن تكون زائدة مثلاً فلا يجوز إعمالها، وقد شذ إعمالها في قول الشاعر:

لـو لـم تـكـن غـطـفـانُ لا ذُنُـوبَ لـهـا
إذًا لـــلام ذوو أحـــســـابـــهـــا عُـــمـــرا

فقد أعملت في البيت مع كونها زائدة، إذِ المعنى: لو لم تكن غطفان مذنبة.

أما اشتراط كون المنفي بها الجنس فيخرج به أن يكون المنفيُّ بها الوحدة، فهي حينئذ عاملة عمل ليس، أي عكس عمل إنّ، فترفع الاسم وتنصب الخبر.

مثاله أن يقال: لا رجلٌ حاضرًا بل رجلان، فإن المنفي هنا هو الوحدة، ولذلك جاز أن يقال: بل رجلان، لأن المقصودَ نَفْيُ حضور رجل واحد، وليس المقصود نفي حضور جنس الرجال.

واشتراط عدم الفصل بينها وبين اسمها نظرًا لضعفها في العمل، فإذا فصل بفاصل - حتى لو كان ظرفاً أو جارًّا ومجرورًا فإنها تهمل ويجب تكرارها، قال الله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ۝٤٧﴾ [الصَّافات: ٤٧]

فصل في الآية الكريمة بين لا النافية للجنس واسمها "غَولٌ" بالجار والمجرور "فيها" فلم تُعْمَل، وكررت بقوله: ﴿وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾.

ويشترطون لإعمالها أيضا أن لا تسبق بحرف جرّ نحو أن يقال: سافرتُ بلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ.

في هذين المثالين صار اسمها مجرورًا بحرف الجرّ المتقدم عليها، ولم تعمل "لا" عمل "إنّ".

قال المصنف رحمه الله: (فإن لم تباشرها وجب الرفعُ ووجب تكرار "لا" نحو: لا في الدار رجلٌ ولا امرأة).

سبق شرح هذا قبل قليل، والضمير في تباشرها يعود على النكرة، والمقصود أنه فُصِل بين "لا" واسمها، والمقصود بقوله: وجب الرفع أنها لا تعمل، وحينئذ فإن المرفوع المفصول عنها يعرب مبتدأً مؤخرًا، والجار والمجرور خبر مقدم.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن تكررت "لا" جاز إعمالها وإلغاؤها، فإن شئت قلت: لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ، وإن شئت قلت: لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ).

إذا تكررت لا مع وجود الشروط الأخرى وذلك بأن يكون مدخولُ "لا" الأولى والثانية نكرة متصلاً بهما فإن لك حينئذ خمسة أوجه، نطبقها على نحو "لا حول ولا قوة إلا بالله، ونذكر ما ذكره بعض النحويين من الشواهد لبعض الأوجه.

الوجه الأول: أن تقول: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله.

على هذا تكون أعملت لا عمل إنّ في الأولى والثانية، فبنيت اسمهما على الفتح.

ومن شواهد هذا الوجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤].

فقد قرآ بالبناء على الفتح في كلمتي "بيع" و"خلة"

والوجه الثاني: أن يقال: لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله.

وتكون الأولى عاملة عمل إنّ، واسمها مبني على الفتح في محلّ نصب، والثانية إما مهملة فتصير "قوةٌ" مبتدأ، وإما عاملة عمل ليس فتكون «قوةٌ» اسمًا لها.

من شواهده قول الشاعر:

هــذا لــعــمــركــم الــصــغــارُ بــعــيــنــه
لا أمَّ لـــــي إن كـــــان ذاك ولا أبُ

فقد بنى كلمة «أمّ» على الفتح على أنها اسم لا النافية للجنس، ورفع كلمة "أب" على أن "لا مهملة، أو عاملة عمل ليس.

والوجه الثالث: أن يقال: لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله، فيرفع الأول والثاني إما على إهمال "لا"، وإما على إعمالها عمل ليس في الموضعين.

من شواهد هذا الوجه قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة في قوله تعالى: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البَقَرَة: ٢٥٤].

والوجه الرابع: أن يقال: لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله، ويكون أعمل "لا" الأولى عمل ليس، فكلمة "حول" اسمها، وأعمل "لا" الثانية عمل إنّ، فتكون "قوةَ" اسمها مبنية على الفتح في محلّ نصب.

ومن شواهد هذا الوجه قول الشاعر:

فــلا لــغــوٌ ولا تــأثــيــمَ فــيــهــا
ومــا فــاهــوا بــه أبــدًا مــقــيــم

ويوجه بأن "لا" الأولى أعملت عمل ليس أو أهملت، وأن "لا" الثانية أعملت عمل إنّ، فتكون كلمة تأثيم اسمها مبنيةً على الفتح.

الوجه الخامس: وهو أضعف الوجوه أن يقال: لا حولَ ولا قوةً إلا بالله، فتكون "لا" الأولى عاملة عمل إن، وحولَ اسمُها مبني على الفتح، وتكون الواو عاطفة، ولا الثانية زائدة مؤكّدة للنفي، وقوةً منصوبة لكونها معطوفة على محل اسم لا النافية للجنس، لأنه في محل نصب، لكونها

عاملة عمل إنّ، وإنّ تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها.

من شواهد الوجه الخامس قول الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتسع الخرق على الراقع

فتكون كلمة (نسب) اسم لا النافية للجنس مبنيةً في محل نصب، والواو عاطفة، ولا الثانية زائدة لتأكيد النفي، و(خلةً) معطوفةٌ على محل اسم "لا" وهو كلمة (نسب) لأن محلها النصب، وهي مبنية على الفتح.

ولا بدّ من الإشارة إلى أن هذه الأوجه الخمسة يشترط لجوازها كون "لا" النافية للجنس مكرّرة، وكونها مستوفية شروط إعمالها عمل "إن" من كون اسمها نكرةً غير مفصول عنها، وأن تكون غير مسبوقة بحرف جرّ، فإن انتقض شرط من شروط إعمالها أعطيت الحكم الذي تستحقه عند انتقاض هذا الشرط، وامتنع إعمال "لا" الأولى أو الثانية لانتقاض شرط من شروطها.

"باب المنادى"

قال المصنف رحمه الله: **(المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم، والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة، والمضاف والشبيه بالمضاف).**

المقصود بالمنادى ما دخلت عليه أداة النداء لفظًا أو تقديرًا، اختلف النحويون في ناصب المنادى، وجمهورهم على أنه منصوب بفعل مضمر وجوبًا تقديره: أدعو أو أنادي، وقيل الناصب معنويّ وهو القصد، ورُدّ- كما يقول السيوطي- بأنه لم يعهد في عوامل النصب أن تكون معنوية، ويرى بعضهم أن الناصب له حرف النداء.

وأُمُّ أدوات النداء: "يا" ومن أدوات النداء أيضا: الهمزة، وأَيْ وأَيَا، وهَيَا، وآيْ.

وبعضهم يخص بعض هذه الأدوات بالقريب، وهما حرفان: الهمزة وأيْ، ويجعل الأدوات الباقية للبعيد.

وبعضهم يجيز في نداء القريب والمتوسط والبعيد: الهمزة وأي ويا، أما الباقي فهي لنداء البعيد.

ومن شواهد النداء بأُمِّ الباب "يا" قول الله عز وجل: ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴿٢٨﴾﴾ [مَريَم: ٢٨] فيا: حرف نداء مبني على السكون لا محلّ له من الإعراب، وأخت: منادي منصوب، وهو مضاف، وهارون: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة، لكونه ممنوعًا من الصرف للعلمية والعجمة.

ومن شواهد النداء بالهمزة قول الشاعر:

أفاطمُ مهلاً بعض هذا التدلل
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

فالهمزة حرف نداء مبني لا محلّ له من الإعراب، وفاطمُ منادى مرخّم مبني على الضم في محل نصب.

أما كون المنادى مرخَّما فالمقصوبه حذف آخره، فقول الشاعر: فاطمُ، أصله فاطمة، فحَذَفَ تاء التأنيث، ثم جعل علامة البناء على ما قبلها، وأما كون "فاطم" مبنية على الضم في محلّ نصب ففيه إشارة إلى أن حقّ المنادى أن يكون منصوبًا، وأنه إذا وقع مبنيّا فهو في محلّ نصب.

أما شواهد بقية حروف النداء فقد أورد ابن هشام لحرف النداء "أيْ" شاهدين، أحدهما من الشعر، والآخر من حديث الرسول ﷺ، فالذي من

الحديث ورد في صحيح مسلم في باب القدر[1] قال: عن حذيفة بن أُسيد - يبلغ به النبيَّ ﷺ قال: «**يدخل المَلَك على النطفة بعد ما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسٍ وأربعين ليلة، فيقول: ياربِّ أشقي أوسعيد فيُكتبان، فيقول: أيْ ربِّ أذكر أو أنثى فيكتبان....**» إلى آخر الحديث.

الشاهد قوله: أيْ ربِّ، فأيْ: حرف نداء مبني على السكون، وربّ: منادى منصوب بفتحه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، لأن الأصل: أي ربي.

أما الشاهد الشعري الذي ذكره ابن هشام فهو: قول كثير عزة:

ألم تسمعي أيْ عبدَ في رونق الضحى
بكاء حمامات لهنّ هدير

الشاهد قوله: أيْ عبد، فأيْ حرف نداء، وعَبْدَ أصله عبدةُ فهو منادى مرخَّم - أى محذوف آخره - وهو مبني على الضم على التاء المحذوفة للترخيم.

أما "أيا" فمن شواهدها قول الشاعر:

أيا أخوينا عبد شمسٍ ونوفلا
أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

الشاهد قوله: أيا أخوينا، فأيا: حرف نداء مبني على السكون، وأخوي: منادى منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و"نا" ضمير متصل مبني على السكون في محل جرّ مضاف إليه.

أما (هَيَا) فقد اختلف فيها على قولين: الأول: وهو قول الكثيرين أن أصلها: أيا، فالهاء بدل من الهمزة، ومن النحويين من يقول إنها حرف قائم

---

(١) رقم (٢٦٤٤).

بنفسه غير أيا.

وأنشد المالقي في كتاب رصف المباني له شاهدًا هو قوله:

وانـصـرفـت وهـي حَـصَـان مـعـضـبـة
ورفـعـت مـن صـوتـهـا هـيـا أبـه
كـل فـتـاة بـأبـيـهـا مـعـجـبـة

الشاهد قوله: هيا أبه، وأصله: هيا أبتي، فهيا حرف نداء وأَبَ منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، والهاء للسكْت.

أما « آ » فلم أجد لورودها للنداء شاهدًا، والنحويون يذكرون أنها عند الكوفيين حرف نداء نقلاً عن العرب، وهل هي خاصة بالبعيد أم يجوز أن تكون للقريب؟ قولان.

ويمكن أن يمثل لها بنحو: آعبدَالله أقبِلْ، فتكون (آ) حرف نداء مبنيا، و(عبد) منادى منصوب، وهو مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه.

والحرف "آيْ" بمدّ الهمزة والسكون هو أيضًا حرف من الحروف التي ذكرها النحويون لنداء البعيد، ولم أجدْ له شاهدًا، ويمكن أن يمثل له بنحو آيْ زيدُ احرصْ على ما ينفعك.

بعد ذكر هذه الحرف، نعود إلى شرح كلام المصنف:

قال: (المنادى خمسة أنواع: المفرد العلم).

المقصود بالمفرد هنا ما كان غير مضاف ولاشبيها بالمضاف، وسيأتى بيانهما، فلو كان مثنى أو مجموعًا فإنه يسمى في هذا الباب مفردًا، والمقصود بالعلم نحو زيد وعمرو وبكر ومحمد، وما شابه ذلك مما لم يكن مضافًا.

قال المصنف رحمه الله: **(والنكرةُ المقصودةُ).**

هذا هو النوع الثاني من أنواع المنادى، والنكرة خلاف المعرفة، والمقصودة هي التي قصدت بالنداء دون غيرها ممن يشمله جنس النكرة، وذلك كقول من يقصد رجلاً معينا: يا رجلُ لا تستعجل.

قال المصنف - ذاكرًا النوع الثالث من أنواع المنادى -: **(والنكرة غير المقصودة).**

النكرة غيرالمقصودة هي التي لا تتعيَّن عند النداء، ويمثل لها النحويون بقول الأعمى: يارجلاً خذ بيدي، فهو لا يريد رجلاً بعينه، بل ينادى أي رجل.

ومن شواهده قول الشاعر:

أيـا راكـبـاً إمـا عـرضـت فـبـلـغـن
نـدامـاي مـن نـجـران أن لا تـلاقـيـا

فقوله: أياراكبا، هو موضع الشاهد، والشاعر لايقصد راكباً بعينه، بل يوجه النداء لأي راكب، طالبًا منه أن يبلغ أهله ونداماه في نجران أنه مأسور ولايطمع في لقياهم.

قال المصنف عند ذكْره النوع الرابع من أنواع المنادى: **(والمضاف).**

المنادى المضاف قد يكون علمًا مركّبا تركيبًا إضافيًا نحو: يا عبدا لله وياعبد الرحمن، وقد يكون المضاف لفظًا غير علم مضافًا إلى علم نحو يا صاحب عمرو، وقد يكون أيضا لفظا غير علم مضافًا إلى غير علم معرفةً كان المضاف إليه أم نكرة، نحو: ياراكب الفرس، وياكاسر قلمٍ.

والمضاف في هذه الأمثلة كلها هو المنادى، سواء أضيف إلى علم نحو: يا عبدالله، أم أضيف إلى غير علم نحو: يا راكب الفرس.

قال المصنف: لمّا ذكر آخر أنواع المنادى الخمسة: **(والشبيهُ بالمضاف)**.

يعرّف النحويون الشبيه بالمضاف بأنه ما اتصل به شيء من تمام معناه، وقد يكون هذا الذي اتصل به مرفوعًا بالمنادى نحو: ياحسنًا وجْهُه، وقد يكون منصوبًا بالمنادى نحو: يا طالعًا جبلاً، وقد يكون جارًّا ومجرورًا متعلقًا بالمنادى نحو: ياساعيًا في الخير، وقد يكون معطوفًا عليه، وذلك في الأعداد المعطوفة نحو: ياثلاثة وثلاثين.

فوجهُه في (يا حسنًا وجهه) مرفوع لأنه فاعل للصفة المشبهة: حسن، وجبلاً في (يا طالعًا جبلاً) مفعول به منصوب، والعامل فيه المنادى اسم الفاعل: طالعًا. والجار والمجرور "في الخير" متعلقان باسم الفاعل المنادى: ساعيا، وثلاثين في نحو: (يا ثلاثة وثلاثين) معطوفة بحرف العطف الواو على ثلاثة.

قال المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان على الضم من غير تنوين)**.

بدأ المصنف هنا ببيان حكم أنواع المنادى من حيث البناء والإعراب، وقد ذكر أن المفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضم، وفي هذا النصّ مسائل:

الأولى: قد سبق بيان أن المفرد هو مالم يكن مضافًا ولاشبيهًا بالمضاف، فقد يكون المنادى المفرد مثنى أو مجموعًا.

الثانية: ليس كل المفرد العلم والنكرة المقصودة يبنيان على الضم، بل هو الغالب الكثير، والمخرج من هذا أن يقال ما قاله بعض النحويين وهو: أن المنادى إذا كان مفردًا علمًا أو نكرة مقصودة فيبنى على ما كان يرفع به.

وعلى هذا فإنه إذا كان دالّاً على واحد كمحمد، أو رجل عند قصده بُني على الضم، فقيل: يا محمدُ، أو يا رجلُ، لمقصود، وإذا كان دالّاً على اثنين بُني على الألف فقيل: يا محمدان ويارجلان، وإذا كان جمع مذكّر سالمًا بُني على الواو فيقال: يا زيدون، ويا مسلمون، وإذا كان جمع تكسير أو جمع مؤنث سالمًا بُني على الضم، فيقال: يا رجالُ، ويا هنداتُ، وهكذا.

والمسأله الثالثة: أنا قد بينا أيضا المراد بالنكرة المقصودة، وأنها في الأصل نكرة، ولكن تتعيّن بسبب قصدها بالنداء فنقول مثلاً: يامسلمُ، فتبنى على الضم إذا قصدت واحدًا بعينه من المسلمين.

ما الذي يقصده المصنف بقوله: (من غير تنوين)؟

المنادى المبني على الضم لا ينون إلا في ضرورة الشعر وقد ورد تنوينه في أول البيت الآتي وعدم تنوينه في آخره قال:

سلام الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام

الشاهد قوله: (يا مطرٌ) في أول البيت، فإن المنادى علم مفرد، وكان حقه أن يبنيه على الضم من غير تنوين، ولكنه نونه لضرورة الشعر، أما قوله: يا مطرُ في آخر البيت فقد جاء مبنيّا على الضم من غير تنوين وهو القياس.

ومما يشار إليه هنا أن البيت يُروى أيضًا (يا مطرًا) يعني منونًا منصوبًا.

ومن شواهد نداء المفرد العلم قول الله جلّ شأنه: ﴿۞قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا ۚ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾﴾ [الأعراف: ٨٨].

الشاهد قوله: (يا شعيب) فيا: حرف نداء مبني على السكون، وشعيب منادى مفرد علم مبني على الضم في محلّ نصب.

أما شاهد النكرة المقصودة المناداة، فنحو قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث المتفق عليه فيما رواه عُمَرُ بن أبي سَلَمَة قال: كنت غلامًا في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي رسول الله ﷺ: «**يا غلامُ سمّ الله، وكل بيمينك، وكل مما يليك**»، فما زالت تلك طِعْمتي بعد[(١)].

الشاهد قوله: "يا غلامُ" فيا: حرف نداء، وغلامُ منادى نكرة مقصودة لأن الرسول ﷺ كان يقصد غلامًا محدوداً، وهو هذا الصحابي عُمَرُ بن أبي سَلَمَة رضي الله عنه، وهذه الكلمة مبنية على الضم في محلّ نصب.

قال المصنف رحمه الله: **(والثلاثة الباقية منصوبة لاغير).**

يعني أن أنواع المنادى الباقية وهي: المنادى المضاف، والشبية بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، كلُّها عند النداء تكون منصوبة لا غير، ونصب المنادى هو الأصل، ولذلك فإنه إذا بني على الضم فهو في محلّ نصب.

من شواهد المنادى إذا كان مضافًا قول الله جلّ شأنه: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُوا۟ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُوا۟ لَا تَنفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَٰنٍ ۝٣٣﴾ [الرَّحمٰن: ٣٣].

الشاهد قوله: (يا معشر الجن)، فإن "يا" حرف نداء، معشر منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف و«الجن» مضاف إليه مجرور، وحكمه في هذه الحالة النصب فقط.

وليس في القرآن شاهد للمنادى الشبيه بالمضاف، ويمكن أن يمثل له بنحو: ياحسنًا فعلُه ازدد من فعل الخير، ويا قاطعًا رحمًا احذر الآخرة وارجُ

---

(١) رواه البخاري برقم (٥٣٧٦)، ومسلم (٢٠٢٢).

رحمة ربك.

وهذان المثالان هما مثالان لبعض أنواع الشبيه بالمضاف، فإن النحويين يقولون: إن الشبيه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وقد يكون هذا المتصل مرفوعًا به كما في قولنا: يا حسنًا فعلُه، وقد يكون منصوبًا به كقولنا: يا قاطعًا رحمًا.

وبقي نوعان هما أن يكون المتصل جارًّا ومجرورًا متعلقين بالمنادى، نحو: يا محبًّا للخير أحسن إلى المحتاجين، أو أن يكون معطوفًا على المنادى، وهذا في العدد خاصة، نحو: يا أربعة وخمسين رجلاً تكاتفوا.

وهناك نوع مختلف فيه أهو من الشبيه بالمضاف أم لا؟ وهو المنادى إذا كان نكرة مقصودة ولكنه وصف، وجعلوا منه دعاء الرسول ﷺ في سجوده: يا عظيمًا يرجى لكل عظيم.

كلمة (عظيم) هنا نكرة، ولكنها نكرة مقصودة، إذ المقصود بها الله سبحانه وتعالى، ومع كونها نكرة مقصودة فإنه لما نودي نصب، لكون اللفظ هنا موصوفًا بقوله: يرجى.

وجعلوا منه أيضا قول الشاعر:

أدارًا بحزوى هجتِ للعين عبرة
فماء الهوى يرفَضُّ أو يترقرقُ

الشاهد قوله: أدارًا بحزوى، فإن الهمزة حرف نداء، ودارًا منادى، وهي نكرة مقصودة، ولكنها لما وصفت بالجار والمجرور: بِحُزْوى، صارت شبيهة بالمضاف، فبدلاً من أن تُبنى على الضم نُصبت.

وقد بقي من أنواع المنادى النكرة غير المقصودة، والمراد بها أن يكون المنادى لفظًا منكرًا، ولايقصد به واحدٌ بعينه بل يصلح لكل من هو من

جنسه، وحكمه النصب.

ومن شواهده قول الشاعر:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن
نداماي من نجران أن لا تلاقيا

الشاهد قوله: فيا راكبا، فيا: حرف نداء، وراكباً: لفظ نكرة منادى، وهو لا يقصد راكباً بعينه، بل يقصد كل من يمكن أن يطلق عليه اسم راكب، ولهذا صار منصوبًا، ولو قصد راكبا معينا لبني على الضم.

بهذا انتهى شرح كلام المصنف - رحمه الله - في باب النداء، ولا بأس من الكلام على بعض ما تركه المصنف من مسائل هذا الباب.

فمن ذلك أنّ حرف النداء لا يجوز دخوله على مافيه "أل" إلا في مواضع محدودة نذكرها بعد قليل، فإذا أردنا أن ننادي ما فيه "أل" فإننا نتوصل إليه بأحد أمرين إما بذكر "أي" بينهما، وإما بالفصل باسم الإشارة مفردًا أو مثنى أو مجموعًا مذكّرًا أو مؤنثًا حسب نوع المنادى المقترن بأل.

من شواهد: ما فُصِل فيه بـ "أي" قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ①﴾ [الحج: ١] فالمنادى هنا لفظ الناس، وهو مقترن بأل، وقد فُصِل بينهما بأيّ.

أما الفصل باسم الإشارة فمختلف فيه حينئذٍ هل المنادى الاسم المقترن بأل، أو اسم الإشارة، والمقترن بأل صفة له.

ويمكن أن يمثل له بنحو: يا هذا الرجل، ويا هذان الرجلان ويا هؤلاء الرجال، وياهذه المرأة ويا هاتان المرأتان، ويا هؤلاء النساء.

أما المواضع التي يجوز أن يدخل فيها حرف النداء على ما فيه "ال" فمنها لفظ الجلالة: (الله) فنقول: يا الله، والأكثر أن يقال: اللهم، ومن

ذلك الاسم الموصول المبدوء بأل الذي صار مع صلته علمًا نحو: يا الذي كتب.

وكذا في المنادى المشبه به نحو أن يقال: يا الأسدُ شجاعة.

ويكون حينئذ التقدير: يا مثل الأسد شجاعة.

ومن المواضع التي يجوز فيها اجتماع حرف النداء و«أل» العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة بأل، فلو سمي رجلٌ بـ "الأستاذ حاضر" فإنك عند ندائه تقول- جوازًا- يا الاستاذ حاضر.

ومن ذلك أيضا الأعلام المبدوءة بال، وذلك إذا كان يؤدي حذفها إلى لبسٍ.

وذلك نحو أن يسمى بـ "القاضي" أو «الصاحب» أو نحوهما، فإنه يقال: يا القاضي، ويا الصاحب، لأنه إذا حذفت "ال" منه التبس بغيره، فإذا قيل مثلا يا قاضيْ، أو يا صاحب، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن أن المنادي من هذا وصفه، وليس من هذا اسمه.

ومن المواضع أيضا الضرورة الشعرية، ومنه قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فرَّا إيَّاكما أن تعقبانا شرًّا

الشاهد قوله: فيا الغلامان، فقد جمع بين "يا" وما فيه "ال" في الضرورة الشعرية.

ومما تحسن الإشارة إليه أن البصريين لا يجيزون في غير لفظ الجلالة والجمل المحكية نداء ما فيه "ال" إلا في الضرورة الشعرية.

ومما ترك المصنف الحديث عنه المنادى المضاف إلى ياء المتكلم.

فالمنادى المضاف إلى ياء المتكلم لا يخلو من أن يكون لفظ "أب"

و"أم" أو أن يكون أيّ لفظ غيرهما.

فإن كان المنادى أيَّ لفظ غير لفظي "أب وأم" فإنه يجوز فيه ستة أوجه أرتبها حسب الأفصح والأكثر.

الوجه الأول: الاكتفاء بكسر آخر المضاف وحذف ياء المتكلم.

من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿لَهُم مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحْتِهِمْ ظُلَلٌ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴿١٦﴾﴾ [الزُّمَر: ١٦]. فعباد هنا منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وقد اكتفي بكسره وحُذِفت الياء.

والوجه الثاني: إثبات ياء المتكلم، ساكنة، ومنه قوله سبحانه: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [الزّخرُف: ٦٨].

هذا على قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر من السبعة، وقد اثبتت الياء فيه ساكنةً في قراءتهم (يا عباديْ).

أما الوجه الثالث: فهو ثبوت ياء المتكلم مفتوحة، ومن ذلك قول الله جلّ شأنه: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزُّمَر: ٥٣].

الشاهد قوله: يا عبادي، فيا: حرف نداء، وعباد: منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وقد ثبتت الياء في الآية مفتوحة.

أما الوجه الرابع: فهو قلب الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة، ثم قلب الياء ألفا.

من شواهده: قول الله سبحانه: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الزُّمَر: ٥٦].

فلعل الأصل- والله أعلم- يا حسرتي فقلبت كسرة التاء فتحة، وقلبت

ياء المتكلم ألفا فصارت: يا حسرتا.

الوجه الخامس: الجائز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو حذف ياء المتكلم، وقلب الكسرة التي قبلها فتحة، وهذا وجه ضعيف، وأجازه بعض النحويين مستدلين بقول الشاعر:

ولســـت بـــراجـــع مـــا فـــات مـــنـــي
بـــلـــهـــف ولا بـــلـــيـــت ولا لـــوانـــي

الشاهد قوله: بلَهْفَ، فإن أصله: يا لهفي، فحذفت الياء وقلبت الكسرة التي على الفاء فتحة فصارت: لهفَ، والتقدير مع معنى البيت: ولست بمعيد ما فات مني بقولي: يا لهفي، ولا بقولي: يا ليتي ولا لو أني فعلت كذا وكذا.

والوجه السادس: أيضا ذكره بعض النحويين، وهو حذف ياء المتكلم وبناء المضاف على الضم، قالوا ومنه القراءة الشاذة وهي غير منسوبة إلى قارئ بعينه، وإنما ذكرت في بعض التفاسير، ولم ترد في كتب القراءات المتواترة ولا الشاذة فيما رأيت - وإنما وردت في كتب النحويين، وهي قراءة بعضهم في قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يُوسُف: ٣٣] إذ قرئت ربُّ السجن.

وإذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ "أب أو أم" ففي هذه الحالة تجوز الأوجه السته الماضية أعني أن يقال: يا أبِ، ويا أبيْ، ويا أبيَ، ويا أبا، ويا أبَ، ويا أبُ، وهي من حيث الأفصح والأكثر على الترتيب الذي ذكرته، كما يجوز تعويض التاء بدل الياء، فتقول: يا أبتِ، بكسر التاء وهو الأكثر، ويا أبتَ، وهو الأقيس.

والأوجه المذكورة كلها جائزة في لفظ (أُمّ) إذا أضيف إلى ياء المتكلم،

فتقول: يا أمِّ، ويا أمِّيَ، ويا أمِّيْ ويا أمّا ويا أمَّ ويا أمُّ ويا أمّةِ ويا أمةَ.

ويجوز أيضًا وجهان ولكنهما قليلان، وهما أن يقال: يا أبتا ويا أمتا، ويا أبتيْ ويا أمتيْ.

ومن شواهد: ما انفرد به لفظ الأب قول الله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ ۝﴾ [يُوسُف: ٤] فقد جاء لفظ (أب) منادى مضافًا إلى ياء المتكلم، وابدلت التاء من الياء وكسرت.

وقد ذكر صاحبا معجم القراءات القرآنية قراءاتٍ أخرى في هذه الآية هي يا أبتَ، ويا أبتُ، ويا أبَهْ، وقفًا.

ومن الشواهد الشعرية التي ورد فيها "أب" منادى مضافًا إلى ياء المتكلم، وجمع فيه بين التاء والياء قول الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما
لنا أملٌ في العيش ما دمت عائشًا

وورد أيضًا جمعٌ بين التاء والألف في قول الشاعر:

تقول بنتى قد أنى أناك   يا أبتا علك أو عساكا

الشاهد في البيت الأول قوله: يا أبتي، حيث جمع بين التاء والياء، وفي البيت الثاني: يا أبتا، حيث جمع بين التاء والألف.

ومما يذكر دائمًا في باب المنادى الترخيم، وهو لغةً: ترقيق الصوت، قال الشاعر:

لها بشر مثلُ الحرير ومنطق
رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

وفي اصطلاح النحويين هو حذف آخر المنادى تخفيفًا، وهو جائز وليس واجبًا.

واشترط النحويون لجوازه شروطًا بعد أن قسموا المنادى قسمين، فقالوا إن كان مختومًا بالتاء فله شرط واحد وهو أن يكون معرفة، وإن كان غير مختوم بها اشترط فيه ثلاثة شروط.

الأول: أن يكون مبنيًا على الضمّ، والثاني: أن يكون علمًا، والثالث: أن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف.

مثال المختوم بالتاء كلمة (ثُبَة) فإنه يجوز أن تناديها بحذف آخرها فتقول: يا ثُبَ، ومن باب أولى أن يجوز في نحو (عائشة) أن تقول: يا عائشَ، لكونها علماً مبنية على الضمّ، زائدة على الثلاثة.

أما غير المختوم بالتاء فمثاله أن تقول في نداء جعفر: يا جعفَ، أو يا جعفُ، فتحذف الراء.

ولا يجوز الترخيم بحذف آخر حرف في المنادى في المنادى المضاف، نحو: يا عبدالله، ولا في الشبيه بالمضاف نحو يا طالعاً جبلاً، ولا في العلم المركب تركيبًا إسناديًا، نحو: يا تأبط شرًّا، لكونها غير مبنية على الضم.

ولا يجوز في نحو: زيد وعمرو لكونها ثلاثية، ولا يجوز في نحو: إنسان، لكونه ليس علمًا حتى لو قصدته بالنداء.

ومن شواهد الترخيم قراءة شاذة في قول الله تعالى: ﴿وَنَادَوْا يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ...﴾ [الزخرف: ٧٧] فقد قرأها عدد من القراء: ونادوا يا مالِ، وقرئت أيضاً: يا مالُ.

على قراءة (يا مالِ) كُسرت اللام وهي حركتها قبل الترخيم، وعلى قراءة (يا مالُ) ضُمت اللام كأنها آخر الكلمة.

وهذا هو الذي يسميه النحويون بالترخيم على لغة من ينتظر، وعلى لغة من لا ينتظر، فمن ينتظر يبقي حركة الحرف الذي قبل المحذوف على حالها كأنه ينتظر الحرف المحذوف، ومن لا ينتظر يبني الحرف الذي صار آخرًا بعد الحذف على الضم.

وبقي في الترخيم بعض تفاصيل لا أرى ذكرها.

"باب: المفعول من أجله"

هذا الباب يسميه بعض النحويين: المفعول من أجله كما فعل المصنف، ويسميه آخرون: المفعول لأجله، ويسميه بعضهم: المفعول له.

قال المصنف رحمه الله: (باب المفعول من أجله، وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل نحو قولك قام زيدٌ إجلالاً لعمرو وقصدتك ابتغاء معروفك).

هذا كلّ ما قال المصنف في هذا الباب، فأما قوله: هو الاسم ففيه احتراز عن الفعل والحرف والجملة، فإن المفعول لأجله لا يقع واحدًا من هذه الثلاثة، ومعلومٌ أن الاسم قد يكون مصدرًا، وقد يكون مشتقا، وقد يكون دالّاً على ذات، والنحويون يشترطون في المفعول لأجله أن يكون مصدرًا، لأن الداعي له إنما هو الحدث، لا الذوات.

ومن شواهده قول الله جلّ شأنه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ...﴾ [البقرة: ١٩] فَحَذَرَ هنا مصدر حَذِرَ يحْذَر، وهو مفعول لأجله لأن جعلهم أصابعهم في آذانهم من أجل حذر الموت، والله أعلم.

ويشترطون أيضًا مشاركة المفعول لأجله لفعله وقتًا وفاعلاً.

ففي الآية السابقة اشترك المفعول من أجله "حذر الموت" والفعل

"يجعلون" في الوقت، فإن زمَنَهما واحد، واشتركا أيضًا في الفاعل، فإن الذي جعل الأصابع، والذي حَذِر الموت واحد.

أما قول المصنف: (هو الاسم المنصوب)، فيمكن أن يؤخذ عليه جعله "النصب" وهو حكم في تعريف المفعول من أجله، والأصل أن لا يذكر حكم المعرَّف إلا بعد الانتهاء من تعريفه.

قول المصنف: (الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل).

فيه دلالة على اشتراط أن يكون في الكلام دلالة على التعليل.

وهذا أقوى شرط للمفعول لأجله، فإنه إذا لم يكن هناك دلالة على التعليل فلا يدخل في هذا الباب، فنحو إكرامًا في قولك أكرمت أخاك إكرامًا مصدر، ولا يعرب مفعولاً لأجله لعدم وجود دلالة على التعليل، بل هو مفعول مطلق.

فإذا وجدت العلّة في الكلام، ولكن انتقض شرط من الشروط الأخرى إما المصدرية أو الاتفاق مع الفعل في الوقت، أو الاتفاق معه في الفاعل فهل يعرب مفعولاً من أجله؟

من حيث المعنى لا تزال دلالة الكلام على التعليل موجودة، أما من حيث الإعراب فإنه يلزم حينئذ أن يكون ما كان مفعولاً لأجله مجرورًا بحرف التعليل، ومن شواهد ما فقد المصدرية قول امرئ القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة
كفاني ولم أطلُب قليل من المال

الشاهد: قوله: لأدنى، فإن (أدنى) أفعل تفضيل، وليس مصدرًا، ولذلك فإنه لمّا دل على التعليل جرّ باللام التعليلية.

وتحسن الإشارة هنا إلى أن يونس روى عن العرب قولهم: أما العبيدَ

فذو عبيد بنصب "العبيد" على أنه مفعول لأجله، ومعنى الكلام: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، مع أنه فقد هنا شرط المصدرية، لأن العبيد جمع عبد فهو دال على ذات، وليس مصدرًا.

وتوجيه ذلك عند غير يونُس بما يلي:

أولاً: كثير من الرواة يروي هذا بالرفع فيقول: أما العبيدُ فذو عبيد، ويكون إعرابه على هذه الرواية مبتدأ.

وثانيًا: وجَّه النصب في كلمة "العبيد" الزجاج بتقدير مصدر مضاف إلى العبيد، ثم حذف المصدر فحلّ المضاف إليه محلّه وأخذ إعرابه، فقدره بنحو: أما تملُّكَ العبيد.

ويستشهد النحويون لاختلاف الفعل والمفعول لأجله في الزمان بقول امرئ القيس:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
لدى الستر إلا لبسة المتفضل[1]

في هذا البيت اختلف الزمان فإن زمن إزالة الثياب سابق لزمن النوم، ولذلك جُرّ المفعول من أجله باللام.

أما شاهد اختلافهما في الفاعل فيستشهدون له بقول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراكِ هزةٌ
كما انتفض العصفور بلَّلَهُ القطر

اخَتَلَف فاعل الفعل وفاعل المفعول لأجله في البيت، فإن الذي عرا الشاعر هو الهزّة، وفاعل التذكّر هو المتكلم ولهذا جرّ المفعول من أجله

(١) معنى نضت: أزالت.

"لذكراك" باللام أيضا.

وأريد أن أقول أن حرف التعليل يغلب أن يكون اللام كما في البيتين، وقد يكون الباءَ أو مِنْ، ومن شواهد ورود الباء للتعليل قول الله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ...﴾ [النساء: ١٦٠].

الشاهد قوله: فبظلم، فإن الباء هنا حرف جرّ دالٌّ على التعليل.

أما مجيء (مِن) دالة على التعليل فكثير ومنه قول الشاعر:

يغضي حياءً ويغض من مهابته
فما يكلم إلا حين يبتسم

الشاهد قوله: من مها بته، حيث جاءت "من" دالة على التعليل.

ومما يجدر التنبيه إليه أنه إذا اجتمعت الشروط فإنه يجوز مع اجتماعها أن يجرّ المفعول لأجله بحرف التعليل، فتقول: ضربته للتأديب.

فالشروط مجتمعه في هذا المثال فإن "التأديب" علّةٌ ليضرب، وهو أيضاً مصدر، والمصدر والفعل "جاء" مشتركان في الوقت، فإن وقت الضرب والتأديب واحد، ومشتركان أيضًا في الفاعل فإن فاعل الضرب وفاعل التأديب واحد، ومع ذلك فقد جرّ المفعول من أجله باللام.

وجرُّ المستوفي للشروط بحرف التعليل إذا كان معرّفًا بال كثير، وإن كان مجرّدًا منها فقليل، ويستويان في الكثرة إن كان المفعول لأجله مضافًا، وقد ذكر ابن هشام شاهد القليل في المعرّف بأل والمجرّد منها فقال: وشاهد القليل فيها قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء
ولو توالت زمرُ الأعداء

الشاهد قوله: لا أقعد الجبنَ، فقد نصب المفعول لأجله المقترن بأل "الجبن" مع أن الكثير أن يكون مجرورًا بحرف التعليل.

أما شاهد جرّ المجرّد من "أل" فقول الشاعر:

مَنْ أمّكم لرغبة فيكم جُبرِ
ومن تكونوا ناصريه ينتصر

الشاهد قوله: لرغبة، فإن الكثير فيه أن ينصب على أنه مفعول لأجله لكونه مجرّدًا من "أل"

أما إذا كان المفعول من أجله مضافًا فيستوى الجرّ والنصب في الكثرة، وقد أورد ابن هشام شاهدين للجرّ وعدمه من القرآن الكريم فقال: ويستويان في المضاف نحو: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ...﴾ [البَقَرَة: ٢٦٥].

الشاهد قوله: ابتغاء مرضاة الله فقد جاء المفعول من أجله هنا مضافًا وجاء منصوبًا.

والشاهد الثاني: الذي ذكره ابن هشام هو قوله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البَقَرَة: ٧٤].

فقوله تعالى: (خشية الله) هو المفعول لأجله، وهو مضاف، وقد جاء مجرورًا بحرف التعليل "من".

ومجيء المفعول لأجله معرّفًا بأل أو مضافًا إلى معرفة، فيه ردّ على من يرى أن المصادر التي فيها دلالة على التعليل نحو "جئت إكرامًا لك" من قبيل المصادر التي تنصب على الحالية نحو" جئته ركضًا".

وجه الدلالة أن مجيء المفعول لأجله معرفةً يُبْعِدُهُ أن يعرب حالاً، لأن الحال لا تقع معرفة.

" باب المفعول معه "

قال المصنف رحمه الله: (وهو الاسم المنصوب الذي يُذكر لبيان من فُعِل معه الفعل نحو: جاء الأميرُ والجيشَ، واستوى الماءُ والخشبةَ).

هذا هو تعريف المفعول معه، فأما قوله: (الاسم) فيُخرج الفعل والحرف والجملة الاسمية والجملة الفعلية، فإنها لا تقع مفعولاً معه، بل لا يكون المفعول معه إلا اسمًا.

وأما قوله: (المنصوب) فيمكن أن يُؤخذ على المصنف إدخالُه حكم المفعول معه في تعريفه، وهذا لا يُستحسن في التعريفات، وهذا الذي فعله رحمه الله ينتج عنه ما يسمّى بالدَّور، لأن تمام تعريف المفعول معه يتوقف على معرفة حكمه، ومعرفة حكمه يتوقف على تمام التعريف.

مثل المصنف للمفعول معه بمثالين هما: جاء الأمير والجيش، واستوى الماء والخشبة.

هذان المثالان الواو فيهما تسمّى واو المعية، و(الجيش) في قوله: جاء الأميرُ والجيشَ، منصوبة على أنها مفعول معه.

ولها وجه آخر يمكن أن تعرب عليه، وهو: أن يقال: جاء: فعل ماض، الأميرُ: فاعل، الواو: حرف عطف، الجيشُ: معطوف على الفاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، وبهذا تخرج من باب المفعول معه.

ويوجَّه المثال الثاني: (استوى الماء والخشبة) بالوجه الأول؛ لأن العامل: (استوى) هنا يستدعي وجود أمرين بينهما معية.

وهذا يعني أن الاسم الواقع بعد الواو قد يحتمل وجهين من الإعراب وقد يتعين للنصب على المفعول معه.

والنحويون يرون أن الاسم الواقع بعد الواو له خمس حالات هي:

وجوب كون ما بعد الواو معطوفًا على ما قبله ورجحان إعرابه معطوفًا، ووجوب إعراب ما بعد الواو مفعولاً معه، وترجّح كونه مفعولاً معه، وامتناع العطف والمفعول معه.

وهذا التقسيم ما خوذ من أوضح المسالك لابن هشام.

أما الحالة الأولي: وهي وجوب إعراب ما بعد الواو معطوفًا فله ثلاث صور.

الصورة الأولى: أن يكون ما قبل الواو ليس جملة تامة، نحو: كل طالب وكتابه.

فقوله: كل طالب، يعرب مبتدأً ومضافًا إليه، فلم تتم بهذين اللفظين جملة.

أما الصورة الثانية: فهي أن يكون ما بعد الواو لا يستغنى عنه كقولك: تخاصم سعدٌ وبكرٌ.

فكلمة (بكر) في هذا المثال لا يمكن الاستغناء عنها، لأن صيغة (تخاصم) تقتضي وجود أكثر من شخص، فصارت كلمة (بكر) عمدة وليست فضلة.

والصورة الثالثة: أن يكون في الكلام ما يُخرِج الواو عن المعية نحو: قام صالح ومحمدٌ قبله، أو قام محمدٌ وصالح بعده.

فالظرفان: (قبله وبعده) في المثالين أخرجت الواو من دلالتها على المعية، لأن في الكلام نصًا على القبلية أو البعدية.

الحالة الثانية: للاسم الواقع بعد الواو هي أن يترجح إعرابه معطوفًا، وذلك نحو أن يقال: سافر محمد وخالدُ.

فقد ترجّح العطف هنا لأن الأصل في الواو أن تكون عاطفة، ولا يوجد في الجملة مرجّح يخرج الواو عن أصلها، فيترجح الأصل وهو أن تكون عاطفة.

الحالة الثالثة: هي وجوب إعراب ما بعد الواو مفعولاً معه، وذلك إذا امتنع العطف لمانع صناعي أو مانع معنوي، فأما الصناعي فنحو أن يقال: ما شأنك وزيدًا.

ويمتنع العطف هنا لكون المعطوف عليه هنا ضميرًا متصلاً مجرورًا، وهم لا يجيزون العطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير منفصل، كَأَنْ يقال: ما شأنُك أنت وزيد.

أما امتناع العطف بمانع معنوي فنحو أن يقال: صلَّىٰ الضحىٰ زيد وطلوعَ الشمس.

فالمانع المعنوي هنا بسبب أن العامل "صلّى" منطبقٌ على "زيد" ولا ينطبق على طلوع الشمس، فامتنع العطف من جهة المعنى.

أما الحالة الرابعة: للاسم الواقع بعد الواو فهي رجحان إعرابه مفعولاً معه، وذلك إذا ضعف العطف بسبب معنوي أو بسبب صناعي، وقد استشهد ابن هشام لضعف العطف بسبب معنوي بقول الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم
مكان الكُليتين من الطحال

الشاهد قوله: وبني أبيكم، فإنه يترجح إعرابه مفعولاً معه، وذلك لأن المعنى في البيت يترجح فيه إصدار الأمر إلى المخاطبين وحدهم، وعدم قصد بني أبيهم أيضًا، ولكنه يُحتمل أيضًا أن يكون بنو أبيهم مأمورين أيضًا، لكن هذا الوجه ضعيف.

أمّا ضعف العطف بسبب الصناعة فنحو قولك: قمتُ وزيدًا.

فيترجّح هنا أن يعرب ما بعد الواو مفعولاً معه لكون ما قبلها ضميرًا متصلاً في محلّ رفع، والعطف عليه بدون تأكيده أو فصله بفاصل ضعيف.

أما الحالة الخامسة: وهي امتناع إعراب الاسم الواقع بعد الواو مفعولاً معه وامتناع إعرابه معطوفًا فقد أورد لها ابن هشام شاهدًا هو قول: الشاعر:

علفتها تبنا وماءً باردًا
حتى شتت همّالةً عيناها

الشاهد قوله: علفتها تِبناً وماءً بردًا، فأنه يمتنع إعراب قوله: (ماءً) على أنه معطوف، ولا على أنه مفعول معه.

أما امتناع العطف فبسبب أن العامل قوله: (علفتها) لا يصح إطلاقه على الماء، لأن الماء لا يُعلف، وأما امتناع إعرابه مفعولاً معه عند ابن هشام فلأنه لا يشترك التبن والعلف لا في المعنى، لأن التبن يُعلف، والماءَ يُسقى، ولا في الزمان؛ فإن زمانهما مختلف فإنه لابد أن يسبق إما الطعام أو الشراب، فلا يشتركان في الزمن حتى يعرب ما بعد الواو مفعولاً معه.

ومادام امتنع إعراب قوله "ماء" معطوفا وامتنع إعرابه مفعولاً معه فكيف يوجّه إعرابه؟

أولاً: أود أن أشير إلى أن ابن عقيل أعرب هذا اللفظ على أنه مفعولٌ معه، ولم يبال بما ذكره ابن هشام من امتناع تسليط الفعل "علف" على الماء، وكونهما في زمنين مختلفين.

وثانياً: لعلّ الصواب أن يوجّه إعراب هذا اللفظ بأحد التوجيهين الآتيين:

الأول: أن يكون معنى قوله: "علفتها" معنى يصلح تسليطه على الماء

والتبن، فيكون معناه مثلا : أنلتها، أو أعطيتها.

والثاني: أن يكون قوله: ماءً مفعولاً به لفعل محذوف تقديره سقيتها مثلاً.

وعلى هذا يكون التقدير: علفتُها تبناً وسقيتها ماءً، أو وقدمت لها ماءً، ويكون هذا من عطف الجمل، فتكون جملة (سقيتها ماءً) معطوفة على جملة (علفتُها تبنا).

قال المصنف ﷺ: **(وأما خبر كان أخواتها، واسم إن وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في المرفوعات، وكذلك التوابع قد تقدمت هناك).**

مراد المصنف بهذا التنبيه أنه ليس بحاجة إلى إعادة الحديث عمّا تبقي من المنصوبات، لكونه سبق الحديث عنها في مواطن سابقة.

والمصنف لما ذكر المنصوبات ذكر أنها خمسة عشر وقد تحدث عن المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والحال، والتمييز، والمستثنى، واسم لا، والمنادى، والمفعول من أجله، والمفعول معه، أما خبر كان فقد ذكره حين ذكر اسمها في المرفوعات، وكذا اسم إنّ ذُكر عند ذكر خبر إنّ في المرفوعات، والتوابع (النعت والعطف والتوكيد والبدل) استغنى المصنف عن ذكرها في المنصوبات لإيراده لها عند ذكر توابع المرفوعات.

قال المصنف ﷺ: **(باب المخفوضات من الأسماء).**

لو قال: باب المخفوضات فقط لكفى، لأن المخفوضات لا تقع إلا أسماءً، أما الأفعال فالمعربُ منها هو المضارع، ولا يقع مجرورًا، وكذا الحروف لا تقع إلا مبنية.

قال المصنف ﷺ: **(المخفوضات ثلاثة أنواع، مخفوض بالحرف،**

ومخفوض بالإضافة، وتابع للمخفوض).

تعبير المصنف بقوله: المخفوضات بدلاً من المجرورات مبني على ما سبق الإشارة إليه من كونه يستعمل هذا التعبير، وهو تعبير كوفي، أو مصطلح كوفي، في حين أن الغالب في استعمال البصريين المجرورات، وقد يستعملون لفظ المخفوضات.

قال المصنف ﷺ: **(فأما المخفوض بالحرف فهو: ما يخفض بِمِنْ وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبّ، والباء، والكاف، واللام، وبحروف القسم، وهي: والواو والباء والتاء، وبواو رُبّ وبمُذْ ومنذ).**

سبق أن ذكر المصنف هذه الحروف ماعدا (واو ربّ، ومذ، ومنذ) في أول الكتاب عند ذكره لعلامات الأسماء، وذكرنا هناك بعض ما يتعلق بحروف الجرّ.

وبعض حروف الجرّ لم يوردْها ابن آجرّوم أعني: حتّى، خلا، حاشا، عدا، كي، لعلّ، متى.

أما حتى فكان ينبغي أن يذكرها إذ وردت جارّة في مواضع كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥] وأكثر ورودها في القرآن الكريم وردت داخلة على الفعل المضارع، ولعلّ ابن آجرّوم اكتفىٰ بعدِّها من نواصب الفعل المضارع، وإن كان الصحيح - والله أعلم - أنها إذا دخلت على الفعل المضارع فليست هي الناصبة، بل لا تزال جارّة والمجرور بها هو المصدر المؤوّل من "أن" المقدرة بعدها التي نصبت الفعل المضارع وما دخلت عليه.

ومما وردت فيه داخلة في ظاهر اللفظ على الفعل المضارع قول الله جلّ شأنه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا۟ مَا تَقُولُونَ

وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ [النِّساء: ٤٣].

ففي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَعْلَمُوا﴾ لعل الصوابَ كونُ حتى حرف جرّ، و(تعلموا) فعل مضارع من الأمثلة الخمسة، منصوب بأن مضمرة بعد حتى، وعلامة نصبه حذف النون، والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والتقدير- والله أعلم- حتى عِلْمِ ما تقولون.

وفي قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا﴾ تكون حتى أيضا جارّة، والمجرور بها هو المصدر المؤوّل من أن، والفعل "تغتسلوا" ويكون التقدير- والله أعلم- حتى الاغتسالِ.

هذا هو الظاهر، والله أعلم بالصواب.

وبقية الحروف التي لم يذكرها المصنف: خلا وحاشا وعدا وكي ولعلّ ومتى.

الأمر فيها أسهل من الأمر في حتى، لأن خلا وحاشا وعدا ليست دائمًا حروف جرّ، بل تستعمل أحيانا أفعالاً وأحيانا حروفًا دالة على الاستثناء، فعدم ذكرها هنا أسهل من عدم ذكر حتى.

أما (كي) فكذلك تستعمل أحيانا حرف جرّ، ولاتجر إلا كلماتٍ ثلاث هي: ما الاستفهامية وما المصدرية وصلتها، وأن المصدرية وصلتها تقول سائلاً: سافرت كي مه يا عبدالله.

وتعرب (كي) في هذه الحالة حرف جرّ، وما الاستفهامية اسم مبني على السكون في محل جرّ، والهاء اللاحقة في آخره هي هاء السكت.

وأما دخولها جارة لما المصدرية وصلتها فنحو قول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فَضُرّ فإنما
يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفعُ

الشاهد قوله: كيما يضرُّ، فإن كي حرف جرّ بمعنى لام التعليل، وما وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والتقدير: فإنما يرجّى الفتى للضرّ والنفع.

أما دخولها جارّة لأن المصدرية وصلتها فمنه قول الشاعر:

فقالت أكلّ الناس أصبحت مانحا
لسانك كيما أن تَغُرَّ وتخدعا

الشاهد قوله: كيما أن تغرّ، فإن (كي) حرف جرّ وتعليل، وما زائدة، و(أن تغرّ) مؤولة بمصدر مجرور بكي، والتقدير: مانحًا لسانك كلّ الناس للغرر والخداع.

أما (لعل) فعدم ذكرها في حروف الجرّ أولى، لأن الجرّ بها لغة عُقيل فقط، والأصل فيها أن تعمل عمل "إنّ" فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، ومن الجرّ بها قول الشاعر:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة
لعلّ أبي المغوار منك قريب

الشاهد قوله: لعل أبي المغوار، فقد وردت لعلّ جارّة على لغة عقيل، والمجرور بها قوله: أبي المغوار، وعلامة جرّه الياء، لكونه من الأسماء الستة.

أما متى فاستعمالها حرف جرّ عند هُذيل خاصة، وهي عندهم بمعنى "من" ومما وردت جارّة فيه قول أبي ذؤيب الهذلي:

شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهنّ نئيج

الشاهد قوله: متى لجج، فقد وردت (متى) فيه حرف جرّ على لسان شاعر من هذيل، وهو أبو ذؤيب، وهي في البيت بمعنى "مِنْ" فالتقدير: ثم ترفَّعَتْ من لجج.

أما بقية حروف الجرّ التي اشترك في ذكرها المصنف وابن مالك وغيرهما فلا إشكال في استعمالها جارّة.

أول الحروف التي ذكرها المصنف "مِنْ"

مِنْ: حرف يجرّ الظاهر والضمير، ومن ذلك قول الله عزّ وجل: ﴿وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ [البَقَرَة: ٨٥].

في قوله تعالى: ﴿مِّنكُم﴾ جاءت (من) جارّة للضمير الكاف.

وفي قوله تعالى: ﴿مِّن دِيَـٰرِهِمْ﴾ جرّت (مِنْ) الاسم الظاهر: ديار، وعلامة جرّه الكسرة.

و(مِنْ) ترد لمعانٍ كثيرة، والأصل فيها التبعيض، قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾ [البَقَرَة: ٨].

فـ"مِنْ" في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحَجّ: ٣] بمعنى بعض الناس، والله أعلم.

ومن معانيها بيان الجنس، كقوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الحَجّ: ٢٣].

قوله تعالى: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ مِنْ هنا لبيان الجنس، والله أعلم.

ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان باتفاق، قال الله تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسرَاء: ١].

ففي قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وردت "مِنْ" لابتداء الغاية

في المكان، فكأنّ المعنى- والله أعلم- أسرى بعبده بدءًا من المسجد الحرام.

هذا هو الظاهر.

أما مجيئها لابتداء الغاية في الزمان ففيه خلاف، والمجيزون له يستشهدون له بنحو قوله تعالى: ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ...﴾ [التوبة: ١٠٨].

ومن معانيها أيضا معنى البدل، وجعل منه ابن هشام قوله تعالى: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]

فيصير التقدير - والله أعلم - أرضيتم بالحياة الدنيا بدل الآخرة.

ومما يُذكر من معانيها ورودها للتعليل، ومنه قول الفرزوق:

يغضي حياءً ويغضى من مهابته
فما يكلم إلّا حين يبتسم

الشاهد قوله: ويغضى من مهابته، فإن «من»، هنا دالة على التعليل، فكأنه قال: ويغضى لمهابته، وهذا البيت من القصيدة التي يمدح فيها الفرزوق زينَ العابدين عليَّ بن الحسين بن على بن أبي طالب وهي من القصائد الجميلة.

وسببها أن هشام بن عبدالملك لمّا سأله رجلٌ من أهل الشام قائلاً: من هذا الذي هابه الناس هذه الهيبة، فقال هشام: لا أعرفه، فقال الفرزوق أنا أعرفه، وأنشد:

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته
والبيت يعرفه والحلّ ولحرم

هــذا ابــن خــيــر عــبــاد الله كــلــهــم
هــذا الــتــقــي الــنــقــي الــطــاهــر الــعــلــم
هــذا ابــن فــاطــمــةٍ إن كــنــت جــاهــلــة
بــجــدِّه أنــبــيــاءُ الله قــد خــتــمــوا
ولــيــس قــولــك مــن هــذا بــضــائــره
الــعــرب تــعــرف مــن أنــكــرت والــعــجــم

ومنها قوله:

مــا قــال لا قــطّ إلا فــي تــشــهــده
لــو لا الــتــشــهــد كــانــت لاءه نــعــم
إذا رأتــه قــريــش قــال قــائــلــهــا
إلــى مــكــارم هــذا يــنــتــهــي الــكــرمُ
يــغــضــي حــيــاءً ويــغــضــى مــن مــهــابــتــه
فــمــا يُــكــلــم إلا حــيــن يــبــتــســم
يــكــاد يــمــســكــه عــرفــانَ راحــتــه
ركــنُ الــحــطــيــم إذا مــا جــاء يــســتــلــم

والقصيدة طويلة جميلة اكتفي بذكر ما أوردته منها وهي أول قصيدة في ديوان الفرزدق في حرف الميم، وفي كثير من المجاميع الأدبية، فمن أراد الاطلاع عليها كاملة فليست بعيدة المنال.

ونعود إلى ذكر الحروف، فالحرف الثاني هو "إلى".

و(إلى) أيضا من الحروف التي تجرّ الظاهر والضمير، ومن شواهد جرّها للاسم الظاهر قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ...﴾ [المائدة: ٦].

في هذه الآية جرّت "إلى" اسمين ظاهرين الأول لفظ: (الصلاة) في قوله سبحانه: ﴿إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ والثاني المرافق في وقوله سبحانه: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾.

أما وقوعها جارة للضمير فمنه قوله جلّ شأنه: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

(إلى) في قوله سبحانه: ﴿إِلَيْكُمْ﴾ جاءت جارّة للضمير (الكاف) وهو مبني على الضم في محلّ جرّ بإلى.

أما معاني (إلى) فمنها- وهو الأصل- انتهاء الغاية مكانية أو زمانية، ومن المكانية قول الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ ۝٩﴾ [فاطر: ٩].

"إلى" في قوله سبحانه: ﴿إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ [فاطر: ٩] معناها - والله أعلم - انتهاء الغاية المكانية، ومن شواهد (إلى) الواقعة لانتهاء الغاية الزمانية قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ۝١٠٠﴾ [المؤمنون: ٩٩-١٠٠].

فإن إلى في قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الحجر: ٣٦] تدل- والله أعلم- على انتهاء الغاية الزمانية، ومن معانيها أيضاً المِلك، قال المرادي: ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣].

ومن معانيها أيضا الظرفية، وقد نقل هذا المعنى المراديُّ عن القتبي وابن مالك، وجعل منه قول النابغة:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنني
إلى الناس مطليٌّ به القار أجربُ

الشاهد قوله: إلى الناس، فإن «إلى» بمعنى "في".

الحرف الثالث الذي ذكره المصنف هو "عن".

"عن" حرف أيضا يجرّ الظاهر والمضمر، ومِنْ جرّه للظاهر قول الله سبحانه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [البقرة: ٢١٧].

الشاهد قوله: (عن دينه) فإنّ (عن) هنا جرّت اسمًا ظاهرًا وهو كلمة (دين).

ومن شواهد جرّها للضمير قوله جلّ من قائل: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴿١٣٥﴾﴾ [الأعراف: ١٣٥].

في قوله تعالى: ﴿عَنْهُمْ﴾ جرّت "عن" الضمير المتصل الهاء، وهو مبني على الضم في محلّ جرّ.

ومن أشهر معاني «عن» المجاوزة، ويمثلون له بنحو: رميت عن القوس، والمعنى رميت مجاوزًا بالسهم عن القوس.

ومن معانيها البدلية، قال المرادي نحو قوله سبحانه: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

ف"عن" في هذه الآية بمعنى بدل، والله أعلم.

ومن معانيها أن تكون بمعنى التعليل، ومنه قول الله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤].

الشاهد في قوله تعالى: ﴿إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤] لأن التقدير- والله أعلم- إلا لموعدة، هذا هو الظاهر، ومن معانيها أيضا أن تأتي بمعنى

الظرفية "في" وجعل منه المرادي قول الشاعر:

وآس سراة القوم حيث لقيتهم
ولاتك عن حمل الرِّباعة وانيا

فيصير معنى البيت: ولاتك في حمل الرِّباعة وانيا.

الحرف الرابع: الذي ذكره المصنف "على"

هذا الحرف أيضا يجرّ الظاهر والمضمر، ومن شواهد جرّه للظاهر قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفُرقان: ١].

الشاهد في قوله سبحانه: ﴿عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ فإن على قد جرت اسمًا ظاهرًا وهو "عبد".

أما جرّ (على) للاسم المضمر فمن شواهده قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾ [الرُّوم: ٤٤].

في قوله تعالى: ﴿فَعَلَيْهِ﴾ جاءت على جارة للضمير "الهاء" وهو مبنيٌّ على الكسر في محلّ جر.

والأصل في معاني "على" الاستعلاء، ومن شواهده قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ۝٢٦﴾ [الرَّحمٰن: ٢٦].

معنى على هنا الاستعلاء والفوقية- والله أعلم-

ومن معانيها أيضا المصاحبة، قال المرادي: ومنه قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البَقَرة: ١٧٧].

لعل المراد- والله أعلم- وآتى المال مع حبّه.

ومن معانيها التعليل قال الله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٨٥].

المعنى- والله أعلم- ولتكبروا الله لهدايته إياكم.

ومن معانيها أن تكون بمعنى "مِن" ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۝٢﴾ [المطفّفين: ١-٢].

المعنى والله أعلم إذا اكتالوا من الناس.

الحرف الخامس هو "في"

هذا الحرف من الحروف القوية كسابقاته، فإنه يجرّ الظاهر والمضمر، ومن شواهد جرّه للاسم الظاهر قوله جلّ من قائل: ﴿إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾ [غافر: ٥٦].

الشاهد قوله: (في صدورهم) فقد جرّت "في" اسمًا ظاهرًا، وهو صدور، ومن شواهد جرّها للضمير قوله جلّ شأنه: ﴿لَهُمْ فِيهَا فَاكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧﴾ [يس: ٥٧].

فالضمير "ها" في قوله: (فيها) مبني على السكون في محلّ جرّ بحرف الجرّ "في".

والأصل في المعاني التي ترد لها "في" هو الظرفية، قال الله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البَقَرَة: ٢٠٣]

في هنا تدل على الظرفية الزمانية.

والظرفية هنا حقيقية، وقد تكون مجازية، وأورد لها المرادي شاهدًا قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [البَقَرَة: ١٧٩] ومن معانيها المصاحبة، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ الْجِنِّ

وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِ...﴾ [الأعرَاف: ٣٨].

لعل المراد - والله أعلم - ادخلوا مع أمم، فتكون دالة على المعيّة والمصاحبة.

ومن معانيها أن تكون بمعنى على، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ...﴾ [طه: ٧١].

فيكون المعنى ولأصلبنكم على جذوع النخل، وقد ذكر بعض المفسّرين أن "في" في هذه الآية على أصلها، وهو الظرفية، وكأنه لشدة ربطهم وقوّة إحكامه يظن الرائي أنهم في داخل جذوع النخل، والله أعلم بمراده، وهذا المعنى الذي ذكرته لطيف قوي في رأيي.

ومن معانيها أيضًا أن تأتي بمعنى الباء، قد استشهد له المرادي بقول الشاعر:

ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون في طعن الأباهر والكلى

الشاهد قوله: بصيرون في طعن، فإن المعنى: بصيرون بطعن.

الحرف السادس الذي ذكره ابن آجرّوم هو: رُبَّ.

يقول النحويون إن (رُبّ) حرف جرّ يختص بجرّ الاسم الظاهر، ولا يجر الضمير، ومما ورد فيه هذا الحرف قول الشاعر:

ربّ يوم بكيت منه فلما
صرت في غيره بكيت عليه

(ربّ) جرت كلمة (يوم)، وهي اسم ظاهر نكرة، فإنها لاتجرّ المعارف، وإن كانت قد تردُ جارّة لضمير غيبة ملازم للإفراد والتذكير وكونه مفسَّرًا

بتمييز بعده مطابق للمعنى المراد، كما ذكر ابن هشام ذلك، واستشهد له بقول الشاعر:

رُبَّــه فــتــيــةً دعــوت إلــى مــا
يــورث الــمــجــد دائــبًــا فــأجــابــوا

وقد اختلف في المعنى المراد برُبّ، فقال بعض النحويين إنها تدلّ على التقليل، وهذا أغلب أقوال النحويين، وقيل بل تدلّ على التكثير، وقيل تدل على التقليل في الغالب وتدلّ على التكثير في القليل من المواضع، وقيل العكس.

وردت (ربّ) مخفّفة في قراءة حفص عن عاصم في قوله تعالى: ﴿الٓر تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ ۝١ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر: ١-٢]، وهو الموضع الوحيد الذي وردت فيه (ربّ) في القرآن الكريم.

وقد أورد المرادي في (ربّ) سبع عشرة لغة منها: رُبّ ورَبّ ورُبَ ورَبَ، وربّت، بالأوجه الأربعة السابقة وغيرها.

ولِرُبّ خصائص أخرى تختص بها، منها كما ذكر المرادي أيضًا أن الفعل الذي تتعلق به يجب عند أكثر النحويين أن يكون ماضيًا، وأن يكون متأخرًا عنها، ومنها جواز حذفها وبقاء عملها بعد الواو والفاء، إلى آخر ما ذكره.

الحرف السابع الذي ذكره المصنف هو الباء.

حرف الباء حرف جرّ يجرّ الاسم الظاهر والمضمر، ومن شواهد وقوعه جارًّا للاسم الظاهر قوله سبحانه: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم

مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ ﴿٦٣﴾﴾ [طه: ٦٣].

في هذه الآية جاءت الباء جارةً للاسم الظاهر في موضعين، هما: بسحرهما، وبطريقتكم، والمجروران هما كلمة (سحر) وكلمة (طريقة).

أما ورودها جارّة للضمير فمنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾﴾ [الأنبياء: ٦١].

الشاهد قوله: (به) فقد جرت الباء الضمير المتصل الهاء، وهو مبني على الكسر في محلّ جر.

وللباء معانٍ كثيرة أظهرها الإلصاق، ويقال إنه المعنى الأصلي لها، ويمثلون له بنحو: أمسكت بزيد، فالباء هنا للإلصاق والمعنى ألصقت يدي بزيد.

ومن معانيها التعدية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ...﴾ [البَقَرَة: ١٧].

الفعل ذهب فعل لازم- أيْ لا ينصب المفعول به - وقد وصل إلى المفعول به بواسطة الباء في الآية، فكانت للتعدية

ومن معانيها أيضًا الاستعانة، قالوا ومنه نحو: بسم الله الرحمن الرحيم.

وعليه يكون المعنى: أستعين باسم الله الرحمن الرحيم.

ومن معانيها أيضا التعليل ومنه قوله سبحانه: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾﴾ [النِّساء: ١٦٠].

الشاهد قوله: (فبظلم) فإن الباء هنا تعليلية، وكأن المعنى- والله أعلم- فبسبب ظلمٍ من الذين هادوا.

وقد ذُكرَ لها معانٍ أخر، منها المصاحبة والظرفية، والبدل، والمقابلة،

والمجاوزة، والاستعلاء، والتبعيض، والقسم، وأن تكون بمعنى "إلى".

الحرف الثامن: الذي ذكره المصنف هو الكاف.

الكاف من حروف الجرّ التي لا تجرّ إلا الاسم الظاهر، ولاتجر الضمير إلا في الشعر، ومن شواهد جرّها للاسم الظاهر قوله سبحانه: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ﴾ [الرّعد: ١٦].

الشاهد قوله سبحانه: ﴿كَخَلْقِهِ﴾ حيث جاءت الكاف جارّة للاسم الظاهر وهو لفظ "خلق".

أما ورودها جارّة للضمير فهو خاصّ بالشعر، ويستشهدون له بقول الشاعر:

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً
كه ولا كهنّ إلا حاظلا

الشاهد قوله: كَهُ وكَهُنَّ، حيث وردت الكاف جارّة للضمير «الهاء» في (كه)، وهنّ في (كهنّ)، وهذا خاص بضرورة الشعر، ولا يجوز في النثر.

ويرى بعض النحويين أنها لا تكون إلا للتشبيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النّحل: ٧٧].

فالكاف هنا تدلّ على التشبيه، والمعنى والله أعلم: وما أمر الساعة إلا مثلُ لمح البصر أو هو أقرب.

وزاد بعضهم أنها ربّما دلت على التعليل واستشهدوا له بقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البَقَرَة: ١٩٨].

ولعلّ المراد على هذا التوجيه: واذكروه لهدايته إياكم.

ونقل المراديّ عن ابن مالك معنى ثالثًا للكاف، وهو أن تكون بمعنى

على، وذلك كقول بعض العرب حين قيل له: كيف أصبحت؟ قال: كخير.

فيكون المعنى على هذا التوجيه: أصبحتُ على خير.

وأشير هنا إلى ما يورده بعض النحويين من الخلاف في الكاف في كونها حرفًا أو اسمًا أو حرفًا أحيانا واسمًا أحيانًا أخرى، ونكتفي في ذلك بمجرد الإشارة خوفًا من الإطالة، ومن أراد التوسع في ذلك فعليه بالرجوع إلى كتاب الجنى الداني في حروف المعاني فسيجد المزيد إن شاء الله.

الحرف التاسع الذي أورده المصنف: هو حرف اللام.

حرف اللام من حروف الجرّ التي تجرّ الظاهر والضمير، قال الله عز وجل: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧].

جاءت اللام الجارّة في هذه الآية مرّة جارّة للضمير في قوله سبحانه: (له)- ثم جاءت جارّة للاسم الظاهر في قوله: لفضله.

والأصل في معاني اللام أن تدلّ على الملكية، ومن ذلك قول الله عز وجل: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴿٢٦﴾﴾ [لقمان: ٢٦].

فاللام في قوله تعالى: (لله) دالةٌ على الملكية الحقيقية، وقد تكون الملكية غير حقيقية، كأن يقال مثلاً: هذا المفتاح للباب، وهذا السرج للدابة، ونحو ذلك، ممّا لا ينطبق عليه أن يملك حقيقة.

ويسمي النحويون هذا النوع الذي مثلت له بشبه الملك، ومن معانيها أيضًا التعليل، ومنه قول الشاعر:

وإني لتعروني لذكراك هزة

كما انتفض العُصفور بَلَّلَهُ القطر

الشاهد قوله: لذكراك، فإن اللام دالة على التعليل، والمعنى إني من أجل تذكُّري إياك أصاب بهزة وانتفاضة، والظاهر أن دلالة اللام على التعليل قريبة من دلالتها على الملكية في كثرة الاستعمال.

لكن الأصل في دلالة اللام أن تدلّ على الملكية.

ومن معانيها أيضا الدلالة على انتهاء الغاية، وقد استدل له ابن هشام بقوله سبحانه: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلٌّ يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى...﴾ [لقمان: ٢٩].

اللام في قوله تعالى: ﴿لِأَجَلٍ﴾ بمعنى "إلى" والله أعلم فهي دالة على انتهاء الغاية.

وقد ذكروا من معانيها البَعْدية، واستدلوا له بقوله سبحانه: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

فالمعنى - والله أعلم - أقم الصلاة بعد دلوك الشمس، أي بعد زوالها، لأنها لا تقام صلاة الظهر إلا بعد زوال الشمس عن جهة الاستواء.

ومن المعاني الواردة للّام: التعدية والتوكيد، وتقوية العامل الضعيف والقسم والتعجب والصيرورة والاستعلاء وغيرها.

الحرف العاشر: الذي ذكره المصنف هو قوله: (وبحروف القسم، وهي الواو والباء والتاء).

قد سبق الحديث عن الباء ومعانيها فلا نعيده إلا من حيث مشاركتها للواو والتاء في الدّلالة على القسم، ومنه قول الله جلّ شأنه: ﴿فَأَلۡقَوۡاْ حِبَالَهُمۡ وَعِصِيَّهُمۡ وَقَالُواْ بِعِزَّةِ فِرۡعَوۡنَ إِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبُونَ ۝٤٤﴾ [الشعراء: ٤٤].

الله عزّ وجلّ في هذه الآية الكريمة يحكي ما حصل من السحرة حين أقسموا بعزّة فرعون، فالباء هنا دالة على القسم، ولعل منه قوله جلّ شأنه:

﴿قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُۥ وَأَهْلَهُۥ ثُمَّ لَنَقُولَنَّ لِوَلِيِّهِۦ مَا شَهِدْنَا مَهْلِكَ أَهْلِهِۦ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [النمل: ٤٩].

ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ تَقَاسَمُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ الباء هنا دالة على القسم.

أما الواو فهي خاصة بالاسم الظاهر، ولا تجرّ الضمير، بل إنها إذا كانت جارّةً فلا تجرّ إلا المقسم به، وأحيانًا تحلّ محلّ (ربّ)، وقد اختلف فيها حينئذٍ هل هي الجارّة للاسم بعدها أو الجارُّ هو (ربّ) المقدرة.

من ورود الواو جارّة للمُقْسَم به قوله جلّ شأنه: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا ﴿٦٨﴾﴾ [مريم: ٦٨] فالواو في ﴿فَوَرَبِّكَ﴾ حرف جرّ وقسم، وقد جرّت الاسم الظاهر: رَبّ.

ومن ورودها نائبة عن ربّ قول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخىٰ سدوله
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

الشاهد قوله: وليل، فإن التقدير ورُبَّ ليل، فلمّا حذفت (رُبّ) حلت الواوُ محلَّها، فجرّت كلمة (ليلٍ) على قولٍ، ومن النحويين من يقول إن الجارّ هو (رُبّ) المقدرة.

ولعلّ الأصح أن الجارّ عند حذف (رُبّ) هو (ربّ)، ذلك أن (ربّ) تقدر بعد الفاء وبعد بل وبعد الواو، وقد اتفقوا على أنها إذا قدّرت بعد الفاء وبل فالاسم مجرور بها وليس مجرورًا بالفاء ولا ببل، فتكون الواو مثلهما، أعني مثل الفاء وبل.

بقي الحديث عن "التاء" التي ذكرها المصنف مع حروف القسم الواو والباء.

التاء حرف يختصّ بالاسم الظاهر، بل إذا كانت جارّة فإن النحويين يرون أنها لا تجرّ إلا لفظ الله، فيقال تالله مثلاً، ويضيف بعضهم أيضا جواز أن يقال: تَرَبِّي، أو تربّ الكعبة أو تالرحمن.

مما وردت فيه التاء للقسم جارّةً قول الله عز وجل: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [يوسف: ٨٥] فقوله: (تالله) التاء حرف جرّ وقسم، ولفظ الجلالة مجرور بها، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

وأود أن أشير هنا إلى ما ذكره المرادي من أن الباء أصلٌ في الدلالة على القسم قال: لأنها فُضّلت على الواو والتاء بثلاثة أمور: أحدها: أنه لا يجب حذف الفعل معها، فيجوز أن تقول: أقسم بالله، والثاني: أنه يجوز دخولها- وهي للقسم- على الضمير، ومثّل له بنحو: بِكَ لأفعلن، والثالث: أنها تستعمل في الطلب وغيره. . . قال وزاد بعضهم رابعًا وهو: أن الباء تكون جارّة في القسم وغيره.

وعلى هذا فإنه لا يجوز أن تقول مثلاً: أقسم والله أو أقسم تالله، فتذكر الفعلَ مع الواو والتاء، في حين أنه يجوز ذكره مع الباء، كما أنه لا يجوز أن تجرّ واوُ القسم ولا تاؤُه الضمير، فلا يقال: وكَ، ولا: تَكَ، وكذلك فإنّ الواو والتاء لا تستعملان في الطلب، فلا تقول: والله افْعَلْ كذا، وتقول: بالله افعل كذا، والميزة الرابعة أن الباء تجرّ المقسم به وغير المقسم به، فيقال مثلاً: مررت بمحمد، ولا يقال: مررت ومحمدٍ، ولا مررت تمحمد.

الحرف الذي ذكره المصنف بعد حروف القسم الجارة هو: واو رُبّ، وقد سبق الحديث عنها مع واو القسم فلا نعيده، ثم ذكر حرفين دلالتهما واستعمالهما واحد، وهما: مُذْ ومنذ.

مذ ومنذ حرفان إذا وقعا جارّين فهما لا يجرّان الضمائر، وإنما يختصانّ بالأسماء الظاهرة، بل لا يجرّان إلا ما يدلّ على الزمان فقط، ويجوز دخولهما على ما يدل على الزمن الماضي أو الزمن الحاليّ.

فتقول: ما رأيت عبدالله مُذْ يومنا، فتكون دالةً على الزمن الحالي، وتقول: ما رأيته مذ يوم الخميس، فتكون دالة على الزمن الماضي.

ويقول المرادي إنها إذا دلت على الزمن الماضي فالكثير أن يكون ما بعدها مرفوعًا، وحينئذ لا تكون حرف جرّ بل تكون اسمًا، فتخرج من الباب.

وقال أيضًا: إنها إذا جرّت الزمن الماضي فلا يخلو ما دخلت عليه من أن يكون معدودًا أو أن يكون غير معدود، فإن كان معدودًا كانت دالةً على الغاية، نحو قولك: ما رأيت فلانا مذ يومين أو منذ ثلاثة أيام، فيكون المعنى: غاية المدّة التي لم أره فيها يومان أو ثلاثة.

قال: وإن لم يكن معدودًا كانت لابتداء الغاية، وذلك نحو أن يقال: ما رأيته مذ يوم الجمعة، فيكون المعنى ابتداء عدم رؤيتي له يومُ الجمعة.

وذكر المراديُّ أن (مذ) لا تُسبق إلا بفعل منفي أو غير منفي، ولكنه يدلّ على الاستمرار، ومثَّل للمنفي بنحو: ما رأيته مذ يومنا، ومثّل لغير المنفي المستمر بنحو: سرتُ مُذ يومنا.

النفي في المثال الأول في قوله: "ما" وقوله: سرتُ مُذ يومنا يدل على دوام السير واستمراره من أول اليوم.

وممّا يشار إليه أن (مذ ومنذ) لا يدخلان إلا على لفظ الزمان حقيقةً كما مرّ في الأمثلة، أو على لفظ الزمان تقديرًا نحو أن يقال: ما رأيته منذ أن الله خلقني.

يكون تقدير الكلام في المثال الأخير: ما رأيته منذ زمن خَلْقِ الله إياي.

"باب الإضافة"

قال المصنف رحمه الله: (وأما ما يُخفض بالإضافة فنحو قولك: غلام زيد).

معنى الإضافة لغة الإسناد أو الإمالة، وذلك نحو قولك: أضفت الخشبة إلى الحائط، بمعنى أسندتها إليه أو أملتها إليه أو نحو ذلك، أما في اصطلاح النحويين فقد ذُكر أن الإضافة نسبة تفيد الأول تعريفًا أو تخصيصًا أو تخفيفاً، وقيل الإضافة نسبة تقييدية بين اثنين توجب لثانيهما الخفض دائمًا، وقيل غير ذلك.

في التعريف الأول نُظِر إلى المضاف وما يستفيده من الإضافة، وفي التعريف الثاني نُظِر إلى المضاف إليه، وبُيِّنَتْ حالته التي يكون عليها، وهو أنه يكون مجرورًا دائمًا.

وفي البداية نذكر أحكامًا تلزم عند الإضافة.

الحكم الأول: أن الإضافة لا تقع إلا في الأسماء، فلا يقع المضاف إلا اسماً.

ولذلك جعل بعضُهم من علامات الاسم أن يكون مضافًا.

والحكم الثاني: أنه لا يجتمع التنوين والإضافة.

فإنه يقال - مثلاً هذا كتابٌ، فإذا أضفت كلمة كتاب قلت - مثلاً- هذا كتابُ صالحٍ، فيحذف التنوين.

ومثل التنوين نون المثنىٰ وجمع المذكرّ السالم فإنهما يُحذفان عند وجود الإضافة.

فيقال: هؤلاء مسلمون، أو هذان صاحبان، فإذا أضيفا قيل: هؤلاء مسلمو القارة، أو هذان صاحبا عمرو، فتحذف النونين منهما لعدم جواز اجتماعهما مع الإضافة.

والحكم الثالث: من أحكام الإضافة أنها لا تجتمع الإضافة وأل، فإذا كان الاسم مقترنا بأل فلا يجوز إضافته إلا في موضع واحد وهو أن يكون المضاف وصفا- يعني اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة - عاملاً في المضاف إليه، ثم إن كان الوصف مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا لم يلزم غير ذلك، وإن لم يكن المضاف مثنى أو مجموعًا لزم في المضاف إليه أن يكون مقترنًا بأل، أو مضافاً إلى مقترن بها أو مضافًا إلى ضمير يعود على ما فيه أل.

صور اجتماع المضاف المقترن بأل والإضافة متعدّدة، ويجمعها أن يكون المضاف وصفًا عاملاً في المضاف إليه، ثم يشترط معه بعض الشروط، ومن هذه الصور أن يقال: رأيت الصائمَ الإثنينِ، فالمضاف هنا اسم فاعل وهو مقترن بأل، وهو عامل في المضاف إليه "الإثنين" إذ وقع فيه الصيامُ، والمضاف إليه هنا مقترن بأل.

ومن الصور أن يقال: حضر الصائمُ يومِ الإثنين، والفرق بينه وبين المثال السابق أن المضاف إليه في هذا المثال "يوم ليس مقترنًا بأل ولكنه مضاف إلى "الإثنين" وهو مقترن بأل.

من الصور بناء على القاعدة المذكورة: رأيت الرجل الضارب رأس أخيه، فإن المضاف هنا "الضارب" اسم فاعل مقترن بأل، وقد أضيف إلى كلمة (رأس)، وأضيفت «رأس» إلى «أخي» وأضيف لفظ "أخي" إلى الهاء، والهاء ضمير يعود إلى الرجل، فقد عاد على ما فيه "أل" فجازت الصورة.

أما المثنى وجمع المذكر السالم فإذا كان كلٌّ واحد منهما وصفًا فإنه لا

يحتاج إلى أن يكون المضاف إليه مقترنًا بأل، فيجوز أن تقول مثلاً: جاء المكرما محمدٍ، وسافر المهينو زيدٍ.

فالمضاف (المكرما والمهينو) الأول مثنى، والثاني جمع مذكر سالم، وكلاهما وصف (اسم فاعل) مقترن بأل، عامل في المضاف إليه (محمد وزيد) إذ وقع عليهما الإكرام والإهانة، والمضاف إليه في المثالين خالٍ من "أل" وقد اكتفي بكون المضاف "المكرما" مثنى، والمهينو جمع مذكر سالمًا.

ومن شواهد هذا النوع قول الشاعر:

إن يغنيا عني المستوطنا عدنٍ
فإنني لست يومًا عنهما بغني

الشاهد قوله: المستوطنا عدن فقد أضيف اسم الفاعل المقترن بأل المثنى إلى كلمة "عدن" وهي خالية من أل.

ومن شواهد الجمع قول الآخر:

ليس الأخلاء بالمصغي مسامعِهم
إلى الوشاة وإن كانوا ذو عدد

الشاهد قوله: بالمصغي مسامعهم، فقد أضيف اسم الفاعل (المصغي) وهو جمع مذكر سالم (إذ أصلُه المصغين، وحذفت النون للإضافة، وهو أيضًا مقترن بأل، أضيف إلى قوله: مسامعهم، وهي خاليه من "أل" وهذا جائز.

قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: (وهو على قسمين: ما يقدَّر باللام، وما يقدَّر بمِن).

هذا التقسيم فيه بيان معنى الإضافة، والغالب فيها أن تكون على معنى

اللام، فإذا قلت: هذا منزل عبدالله، فكأنك قلت: هذا منزلٌ لعبدالله، وبعض النحويين لا يجعل الإضافة إلا على معنى اللام، ويؤوّل ما جاء على معنى حرف آخر.

ويذكر بعض النحويين حرفًا آخر تكون الإضافة على معناه وهو "في".

الإضافة التي بمعنى اللام هي الغالبة كما سبق بيانه، ولذلك فقد حدّد النحويون الإضافة التي بمعنى «من» والإضافة التي بمعنى "في" لكونهما قليلتين، ثم قالوا ما لم يكن كذلك فالإضافة فيه بمعنى اللام.

وقالوا في تحديد الإضافة التي بمعنى "في" إنها التي يكون المضاف إليه فيها ظرفًا للمضاف، واستشهد لها ابن هشام بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ...﴾ [سبأ: ٣٣].

قوله تعالى: (بل مكر الليل) مكر مضافة إلى الليل، والليل ظرف زمان وقع فيه المكر، فالإضافة هنا - والله أعلم - على تقدير بل مكرٌ في الليل،وعليه تكون بمعنى (في).

واستشهد ابن هشام للإضافة التي بمعنى "في" أيضًا بقوله تعالى: ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُۥ خَمْرًاۖ وَأَمَّا ٱلْأٓخَرُ فَيُصْلَبُ فَتَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِن رَّأْسِهِۦۚ...﴾ [يوسف: ٤١].

الشاهد قوله: (يا صاحبي السجن) فإن الإضافة فيه بمعنى "في" لأن السجن ظرف مكان للصاحبين، والتقدير- والله أعلم- يا صاحبان في السجن.

أما الإضافة التي بمعنى "مِنْ" فقد حدّها ابن هشام بأنها التي يكون المضاف بعضَ المضاف إليه، وصالحًا للإخبار به عنه، ومثّل لها بنحو:

خاتم فضةٍ.

(الخاتم) في هذا المثال بعض المضاف إليه، إذْ هو بعض الفضة، وهو في الوقت نفسه صالح للإخبار به عنه فيجوز أن يقال: الخاتم فضةٌ، فتخبر عن الخاتم بأنه فضة.

وما لم تكن الإضافة فيه بمعنى "في" ولا بمعنى "مِنْ" على ما ذكرنا، فهي على الكثير الغالب، وهو أن تكون بمعنى اللام.

قال المصنف ﷀ: (فالذي يقدر باللام نحو غلام زيد).

هذا المثال الذي ذكره المصنف للكثير الغالب في معنى الإضافة، وهو أن تكون على تقدير اللام، ومعنى نحو: غلام زيد: غلام لزيد، ومعنى اللام في الإضافة هو معنى لام المِلكية كهذا المثال، وربما كان بمعنى المِلكية المقدرة أو الاختصاص كقولك هذا سرج الفرس، أو باب الدار، أو غطاء السرير أو نحو ذلك من الأشياء التي لا يصح منها تملُّك.

قال المصنف ﷀ: (والذي يُقَدَّر بمِنْ نحو: ثوب خزّ، وباب ساجٍ، وخاتم حديد).

قد سبق ذكرُ حدّ ابن هشام للإضافة التي بمعنى مِنْ أو المقدَّرة بمِنْ، ونطبّق حدّه على الأمثلة التي ذكرها المصنف، فقوله: ثوب خزّ، تقدير الكلام فيه ثوبٌ من خَزّ، والثوب بعض المضاف إليه وهو "الخز" والخزُّ يصح الإخبار به عن الثوب، فيقال: الثوبُ خزٌّ.

وقول المصنف: (بابُ ساجٍ) تقدير الإضافة فيه: بابٌ من ساج، والباب بعض المضاف إليه وهو الساجِ، والساجُ يمكن الإخبار به عن المضاف فيقال: البابُ ساجٌ.

أما قول المصنف: خاتم حديد فالإضافة فيه أيضا على تقدير (مِنْ)

فالمعنى: خاتم من حديد، والمضاف "خاتم" بعضُ المضاف إليه "حديد" والحديد يمكن الإخبار به عنه المضاف فيقال: الخاتم حديد.

بهذا ينتهي شرح ما ذكره المصنف في باب الإضافة وهو الباب الأخير، ولكن بقي كثير من المسائل في باب الإضافة تحتاج إلى بيان.

فمما تجدر الإشارة إليه والحديث فيه في باب الإضافة ما يلي: تقسيم الإضافة لمعنوية ولفظية، وبيان الفرق بينهما، وما يكتسبه المضاف من المضاف إليه، وذكر بعض أنواع المضاف من حيث لزوم الإضافة وعدم لزومها، ومن حيث لزوم الإضافة إلى مفرد أو إلى جملة أو إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير.

نبدأ أولاً بالحديث عن تقسيم الإضافة إلى إضافة معنوية وإضافة لفظية.

الإضافة المعنوية هي التي يكتسب المضاف من المضاف إليه فيها تعريفًا أو تخصيصًا.

فيكتسب المضاف التعريف من المضاف إليه إذا كان المضاف إليه معرفةً، ولم يكن المضاف وصفًا دالّا على الحال أو الاستقبال، عاملاً في المضاف إليه، والمراد بالوصف هنا اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبَّهة، ويشترط أيضا لاكتساب المضاف التعريف أن لا يكون متوغلاً في الإبهام كلفظ "مثل وغير" ونحو ذلك.

يدخل في هذا النوع كل مضاف إلى أيّ نوع من أنواع المعارف، أعنى المضاف إلى الضمير أو إلى العلم أو إلى اسم الإشارة أو إلى الاسم الموصول، ومن شواهد المضاف إلى الضمير قوله جلّ شأنه: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال: ٢].

في هذه الآية ثلاثة مواضع أضيف فيها إلى الضمير، هي: (قلوبهم، آياتُه، وربّهم)، فالألفاظ: (قلوب، آيات، رب) نكرات قبل إضافتها إلى الضمير، ثم اكتسبت التعريف من الإضافة إلى الضمير.

ومن شواهد إضافة النكرة إلى العلم قوله سبحانه: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلۡجَمۡعَانِ قَالَ أَصۡحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدۡرَكُونَ ۝٦١﴾ [الشُّعَراء: ٦١] فكلمة أصحاب نكرة صالحة للإطلاق على أي أصحاب، ولما أضيفت إلى العلم موسى تعرّفت بالإضافة.

ومن الإضافة إلى اسم الإشارة قوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمۡ عَلَى ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٣١﴾ [البَقَرة: ٣١] فكلمة أسماء نكرة صالحة للإطلاق على أي نوع من الأسماء، ولما أضيفت إلى اسم الإشارة "هؤلاء" استفادت منه العريف.

ومن شواهد النكرة المضافة إلى الاسم الموصول قوله سبحانه: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفَاتِحَة: ٦-٧] فكلمة صراط نكرة وقد اكتسبت التعريف من إضافتها إلى الاسم الموصول "الذين".

ويشار هنا إلى أن الإضافة إلى الاسم الموصول إنما يكتسب المضاف التعريف عند ذكر الموصول وصلته، لأنه يتم بها المعنى.

النوع الثاني: وهو ما يكتسب المضاف من المضاف إليه التخصيص.

أولاً: نبين معنى التخصيص، فالتخصيص يراد به تقليل الشيوع في النكرات، فأنت إذا قلت كلمة "قلم" مثلاً، فإنه نكرة شائعة، فإذا أضفتها إلى نكرة فقلت: قلم رجل، أو قلم طالب، أو قلم امرأة، فأنت قد خصصت المراد بها، فبدل أن كان عامًّا في كل قلم أصبح مخصوصًا بأنه قلم رجل مثلاً.

وعلى هذا فالمضاف إليه يكون نكرة في هذه الحالة، وليس معرفة، والمضاف ليس وصفًا ولا نكرة موغلة في الإبهام.

وكذا إذا كانت النكرة المضافة موغلة في الإبهام والمضاف إليه معرفة، فإن المضاف يكتسب التخصيص، ولا يكتسب التعريف، والدليل على ذلك أنك تستطيع أن تقول- مثلاً-: مررت برجل مثلك، أو مررت برجل غيرك.

وجه الدلالة في المثالين أن كلمة "رجل" نكرة، وقد وُصفت في الأوّل بكلمة (مثلك) وفي الثاني بكلمة (غيرك)، مع أن كلمة (مثل) نكرة مضافة إلى معرفة وهي الضمير، فلو كانت اكتسبت التعريف من المضاف إليه (الضمير) لما جاز أن يقع صفة للنكرة "رجل" لأن النكرة لا توصف بالمعرفة بل توصف بالنكرة.

أما الإضافة اللفظية فإن المضاف لا يكتسب فيها تعريفًا ولا تخصيصا، وضابطها أن يكون المضاف وصفًا (اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة) دالاً على الحال أو الاستقبال عاملاً في المضاف إليه.

فإن كان دالّاً على الماضي استفاد المضاف تعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، أو تخصيصًا إن كان المضاف إليه نكرة.

أما في الإضافة اللفظية فلا يستفيد المضاف إلا التخفيف أو رفع القبح، والتخفيف يكون بحذف التنوين من نحو قولك مررت بضارب زيدٍ الآن أو غدًا، وكذا حذف النون من المثنى أو جمع المذكر السالم.

أما رفع القبح فقد ذكر ابن هشام كلامًا أبينه بما يلي، وهو: أن الصفة المشبهة في نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه، كلمة (الوجه) يجوز فيها الإضافة، ويجوز أن ترفعها على أنها فاعل للحسن، ولكن هذا قبيح لأن كلمة (الحسن) صفة وستخلو من الضمير الذي يعود على الموصوف، وكذا يجوز أن تنصبها على أنها مشبهة بالمفعول به، ولكن هذا قبيح لأن فعلها

"حَسُنَ" لازم لا ينصب المفعول به، فكيف تنصب الصفة المشبهة المفعول به، وهي أقل من الفعل في العمل.

فبقي أن تجرّ كلمة (الوجه) على أنها مضاف إليه فيزول القبحان المذكوران.

واستدل ابن هشام وغيره على أن الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفًا بعدد من الشواهد أذكر منها قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَالِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

وجه الدلالة أن (هديًا) نكرة، وقد وصفت بقوله: (بالغ الكعبة) مع أن كلمة بالغ مضافة إلى المعرف بأل "الكعبة" فلو كانت استفادت التعريف لم يجز أن توصف النكرةُ بالمعرفة.

ومن الشواهد أيضًا قوله جلّ شأنه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ۝٨ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحج: ٨-٩].

الشاهد قوله تعالى: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ فإن إعرابها حال مع كون كلمة "ثاني" مضافة إلى معرفه "عطفه" ولو اكتسبت التعريف لم يجز وقوعها حالاً، لأن الأصل في الحال أن تكون نكرة.

وقد ذكر من الشواهد دخول "رب" على مضاف في إضافة لفظية، ورب لا تجرّ إلا النكرات.

ننتقل إلى بيان ما يكتسبه المضاف من المضاف إليه غير ما مرّ ذكره (أعني التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو رفع القبح).

فقد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث، ويشترط لصحة ذلك أن يمكن الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ويبقى المعنى المراد تامًّا.

ومّما استفاد فيه المضاف التأنيث من المضاف إليه قراءة من قرأ قول الله عـز وجـل: ﴿قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ لَا تَقْتُلُواْ يُوسُفَ وَأَلْقُوهُ فِي غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ...﴾ [يُوسُف: ١٠] فقد قرئ: تلتقطه.

قراءة "تلتقطه" بالتاء قراءة شاذة، ووجه الدلالة فيها أن كلمة "بعض" مذكر، وهي فاعل لكلمة تلتقطه، ولولا أنها أضيفت إلى مؤنث لم يجز تأنيث الفعل، لأنه لا يؤنث الفعل إلا إذا كان الفاعل مؤنَّثًا.

ومما اكتسب فيه المضافُ المؤنثُ التذكير من المضاف إليه المؤنث قول الشاعر:

إنـارة الـعـقـل مـكـسـوف بـطـوع هـوى
وعـقـلُ عـاصـي الـهـوى يـزداد تـنـويـرا

الشاهد قوله: إنارة العقل مكسوف، فإن إنارة مؤنث، وقد أضيفت إلى كلمة العقل وهو مذكر، فاكتسبت التذكير منه، ومن هنا جاز أن يخبر عنها بكلمة "مكسوف" وهو لفظ مذكر، فلا يجوز أن يقال مثلاً: الإنارةُ مكسوف، بل لابد أن يقال مثلاً الإنارة مكسوفة، لكن المضاف اكتسب التذكير من المضاف إليه "العقل".

وكما ترى فإن الشواهد المذكورة متحقق فيها الشرط، وهو الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف، ففي الشاهد الأول تقول: تلتقطه السيارةُ، فقد حذف المضاف وهو كلمة "بعض" وبقي المعنى المراد على ما هو عليه.

وفي الشاهد الثاني: يمكن حذف المضاف "إنارة" وبقاء المضاف إليه فيقال العقل مكسوف، ويبقى على حاله.

فإن قلت- مثلاً-: قام زوج هند، فلا يجوز أن تقول: قامت زوج هند، لأنك لو حذفت المضاف "زوج" فقلت: قامت هند، لم يبق المعنى على

حاله بل يتغيرّ.

ومن المسائل التي لم يذكرها ابن آجرّوم في باب الإضافة، وكان ينبغي ذكرها ما ذكره ابن هشام بقوله:

الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد كغلام وثوب.

ومنها (أي من الأسماء) ما يمتنع إضافته كالمضمرات والإشارات وكغير كلمة "أي" من الموصولات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

ومن الأسماء ما يلزم الإضافة إلى مفرد، ومنها ما يلزم الإضافة إلى جملة، ومنها ما يلزم الإضافة إلى ضمير، ومنها ما يلزم الإضافة إلى الاسم الظاهر.

ومما يلزم الإضافة إلى المفرد ألفاظ يجوز قطعها في اللفظ عن الإضافة نحو: كل وبعض وأي، قال تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الأنعام: ٦٤] وقال: ﴿وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠].

جاء لفظ (كل) مرةً مضافًا (كل كرب)، ومرة مقطوعًا عن الإضافة منونًا، ويرى النحويون أن التنوين عوضٌ عن كلمة.

ومن شواهد الإضافة وقطعها في كلمة (بعض) قوله عز وجل: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

قوله تعالى: (بعضهم) بعض: مضافة إلى ضمير، (بعضٍ) مقطوعة عن الإضافة ومعوّض عن المضاف إليه بالتنوين.

أما (أي) فالإضافة في نحو قوله تعالى: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، وقطعها عن الإضافة لفظًا في نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظا (كلا وكلتا) فإنه لا يجوز قطعها عن الإضافة، لكن المضاف إليه معهما يمكن أن يكون اسمًا ظاهرًا كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] ويمكن أن يكون ضميرًا كقوله سبحانه: ﴿۞ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾﴾ [الإسراء: ٢٣].

ومن الأسماء ما هو ملازم للإضافة إلى الضمير فقط، لكنها غير مختصة بضمير معين، وهو كلمة "وحد" فتقول: وحدي ووحدك ووحده، وهكذا بقية الضمائر، قال الشاعر:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا
أملك رأس البعير إن نفرا
والذئب أخشاه إن مررت به
وحدي وأخشى الرياح والمطرا

الشاهد قوله: وحدي، فقد أضيفت كلمة "وحد" إلى ضمير المتكلم الياء.

ومن الأسماء ما يلزم الإضافة إلى الجمل اسمية أو فعلية وهو: إذ وإذا وحيث والموصولات، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦] وقال سبحانه: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦].

أضيفت "إذ" في الآية الأولى إلى جملة اسمية "أنتم قليل" وأضيفت في الجملة الثانية إلى جملة فعلية، وهي "كنتم قليلاً" ومن شواهد إضافة (حيث) قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩] فقد أضيفت (حيث) إلى جملة "خرجْت".

ومما يشار إليه إجازة بعضهم إضافة (حيث) إلى المفرد ويستشهدون له بنحو قول الشاعر:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم

ببيض المواضي حيث ليِّ العمائم

أضيفت (حيث) إلى كلمة "الكلى" وإلى كلمة "ليِّ" وهما مفردان وليستا جملتين.

ويجعله المانعون خاصًا بالضرورة.

أما "إذا" فالذين يرون أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية هم البصريون، ومما وردت فيه مضافة إلى الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ①﴾ [النّصر: ١].

وقد وردت إذا في مواضع كثيرة من القرآن الكريم بعدها جملٌ اسمية، ولعل في هذا مؤيدًا لرأي من يرى أنه يمكن أن تضاف إلى الجمل الاسمية أيضا.

وأكثر ما وردت فيه "إذا" في القرآن الكريم وردت مضافةً إلى جمل فعلية، وقد وردت في مواضع أيضًا بعدها جملٌ اسمية ومن ذلك أربع آيات في سورة المرسلات: ﴿فَإِذَا ٱلنُّجُومُ طُمِسَتۡ ⑧ وَإِذَا ٱلسَّمَآءُ فُرِجَتۡ ⑨ وَإِذَا ٱلۡجِبَالُ نُسِفَتۡ ⑩ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ ⑪﴾ [المرسلات: ٨-١١] وآية في سورة النازعات ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ⑭﴾ [النّازعات: ١٤] واثنتا عشْرَة أية في أول سورة التكوير، وأربع آيات في أوّل سورة الانفطار، وآيتان في سورة الانشقاق.

وهذا العدد الذي وردت فيه "إذا" مُتْبعة بجمل اسمية في القرآن الكريم - وحده - يجعلني أقول إنه لا مانع من إضافتها إلى الجمل الاسمية على ما يراه الأخفش والكوفيون، وقد ورد هذا أيضًا في غير القرآن، ومن ذلك قول

الشاعر:

إذا باهلي تحته حنظلية
له ولدٌ منها فذاك المذرّع

والذين يرون وجوب إضافة "إذا" إلى الجمل الفعلية وهم البصريون يجعلون الأسماء المذكورة فاعلاً لفعل محذوف أو مرفوعًا بفعل مقدّر، فيقدرون في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق: ١] فيقولون التقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وهذا كلام لا يخلو من التكلف، ولو قيل إن الغالب والكثير في "إذا" أن تضاف إلى الجمل الفعلية، ويجوز على قلةٍ إضافتها إلى جمل اسمية لكان- في رأيي- أقرب إلى الصواب، والله أعلم.

ومما يلازم الإضافة إلى الجمل الفعلية خاصةً (لمّا) عند من يرى أنها اسم بمعنى حين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ﴾ [النَّمل: ١٠].

وإذا كانت لمّا ظرفًا بمعنى "حين" فهي مضافة إلى الجملة الفعلية بعدها ﴿رَءَاهَا تَهْتَزُّ﴾ ويكون التقدير والله أعلم- فحين رؤيتها تهتز.

وهناك من يرى أن "لمّا" حرف يدلّ على الربط بين شيئين، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه.

وقد ذكر ابن هشام في أوضح المسالك أسماء كثيرة ملازمة للإضافة، وبعضها يجوز قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنىً، ولفظًا فقط، أو معنى فقط.

من هذه الألفاظ ما يلزم الإضافة إلى ضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة نحو: لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك، منها لفظ: لدُن وعند ولدى، ومع، وغير، وقبل وبعد، والجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال

وأمام وخلف، وما يؤدي معناها، ومنها حسب.

وهذه الألفاظ إن كانت مضافة لفظًا فبها، وإلا فالإضافة فيها مقدّرة ومنوية، وبعضها يقع عند قطعه عن الإضافة معربًا منونًا، وقد يبنى بعضها، والكلام فيها طويل.

وقد ترك ابن آجرّوم رَحِمَهُ اللَّهُ أبواباً من النحو لم يتحدث عنها وكان ينبغي أن يتحدث عنها، وقد تحدثت عن بعضها، كالاسم الموصول، والحروف المشبهات بليس، وأفعال المقاربة، وأهمل أيضاً رَحِمَهُ اللَّهُ بعض فصول في أبواب متعددة مما ذكرها، وقد تحدثت عمّا ينبغي معرفته في أبوابها تتمات.

وبقي باب لا أرى غِنى عن الحديث عنه لمن يريد استقامة لغته ولسانه وهو باب العدد، ولذا سأختم به الأبواب في هذا الشرح، راجياً الله عزّ وجلّ أن ينفع بما كتبنا وشرحنا وأضفنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

باب العدد

لم يتحدث المصنف عن العدد، وهو باب مهم، لكثرة الأخطاء لدى الطلاب والمتحدثين في أحكام العدد، لذا أرى أن نكتب شيئاً ميسّراً عن أحكام العدد.

تعريفه: عرّفه بعضهم بقوله: هو ما يساوي نصف مجموع حاشيتيه الصغرى والكبرى.

مثال العدد تسعة، حاشيته الصغرى ثمانية، وحاشيته الكبرى عشرة، فنجمع ثمانية وعشرة، فينتج ثمانية عشر، نصفها العدد تسعة.

الحديث في هذا الباب في أنواعه، مطابقته وعدم مطابقته للمعدود، تمييزه.

فأما أنواعه فهي أربعة:

الأول المفرد: وهو من واحد إلى عشرة، ومائة، وألف.

حكمه: أن يعرب بالحركات الظاهرة على آخره، ماعدا الاثنين فإنها تعرب إعراب المثنى، فترفع بالألف، وتنصب وتجرّ بالياء.

الثاني العدد المركب: وهو أحد عشر إلى تسعة عشر.

حكمه: أن يبني على فتح الجزئين، ماعدا اثني عشر واثنتي عشرة فيعرب الجزء الأول إعراب المثنى، ويبنى الجزء الثاني على الفتح.

الثالث ألفاظ العقود: وهي عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون.

حكمها: تعرب إعراب جمع المذكر السالم، أي ترفع بالواو وتنصب وتجرّ بالياء.

الرابع المعطوف: وهو من واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، ماعدا ألفاظ العقود، (العشرين والثلاثين . . . إلخ).

حكمه: يعرب الجزء الأول بالحركات الظاهرة - ماعدا الاثنين والاثنتين فيعربان إعراب المثنى، ويعرب الجزء الثاني إعراب جمع المذكر السالم.

أما المطابقة وعدمها:

فالعدد واحد واثنان: يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث، تقول جاء رجل واحد، رأيت امرأة واحدة.

والأعداد من ثلاثة إلى تسعة يخالفان المعدود تذكيراً وتأنيثاً مطلقاً، سواء كانت مفردة نحو سبعة رجال، وسبع نساء، أو كانت مركبة مع العشرة نحو سبعة عشر رجلاً، وسبع عشرة امرأة، أو معطوفاً عليها نحو سبعة

وعشرون رجلاً، وسبع وعشرون امرأة.

العدد عشرة: إن كان مفرداً فيخالف المعدود نحو عشرة رجال وعشر نساء، وإن كان مركباً - أي من أحد عشر إلى تسعة عشر - فيوافق المعدود، قال تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يُوسُف: ٤]، فلفظ (عشر) جاء بدون (تاء) لكون المعدود مذكراً (كوكب) وقال سبحانه: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البَقَرَة: ٦٠]، فلفظ (عشرة) جاء مؤنثاً بالتاء، لأن المعدود (عين) مؤنث.

الأعداد عشرون وأخواتها، والمائة، والألف لا تتغير ألفاظها سواء كان المعدود مذكراً أم مؤنثاً تقول عشرون رجلاً وستون امرأة.

أما تمييز العدد فالحديث عنه من حيث إفراده أو جمعه، ومن حيث حركته.

واحتياج العدد إلى التمييز لما في العدد من الإبهام والغموض، فيأتي التمييز مبيّناً وموضحاً للعدد.

تمييز الأعداد المفردة:

أ- الغالب ألاّ يستعمل تمييز مع العددين واحد واثنين فلا يقال: واحد رجل ولا اثنتا امرأة مثلاً، وإنما يقال واحد أو اثنان أو كتاب أو صحيفتان - مثلاً - فلا يجمع بين العدد والمعدود في هذين العددين، بل يكتفي بأحدهما، ويجوز قليلاً أن يقال: رجل واحد، ورجلان اثنان.

ب- المائة والألف يأتي تمييزهما وتمييز مثناهما - في الغالب - مفرداً مجروراً تقول: مائة كتابٍ، وألف صحيفةٍ، وتقول: مائتا حقيبة، وألفا بيتٍ.

جـ- الأعداد ثلاثة وعشرة وما بينهما الغالب في تمييزها أن يكون جمع تكسير مجروراً، تقول: ستة أقفال وستّ أعين.

ويقع مفرداً مجروراً إذا كان التمييز لفظ (مائة) تقول: خمسمائة رجل.

ويقع اسم جمع كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النَّمل: ٤٨].

ويقع جمع تصحيح إذا لم يوجد للّفظ جمع تكسير نحو: خمس صلوات.

أما بقية الأعداد (الأعداد المركبة وألفاظ العقود والأعداد المعطوفة)، فالحكم فيها واحد وهو أن تمييزها حقه أن يكون مفرداً منصوباً، قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التّوبة: ٣٦]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣].

وفي باب العدد تفصيلات كثيرة. ولكن أكتفي بما سبق ذكره، لأنه أكثرما يحتاج إليه المتحدث.

والله أعلم بالصواب.



الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأسأله تعالى أن يكون هذا العمل من الصالحات بعد هذه المسيرة في مرافقة (الآجرّومية) شرحاً وتعليقاً، واستشهادًا وتمثيلاً، وإكمالاً وتتميماً، نكون قد وصلنا إلى نهاية المطاف، بعد أن بذلنا الجهد في الشرح والإيضاح، ولا نزعم أننا وصلنا إلى ما لم يصل إليه سابقونا، ولكننا نقول إننا قد جمعنا الكثير من الآراء المتفرقة في كتب العديد من النحويين لإيضاح هذه المقدمة، وما كان نصًّا منقولاً، أو رأياً لعالم سابق مأخوذاً من أحد كتبه، أو مما نقل عنه فإننا ننسبه إلى صاحبه، ونذكر اسم الكتاب الذي أخذنا عنه، وما كان شرحاً منّا لهذه المقدمة - على حسب فهمنا لها - فإننا نثبته دون نسبة، حتى لو كان موافقاً لما رآه السابقون، لأن الفهم والتبيين ليس مقصوراً على أحد، بل قد يشترك في فهم نص ما العديد من الناس، لكون النصّ لا يحتمل غيره.

وإنه ليطيب لي في نهاية هذا العمل أن أشكر الله العلي القدير، الذي يسّر لنا إتمامه، وهيأ لنا إحكامه، ثم أشكر من أعانني على إخراجه بهذه الصورة، وهو أحد طلابي، كما ذكرت ذلك في المقدمة، وإني لا أملك إلا أن أدعو الله له بالتوفيق والسداد والعون والرشاد، وأسأل الله العلي القدير أن يجعل الأقوال والأعمال خالصة لوجهه الكريم، وأن يجعل هذا العمل في موازين حسنات كل من عمل فيه شيئاً، إنه سبحانه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلِّ اللهمّ وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحابته أجمعين.







فهرس الآيات الكريمة

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

سورة يوسف

سورة النحل

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة مريم

سورة طه

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة المؤمنون

سورة النور

سورة الفرقان

سورة الشعراء

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة الروم

سورة لقمان

سورة السجدة

سورة الأحزاب

سورة سبأ

سورة فاطر

سورة يس

سورة الصافات

سورة ص

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

سورة الشورى

سورة الزخرف

سورة الأحقاف

سورة محمد

سورة الفتح

سورة الحجرات

سورة الذاريات

سورة الطور

سورة القمر

سورة الرحمن

سورة الحديد

سورة المجادلة

سورة الحشر

سورة الممتحنة

سورة الجمعة

سورة المنافقون

سورة التغابن

سورة الطلاق

سورة التحريم

سورة الحاقة

سورة المعارج

سورة نوح

سورة المزمل

سورة المدثر

سورة القيامة

سورة الإنسان

سورة المرسلات

سورة النبأ

سورة النازعات

سورة عبس

سورة الانفطار

سورة المطففين

سورة الانشقاق

سورة الأعلى

سورة الغاشية

سورة الضحى

سورة التين

سورة العلق

سورة القدر

سورة البينة

سورة الزلزلة

سورة العاديات

سورة القارعة

سورة التكاثر

سورة العصر

سورة الفيل

سورة النصر

سورة الإخلاص

فهرس الأحاديث

طرف الحديث	الصفحة
الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه	١١٢
ارم سعد، فداك أبي وأمي	١٠٩
إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم	١٧٥
إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون	٥٠
إن شئت صبرت ولك الجنة	١٣١
إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً	٧٧
إن الله ينهاكم أن تحلفوا	٢٥٩
جعل الله الرحمة مائة جزء	١٨٥، ١٨٦
الظلم ظلمات يوم القيامة	٦٤
فإنه لا يدري أين باتت يده	١٦٨
فكانت تخرج من المدينة سحراً	٢٧٣
فهلا جارية تلاعبها	٢٦٠
فوازينا العدو	٢٧٩
فيميتهم إماتة حتى إذا صاروا فحماً	١٧١
قل آمنت بالله ثم استقم	٤٧
كانت ليلتي التي يصير إليَّ فيها رسول الله ﷺ	٢٧٤
كل أمر ذي بالٍ لا يبدأ فيه ببسم الله	١٠
لا تسبوا أصحابي	١٣٠
لا حسد إلا في اثنتين	٥٠
لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه	٥٠



فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع | الصفحة





رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com